هذا كتاب يشتمل على ...

علم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

ومنه الاعانة في التتميم كيف لا احمد وكيف احمد لمن لم يجز نا معاملة
بجزائه بما نشيته ولم يؤاخذنا بخطيئة والحمد وما هو وعلى من منن علينا سبحانه
ما اجل سلطانه وتعالى ما اعظم شانه وتحكم الله ما افضل مواهبه واكبر الساطع برهانه
وكيف لا اصلي على اعلى المرتبة الجامع لسر الطبيعة الطاهرة للعالمين محمد المحمود
حامده وآله التبع المكي والملكوتي الناسوتي الهوى والمهتدين بالاقتدا بهم نجوم
الاهتداء ومصابيح الاقتداء اللهم اجعلنا من الذين اتبعوهم لعابر ويقول
الاحوج من الاحوج الذي لا خيرة يرجى ولا شره يخشى لما فيه تذكر الا مستقبل
ينتظر ابن محمد جان قرباني الحمد ناهس من سكان الاخي زر لا زالت بنعش الفتح
والظفر يتنوع في التحرير اماله وحسن اجاله لما كان علم الكلام عبارة عن اول
ما يجب على كل مطلق هو معرفة صانع جل كبريائه وجزء من واجب اصول العقائد
وكان شرح العقائد العضدية للعلامة المحقق والنحرير المدقق سلطان العلماء
وبرهان الحكماء قبلة الحكمة وكعبة المعرفة جلال الحق والملة والدين محمد بن السعيد
نجم الدواني روح الله روحه ونور قبره مشتملا على غرر الفوائد ودرر الفوائد جامعا
لابكار افكاره وخلاصة افكاره في العلوم العقلية والنقلية ورايت علماء زماننا في
كثير من كتب العقائد ورايت قوما يحومون حوله ولا يكتفون ويتبعون في
الاجزاء والتقرير على حل ما فيه من الكتب والتحقيق على قدر ما يقتضيه الحال
فما رايت مع تعطش نفسي مكرر افحص لاملا ممن هو لا قبيلا وما لي
الى الآن اليه سبيلا وما وجدنا عليه دليلا وهو انسب لجناب فيكون مثل
معاونة البطي والاسد واين نحن واين امثال هذه الكتب في هذه الحجة
في امثال هذه المطالب هيهات هيهات شعر كيف الوصول الى سعاد
ودونها قلل الجبال ودونهن حتوف والرجل حافية وما لي مركب والكف صفر

خو والتابع مخوف ايامه اليس والاجر اعتب ايامي ثم اياكم والكهو يتبوا في
عن هذا وعار ضيقه بالذم ما ابرزه فعسى ان النفس لامارة علينا وانه في حق
الاجزاء ليس الظاهر آن الا من المتاع ما ليس لغيرنا وآن لنا اختصاصا بما هو في هذه المطالب
واتباعا ان ليس مرادنا ذكر العلاقة من كلمات المنتقد المطبقة الحكمية الاعاد او ردنا
وهو الاعلم بالسرار عباده بل ان ظرف الاستعادة متعددة مختلفة وتكون بلا انتهاء
متناهية مواجهة من شخص وقد يكون بالسر تعالى الرسل اليه وقد يكون بتوجه
القلب الى جانب حضرته مل متمكن جاهد بالايات والكرامات وهو لا يكون الا للمجرد في
عن العلائق البدنية والكدورات الطبيعية لا لامثالنا المنغمسين في العوائق
البدنية الدنيوية المستحيين بالعلائق الظلمانية الجسمانية المنهمكين في الشهوات
البهيمية الحيوانية وما اخترنا ليس من هذه الالف بل طريق آخر ومثلنا من نفي ا
عاجز مثلي ومن هو في الحلاوة في طريق لا يقصد سوى التحصيل الا براه ويقول اريها
المسلمين لانه قد هو يعني لعلهم من كذا وكذا فبعضهم ينكرونه ويبغضونه وبعضهم لا
يسمعون كلامه وبعضهم لا يلتفتون اليه وبعضهم يرحمونه فالخبث فانه اعلم بحال
الصدور فاقدمت مترددا متوهما رحيلا وهو في اختصار على حل ما فيه ولا مولاه العقلية
الرفيعة السنية عليه الجليلة الحمدية ومولانا قطب العالم مركز دائرة الانسانية قدوة العارفين
سيد الاعيان سلطان العارفين المتبحرين برهان الموحدين شمس عالم الغيب والشهود
لا ينكرا انكره حمل العقل الغير ولا تغفل عن مثل الشمس والطاير الولود الكامل المكمل
يسمى خليل الرحمن شيخ الانام محيي الدين ابو حامد خليل الرحمن ادام الله بقاءه الى
افاضة الانوار متواردة متناهية منها ولذة مبانية تترشح مقتبسا من مشكاة انواره
مستمدا من فيوض اسراره اللهم خذ الهداية على رؤوس اوليائه ولما تشرفت بهذه السعادة
في بلدة سمرقند في البقعة المباركة الميمنة خانقاه الحضرة المحمدية النقشبندية الخوارزمية وهو

من قوم محمد ومنا قول المبرد وامرائه جميع مشايخ الطبقات الحمد بانها تعالى وخص الملك
المتكلف وبالاعتماد وبالاستعانة به الاعتقاد **قوله** وهو ان ه بعث آه الظهر في
راجع الى النبي عليه الصلوة والسلام المطلق المذكور فيه والا فالمراد من النبي المذكور هاهنا
خاتم النبيين محمد رسول الله عليه الصلوة والسلام فيكون يوفى بالعهد **قوله** اللهم الا
ان يتكلف وجه التكلف ان يعم المغايرة من النفي الجميع الاعتبارية ويقال الموف
هو النبي عليه الصلوة والسلام المتفق عليه نبوته وان ~~البعض بقول الخليل~~ فلا نتفق يخرج
من اختلف في نبوته وايضا يجوز ان يكون التغاير بهذا التعريف من لا يقول بنبوته فلا يتفق
عنده ويحتمل ان يكون الاختلاف في انه مبعوث للنفي فقط او بعزة ايضا لا الاختلاف في
اصل نبوته وبعثته ومع لو وجد التعريف فاما يرد على من يقول انه مبعوث للنفي فقط فيجوز
ان يكون التغاير بهذا التعريف لا يقولون انه مبعوث للنفي فقط فتأمل وما نقل عن
الملل والنحل ان زيد بن عمرو بن نفيل كان يسند ظهره الى الكعبة ويقول ايها الناس
هلموا الى فانه لم يبق على دين الخليل ابراهيم احد غيري فانه يظهر المفهوم المانع لكون
ان هذا النقل مما اتفق عليه العموم فانه والنقل عن شخص وتحقيقه في كتاب او كتابين بل اكثر
لا يحسم مادة الاحتمال ولو ثبت بالتواتر فلا يدل على المنقول عنه انه على النبوة بالكلية ايضا
المهم لجواز ان يكون نبي مبعوث بالنفي لا الغير ويكون بعلمه بينهم كان علماء بحميع علماء
غير دين محمد عليه الصلوة والسلام وكذا لا يدل على تقدير صحة النقل والاتفاق فيها
على انه لم يبق متبعه بالنفي لانه كونه على دين ابراهيم لا يدل على انه لم يبق نبيا سيما اذا
قال هذا القول مع قوم ليس متبعين اياهم وهم على دين ابراهيم فلو على قرينة
التعليم بالنسبة اليهم تدبر ولا تشرع في الرد والقبول **قوله** اما للتأكيد آه اما
بالتصرف في معنى السين او بالتصرف في معنى المضارع بان يراد من المضارع
المستقبل القريب فيكون السين تأكيدا له فحمل هذا مرهونه على معنى الجمعة

الجمعة لان وضع السين لتقريب الفعل المضارع المحتمل للقريب والبعيد وتخصيصه بالقريب
فعلى تقديران يكون المراد منه الفعل الزمان القريب لا يخصص السين لان
الفعل مخصوص قبل دخوله فيلك تطبيق قوله فان هو متحقق الوقوع قريب على الا
الاحتمالين اما احتمال التصرف في معنى السين ومعنى المضارع **قوله** شائع
الى ان الاختلاف في هذا بالنظر الى السين المضارع المحتمل للحالي والتحقيقي
بالمعنى الاستقبالي **قوله** لجواز ان يكون الاصول آه اي في جميع الاوقات سواء كانت
المذاهب مجتمعة بان يكون للمطلق مذاهب اهل في جميع الاوقات او لا اعانة بان نعلم حال
ما اتفق بعده الجواز وحصول عدد اصول المذاهب المرتبة المذكورة في قبل الجانة
المذاهب مجتمعة او لا حاصل ان يد اصول المذاهب ما يدل على الزمان او نقص فان
نوقش في الاول بان هذه المذاهب في اسك انما حادث في زمان الرسول والصحابي بل
حدثت في زمان التابعين والتبعية ولا شك انها في اوقات لم يكن بهذا العدد فليعني
القول بان للمذاهب هذا العدد في جميع الاوقات فكل المراد جميع الاوقات بعد حدوث المذاهب
فيجوز ان يكون المذاهب في اول الحدوث هذا العدد **قوله** او زاد او نقص فزاده
لما كان اختيار كل من شيخ الزيد بالنظر الى ما اورده المتوهم فان وردنا النفي
الثاني ثم بذكره المتوهم وهو ان اختلاف الوقوع بين الاشاعرة يقتضي ان يكون
الناجية فرقة واحدة الاشاعرة لاجميعا لا تخرنا فقال **قوله** بعيد جدا لو ...نا الوجها
بعد تقدير ان يكون المراد من الوقت ان جنة الوقت الذي تدخل الجنة بغير حساب ولكنه
لان من نوقش في الحساب فهو عذب فليبق ناجيا من افتقر الى الشفاعة فهو في المنزل
فليبق ناجيا مطلق وعلى تقدير كون من نوقش في حسابه والمفتقر الى الشفاعة ناجيا
ايضا لا يخفى ان الكاهل الامام حجة الاسلام في كتابه المسمى بتفصيل التفرقة بين الاسلام والزندقة
الزندقة ونقل هناك هذا الحديث بتلك واياك ليس واحد منها ما نقل المص هاهنا

او لما ستفترق امتي ثلث وسبعين فرقة الناجية منها واحدة وباقيها الهالكة
منها واحدة وما لنا كلها في الجنة الا الزنادقة وفي موضع آخر منها كلهم في الجنة الا
فرقة [illegible] ويمكن ان يكون المراد انها كلها ناجية [illegible] الهالكة واحدة وهي التي تخلد
في النار ويكون الهالكة عبارة عمن وقع في النار على خلوده لان الهالك لا يرجى له
[illegible] فيكون الناجية واحدة وهي التي تدخل الجنة بغير عذاب والناجية
لا من [illegible] في النار [illegible] فليس بناج ومن [illegible]
للنار فليس بناج مطلق وهذه الفرقة هي اصحاب [illegible] الخلق وغيره
وباقي الفرق كلهم بين الراجين فمنهم من تعذب بالحجة فقط ومنهم من يتوب بها
الا النار [illegible] بشفاعة او بالرحمة ومنهم من يدخل النار [illegible] بحرم [illegible]
خطاياهم [illegible] على حسب كثرة معاصيهم وذنوبهم وقلتها واما الهالكة
المخلدة في النار من هذه الامة فهي فرقة واحدة وهي التي كذبت وجوزت الكذب عليه
الصلوة والسلام بالبعث واما من سائر الامم فمن كذبه بعد علمه على النبوة
[illegible] معجزاته الخارقة للعادة وايضا انما يبعد اذا لم يكن المراد من قوله عليه
الصلوة والسلام كلها في النار كل واحد من كل الفرق [illegible] اسم الفرقة لو
كان كل واحد من افرادها او بعضها فيكون الا واحدة سلبا كليا واما اذا كان
المراد كل واحد [illegible] فيكون قوله عليه الصلوة والسلام الا واحدة رفعا للايجاب
الكلي فلا يلزم القول بان معصية الفرقة مغفورة مطلق قوله لاشتغال [illegible] منهم اي
منهم سواء كان دخولهم من جهة المعاصي فقط او من جهة الاعتقاد فقط او
من جهة المعاصي والاعتقاد معا على ما ذكره آنفا ولو سواء كان لا يدخل النار
بسبب المعاصي ايضا او لا بعد الدخول [illegible] او لا فان قيل [illegible] الا ان
الدخول المكث الطويل ومن عدم الدخول عدم طول المكث مع احتمال الدخول من

مع احتمال الدخول من حيث الاعتقاد كيف يحصل الترغيب في تعميم الاعتقاد قلت الجواب يجب ان
يكون لامر مشترك بين جميع احاد الفرقة الناجية [illegible] من [illegible] الفرق وما ذلك
الا الاعتقاد فلو كان الاعتقاد مثلا اقرب الى الحق ولم يصل الى مرتبة الحق من حيث
انه لم يصل الى مرتبة [illegible] يدخل النار من حيث انه اقرب الى الحق من سائر الاعتقادات
نقل ممكنة ولا يخفى الاحتمالين [illegible] في النار [illegible] كل الفرقة [illegible] من كل فرقة
فيكون قوله الا واحدة رفعا للايجاب الكلي ويحتمل ان يكون كل فرقة في الجملة اعم من ان يكون
بجميع افرادها او بعضها فيكون ايجابا جزئيا فيكون قوله الا واحدة سلبا كليا فاحفظه [illegible]
على [illegible] الا التي هي على الحق فانه [illegible] ويمكن ان يراد مجرد الدخول ولا يلزم القول
بغفران جميع احاد الفرقة الناجية تماما وايضا لتحصيل الترغيب في تصحيح العقايد قوله [illegible]
قد عرف المراد من الفرقة الناجية ما انا عليه [illegible] واصحابي [illegible] بل
الذين هم ادركوا صحبته عليه الصلوة والسلام وخرجوا بالسماع [illegible] الذين
هم نجوم الاهتداء ان كانوا [illegible] في الفرق [illegible] اقول الحق انه يجب ان يكون
مسلكهم متوسطا بين المسالك اي ان يكون امنا من طرفي الافراط والتفريط فان خير
الامور اوسطها [illegible] هو اقرب للتقوى والعدل هو التوسط بين طرفي الافراط
والتفريط باعتبار القوة الشهوية والغضبية والعاقلة فيكون عبارة عن العفة
والشجاعة والحكمة ويقابله الجور [illegible] وهم الاشاعرة فانهم [illegible] في مسلكهم
في اكثر طريق التوسط [illegible] في مسئلة افعال العباد مثلا بالكسب لا بالجبر
المحض كما يقول به الجبرية ولا بالاختيار المطلق كما به المعتزلة والشيعة وكذا في مسئلة
الرؤية فانهم لا يقولون بان الله تعالى جسم كما يقول المجسمة مع انه يرى ولا يقولون
بامتناع رؤيته مع كونه غير جسم [illegible] كما يقول به المعتزلة
في مسئلة افادة النظر الصحيح العلم لا يقولون بعدم افادة النظر الصحيح مطلقا

كما تقول به الشيعة ادنى معرفة الله تعالى كما تقول به المهندسون والاسماعيلية ولا ان حصلت
بطريق الوجوب مثل المعتزلة بل باجراء العادة لكن بطريق من العادة وكذا في
مسئلة وجوب النظر في معرفة الله تعالى لا يقولون ان النظر في معرفة عبث لا يجوز
بعقل لانه لا يعتبر المعرفة مثل المهندسين وغيرهم والا انه واجب عقلا كما يقول به المعتزلة
بل يقولون بتوقف العقل مع هذا الحكم ويقولون الحكم بوجوبه بحسب الشرع وكذا لا يقولون
بعقيدة الصوفية كما يقولون به تعالى وبنسب المعتزلة اليه وان كان ظاهر قول
المعتزلة على ما في الشرح ليس على الحقيقة بل على انه من الاعتبارات العقلية ولا يجوز كما
كما يقول به ذلك وكذا في الاعتقاد بالنص في رضوان الله تعالى عليهم لم يسلكوا الطريق
الخوارج والنواصب ولا طريق الروافض بل سلكوا طريق حق النظر في حقهم جميعا
وقس على ما ذكرنا سائر ما في علم الكلام نعلم ان الله تعالى ثم يرجع الى ما
بعض ما ذكر بعض البيان فانهم يقولون بجواز الرؤية لكل موجود بخلاف بعض من الاعتقاد
لانه يجوز ان يتلطف الغذاء في الابدان بسبب الى ثالث او حياة من الله تعالى بحيث
يكون لكل روح جسماني في محله من البدن مثل الروح المنصوب في العصب المجوف
وبجميع النور بين ويصح ان يرى به ويقوى بحيث يتعلق باي شيء كان حتى ان الاعمى
يجد بحر احدها ما بمغارب ويرى ما يراه اهل المشرق مع عدم تفاوت في حال
المبصر في الظلمة والنور والقرب والبعد وعدم ذلك من شرائط الرؤية بل ان بعض
الطبيعيين ان الرؤية الطبيعية ولا يمكن رؤيته اصلا فيجوز ان يبصر بادراك بحيث
يدرك كل شيء حتى المسموعات والملموسات والمذوقات والمشمومات وان لم يكن في المتعلق
شيء منها مما يتعلق به البصر بل يجوز ان يكون البصر مثل الروح السمع والذوق
والشم واللمس ايضا كان في قوته لحق المشترك على جميع المدركات بل يجوز
ان يحصل لكل من القوى الجزئية فعل الآخر فيرى به مثلا ويلمس ويشم

ويرى في بحار النفي وعلى هذا الوجه ايضا لا يخفى من نقول الاصحاب فانه جمع بين النقل والعقل
اذ ان ما ذكر في قوله احتج الشيعة على الاصحاب انا في مذهب الاشاعرة خلاف الشيعة
فانهم في الرؤية منهم يقولون ثلثة من الاصحاب بعضهم عنه في خطبته فان فيه
الاجماع منعقد باتفاق اهل الحل والعقد في زمانه وانما اتفاقهم في كل عصر فليطلع زمن
بل على هذا التقدير يحقق الاجماع اصلا و بيانه انه لا يتم المسئلة الا وجلالة ما لزم
من عدمه لعدم عدم الشيء على وجه العدم الذي هو مرتبة العلة ان قرع
النقيضين في المرتبة لانه لازم وحاصله على ما حققه الشيخ في حاشيته على شرح التجريد بسبب
تلك الجزئية على النقيضين للعلية مثلا فان وجود الشيء ليس علة للوجود وكذا العدم
ليس علة له فالعلية مسلوبة عنهما والعدم نقيض في مرتبة العلية وكلاهما في الوجود
ولا فان السواد ليس معروض لنفسه وكذا اللاسواد ليس معروضا للسواد فالسواد
ونقيضه منتفيان عن مرتبة الموضوعية السلب مرتبة عنهما وهذا التحقيق من
خواص الشيخ المحقق روح الله روحه ونقل من الشيخ انه قال المعدوم في نفسه
ان يكون ليسا عن حيثية ان يكون امرا موجودا والذي يكون الشيء في نفسه
العدم عند الذهن بالذات لا باعتبار من الذي يكون لغير وجوده فيكون المطلق معدوما
بعد ليس معدومه بالذات ورد عليه وحاشية الشرح التجريد ان المعدوم ليس له
في نفسه ان يكون معدوما كما انه ليس في نفسه ان يكون موجودا فوجوده في
كلا طرفي الوجود والعدم الى العلة موافق للامام ووجه الاسباط الشيخ حاصله
ان ليس المراد من كون العدم للمعدوم في نفسه انه اقتضى العدم حتى يمتنع او
انه اولى لا نفي الاولوية الذاتية بل انه لا يحتاج في عدمه الى تأثير وايجاد
وخلق وجعل بخلاف وجوده لان علية العدم للعدم ليس بتأثير والايجاد بل هي
عبارة عن عدم التأثير في الوجود والعدم اولا للممكن لا دخل لهذا وانحو

لا نمنع التقدم الذاتي الذي نجوزه علما ما يستلزمه من كلام الشيخ في الرسالة الخ يريد في بيان
التقدم الذاتي قوله فلا يتحقق العلة التامة اقول ايضا يلزم اجتماع النقيضين لان
العدم بعد ان كان طارئا لو كان جائزا لما تحقق البتة وكذا ايضا فيلزم اجتماع العدم والوجود
في ذلك الآن بعينه لان علة الحدوث وعلة البقاء واحدة اولا فان قيل يجوز ان
يكون العدم متقدما فلا يلزم الاجتماع قلت فيلزم حدوث جميع الممكنات ولا يمكن دفعه
بانه لو كان العدم متقدما لزم تقدم الشيء على نفسه وهو الوجود ولان المتقدم هو الموقوف
عليه وجودا وعدما وعدم العدم هو الوجود فيلزم تقدم الوجود على نفسه لان عدم العدم
ليس نفس الوجود بل لازمه ومعلوله كما قيل ولا يلزم من تقدم احد المتلازمين بالذات تقدم
الآخر كما لا يخفى قوله البعدية الزمانية اعلم ان البعدية الزمانية عند المتكلمين تستلزم الزمان فان الشيء
الزماني بالنسبة الى الشيء الآخر الزماني يقال انه متقدم او متأخر في الزمان واما اجزاء الزمان
فيتقدم بعضها على بعض بالذات عندهم وكذا تقدم عدم الزمان على وجوده تقدم بالذات وهو قسم
سادس يسمى التقدم بالذات عند المتكلمين والتقدم الزماني منحصر عندهم فيما بين الزمانيات فكيف يتصور
ان تقدم عدم الزمان على وجوده تقدم زماني مع انه يستلزم وجود الزمان حين عدمه
نعم عندهم [illegible] البعدية الزمانية [illegible] الجامع بين القبل والبعد [illegible]
المنع عند [illegible] منحصر في الزمان واجزائه عرض اولي لاجزاء الزمان [illegible]
[illegible] بالعرض وكان التقدم الزماني هو هذا [illegible] التقدم
منحصرا [illegible] وان لم ينحصر عند المتكلمين [illegible] تسموه تقدمية زمانية
على اصطلاح [illegible] قوله المبتدا ان قيل قوله بعد ان لم يكن بدل الكل البعدية الزمانية
مرتين لان قوله يفعل على الزمان الماضي كما قيل منه في اخباره ان يفعل ان يفعل
في بيان [illegible] المتقوم بدل الفعل والانفعال بالنسبة الا المنع [illegible] قلت بعد
ابطال ان المصدرية مع الفعل لا يجب ان يراد زمان الفعل [illegible] انما يكون

لازما انه بصيغة الفعل اولى مع ان اذا اراد بصيغة [illegible] بدل الكلام [illegible]
اعتبر في الفعل معنى [illegible] وهو من الزمان والتجدد فلا يبقى الا التبادر [illegible]
اعتبر فيه انه يفعل و يفعل ابدا قوله [illegible] وصورها الجسمية والنوعية [illegible]
الاجسام عند المشائين مركبة من ثلاثة جواهر الهيولى الاولى والمحل للصورة الجسمية
والصورة النوعية المسماة بالكمال الاول والقوة والطبيعة [illegible]
ايضا [illegible] عند الاشراقيين مركبة من [illegible] الصورة الجسمية التي
هي الجسم المطلق عندهم [illegible] من لوازمها [illegible]
تركيب الجوهر واما [illegible]
للمحيط التي [illegible] قوله [illegible]
[illegible] وكونه [illegible] فلتقدم [illegible]
على بعض لا بد من زمان لان المقدار [illegible] تقدم [illegible] البسيط [illegible]
وليس [illegible] الا تقدما زمانيا وان ادعوا بداهة بعضها [illegible]
في الكتب المبسوطة بجواز ان يكون وجود الممكن في الازل محالا اقول ان
كون امكان وجوده في الازل لا يجامع امكان وجوده فيما لا يزال [illegible]
على ما بينوا من ان الامكان [illegible] في الازل والا لزم الانقلاب من الوجوب و
الامتناع الذاتيين الى الامكان الذاتي في المستقبل [illegible]
الوجود [illegible] للحادث [illegible] تحقق جميع ما لا بد منه لمبدا الوجود في الازل [illegible]
ولا يمكن ان امكانه ايضا متحقق في الازل لما بين يجب ان يتحقق الحادث في الازل
[illegible] الحادث قوله لان الامكان مما لا بد منه اقول لا يراد ان الامكان [illegible]
من جانب المعلول كما قال [illegible] في حواشيه على شرح التجريد [illegible] بساطة العقل
[illegible] حاصل ان [illegible] ما يحتاج اليه المعلول بعد الامكان لان هذا المجرد

اصطلاح في اللغة وليس لفظ المستدل في الاصطلاح بل غرضه ان لا بد منه في
وجود الحادث سوى ما ذكر من الامكانات او غيرها او شيء كذا لا يراد ان الامكان
اعتبار عقلي فلا يكون من وجود الممكن بل اثبات لان السيد المحقق قدس سره قد حقق
في حواشيه على شرح حكمة العين في المقالة الرابعة في بحث اثبات الهيولى حيث قال
فحاصله ان الامكانات التي هي امكانات الحادث قبله ان وجوده مجامع للازل
وجوده لا يمكن مجامع الازلي او دعيت باقية الامكان فيه فيتحقق حصوله بدون
المستقبل محال والتحقيق انا ما ذكره تحقيقه من الامكان الذي هو مع وجوده فهو
قبله لا يكون ممكنا بل اما واجبا او ممتنعا فيلزم الانقلاب والغلط فيما انه
فيما توهم من ان الامكان نسبة بين الماهية والوجود وليس كذلك بل هو نسبة
بينها وبين الوجود الخارجي فان الذهن يجردها عنه وعن مفهوم الوجود لا
عنها وعن الوجود الخارجي انتهى كلامه في حاشيته شرح الاشارات ونقله في
شرح التهذيب تارة الامكان من الوجود الخارجي تعقيبا للشق الثاني
من الترديد بان الاول انه على هذا الحيث من شق ابطال المستدل ابطال احتماله
تحقق الواجب ان يحدث شيء من شق الترديد الثاني فيمنع احد لزوم ما
الزمه من بطلانه ولا مجال في منعها اما على تقدير ان لا يتحقق جميع ما لا بد منه
في الازل فلم يحدث حادث حدوث الحادث بشيء من علته فلزوم حدوث الحادث
بدون تمام علته في هذا لانه يلزم سد باب اثبات الصانع حال ذكره والكل
معرضون منحرفون عنه وكذا الكلام على الاحتمال الثاني من لزوم التسلسل ان لم
يسد باب اثبات الصانع على تقدير عدم بطلان التسلسل لانه مسلك ان لا يتوقف
على ابطال التسلسل ان الكل متفقون على بطلانه باذن لا يصلح للمعلق قوله موجود
في الازل امر وجوده الازلي فيكون في الازل بقيد الوجود كما يظهر من قوله لم لو

لوجوده فيما لا يزال لا التعلق فان اراد المجيب انه من جملة ما لا بد منه بالنسبة
الى الوجود الازلي فمسلم لكن المقصود المستدل في هذا الوجه هو الوجود
الذي للحادث فيلزم عدم كون الحادث حادثا والتحقيق بان تمام علته الملاقاة على
الحكم ان يكون ما قديما في الازل جميع الممكنات حادثا بجميع ما بد له منه في وجود الممكن لا
في ... وان اراد انه من جملة ما لا بد منه بالنسبة الى الوجود الذي للحادث اعني الوجود
الازلي فهو ساقط لانه يلزم ان يتحقق الحادث بلا تمام علته او التسلسل لان مدعى
الحكم ان يكون ما قديم في الازل جميع الممكنات حادث بان جميع ما لا بد منه في وجود الممكن لا يكون
وان اراد انه من جملة ما لا بد منه بالنسبة الى الوجود الذي للحادث اعني الوجود ا
اللا ابدالي فهو ساقط لانه يلزم ان لا يتحقق الحادث او يتحقق بلا تمام علته لان
هذا التعلق قبل ولا يتحقق بعد ولو قيل يتحقق حين حدوث الحادث لزم ان يوجد
المراد على خلاف الارادة لانها تعلقت بوجوده الازلي مع ان تعلق الكلام
الا التعلق بانه حادث مجازا عليه قوله خلاف المفروض اقول عليه ان المفروض
انه لم يتحقق جميع ما لا بد منه في الازل والقول بتحقق التعلق الازلي بوجود الحادث فيما
لا يزال لا يستلزم القول بانه لم يبق شيء مما لا بد منه لوجود الحادث في الازل بالاحتياج
الى ان ... هذا التعلق هو عين المفروض نعم لو قال على تقدير كون التعلق فيما لا يزال
فيه تمام العلة وجوده انه خلاف المفروض واكتفى بلفظ المفروض لكان ... لانه
المستدل عليه في الاصل الدليل فان الاعادة تدل على ان التسلسل متفق ... لكون
لكان له وجه في انه استعمال الممتنع ما ذكرنا من انه اختار الشق جعل المستدل ابطالا
احتماله وان ورد انه متمم لعلة وجوده فيما لا يزال ... عليك انه ان في
الجواب الا اختيار الشق الاول من الترديد لان الترديد انما هو في الوجود الذي
هو للحادث وهو الوجود فيما لا يزال ومنع لزوم تخلف المعلول عن ان العلة

الا انه مستند الى ان الترجيح انما هو بتخصيص المعلول عن غيره الى ارادة الفاعل المختار و المستقل
بالتأثير لا بحسب ذاته و انما ذكر في امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة لزوم
الترجيح بلا مرجح عند تخصيص وجوده بوقته و تخصيص عدمه في وقت آخر لا يلزم هنا قوله
و قد يقال ان الازلي فوق الزمان اعلم انه قد يراد من كون الشيء فوق الزمان و يبقى
عليه و متعاليا عنه ان لا يدخل تحت حصر في الزمان و نحوه كما يقول الحكماء ان
ان الواجب فوق الزمان و متعال عنه مع انهم يقولون من تقدم الزمان فوجوده ان المراد
ما يتبادر المفهوم لانه لم يقابل من الكلام في القبلية والبعدية الزمانية و قد يراد
السبق الذي لا يجامع فيه السابق مع اللاحق و المراد هنا هذا المفهوم ففي تقريره الكلام
معارضة في مقدمة المستدل و يؤيده عدم تجاوز جواز ان يكون وجود اجوبة التوابع المذكورة
حيث لم يعنونه بالوجه الثالث كما عنونه المتبادر بالثاني و الثالث و مثلا فكان
للمعارضة حقيقة لانه كونه جوابا بدليل دون دليل و الشارح في مقام نقل الجواب
حقيقة الترتيب المذكور حيث قال و اجيب عنه بوجه الترتيب و لم يقل و اجيب مطلقا ليكون
متعلقا بما ادعى بلا دليل على ما يظهر و يكون صاحب قول مستند لا جواب حلا في
الترتيب المذكور اشارة الى ان ما هو رده دعاه بلا دليل في مقابلة المستدل لكن المحقق
انه تعرض باجسامه النوع الاول من الترديد و قوله لكن يتوجه ما يوجب جواب ما يتعلق
بالارادة انه شارع الوجه تخصيص حدوث الزمان قال المحقق صاحب التجريد و اختص الحدوث
بوقته اذ لا وقت قبله قال شارح التجريد هذا جواب عن الاستدلال بانها
الحجة لو كانت حادثة لتوقف حدوثها على امر مخصص وقت حدوثها اذ لو لم يتوقف
عليه لزم الترجيح بلا مرجح لان اختصاص حدوثها بذلك الوقت مع تساوي نسبتها
الى جميع الاوقات تخصيص بلا مخصص والكلام في ذلك الحادث و اختصاصه بوقته
متعلق كما في الحادث الاول و يلزم التسلسل و الجواب ان حدوثها لم يتوقف على امر

على امر حادث مخصص بوقت حدوثها بل جميع ما لا بد منه في حدوثها حاصل في الازل و تخلفي
و اختص الحدوث بوقته و لا وقت قبله اذ الزمان هناك موهوم و لا وجود له الا
مع اول وجود العالم و لا مطابق بين اجزائه الموهومة الا بمجرد الوهم انتهى هذا
خلاصة الشرح فيكون هذا الجواب مقابله يقال ان جميع ما لا بد منه متحقق
في الازل و لكن الارادة تعلقت بالمعلول بان يتحقق بعد اللغو منه مثلا تعلق
على نحو تعلق ارادة الفاعل المختار سواء كان مقارنا بالوجود او متقدما عنه
فيكون حاصلا فيكون قبل ان و هنا ان الوقت اما ان يكون مما لا بد منه في وجود
الحادث او لا فان كان الاول لزم خلاف الفرض و يتعلق الكلام ايضا فيه و ان كان
الثاني فيلزم العموم فلا يمكن ان يقال ان الارادة تعلقت بوجوده قط هذا الجواب
لانه يرجع الى السابق قبله من قوله الى هنا فلا يكون جوابا آخر فان قيل
كان الاولى جوابا باختيار الشق الثاني من الترديد و هذا الجواب باختيار الشق
الاول لان عدم تحقق جميع ما لا بد منه انما هو الوجود الازلي و ليس الكلام فيه
و اما الوجود لا الى الاول الذي كان الكلام فيه فجميع ما يحتاج اليه متحقق في الازل
كما يدل عليه كلام الشرح سابقا في اجابته عن قوله فان قيل الى حادث و حقق
التقرير الا ان الاصح بل بعيد و الا لوجب انه لا يجب فيما لا يزال العالم بحسب الازل
و على الاول يلزم الشرح لا يخفى بهذا الكيف مع قطع النظر عن بطلان التسلسل
مطلق لا يفيد في هذا المقام لان السلسلة كلها حادثة فلا ترتبط بالقديم
و لا يفيد التخصيص سلسلة المعلولات الغير المتناهية بهذا اليوم مثلا كما لا يخفى على
المتأمل قوله فيثبت الارادة و لا المر بطرف السلسلة قيل لا يخفى ان عليك
ان نفس الارادة من جملة ما يتوقف حدوث حادث و هي انما توجد متعلق للتوقف
عليها و هكذا الى ان ينتهي الى تعلق لا يكون بعده الا المعلول فيتحقق الارادة

المتعاقبة المتعلق بين الارادة السابقة على المتعلق بين الحادث الموصول
وهو المراد بقوله بخروج المنافية ان ما نحن فيه ثم لا يخفى عليك ان اعدام
الامور الغير المتناهية طرف معين ثم يتحقق بعده وجود السلسلة وهكذا الكلام في طرف
المتعلق بالآن الذي على المجموع فانه متعين وقبله تعلق الارادة بهذا المتعلق
الذي هو ايضا متعين وهكذا وليس تعلق بعد الارادة متعينا بل كل تعلق فرض فقبله
تعلق آخر لا الى نهاية كيف لو قيل بتعلق معين بعد الارادة لما احتيج الى جعل الارادة
من جملة اسباب الحوادث كما قيل لانه يكفي ان يقال التعلق الغير المتناهية
محصورة بين المتعلق الذي بعد الارادة والمتعلق الذي يلي المعلول وايضا على ما ذكره
هذا القائل يرد مثله على الحكماء في تعاقب الاستعدادات فلا يكون التحقيق البحث على
مذهب المتكلمين وجه اما ان المحقق يقول على نحو تعاقب الاستعدادات الغير
المتناهية على المادة ونجعله كانه ليس للمادة طرف السلسلة الى ان المعترض
معترف بانه لا انحصار بين الحاصرين على ما ذهب اليه الحكماء ولو اراد من الانحصار
معنى على ما نظهر من قوله وهو المراد من الانحصار ونحوها كالحاصرة ثم الكلام في لزوم
الانحصار المستحيل حتى يلزم بطلان الملزوم وعلى ما قال فهو قيل عليه انه لا يلزم
انحصار الامور الغير المتناهية فظهر حل التوهم ولكن هاهنا بحثا وهو ان
[illegible] اعلم ان المراد من هذه الحركة الدائرة الحركة بمعنى التوسط المفيد يكون للجسم
بحيث ايما حد من حدود المسافة يفرض لا يكون قبل ان الوصول اليه ولا بعده
حاصلا فيه وحقيقتها انها حالة شخصية بسيطة مستمرة ما دام من مبدا المسافة
الى منتهاها تختلف نسبتها الى حدود المسافة بان يقارن احدا من حدود
المسافة وبسبب اختلاف نسبتها الى حدود المسافة يرتسم في الخيال امر ممتد وهو
الحركة بمعنى القطع كما يرتسم من الشعلة الجوالة بسبب اختلاف نسبتها الى حدود

المسافة الدائرة والزمان بمعنى الآن السيال ينطبق على الحركة بمعنى التوسط
ويرتسم منه الزمان الممتد المنطبق على الحركة بمعنى كما يرتسم من القطع ونسبتها متساوية
ما اخذ منه كلتيهما معا وحركتهما معا يرتسم منها دايرة او نحوها الحاصل له الحركة بمعنى التوسط
والاوس المنزلة الزمان بمعنى الآن السيال ومما يجيء في كلام الامام في الرد من قوله
فكيف يصير ما مستمرا متشابهة الاجزاء حيث تحكم بانهما [illegible] الا في انه [illegible]
امر لا يكون له ابتداء متى نوعه [illegible] و[illegible] قول ابي [illegible]
بسبيل التعاقب في الوجود انه من المجتمعة ونبقى للواجبية [illegible]
ان [illegible] والواجب [illegible] ولا يوجد [illegible] على مذهب [illegible]
العالم الى [illegible] في الوجود لانه [illegible] الواجب [illegible] فلا [illegible]
علة حادثة قبلها وانما يكون كذلك لو كان عدمه لذاته وليس كذلك بما حقق في موضعه
قال صاحب التحقيق لولا ان في الاسباب ما تقدم لذاته [illegible] الوجود [illegible] الحركة
التي لذاتها [illegible] انتهى وهو [illegible] من الاشياء [illegible]
كنت متفطنا مما ذكره انه بالتفصيل [illegible] ان علة عدم الحركة [illegible] ولا يخفى
عليك انه لا يلزم ان يكون الحركة ممتنعة لذاتها لان الممتنع لذاته ما لا يجوز له وجودا
اصلا لذاته لان [illegible] وجود [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible] الوجود في [illegible]
[illegible] الزمان يمتنع له الوجود بعد الوجود [illegible] العدم بعد الوجود لذاته مع
ان الزمان ممكن لذاته فان مفهوم الواجب ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم الخارجي
ومفهوم الممتنع ما يمتنع عليه جميع انحاء الوجود الخارجي لذاته ومفهوم الممكن
ما لا يمتنع عليه جميع انحاء الوجود الخارجي والعدم الخارجي لذاته فاما ان يجوز
له جميع انحاء الوجود سواء كان وجودا مستمرا او وجودا بعد العدم او وجودا
بعد الوجود [illegible] الزمان [illegible] جميع انحاء العدم سواء كان [illegible] مستمرا او [illegible]

بعد العدم او عدما بعد الوجود بمعنى انحاء الوجود والعدم فانها مما يجوز له
الوجود المستمر والعدم المستمر ويمتنع الوجود بعد العدم بعد الفناء وان كانت ممكنة
وكذا لا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة لان تخلف المعلول عن العلة
التامة انما يلزم ان كانت الحركة باعتباره الوجود في الحال او زمان الفناء ممكنة
وليست كذلك بل هي ممتنعة باعتباره فلا يكون معلولة باعتباره لان المعلول
من افراد الممكن ولكن يرد عليه ان الحركة لما كانت ممكنة باعتبار وجودها في ان ما
الحدوث فيجب بقاؤها بمقتضى الاعتبار بتقدير العلة لان المعلول دائم ما دام العلة
فيكون هذا الفناء تخلف وانت ولعلك لهذا قال الشيخ انه يجب ان يكون علة
الفناء المقررة غير مقررة ولا يجوز ان يكون العلة قارة والمعلول غير قارة فتأمل انه
وحققه في بحث العلة والمعلول في بيان مباحث الافعال الاختيارية في حواشيه
على شرح التجريد وبالجملة لا يخفى عليك انه لا يجوز وجوب الوجود لجميع الممكنات
وعدم منافاته لامكانه الذاتي بعد ما ثبت انقطاع جواز انتهاء السلسلة
العقلية الى الممكن موجود بوجود خاص لان الممكن لا يحتاج الى علة اخرى
لان المعلة الادلة المجيبة على اثبات الواجب والشيء ابطالها لا يجري فيه وهو ظ
وكذا ادلة الغير المجيبة على ابطالها لكن يجوز في مجموع المركب من هذا الممكن وسائر
الممكنات كالجملة المركبة من الواجب والممكن على تقدير اثبات الواجب فلا يجوز ان يكون
الموجودات كلها ممكنات كذلك ولا يتحقق علته ولا معلولة اصلا او بعضها
موجود ان كان موضع هذا الكلام بعد نقل الكلام الى علة كل من الموجود والمعدوم
او موجود لانه لم يتحقق السلسلة بعد حتى يقال انها بعضها موجود وبعضها معدوم
بل انما يتحقق بعد النقل الى علة كل من ذلك الامر الموجود مثلا موجود الا انه
فيلزم التسلسل في الامور الموجودة ولا يكون علتها الحملية موجودة فاما ان يكون جملتها

جملتها معدومة او بعضها موجودة وبعضها معدومة فيلزم التسلسل في الامور التي بعضها
موجودة وبعضها معدومة لان ذلك الموجود في السلسلة على التقديرين وكذا الكلام
في الامر المعدوم فانه ان يلزم التسلسل في المعدومة او في الامور التي بعضها موجودة
بعضها معدوم لان المعدوم الاول في السلسلة على التقديرين حتى يلزم التسلسل في الامور
الموجودة واما على تقدير ان لا يتخلل عدم لا يكون عدمه علة لعدمه بل فالى بعضها لا شيء
للعدم العام للعدم الاعلى علته وجود الاول بوجود ايضا في ان فان علة عدم الحركة
عدم الشيء يكون معا فانه انتفى علته الى الحركة فوقها الحركة ان لم تكن في العدم
له علة وجود الحركة كما قيل ان كان عدمه بسبب امر موجود او عدم انه افول فيه انه
يجوز ان يكون عدم لعدم امر لا يلزم ذلك العدم حدوث امر موجود معه ولا موجود الا
امر قبل مثل امر عدمي عقلا الامداد مثلا فان سبب الامداد لا يستلزم الا شيئا في
الوجود في الامتناع التي يمكن فيها منع المقدمة الثانية على ما بينه وحقق ان الفناء
وقيل عدم الامداد لا يتحقق الا الامداد ما كان من جوابها منع المقدمة الثانية على ... بناء عليه
ابطال هذا الشق الاكتفاء بانه يلزم التسلسل في الامور المتمايزة في نفس الامر لان الكلام
[illegible] عدم هذا النوع في ابطال التسلسل ههنا قلت ابطال تلك الحوادث
لم يكن ابطالها من هذا الوجه دفع المنع الاول بل انما يدفع المنع الثاني وهو قوله بل لا يلزم
انتفاء تلك الموانع لجواز وجود جميع الموانع دفعة بلا ترتب ذاتي وهي ما في كلام
البرهان في ابطاله ثم اعلم ان للمانع في عدم عدم المانع في اول السلسلة هو مانع
الحركة في عدم عدم المانع بوجوه من الجواب الاول فكرهم المنع الذي هو الوجه الثاني
فيما ابقى المنع على حاله ولو جعل منعه الجواب لوجب ان يجعل ما في الكلام
في الكلام انفا وجها آخر ولكن الامر في كل ذلك بين قلنا بل ان يكون سابق
عليه اذ لو لم يكن سابقا لكان متعانيا جائز وذلك الحادث مسبوق بالعدم فيمتنع عدم ذلك

حاشية واما ان يكون للقديم عدم فيلزم كون القديم مسبوقا بالعدم او يكون له وجود فيلزم تقدم
القديم على الحادث وهو المطلوب وهو خلاف المفروض **قوله** قلت هذا بعينه الوهم الذي ان حكم الوهم
انما هو الحكم بانه يجب ان يكون له حال يتحقق فيها السبق على طرف او ماهيته في جانب الحادث حيث
اراد بالحال الوقت المحقق والمتوهم وبعده فقبول هذا الحكم فالحكم بانتفاء [illegible]
دون المتناهي [illegible] بعض الافراد والسبق على كل فرد بديهة العقل لا بديهة الوهم
قوله لا يلزم سبق العدم على جميع ما يصدق عليه الحادث في زمان واحد قيل انما يجب لو كان الزمان
الواقع فيه جميع هذه الحوادث الغير المتناهية المتعاقبة محصورا [illegible] من ازمنة وقوع
كل واحد من افراده وكل زمان فيه [illegible] له بداية ونهاية [illegible]
فلا يكون غير متناه وما وقع عليه ان يكون متناهيا فيوجد القديم لا محالة في ذلك الزمان
لا يقع فيه حادث وعلى ما يشهد به التطبيق بين الزمانين اقول لا يخفى على المتأمل
[illegible] ان انحصار المتناهي [illegible] انما يستلزم التناهي اذا كان
الانحصار بمراتب متناهية واما اذا كان الانحصار بمراتب غير متناهية فلا يستلزم
الا التناهي كما هو [illegible] عدم تناهي المجموع [illegible] لانه انتهى المجموع [illegible]
ليس [illegible] الجزء [illegible] لانه ليس [illegible] المجموع [illegible] الاجزاء بل كل جزء [illegible]
[illegible] هذا الموضع هذا الايراد [illegible] هذا المقام [illegible]
فلا تغفل عنه [illegible] **قوله** فيكون في عدد [illegible] ان حاصل هذا الاستدلال اثبات
[illegible] العلية [illegible] المعلولية [illegible]
[illegible] المتناهي [illegible]
[illegible] مع عدم قطع النزاع [illegible] المتناهي [illegible]
لا يبقى الا ان كل معلولية [illegible] ان [illegible]
عليها وهكذا الى غير النهاية ان عدد العلل والمعلولات متطابقان [illegible]

المعلول الاخير لان كل من الاحاد المتسقة على المعلول الاخير علة ومعلولة بالنسبة
الى السابق واللاحق فيكون عليته كل منها لمعلوليته فيتبع المعلول الاخير معلولية [illegible]
[illegible] منها مضايف له فلا يتوهم ان معلولية كل من احاد السلسلة مضايف لعليته
[illegible] عليها وهكذا الى غير النهاية لعدم تناهيها لان الطلام [illegible] تطبيق [illegible]
المتضايفين للمضايف الاولى [illegible] عدد احدهما على عدد الاخر مع قطع
النظر عن انه مضايف اولا **قوله** [illegible] من الجانبين [illegible]
[illegible] من جانب المعلول [illegible] لا يقولون [illegible] كما قالوا [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] العقول [illegible] لا يتوقف [illegible] الاجسام والعقول [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] الا ان يقال [illegible]
[illegible] الجانب **قوله** [illegible] الوجود [illegible] الوجود
ان في الاول للمجموع وجودا حقيقيا [illegible] من افراده موجودا في زمان وهذا الوجود
ثابت للكل [illegible] فان المجموع [illegible] من هذا اليوم [illegible] موجود
[illegible] ولم يوجد [illegible] موجودا بهذا الوجود [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] فانه موجود [illegible]
بل [illegible] الافراد [illegible] انه ليس [illegible] من الاحاد ولا في زمان من الازمنة
المتناهية [illegible] مجموع [illegible] الغير المتناهي [illegible] الموجود في الزمان المتناهي المنطبق
[illegible] المتناهية لا يوجد في آن من الآنات [illegible] الموجود في الزمان الغير المتناهي
المنطبق [illegible] لا يوجد في الزمان المتناهي [illegible] هذا البلد
ليس [illegible] في بيت زيد ولا في بيت عمرو ولا في بيت خالد مثلا ولكن مجموعها [illegible] البيوت
البلد ومجموع البيوت موجود لا في نفس [illegible] من البيوت والزمن لم [illegible] الوجود

في الدهر نعقل عندهم انقضاء الزمان بمثل هذا الوجود للزمان في نفسه فهو ازلي الوجود عندهم اه
في العلوم وقولهم لا يخفى انه اذا التحم من تتمة جانبه جريان التطبيق في التعاقب لا
انه وجه لا يوفى بالتأمل قوله واعترض المحقق الدواني بجريان ايضا ومنع لزوم احد الامرين
من المساواة والمفارقة على تقدير ان يكون كل واحد من الآحاد بازاء واحد من الناقصة
او لم يكن بناء على ان المساواة والمفارقة من خواص الكم المتناهي من جهة تناهيه وكذا
منع لزوم المساواة على تقدير التقابل للناقصة فبناء على ان يكون كل من الزائد بازائه
من الناقص كما يكون للاوسط قد يكون لعدم التناهي مع انه ادعى الفرق بطلانه مشترك
بين صورتي التعاقب والاجتماع قوله فلا بد للعقل من حيث ان الشيء لما لم يمكن احاده مجتمعه
فلا يمكن بغير العدد الغير المتناهي فيجمع تحقق العدد الغير المتناهي [illegible] ونفيا وفرضا
على تقدير التعاقب لا يحتمل ان يكون اشارة الى دقة الكلام وقد كنت سمعت من الاستاذ
ان الشيخ المحقق اذا اورد في كلامه فتأمل فيحتمل ان يكون اشارة الى التحقيق واما اذا
اورد بدون لفظ فيه فيكون اشارة الى التدقيق والتحقيق ولا استناد في جريان برهان
التطبيق في الامور المتعاقبة لعدم حصول الامتياز للاحاد بالترتيب التقدم و
التأخر اي ترتيب كان ضرورة نعلم من تطبيق اول احد السلسلتين الى اول الاخرى
الا بعد انطباق البواقي وذلك الامتياز كالترتيب في الامور المتعاقبة انما يحصل
التقدم والتأخر بالزمان او بالطبع مثلا والآحاد فالمتقدم والمتأخر منقضية
لا تجتمع احدهما لا ذهنا ولا خارجا بدون الآخر فلا يمكن ان يتحقق التقدم والتأخر في
شيء من الازمنة في نفس الامر لان المتقدم مثلا لو كان احد المتقابلين يتحقق اليوم فان
تحقق الانقضاء امس فالحاضر لزم تحقق التأخر بدون المتقدم وان تحقق احدهما امس
والآخر اليوم لزم الانقلاب وان تحقق في الفرضي فالفرض لا يقدر على تفصيلها وتمييز المتقدم
والتأخر من الفصول التي لا تتحقق الا في الخارج بوجود الموصوف فتحقق الانضمام [illegible]

الاسلام فحاصل اصطلاحات الحكماء انها تتحقق بان يكون تعدد جمع المتعدد معا وتأخر المتعاقبات في
الحكماء في زمان واحد مع عدم المتفقات والمتأخرات مثل اصطلاحات الحكماء فانهما ازلية وابدية
موصوف كما انه ليتأمل في الفرق بين الاتحاد والتقدم والتأخر فانه يشكل فاتفقنا
المعقول الثانية كما بينه في موضعه فعليك بجلي ما قرر عليه المحشي على الشرح التجريد
حاشية فما تقول في المعرفة قال تعدد ما في وتأخرها في الازمان الا متعاقبة وهو ايضا في
كما هو التحقيق من كونه موجبا للعلة مطلقا من خواص المعقولات لكن ينبغي الكلام في انه على
تقدير الاجتماع ايضا لا ترتب في الخارج لكونه من خواص المعقولات وانه لا يقدر على
تفاصيلها والقول بان اجتماع منشأ الانتزاع للتقدم والتأخر في الخارج مع عدم تحققهما فيه
افعاله لا يعقل لان منشأ الانتزاع في المعرفة ايضا متحقق ومنع كون المعقولات منشأ
انتزاع التقدم والتأخر في الخارج يستلزم انتفاء الصدق والكذب في احكامها فتأمل فانه
كلام من الاستاد في مقابلة كلام الامام حيث قال الامام في نهاية العقول كنت قد عارضت الاخرين
سنة في جريان التطبيق في الامور المتعاقبة وبعد الاربعين ظهر لي انه جار فيها قوله اعتمد
في قوله يعترفون المعتزلة وقوم من الاشاعرة من ان الاحكام بجريان البرهان باعتبار ترتبها
ازمانها في الحدوث على مذهب من يقول بحدوث ازمانها كل نفس ما هو في السلسلة وقد نقل عن
بعضهم انه الزم عليهم الترتب بحسب العلية ايضا لانه لا يشك ان النفس للابن مثلا لها علية [illegible] بالعلة
بالنسبة الى نفس الابن لانها متقدمة في بدن الاب والنطفة انما يحصل بتدبيرها و
النطفة اصل بدن الابن الموقوف عليه نفس الابن [illegible] لواحد [illegible] على
تقاليب الازواج الاعلى بالاعلى وعلى هذا لكن الشيخ قد نقل في المواقف المعلمة بانهم
لا يقولون بلزوم ترتب النفوس المتوالدة كالمتوالدة فاطلب التفصيل هناك قوله بل
[illegible] ان زيادة [illegible] تفصيل على ما قرره الشيخ في حواشيه على الشرح التجريد ان السلسلتين متفقتين
لا شك في زيادة احدهما على الاخرى من الطرف المتناهي فاذا طبقنا فاما ان يقع الترتيب

فينتقل الزيادة من ذلك الطرف الى الطرف المقابل لان كل الزيادة ليست في الاحاد ما لا فوق لها
من الاحاد بان لا يساوي بمرتبة فحينئذ فلا يبقى في البين زيادة لا في جانب الاول ولا في الثاني
النظام فلم يتعين في الطرف المقابل لم يتحقق مع فرضها اولا واما لم تترتب الاحاد في
ان ينتقل الزيادة الى الاوساط اذ ليس فيها نظام متسق حتى يلزم انتقال الزيادة الى الطرف
المقابل لكانه المنهدرة الاولى فان غرضه فانه حقيق وانقطاعه في سلك نظام برمن خواصه هذا
التطبيق فانه لتمكن الملاحظة في انطباق الجملتين المتفاوتين وبين المنتظمتين كسجين بمقرونين
والجملتين المتفاوتين الغير المنتظمتين كالحبوب المتفرقة فنحن في الاول نحيل الزيادة
الى الطرف المقابل وفي الثانية يبقى على ما كان عليه في مكانها على وضعها الاول ولا ينظر
الى الزيادة في اي طرف من المتناهي فعكس الغير المتناهي عليه قوله والمجموع الذي تترتب فيه
سلسلة المجموعات اشارة الى دفع ما اورد في رسالته لاثبات الواجب حيث قال في مسلك
التطبيق فحينئذ يلزم من التطبيق بين المجموعات تناهي المجموعات لانها بمنزلة الاحاد
للمترتبة ولا يلزم منه تناهي احاد المجموعات الاول وكيف ولكل من تلك المجموعات مشتمل احاد غير
متناهية وحاصل الدفع ان ما اجاب به صاحب الحاشية حيث قال قلت بل يلزم تناهي احاد المجموع الاول
مرتبة انه على فرض تناهي المجموعات نرتق بعد سقوط الاحاد المتناهية التي هي عدة المجموعات الى
المتناهية المجموع لا يكون المجموع اقل منه وذلك هو الاتفاق فلو لا يريد عدد ذلك المجموع المتناهي
الا بعدد متناه وهو عدة المجموعات فليس الى نفسي الملامة اقول يمكن دفعه ايضا بانه لما جعلهم
المتناهي المجموعات بطل عدم تناهي الاحاد لان عدم تناهي المجموعات لازم عدم تناهي الاحاد
على ما بينه الشارح في رسالته لاثبات الواجب وبطلان اللازم تدل على بطلان الملزوم
الا يقال اللازم ترتب المجموعات لا عدم تناهيها لانا نقول عدم تناهيها ايضا لازم على ما قاله
الشارح فالاحاد الغير المتناهية مطلقا تستلزم الاحاد الغير المتناهية المترتبة بجريان التطبيق
بين المجموعات واشار اليه هنا بقوله حيث قال وهو المجموع يتوقف عليه اذا انقطاعه

عند واحد اي وهكذا وايضا لو لم يكن المجموعات الغير المتناهية ما صح في جملة الى البرهان
التطبيق ومع انقطاعها يلزم من كلام الشارح من جواز ان يكون الجملتين المتفاوتتين معدودتين متناهية في
الغير المتناهي اي غير متناهية لانه انضمام المتناهي الى المتناهي يراتب غير متناهية جملتين المجموع غير
متناه وكذا انضمام المتناهي الى غير المتناهي بمراتب متناهية لا يوصل الى حد المتناهي قوله على المجموع
بملاحظة الاحاد وذلك فيكون المجموع المستثنى عنه واحد مجموعات غير متناهية بحسب العدد وهو
الاحاد وكذا الحال في المجموع المستثنى عنه واحد في المرتبة الثانية وهكذا فلا ينقطع من
حصاتها وكذا الكلام في المتوترة الاتية قوله ولا يشتبه عليك الفرق بين الدليل الخ الثانية وبين
الاول ان الاول في الاول جملة غير متناهية كل الى انه جملة والثانية احد طرفيها وانما
الثانية كل الثانية وانما من احدى طرفيها وهذا اختلاف الفرق في الثانية الاول حيث انقطع انما من الثاني
الثاني من الثانية وهكذا وايضا الفرق في الاول يكون من جانب العلة وفي الثانية من جانب المعلول
وايضا في الاول كما قرره يلزم تناهي الاحاد مع قطع النظر عن انه يقول عدم تناهي المجموعات لازم لا لازم
حيث يكون الملزوم وهو عدم تناهي الاحاد ايضا حاصلا لان عدة المجموعات عدة الاحاد الا واحد
عدة الاحاد الا واحد من عدة الاحاد التي هي المجموع الاخر فلو تناهى عدة المجموعات فتناهى الاحاد
لانها زائدة على عدة المجموعات بواحد فيلزم المحال بالعكس فان المجموع الاول في الاول ينتقل الى
الطرف الاخر وهو غير متناه وفي الثاني ينتقل الواحد الذي هو الاول الى الاخر لان المنتقل
فيها عدد وكذا المجموع العدد الذي هو المجموع الاول في الاول والواحد في الثاني ويتجلى في ابطال
الغير المتناهي ايضا لا يحتاج الى التطبيق وما قاله وهو انه بطلان وجود الامور الغير المتناهية مترتبة
او غير مترتبة لا يجوز في الفرق من الواحد الى الكثير غير متناه اي مراتب التزايد والتناقص
يجب ان يكون غير متناهية مع انا نحصل بين جملة الغير المتناهية التي هي الكل الواحد الممتنع بانه
مراتب التزايد غير متناه لا ينتهي الى الغير المتناهي وكان المراتب غير متناهية لا ينتهي الى المتناهي
مجاوزة فان رضي المانع بانتفاء الفائدة بوقوفه فانه لا شك ان جملة الغير المتناهية لا تتحقق من الا

الواحد لا يزيد من نفسه مع ان مراتب التفاوت بالزيادة والنقصان موجود حتى يجب ان يكون
غير متناهية فان اخص المتناهي الى المتناهي مراتب غير متناهية بحيث غير متناهية البتة قلت فيعود
عام اما انه متناهية اقول لا يخفى انه لا يلزم من تركيب العدد مما تحته من الاعداد تعدد ما هيته كك
العدد عامتناه يكون وكذلك العدد يكون من امور متخالفة الحقيقة كما حيوان اولى من الفرد
الاربعة المتخالفة الحقيقة مثلا ولا تعدد فيما به حينئذ ولا يلزم التعدد لو كان المعدود عام غير
العقل لكل واحد بخصوصه من الستين اثنين اقترنت وبعض واحد منها العدد الموقوف لكل ستة الاربعة
او الثمانية والاثنين والخمسين مثلا ومن غير اثنين منها خمس اثنين او ثلثة ثلثة واحد بالنسبة الى
العشرة بان تركيب العشرة تارة من الاربعة والستة بخصوصهما وان من خمس اثنين بخصوصه وهكذا
على ان حصلان بعدد المتناهية لكونه من [illegible] على الواحد على السند ل[illegible] يكون [illegible]
من كل [illegible] من الاثنين والاثنين [illegible] الاجزاء في [illegible] فاطلاق [illegible] حكم [illegible]
او انه يحتمل الوحدة والكثرة ولا يلزم انفراد ما حاد العشرة من العشرة بانه الخمس [illegible]
من العشرة فانه يجمع [illegible] وكذا الستة والاربعة واحاد العشرة يجعله مجموعه [illegible]
وعلى هذا الاوان منه اخلة وان كان المتعين هو العدد المشترك مع قطع النظر عن الخصوصيات
فلا يبقى الا واحد فحينئذ فان الشيخ في بيان بطلان تركيب العدد من مجموعه ما تحته من
تعرف بطل يلزم استغناء الشيء عما هو ذاتي لان كل واحد منها كاف في تقويمه بخصوصه
مع [illegible] عداه فقد قيل هذا الكلام انما يمشي اذا ثبت ان على ان العدد يجب ان يكون
صورة نوعية وانه حقيقة لان الوحدة على ما حققه الشيخ ليست من المعقولات وانما حققه
الموجود علة بعينه من صورة الكثرة جعلها اتحاد فكثرة ما ادى وحدة فان كل كثرة كما
يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرة من افراده فان الانسان الواحد مثلا
انسان كذلك الانسان الكثيرة وانه فحقق في حواشيه على الشرح الجديد في مبحث الحقيقة والمعقول
في ذلك فيصدق لو نقول الصدق على الصدق الا انه فانما يصدق غير الوحدة كيف يصدق عليه العدد

العدد الذي هو من مقولة الكم فيه فيقال ان الوحدة عارضة لتركيب العدد الكثير من الوحدات وقد
ابطله الشيخ لكون الوحدة كما من الكم ويكون هذا من الاشياء بخصوصها وان قيل فان
الكثرة يخفى في المتصل فانه يحاذيه ما بعضها لكان ذلك الى جهة وفي جهتين او في جهات ثلثة المتصل
صورة له وكذا المتصل مثل ذراع بعض ذراع ففهم الكل من الاربعين وبعد ذلك في ذلك وهكذا
ثم تعدد تركيب العدد انه يحتمل ان يكون جوابا عن حقوق فانه قيل يعلى ان يكون تقويم له يكون ابراد
على الحقيقة الا ان انتفا بانه الاقل تعيينه من الاكثر فان العدد الاقل تعيينه من العدد الاكثر
ووجه الدفع ان ذات العدد عارض للمعدود موجود في ولا يلزم من ذلك كون عارض الشيء
جزء العارض لشيء ثان فان كل يكون ذلك الشيء ما لا كذلك الشيء الاول بل لو ما يعني ان الاول جزء
الاكثر على صلحات فانه فعلم بهذه انه ويحتمل ان يكون جوابا على تعويز ان يكون فانه قيل ان الازيد
على ان التشبيك فقلت انه وجه العدد وخط اخر وجه الدفع عن هذا انها لم يرد بالواحد والاثنين
والثلثة نفس المعدود بل المعدودات بل المعنى انه اراد بالواحد والاثنين والثلثة المعدود والعدد
ذلك ما يحمل عليها اطلاقه على جواهر والشيء من الاعراض كو [illegible] بل العدد اخر من مقولة الكم
الاثنينية والثلثية هكذا وتعلم ثبت ما اجتمع او [illegible] يعني ان العدد الاثنين هو الثلثة مثلا
فوجه ما في الموزع الثلثة لا انه يوجد في حد الموجودات الكثيرة ابتدا وهو الاثنين والثلثة
وهكذا الى غير النهاية الى ما هو ثمانية مثلا المعدودات موجودة موافق ما قال على الزيادة
فانه قبل اجتماع الاثنين مثلا من الثلثة بالترتيب والتقدم وانه انما هو بعد قبل لم يكن
العدد الا في من الاكثر يكفي ثمانية المعدودات فيخرج عن التطبيق قلت لما تحقق العدد الا
تحقق العدد الاقل وان كانت من الجزئية وعامة اللزوم والحقيقة في الجزئية على ما جاء من دليلهم
لا يفي لزم وجوده لانه لا يمكن ان الثلثة من حيث انه موجودة قبل وجود الرابع يجمع وجود
الرابع وجوب الاربعة فلم يوجد لوجود الرابع حتى يقدم الثلثة من الاستناد المعدودات
ان وجه الاثنينية على الجزئية انه فان الاطلاق فيما غيره لا يعتد به بل الاظهر ما قلنا ان الاثنين

مثلا موجود مع الثلثة بانفراده او يعان في الثاني انه اكتفى بالبدا عن تتمته وقد جاء وجود
شيء عن اثنين لزمت بصورة بعينه ومع مجموع الثلثة بشيء فانهم لم يقولوا بوجود المعنى
كيف يمكن ان يصدر عن الاثنين المذكورين شيء قوله ومحتاج عن جميع الممكنات آه وجه
الابتناء انه لو لم يكن الافق بامتناع موقوفا على الاحتياج عن جميع الممكنات هو الواجب لانه يكون
ما فوق المعلول الاخير حادثا جاء التسلسل لانه ليس بعضها هو الاولى لانه تحكم
في الاحتياج الى الوحدة والكثرة في وجوده على ما هو الحق وعبارة الشرح صريحة في الجزئية وان
لم يبن بحسب المعنى لانه على تقدير كونه حادثا جاز ان يحتاج في الواجب بجوازه ان يكون
العلة ما فوق المعلول الاخير نعم الشرح يفهم في بعض المواضع على هذا الوجه مبني
على الجزئية لكن الشرح مقلوب انه انما صحح الحكم بانتفاء الترتيب لما لم عن المعنى او في جانب الوجود
على تقدير ان ليس كون بعضها اولى تحكم على تقدير منع بطلان كون الجزء علة للكل او
الاكثر في الشرح يبني كون المحتاج عن جميع الممكنات هو الواجب مما عن المعنى وعلى تقدير
يكون جزءا عن جميع الممكنات يبني بطلان كون الجزء علة للكل مما عن جميع المعنى وبين قوله
ما ينتهي عن جميع الممكنات هو الواجب بجواز ان يكون المحتاج هو ما فوق المعلول الاخير فحينئذ
اي تقدير يمتنع موقوفا واتفق من موقوفا دليله نحن ان نعلم ان المستدل يبني دليل على انه
لا يعقل من عدم بطلانه ولم ينقض ان جزئيته متحققة في الاحاد ولم تتعلق على ان ما فوق
المعلول الاخير موجود خارجي فحكم التالي هو ما عن جميع الممكنات هو الواجب قوله ويلزم
من انه ليس هناك الا الاحاد ونظر النفس ان التسلسل الى ما في ان انه ليس هناك ممكن
موجود سوى الاحاد كل واحد من الاحاد قد وجد علته السلسلة ولا شيء هناك يحتاج
الى علة بعد الاحاد وجاز ان الكل في وجود موجود الكثرة والكل من الاحاد
بمجموع الكثرة فيطلب علته لموقوف الكثرة والمسألة مشهورة على قوله اذا وجد ثلاثة
وجد ثالث موجود مع الاثنين فهو موجود ثالثه هو انه يلزم على هذا من وجد اثنين وجود

وجود موجود غير متناهية بناء انه لو وجد الاثنان وجد ثالث هو مجموع الاثنين على ما يلزم
واذا وجد ثالث وجد الرابع هو مجموع الثلثة واذا وجد الرابع وجد خامس هو مجموع
الاربعة وهكذا فيلزم التسلسل واجيب بان الماهية اذا اعتبر فيها شيء من اجزائها بعين
يكون اعتباره مغايرة باعتبار ما اعتبر فيه جزءه فالثاني اي المجموع من الاثنين
يعتبر في الموجود الرابع مرتين مرة في ضمن الثالث الذي هو مجموع الاثنين ومرة على حدة فيكون
الموجود الرابع ماهية اخرى ونقض على ما في السابق وغيرها قوله انتقض البرهان لانه
لو كانت غير متناهية لكانت صورها العقلية ايضا غير متناهية وعلمها اذ لية ابدية فيجمع الصور
الغير المتناهية في ذهنه فيجري التطبيق وانما قرر بان كذلك البطلان ليطابق السؤال الجواب
قوله الى ان علمه تعالى اجمالي ويجري في بحث علمه جواب فما هنا تفصيل في علمه الاجمالي وكيفيته وثبوته
وانتفائه قوله وان كانت غير واقعة عند حده فعلى ان معقولات الغير غير متناهية بمعنى لا
يقف عند حد وكذا قبول الجسم القسمة الى غير النهاية بمعنى لا يقف عند حد هنا في الامتناع صحة
الغير المتناهي مطلق على مذهب المتكلمين واستحالة كونه اجزاء الجسم غير متناهية على مذهب الحكماء
وذلك لان جملة المعقولات الممكنة وكذا جملة الانقسامات الممكنة انما يكون متناهية في
الاول يلزم ان يتحقق المعقولات والانقسامات فيبطل كونها لا تقف عند حد على الثاني يلزم امكان
الغير المتناهي واجاب بعض الفضلاء من معاصري الشارح بان اراد بقوله جملة المعقولات الممكنة
وجملة الانقسامات الممكنة جملة المعقولات والانقسامات التي كل واحد من احادها ممكنة على ان يكون
الممكنة صفة الانقسامات والمعقولات لا الجملة فنختار ان تلك الجملة غير متناهية قوله فيلزم امكان
امكان الغير المتناهي قلنا ممنوع انما يلزم امكان الغير المتناهي لو امكن المجموع الغير المتناهي
فان كل واحد من احاده متناهيا ممكن والمجموع متناه ممتنع وان اريد بها الجملة التي يكون تلك
الجملة الممكنة بان يكون الامكان صفة الجملة فنختار انه متناه قوله فيتحقق عند حد قلنا ممنوع فان
كل جملة متناهية فوقه بواحد او اثنين او غيرهما وهكذا الجملة الاخرى متناهية ولا يلزم من

من فرض متناهي الجملة ان يعين لها عددا حتى يلزم جليان وجود شيء من المعلومات [illegible]
علمه بشيء من تلك الجملة لم يلزم هو المحال بمقام الزائد كما توهمه بعضهم والمستوفي فان المتناهي
افراد كالعشرة والعشرين والا ذهبين [illegible] ما فرض الاتفاق في الجملة فجاز للمعترض ان
يريد من المتناهي ما له عدد معين لانا نقول لم لا يجوز ان يريد من الغير المتناهي ما لا يتناهاه
بجملة المنع بحكم المتناهي بهذا المنع لا ينافي الاطلاق لان الغير المتناهي بهذا المنع يمكن ان
يتحقق في ضمن ما فوق المتناهي [illegible] او بعضه او يريد المنع المطلق في ضمن غير المتناهي فحينئذ
المطلوب بطريق النقيض واجاب بعضهم من الشق الثاني بانه معنى جملة الانفعالات ان يفرض انفعالا و
يستلزم الانفعالات الكلي يستلزم الاستلزام في الامتناع لازم جملة الانفعالات فلو فرضنا ممكنة
جملة الانفعالات الممتنعة والممكنة اما متناهية او غيرها ولا شك ان هذا مفهوم لا يصدق له افراد
حتى يلزم من تناهيها او عدم تناهيها المحال وهذا مثل ما يقال الشيء الذي يستلزم وجوده عدمه فهذا
المستفيض اما موجود او معدوم وعلى التقديرين يلزم اجتماع النقيضين وجوابه ان يعين مفهوم النقيض معلومة
النقيض حتى يلزم على تقدير وجوده او عدمه اجتماع النقيضين قوله والتعلق حادث ان اقول حدوث التعلق لا يمنع
للعلم بان العلم صفة حقيقية ذات اضافة اذ [illegible] فان الاضافة هي نفس التعلق او
لازم له ويؤيد الحمل على الاول بان العلم هو نفس الاضافة كما ذهب بعض المتكلمين لانه لا يمكن
للقول بان العلم قديم والتعلق حادث مع انه غير صحيح كما ذكره الشارح ولا يمكن جوابه عن قبله بان
الاضافة [illegible] التعلق لا تعلق عليهما لانهم قائلون بان وجود الاضافة في الخارج [illegible] لا وجود لشيء
[illegible] في اي طرف يتمايز وايضا يجب له التمايز حتى يتعلق به الاضافة وذهب بعضهم لا يجوز ان
المعدومات الغير المتناهية منفكة عن الوجود [illegible] بان الوجود الثبوت لا يؤثر في افراد
البرهان لانه يدل على ان ما هو داخل في الاعيان لا يمكن [illegible] الكون في
الاعيان ثبوتا او وجودا وايضا يرد على القائلين بكون العلم اضافة او ذات اضافة دون [illegible]
المنفك عن الوجود ان لا يكون [illegible] وجود معلوميته المعلوم و

والمعلومية بعد الوجود اما على تقدير كون العلم نفس الاضافة فظاهر واما على تقدير كونه ذات
اضافة فلما ذكره الشارح الان بقي الكلام في ان [illegible] في الازمان وجمل الازمنة حاضرة
عنده مع جميع الازمان [illegible] ونسبته الى الجميع على السواء فكذلك [illegible] نسبة زمانية
اضافية [illegible] حقيقية مشتملة على الاضافة الازلية [illegible] التعلق اذ لا وجود للمعلومات فيما لا يزال
كما يقول الفلاسفة [illegible] حضور [illegible] جميع المعلومات حاضرة عنده من الازل الى الابد [illegible]
[illegible] الاضافة وهذا [illegible] هذا الحكم [illegible]
من ان علمه تعالى [illegible] قوله [illegible] ان الجهة الملاحظة
اشارة الى رد [illegible] الازمان [illegible] يلزم من [illegible]
الكون [illegible] الزمان فانا اذا [illegible] العالم [illegible] اليوم [illegible]
من هذا اليوم الى الازل [illegible] الازمان [illegible]
[illegible] ان هذا اللازم [illegible] العقل وهذا التوهم [illegible]
انه متناه باتفاق العقل وهذا التوهم [illegible] الازل مع حكم العقل
بان الازل غير متناه [illegible] المتناهي لا يمكن [illegible]
بل [illegible] متناه [illegible] في الوهم ان الوهم لا [illegible] العقل [illegible]
الوهم [illegible] تناهي [illegible] لان الوهم [illegible] وكذلك قال [illegible] في العقل [illegible]
قوله [illegible] بتقدم [illegible] اشارة الى [illegible] الحاصل [illegible]
النقيضية التي لا [illegible] العقل [illegible] كون [illegible] اذا [illegible]
على عمرو [illegible] زيد [illegible] فاذا [illegible] في [illegible] وعمرو
كان مع [illegible] متقدمة على هذه الحادثة [illegible]
الحادثة متقدمة على هذه الحادثة فاذا [illegible] الحادثة [illegible] هذه الحادثة اليوم [illegible]
على اليوم [illegible] القبلية والبعدية [illegible] الاوقات للزمان [illegible]

ه بتحقق [illegible] ذلك لاجزاء الزمان بانه [illegible] بانه يتوقف على وسط الزمان [illegible] في الزمان
حاضر لزم تقدم عدمه على وجوده بما هو المتقدم زماني فيلزم قبل عدم الزمان وجوده فيلزم من عدمه
وجوده فعدمه ممتنع وان لزم من عدمه مطلق وجوده ممتنع عدمه مطلقا وان لزم من عدمه الحاقي صح
العدم قبل الوجود اما العدم بعد الوجود فعدمه الحاقي ممتنع فاورد الشارح بجوده للتجريد بانه السؤال لا
لانه من [illegible] في الاولوية للزمان بل لان المتقدم من العدم معتبر في مفهوم الحس فاذا اشتمل [illegible]
انه امر متقدم على العدم لكان بحال لم [illegible] الزمان المتقدم متقدم وما ذلك الا التسلسل وحاصل
في حواشيه على الشرح بانه لا يخفى انه اذا جعل قطعة من الزمان لا جزم التعقل بانه قوم الزمان
المتقدم وجوديين [illegible] على الوجه الذي كان [illegible] ذلك متقدم [illegible] على الا وان
ادون زيادة تفصيل فاورد [illegible] [illegible] والكون من [illegible] [illegible] على [illegible]
منع تقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها بالتقدم الذي كان الكلام فيه [illegible] [illegible]
الى الزمان على نحو [illegible] لكونه ليسا موجودا [illegible] [illegible] [illegible] وجود الزمان
عنه تحقق بين عدم الزمان ووجوده كما قرره [illegible] ما قرره [illegible] في حواشيه بل كان
الواجب ان يمنع تحقق هذا التقدم وانما بين عدم الزمان ووجوده مستندا بانه ما تحقق بين
عدم الزمان ووجوده نوع اخر من التقدم فتخصيصه بحيث يتوقف وجود الزمان فغاية توجيه المنع [illegible]
لا ينافي ما قرره في حواشيه انه يحمل التقدم فيها على التقدم الذي بين عدم الزمان ووجوده [illegible]
محققة بين اجزاء الزمان بان يتحقق بينهما نوع اخر فانه مستدل [illegible] يتوقف بين التقدمين و
حكم [illegible] منهما واحد فاذا ادعى [illegible] ان ما تحقق بين عدم الزمان ووجوده تحقق بين اجزاء الزمان
بل المتحقق بين اجزاء الزمان بانه نوع اخر وعلى تقدير تسليمه يتحقق منه التحقق [illegible] او المنع
وجودهما منعه هذا التقدم حتى يلزم الزمان لاستلزام وجوده حال عدمه فانه يتبين بين اجزاء
الزمان في حواشيه هو اجمعين وما منعه [illegible] الاجزاء فيتوقف الحكم في [illegible] اوهو ان التقدم
بين اجزاء الزمان زماني [illegible] اولا وبالذات لاجزاء الزمان وثانيا وبالعرض لما [illegible] لذاتي كما

كما ذهب اليه المتكلمون وحاصله انه ان عدم تقدم الزمان على وجوده ليس كتقدم بعض اجزاء
الزمان على بعضها حتى يلزم وجود الزمان ولذا يوافق المتكلمين في شيء وهو ان تقدم عدم الزمان
على وجوده ليس تقدما زمانيا بل هو ذاتي ويخالفهم في شيء وهو ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض ليس تقدما ذاتيا بل زماني كما ذهب اليه الحكماء ومن لا يخفى ان حمل كلام احدهما فوق [illegible]
الملائم [illegible] وما بينهما وقوله انما يلزم تقدم اجزاء الزمان على بعض [illegible]
دليل الحكماء اولى من حمل كلامهما لانه حاصله من لزوم نسبة التقدم الى المتقدم [illegible]
احتمال [illegible] وهو ان يكون المتقدم المفروض ذاتيا ويكون المراد من التقدم [illegible]
الذي بين اجزاء الزمان ومن هو اوضح الاولية ويكون نفي الاولى لو نفى [illegible]
التسليم فان التقدم [illegible] ووجود [illegible] ولكن [illegible] المفروض في [illegible] [illegible]
[illegible] لا يتم [illegible] على وجود الزمان حال عدم المتقدم بانه التقدم صفة وجودية وستلزم
لصفة وجودية كما [illegible] المتقدم وجودية يجب ان يكون موجودا حتى يمنع بانه التقدم
اولى ان لا يلزم [illegible] فيتحقق [illegible] فيتحقق [illegible] الاولى [illegible] التقدم وجودية او اعتبارية
فالحكم [illegible] لا [illegible] في حواشيه منع تحقق هذا التقدم في عدم الزمان مستندا بانه
نوع اخر او كونه عرضيا وليس لا يمنع كونه ليسا موجودا او مستلزما للرسم الموجود وقد منع بانه
[illegible] كونه عرض او [illegible] بانه التقدم الزماني لا يتوقف [illegible] الا وسط [illegible]
على انه لا وسط [illegible] الا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] واجاب [illegible]
في حواشيه بانه لو كان هناك وسط في [illegible] او في الوجود فان كان وسط [illegible]
والمسلم [illegible] [illegible] السؤال [illegible] وان كان [illegible] [illegible] [illegible] لا [illegible]
السؤال [illegible] [illegible] [illegible] ان الكلم المنقول عنه [illegible] [illegible] وهو الحكم بالتقدم وعلى الحكم [illegible]
والمسلم في الاحتجاج فانه [illegible] الحكم الى ذات الزمان انما [illegible] على ان ذات الزمان كاف [illegible]
في الحكم بتقدم اجزائه على بعض لو كان هناك وسط في الوجود ولا [illegible] [illegible]

او انسلاخ في الوجود و السلطنة المبثوثة الا بحث ايضا فالمعنى بما في قال الشيخ و عبارة

العالم قابل للفناء لان القول بما يفنى الاشياء اذ لو او لا يستعد ابدا و نفس الامر او

بمعنى الاتصاف قوله اختلفوا في و قوعه يدل على ان الاجماع ليس حاصل و من ثم قد نقل من الاشياخ

الا ان و حقق الحكم ان اهل الحق اتفقوا في ان تحقق من جملة العالم فيمتنع عليه العدم الطاري

على الوجود عندهم ان اتفقوا لو انه لم يتصف الوجود بجميعه فقط امتنع عليه العدم الطاري

نظر الى امكان عدم الفناء لو استعداده له و كذا امتنع عدمه في نفسه و قوله و ذهب الكرامية

الى انه لا يتعقل المحكي ان يكون في هذا المطلب الخ و هو الوجه فيكون الملزوم و قال بعضهم

انه يستلزم و ذهب الكرامية الى انه لا يمتنع فيكون القول بهما يمنع الاتصاف قوله و انما

ابدا له الاتصاف ان اه يجوز تحقق الكرامية و الى الحكم البصرية بجميعه بجوابه من المعتزلة

و المحقق الطوسي فانهم يقولون بتفوق الانبار و بدل نوع الكل الجواهر و الاعراض بجميع اجزائها

جوابه قوله الممكن في حد ذاته ان يمتنع كون الممكن ازلياً في حد ذاته ليس الممتنع ذاته

عدم حتى يكون الممتنع ممتنعاً او ان العدم اولى له لو انه لا نفى او لكن الذاتية لا يمكن عنه

بل معناه انه لا حاجة لوجوده الى الشيء مثل الموجود الاحد و اثر العقل الخلوق غيره

و كذا بل عدم على الوجود كاف لعدمه لان عدم العلة يؤثر في عدمه فان تأثير العلة في عدم المعلول

عبارة عن عدم تأثير الوجود في وجوده فانه يحتاج الى الامور الخمسة كون الوجود ذاته

و على هذا الملزوم قول الحكماء ان وجود الممكن مسبوق بالعدم مستغنياً عنه فانه مع السبق

الاحتياجية فانه ما لم يخرج عدمه الى تأثيره و حصل سوى علوم علته و لا تأثير له فيه فيكون احوج

بالعدم متقدم عدمه على وجوده اما و اما كون الممكن ما لا يخرج ان وجوده علته و وجود الواجب

لكون وجوده معه او لكونه متوقف ذاته او انشا لكثرة انما او اقدم المتقدم على وجود الممكن

و علته فان عدم ممكن في حد وجوده لم يخرج و لا اضافة معه ان يحمل كلام الامام

على هذا المطلق و الوقف ان هذا معنى بل هو ان فيما بينهما يحمل الا انه خلاف ... قوله

و هذا ما يشهد به الفناء فيه انه ليس في الوجود ان و كل ما زاد به التحقيق في هذا الموضع كثرة

و كتبهم مشحونة بمثل ما تحت الحكمة رائحة الوجود و انما هم نظار و الا نظار ايضا و يمثل قوله

شيء جد ممكن كان امكان بر ذات [illegible] موجود جز ماكه و من كلامهم الحجة المحسوس الخلق

معقول و يشهد او جود الخلق بوجود الصور في المرآة المقابلة فانه ليس في تلك الحال الا المرآة

و الصورة معدومة فيها و لكن لا يرى المرآة لا نلتفت الى الصورة المنسوبة فالصورة المحسوس

حقيقة هو المرآة لانها الموجود في مقابلتها و امثاله كثيرة و لكن قال حضرة الشيخ قدس الله سره في

رسالة المسماة بنقد الاكمال في رؤية المطالب في عبادة و ان هذه من الموجود الحقيقي

ان المخلوقات تتوارد من خزائن غيبه كتوارد الخواطر [illegible] الشيخ و قال ما وجدت

السنونا دين كرو كمالة بالفناء في الوجود بين الوجه الثاني من الوجود و تسماه بالفناء

و علي الجمع و جمع الجمع بان يتوارد من خزائنه علم يتوارد المخلوقات من نظره ايضا فان الجهل شامل

ان و جد و جمع بسيم كل شيء هالك الا وجهه الا في هذا المقام لم قال و يوجد من الحكم و ربي ذي الملك

صورته بتوارد اما الحق و تجاذبته ضرار من مقام التحقيق ثم يزيد و قال بعده و انه يكون الموجود

لوجوده حقيقة لوجوده انه منزه السبب و لكن لم نعلم بانواع الاشياء التي هم بمنزلة عباده

لان السبب ان العقيدة زيفوها و ينقلها الا اشياء التي مع ما يرد عليها دليل على ابطالها

العقلية قال و الحاصل انه لو تركب الواجب من الاجزاء العقلية لكان موضوعاً موجوداً بوجود احدهما ايضاً

موضوعاً فلم يكن الاثنينية بينهما و اما انهما موجودان بوجود واحد فلحمه الحمل فيلزم ان لا يكون وجود

الواجب عين ذاته لان الوجود الواحد لا يكون عين المتغايرين و قال ايضا لو تركب الواجب

العقل فاما ان يكون كل من الجزئين عين وجوده المجموع وجود الواجب او احد الجزئين عين نفسه

دون الاخر و على التقديرين يحصل ذاتي كما لا يخفى على العاقل فتأمل بدليل على عينية الوجود في الواجب

ان التركيب العقلي يكون من موضوعات متغايرات و اما ما يوجد بوجود واحد و على ان منع تحليل

الحقيقة الوجود و ما كان فيطلق يحمل فقد ثبت للخصم رجعنا الى غيره و مبنى الكلام في جواب ذلك

على التحقيق عنده ولو لزم [illegible] فليبطل [illegible] في بحث خواص الواجب [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] انما يدل على ان ادراك الادراك [illegible] العلم بالعلم [illegible] الادراك [illegible]
على عدم [illegible] ان [illegible] العلم بالعلم [illegible] العلم [illegible] واجب [illegible]
[illegible] فاكثر من العلم بالعلم [illegible] عن العلم [illegible] فانظر الى ما [illegible]
[illegible] على ان النظر واجب [illegible] هذه الآية [illegible] في [illegible]
فانظر الى [illegible] على ان النظر واجب [illegible] والادلة يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] بالنظر في [illegible] ارادة [illegible] بالنظر [illegible]
بالنظر في الشي [illegible] المعتزلة انما يدل على ان النظر [illegible] وجوب عقلي [illegible] على التفصيل [illegible]
[illegible] لان شكر المنعم واجب [illegible] في ان النظر في [illegible]
[illegible] على انه يثبت بالشرع ولا يثبت بالعقل [illegible] من [illegible]
مراد [illegible] عقلا انه يثبت بالعقل ولا يثبت بالشرع [illegible]
مراد [illegible] عقلا انه يثبت بالعقل سواء ثبت بالشرع ايضا او لم يثبت [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] انه يثبت بالشرع سواء ثبت بالعقل [illegible]
او لم يثبت [illegible] انه يثبت بالعقل [illegible]
[illegible] انه يثبت بالشرع [illegible] ان يثبت بالعقل [illegible]
[illegible] انه يثبت بالعقل [illegible] بالشرع [illegible]
[illegible] على [illegible] في [illegible] على الاول
الاول [illegible] ذلك على [illegible] كل من
[illegible] على كل من [illegible]
ان شكر المنعم ليس بواجب عقلا بل [illegible] النقل [illegible]
نفي [illegible] مطلق [illegible] يدل على انه لا وجوب عقلي [illegible]

ثابتا عقلا ولزم [illegible] لو اوجب العقل [illegible] لامتناع [illegible] عندهم [illegible]
معقول بان شكر المنعم ليس بواجب عقلا لكنه يعم جميع الواجبات العقلية [illegible] الشكر لان المعتزلة
[illegible] الوجوب العقلي [illegible] اما العقلي فلان شكر المنعم لو وجب عقلا فان كان
لا لفائدة [illegible] عبث [illegible] غير جائز عقلا وان كان لفائدة فاما [illegible]
[illegible] في الدنيا فانه [illegible] في الآخرة ولا استقلال للعقل فيها [illegible] الشكر [illegible]
[illegible] لا [illegible] لا نفع [illegible] كالاستهزاء [illegible] الدنيا بالنسبة الى [illegible]
[illegible] ونحوه [illegible] مثل ان [illegible] سلطان [illegible]
[illegible] من [illegible] على [illegible]
[illegible] ولا [illegible] شكر [illegible] استهزاء [illegible]
[illegible] الى [illegible]
بخلاف احوال [illegible] ان [illegible]
في عمره [illegible] في [illegible]
[illegible] بل [illegible] ان [illegible] في [illegible] استهزاء [illegible]
[illegible] المشرق الى [illegible] من العطش [illegible]
فانه وان بالغ في الثناء لا يعد استهزاء بل [illegible] بالغ في [illegible]
[illegible] ان [illegible] للشي [illegible] غاية [illegible]
بل [illegible] حال المنعم في [illegible] الى حال [illegible] الى [illegible]
[illegible] الى [illegible] ان [illegible] بالنعم [illegible]
لفائدة [illegible] الشكر [illegible] الى ان [illegible]
[illegible] ولانه تصرف في ملك [illegible] بغير اذنه [illegible] الواجبات العقلية
او لا شي من الواجبات المستقلة [illegible] فليبطل [illegible] من الشرع

الخوارزمي بعينه ويقرب منه قول المعتزلة انهم قالوا الوجوب بالشرع منتف لانتفاء الوجوب بالشرع
الذي هو هذا المطلق اعني الوجوب المتعلق على تقدير ثبوته لان الوجوب لو كان بالشرع لتوقف
على العلم بوجوبه اذ لو كان وجوب النظر مطلقا او وجوب النظر في معرفة نبي ما
بالشرع لتوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم بصدق الرسول يتوقف على النظر في معجزته
بانه ما حصل صادر من الله تعالى وهو محال ووجوب هذا النظر على النظر في معجزته بانه بالشرع
ايضا محال لاندراجه في مطلق النظر ومحال لانه نظر في معرفة الشرع من جهة انه رسول الرسل
فان قال الرسول للمكلف انظر في معجزتي لكي تعرف صدقي فله ان يقول انا لا انظر في معجزتك حتى
اعرف وجوب النظر فيها علي فان ما لا اعرف وجوبه لا يجب علي الاقدام عليه فحينئذ فلا الامتناع
عنه وانا لا اعرف وجوب النظر الا بثبوت الشرع الموقوف على صدقك الذي لا يعلم الا بالنظر
في معجزتك وانا لا انظر فيها وكان هذا الكلام حقا لا يمكن مجاوزته فيلزم عجز الانبياء
عن اثبات نبوتهم واجيب بالنقض بانه مشترك الالزام ووجه ان فيبطل به نقضه من الشرح
الجديد ايضا ونقل المحقق صاحب التجريد مركب المدعى فاورد التفصيل المذكور في الشرح والوقوف
نقله من المعتزلة بانهم يقولون الوجوب عقلي قال والوجوب ما يتوقف عليه وانتفاء هو
المطلق على تقدير ثبوته لان المطلق يعني قوله الوجوب ما يتوقف عليه العقل اذ ان هو
المنعم ودفع الخوف عن النفس اشارة الى الاتيان بمعرفته ثم يعقل الوجوب ما يتوقف عليه العقل على
وان انتفاء هذا المطلق على تقدير ثبوته كما هو راي المصنف من اعادة لام المتعلق على طرق واحد
من الامور المذكورة لمدعي او مخيلك بالتامل ويمكن اجابته على مذهب هذا هو المسلك
وهو المعتمد لهم فانه قرره الشارح في التجريد بان معرفة الله واجبة اجماعا من المسلمين
بمن يعتد وذلك بوجوبه واعلم انه لا انه وان تم لكنه ظني لما عرف من احتمال تصنيعه الاجماع على
الوجوب ولان العلم هو مطلق على الظن الغالب وذلك قد يحصل للمقلد من غير نظر
لا يتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب كوجوبه انتهى عبارته واشار [illegible]

ايضا قوله عبادة الله واجبة اجماعا بل وكل ما هو في الله واجب اجماعا [illegible] وبه الوجوب
موقوفة من وجوب الموقوف وجوب النظر فلا نسلم ان الاجماع في وجوب [illegible] الا على
متشيع بون ما يعتد وشغلهم [illegible] البحث والاجماع في وجوب ما فات [illegible]
التجريد وقف على ما ذكره من كون النظر واجبا وجوبا بالذات المطلق بدون [illegible] في
احتياره بالنسبة للابرار ان وجوب النظر شرعي فيكون معارضا بالنسبة الى ما يتوقف على الاعمال
الاخرى وهو على النظر بل وجوب فيكون [illegible] والتحقيق اعراض عن الجواب الاول [illegible] بانه يكون
محالا الابرار قولهم يتوقف الانتقال الاخرى على النظر والحق كون النظر هذا حجة بالحق مع
النظر قوله بوجوبه فيكون والتحقيق انه يجاب بما قلنا ويحتمل ان يكون نقضا اجماليا مع [illegible]
الخط الموجب الى حصول معرفة من مقدماته وابطال فيكون معارضا بانه [illegible]
الدين من الحق المعرفة موقوفة وادعى بديهيتها او حققنا اجماليا بمعنى [illegible] الوجوب
فيكون ما ذكرناه من الاحتمال والتحقيق ان الاخير انه اعلم ان اللزوم [illegible]
ان ما من الاول الى الاخر [illegible] الامام [illegible]
كان صلاحية [illegible] للواقع او لا [illegible]
المقصود نظرا [illegible] على [illegible]
علم الواجب [illegible] على الوجود [illegible]
توقف وجود الاخرى [illegible] على [illegible] الدور لان المقصود
الجزئي لا يتوقف على الوجود [illegible] المقصود الجزئي [illegible]
[illegible] المتخيلة [illegible]
واخذ [illegible] الجزئي [illegible]
الارادة الجزئية المسماة بالاجماع [illegible] الارادة [illegible] لكون الانسان
[illegible] كونه [illegible]

حيا او جمادا او غيرهما او ورد ان [illegible] فما قال ان الشوق قد يراد بها
ما هو [illegible] الشهوة والغضب [illegible] يستعمل بمعنى الشهوة وهي ميل جبلي غير شعوري [illegible]
الارادة ومعنى بها الشوق وهي حالة جبلية غير شعورية [illegible] وعلى هذا المرجح [illegible] يتحقق الوفاق
فالدواعي المعارضة [illegible] من شهوتها وكراهة الاطلاقات [illegible] وهو [illegible] العارف
بناء على ان الشوق بالمرجح [illegible] وحقيقته [illegible] المميل فهو يكون بالطبع كما اذا [illegible] الشيء
وجدانا من طبعه ميلا وكما يكون كما اذا دخل المعجز وجدنا ان المعصية [illegible]
ولا يوجد الا واحد منها كما اذا [illegible] بلا فكر وروية ولكن هناك وجود [illegible]
ولكن هناك فكر وروية وقد يوجد ان معا فهو اتفق الميلان كما اذا [illegible] الموافق
للمصلحة وقد يتخالفان [illegible] لم يكن لشيء منهما باعث على الفعل [illegible]
غايتهما قوى يكون الباعث للفعل [illegible] النفس والتحقيق [illegible] الحكم للموافق فان
اريد الميل الطبيعي بالاجابة الميل التابع للمصلحة فلا يتوقف الفعل الاختياري على شيء منهما [illegible]
المسمى بالمشتهى للمقوى المتعلق في [illegible] لا [illegible] فالذكر [illegible]
والمحموم الذي [illegible] الاكل مع علمه بان المعصية [illegible] الاكل والاكل تابع [illegible] الاول فقط
[illegible] الفعل قد يترتب على واحد منهما [illegible] موافقا او [illegible]
نحو [illegible] العزم على الشوق [illegible] الشوق او العزم الميل المطلق [illegible]
[illegible] ان الميل [illegible] والصفة اولا والاحكم [illegible] يتوقف الفعل
الاختياري على شيء من الشوق والعزم [illegible] فاما كره [illegible] المعصية [illegible]
[illegible] الفعل الاختياري [illegible]
اما هو للنفس المجردة [illegible] المتعلق [illegible]
[illegible] الحكم المتعلق [illegible] الجزم كما علم [illegible]
والدفع مرابته التصديق هو الظن فلا يكون التصديق بل التخييل منزلة ما في العقلاء

الفعل بالشعورية ويكفي فيه الاختيارية ولا [illegible] الى [illegible] في باب [illegible]
والاجسام الطبيعية للتخيل منهم [illegible] الى المصدق [illegible]
هذه المسائل في كلام الحكماء [illegible] الى جانب العقاب الا [illegible]
المعارف الدقيقة الى المتعلق ومنها [illegible] على من [illegible] العقلية واما [illegible]
[illegible] بلا [illegible] او نقص كمال الشوق اي [illegible]
الى ما نقل في شرح [illegible] من الشيخ المعقول وحققه موافقا لما نقل في حاشية على شرح
التجريد من مغايرة الشوق للارادة اي الاجماع [illegible] والعقل حيث قال واعلم ان مغايرة
الشوق للاجماع يمكن ان يكون [illegible] والعقل بالشدة الشوق فيصير اجماعا [illegible]
بذلك [illegible] انتهى في النسخة [illegible] ان يكون ملازما للتحقيق وان كان [illegible]
[illegible] قوله لموقوف [illegible] او من اول [illegible] او لا
[illegible] على النسخة المعقودة [illegible]
[illegible] على النسخة الاولى [illegible] التوقف
ابتداء الحال [illegible] على ما [illegible] اي معقودة [illegible] او
واجب مطلق اي [illegible] لانه يستلزم
دليل لا امتناع [illegible] في قوله [illegible] النسخ [illegible] ولا يوجد ان يكون
لانه يستلزم [illegible] على تقدير ان يكون النسخ لانه يستلزم [illegible] قوله
[illegible] الى المنع لا النسخ في قوله لانه لا يستلزم [illegible] واما جعل [illegible] لانه يستلزم [illegible]
[illegible] فيطلق [illegible] على ما [illegible] واما التخليق [illegible]
[illegible] على [illegible] وان كان [illegible]
من عدم التوقف بين السبب المستلزم وغيره والنظر [illegible]
على المعتزلة [illegible] الموافقة والعلم [illegible] النظر بطريق التوليد والمتولد [illegible]

[illegible] بدون لانه يستلزم [illegible]

فيصدق عليه فعل آخر و العلم ليس من مقولة الفعل بل اما من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة
على اختلاف الآراء فلا حاجة الى [illegible] و المراد من الفعل هنا الاثر المترتب مطلقا قوله لكن العلم من
مقولة الكيف اه نقل الشارح في حواشيه على شرح التجريد في بحث الوجود الذهني عن الشيخ و [illegible]
ارتضاه [illegible] ان العلم من مقولة من [illegible] المقولات [illegible] ان العلم و المعلوم واحد بالذات
متغايران بالاعتبار [illegible] الاشكال في كون الشيء جوهرا و عرضا اذ ذهب [illegible]
فسر الشيخ [illegible] قسم الجوهر بماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع و [illegible] الموضوع
بالموجود في الموضوع و [illegible] بالوجود الخارجي فالصورة الذهنية للجوهر [illegible]
انما الاشكال في كونه جوهرا و كيفا او من مقولة اخرى [illegible] المقولات [illegible]
[illegible] الجوهر حال وجوده في الذهن [illegible] جوهر [illegible] ان يكون [illegible]
الذهني جوهرا و كيفا او حقيقة [illegible] انما يكون في الذهني كيفا لا جوهرا [illegible]
جوهرا لا كيفا و كيفا يقول [illegible] الى ان العلم نفس الماهية [illegible] العقل [illegible]
من مقولة الكيف بل ينبغي ان يقول العلم [illegible] مقولة من [illegible] المقولة [illegible]
فان [illegible] ان يقول [illegible] حقيقة و لكن [illegible] حقيقة [illegible] انتهى
و في [illegible] الجوهر [illegible] ان يكون [illegible] العلم كيفا على سبيل [illegible] الذهنية
بالامور العينية [illegible] المحققين كالمحقق [illegible] على ان [illegible]
الكم الى المتصل و المنفصل [illegible] الوجود [illegible]
النوعي من [illegible] الماهية [illegible] المقولة [illegible] و لذلك
عدوا [illegible] من [illegible] الى [illegible] على حقيقة [illegible] الوجود
الخارجي [illegible] الوجود الذهني في [illegible] الذهنية [illegible] مع كونها [illegible]
من الاعراض حقيقة [illegible] على [illegible] اذا وجدت في الخارج [illegible]
بحسب التعميم [illegible] الوجود الخارجي المعتبر في [illegible] الجوهر [illegible] ان الوجود

ان الوجود الخارجي الاثر [illegible] بذاته لا [illegible] فان النظر [illegible]
عن [illegible] بحسب حقيقته فان [illegible] كثيرة [illegible] من الكم المتصل [illegible]
مع ان [illegible] و [illegible] موجود في الخارج [illegible] و هو موجود [illegible]
[illegible] على [illegible] من التعميم [illegible] موجودا خارجيا [illegible] من الاعراض حقيقة
[illegible] في [illegible] العلم [illegible] المعلوم و احد بالذات عند المحققين [illegible] الاتحاد
على التحقيق [illegible] العلم من مقولة الكيف [illegible] المحقق [illegible] نقل عن [illegible] الشيخ كما هو [illegible]
[illegible] على [illegible] من الافعال [illegible] من الاشياء [illegible] ايام [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] للمقولات [illegible] من باب الكيف [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible] الانفعال [illegible]
في باب الكيف لان [illegible] ان يكون [illegible] في [illegible] من مقولة [illegible]
[illegible] و لم يكن [illegible] الموجود [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لا يكون [illegible] موجودا [illegible]
ان يكون [illegible] بحسب [illegible] الخارجي [illegible] موجودا
[illegible] ان يكون [illegible] موجودا [illegible] الجوهر [illegible]
و لا يكون [illegible] الوجود [illegible]
و [illegible] على سبيل [illegible] عند ذلك الفاضل [illegible]
[illegible] على كون العلم من مقولة [illegible] من مقولة [illegible] كيفا [illegible]
المقولات [illegible] في [illegible] عند [illegible]
[illegible] في [illegible] على [illegible]
[illegible] المستقلين [illegible] القائل [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الى [illegible] المحقق [illegible]

القائلين بالتزوم يقول بجليّة الاوّل للعقل اما بمخالفته للمسئلة الاولى فقط وتمامه في المسئلة
الثانية فلان هذا القائل لاطلاق الجلية بالاوّل الظاهر لا يحتج من الواجب ترك العقل المخصّ بزيادة العقل الاوّل
فتسنع القوّة واما اذا حرف قبل البناء وجوده هو جلية بعقل الذي يجيبها فرقا نحاه المسئلة
الاولى فقط واما في المسئلة الثانية فلان يتضمن الكسب الا ان اعمّ من ان يكون بواسطة او بلا واسطة
يكون صحة العقل والتركيب اعمّ حصول الكسب في الافعال الاختيارية للافعال بان يكون للملزوم ما على جانب
الجانب الثاني منع حصول بجليّة العقل الاوّل الملزوم والعقل الاخص للازم مثل الاهمام بجليّة بالتزوم بينهما
بدون الكاينة وظاهر هذا الشرح انه يشير الى انه يحكي المتقدمين بيان للمذهبين بان يكون المراد
المشهور اختلافهم في الكاينة مبني على مذهبهم ثبت الى هذا اليس بتحقيق عند الاهمام بل انه على مذهب الحكماء
لان كثرة الخلاف لا يوجد عدم اوّل فان المنع على ان الموجب انه لا يوجد ظاهرا بان يكون بسبيل ظاهر
واما اذا كان مراد المتقدمين بسبيل ان يا خلاف يحصل الترجيح على لانه لا يمكن ان يكون مراد الجميع
المخالفين على ما منع فصلهم في مسئلة معينة واعتبار ظاهر لو جاء الا ان المطابق للحق لا يكون
الا واحدا لانه ان يجاهد الا ان كثرة الخلاف بعد صحة النظر لا يدل على عدم حصول العلم النظر
الصحيح لمكان الخطاء لانه اختلف كثير من العقلاء الطالبين للحق في البرهان ومعرفة
في حكمهم فهو ان بالغوا في التفتيش واعتقدوا صحة فكرهم بجواز عدم نفس منه هذا الخلاف
وتركوا في حالة فكرهم يحصل اليقين اصلا مع ان نظره صحيح في الواقع بل ان المراد من العلم
والمعرفة ما يتم النظر لان الاوجه تفصيل المعلوم او الفائدة بحصول المعرفة بالنظر
اذا اراد اوّلا تحصيل حظ صحيح يدل احدهما فاما المتقدمين فيحق برفع بحجو عنها بان يطلق
بعض ما الاوّل فقط او الثاني فقط او ظنيهما في كل منهما السبب الكلي بحواله
لا يعقد النظر موقوفة لا حجة السبب الخفي بهذا الذي لا يعقد جميع النظر بل بعضه بجميع المخصوص فقط
في احدهما السبب الظني اذ ان السبب الخفي ايهما كان ما لا اوّل ما لا شيء الا بحجة السبب الظني
لان سبيل ظاهر واحد منهما ظاهر يستلزم سبيل الاوّل فلا يجوز ترجيح امر على احدهما فقط بل كليهما

حل ما يكون فيما لا يجب المنع المعرفة النفس والعلم فلان منع براجب المطلوب ويرد عليهما ما ذكره
من ان كثرة الخلاف لعدم صحة النظر لا يدل على عدم حصول العلم ببعض النظر الصحيح للمتفق ويكون ايرد على اما نفسها
على اهل التقدير ان يكون المراد السبب الظني في كل من المتقدمين فقط واما اذا كان في كل سبب احدهما ظنيا فلا ان كثرة
الخلاف لا يدل على الاشتباه من النظر الصحيح حصول فلا يحصل لبعض الكسب واما اذا كان المراد السبب ان يا
في كلها المتقدمين بمعنى ونعم الكل جاز ان خارج البرهان الى انه يحصل المعرفة بعض النظر صحيح للكل
واحد وبعضهم في الاخلاف لكل متقدمين انه لا يحصل بدليل نظر صحيح فاما ان يحصل ببعضه او يحصل اصلا في النظر يرد
عليه ما ذكرنا من ان كثرة الخلاف لعدم صحة النظر لا يدل على عدم حصول العلم بالنظر الصحيح ويمكن
تمامه بان ذكرناه فيمنع من تجويز الخلاف في فكره فان الاوّل انه يحصل المعرفة بالنظر الصحيح في الجملة اي في بعضه الكل
واحد سواء كان نظرا واحدا او كل احد او نظرا فيه الخلاف في المتقدمين بان ينبغي احصل المعرفة بالترجيح فلما كان
لتحصيل الانفس فيكون السبيل الظني او البعض فيكون السبيل في ذكره لانه يدل عليه ما ذكره الا ان ينظم
ما ذكرنا وان اراد وان يحصل المعرفة بعض النظر للمتفق في الكل المتقدمين هو السبب الظني ويرد عليه ما ذكره
انت وتم ما ذكرنا وما يجب لا حصول الاعادة في جميع الاوقات وفي بعضها برده الاحتمال لم يتم لا يحقق في الكل
فلا برهان من حصول ذلك اقول يجوز تسليم مسئلة الاولى الكل العلم فحصول حصول ذلك لم يثبت بل نحو ذلك لاجل
والمعاد فان لا يحقق انه يدل على ذلك الا جوهر مع كثرة الخلاف حقيق مخالفات العقلاء الى الحق
يدل على عدم حصول لانه اقول كون الخلاف في الشيئيات مثل الخلاف في الالهيات والانعكاس فان تحقق
الحق على الحق يتم بتحقق في خلاف ما في بعضها لو تحقق فلانه لم يجز الكثرة فيها
او ان كان المراد من العلم ما يتم النظر وان قول المنع الاوّل مشهود دائما من العلوم المنسوبة بل النظر
متقدما بقيته ولهذا كانت الاقوى يعتقدون منعلمها بالظن في منعها او بالجهت ودعوى
بالاتفاق عليها وانظر في نقل ظاهر وجاهم يؤيده ثم ان الصحة في الشيء على انه كلا من جاهلية
بوجود الاوّل انه قد ثبت وجوب العلم على النظر الصحيح على الاطلاق سواء كان في المعارف الالهية او غيرها
وسواء كان مع معلم او لا وانه لا شيء انه يحق نعلم ان المعلوم ضروري في المعارف الالهية فان كان
بمعلم يلزم الدور وان كان ما تنظر الصحيح يوجب في المعارف لان العلم يا المعلم ضروري في المعارف فرع

المستقيم بوجوده ثم يظهر في عالم الخلاف في المعلوم هو بر لم لا يجب ان يحصل العلم به كما اشير اليه [illegible]
وكثرة الخلاف في مرتبة [illegible] في جزم حصول العلم به [illegible] وجه [illegible] من جواب [illegible] من الاستدلال [illegible]
انه يحق بعد علمه فان المعلوم هو بر كيف يعلم ان هذا المعلوم معلوم و لذلك النفع والفوائد واجاز [illegible] المعارف
الالهية [illegible] علمها من [illegible] ما هو في اخبار [illegible] والنفس لا بد العلم [illegible] ان يكونه
من المعارف الالهية [illegible] هذا [illegible] وان كان يقول [illegible] بجزم [illegible] ان كان [illegible]
عقلي فانكر [illegible] المعارف الالهية في الجملة [illegible] ان المعلوم كيف يعلم بجوابه فان علمها [illegible] فانكر [illegible]
فان علمه [illegible] [illegible] جيب [illegible] اخا [illegible] [illegible] من [illegible]
تحب العلم [illegible] [illegible] من العلم [illegible] [illegible]
والتنبيه [illegible] من [illegible] المعلوم [illegible] [illegible] المتصور [illegible]
ان [illegible] لا يتعلق [illegible] من معلوم [illegible] من [illegible] يبقى [illegible] العلوم
[illegible] لا يخرج [illegible] الكلام [illegible] الجواب [illegible] [illegible]
ما [illegible] حتى [illegible] الا ان يقال [illegible] [illegible] لانه [illegible]
[illegible] من [illegible] ان علم بان العلم [illegible] من المعلوم [illegible] [illegible]
لا [illegible] على [illegible] بان العلم [illegible] فانا [illegible] علم هذا العلم [illegible] من [illegible]
او افعال [illegible] بالبسيط [illegible] الشيخ [illegible] [illegible] [illegible]
ان العلم [illegible] المعارف [illegible] ولكن هذا الجواب [illegible] [illegible] على [illegible]
هو لا ان [illegible] الاستدلال [illegible] هذا الجواب ولكن [illegible] [illegible]
[illegible] ان يقال العلم بان المعلوم [illegible] في [illegible] الامور العادية [illegible]
[illegible] من [illegible] وان امكن [illegible] [illegible]
لا [illegible] معلوم ومن [illegible] بانه [illegible] العلم [illegible] المعلوم [illegible]
[illegible] فيكون العلم [illegible] المعلوم [illegible] [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] المعارف الالهية التي [illegible] العقل [illegible] المعارف الالهية

الكرية [illegible] الامور العادية مع جوابه [illegible] المعلوم [illegible] [illegible] [illegible]
عقله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
النبي [illegible] [illegible] [illegible] فيكون [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] [illegible] الوجود والعدم [illegible] [illegible]
الوجود والعدم [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible]
ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] مطلق [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الوجود والعدم
[illegible] الى [illegible] موجودة او معدومة [illegible] العلم [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] بان المعدوم [illegible] الموجود [illegible]
فانهم [illegible] الواسطة بين الموجود والمعدوم [illegible] الواسطة بين الموجود والمعدوم [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الموجود [illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لا يكون [illegible] [illegible] لا معدوم [illegible] موجود
معدومة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] بين حال الوجود والعدم [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الوجود والعدم [illegible] موجود و
عدم [illegible] حال الوجود [illegible] في حالة العدم [illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] فالوجود والعدم [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الموجود والمعدوم [illegible] الوجود والعدم
[illegible] الواسطة [illegible] بين الموجود والمعدوم [illegible] [illegible] بين حالتي الوجود والعدم

لو تعقد بظرفية [illegible] في جوهر منفردات [illegible] في بحث [illegible] لتحقق لا يحتاج الى [illegible] لكن كافة

في نفسه فان تشخص [illegible] حالة مترتبة [illegible] لا يجوز ان يقوم الشخص [illegible] النوع [illegible]

ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز ان تغني عما يحتاج اليه [illegible] بين هذا المعاني [illegible] فانه

بعوارض وجودها [illegible] وجودها يوقف عليه وجود [illegible]

[illegible] اعظم من اجزاء والمحققين من الصوفية [illegible] يرجع الى ان الكل موجود [illegible] في الخارج

[illegible] لوازم وجوده [illegible]

[illegible]

اخر لوجود الاكوان مثل السواد والبياض [illegible] فانها موجودات [illegible] ومع ذلك ليس [illegible]

[illegible] موضوعها [illegible] الوجود الرابطي في [illegible]

الوجود الرابطي [illegible] الوجود [illegible]

بالاتحاد في الوجود الخارجي [illegible] مطلق حقيقة [illegible]

كما حققه [illegible] في حواشيه [illegible] الوجود [illegible] الموضوع [illegible]

المحمول [illegible]

[illegible]

معقولا فلا يكون [illegible] في خلاف [illegible] فلا يتحقق [illegible] وعدم [illegible]

[illegible] المعنى الحقيقي [illegible]

مصدرا [illegible] لان ب ليس ا فيلزم اجتماع النقيضين [illegible] يتحقق [illegible]

لا اعني صور ب وهذا الوجه كتبه الشيخ الرئيس الى [illegible] على

هذا المعنى [illegible] في المنطق [illegible] والعلامة [illegible]

[illegible] في [illegible] على التجريد في [illegible]

[illegible] ا [illegible] ا [illegible] ا [illegible]

حيثيتان جاز ان يكون [illegible] ومن حيثية [illegible]

[illegible]

[illegible] الاشتقاق [illegible]

[illegible] فان كل شيء اما موجود [illegible]

[illegible] فان كل شيء اما موجود [illegible] كل شيء اما موجود [illegible] الوجود

[illegible] بالوجود [illegible] الاشتقاق [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الاشتقاق [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الاشتقاق [illegible] على [illegible]

[illegible] الاشتقاق في الموجود [illegible] في حواشيه على التجريد [illegible] الشيخ

[illegible] الوصف [illegible] الوصف [illegible]

في بحث [illegible] الكلام [illegible] على [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ب [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible]

[illegible] الحقيقية [illegible]

فاما ان يكون احدهما [illegible] ولا يجوز ان يكون

[illegible] الواحد الحقيقي [illegible]

[illegible] المصدرية [illegible]

[illegible] المصدرية [illegible] المصدرية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] بوجوب [illegible]

[illegible] الفعل [illegible]

[illegible] موجبة [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الاختيار [illegible]

[illegible]

[illegible] الاختيار [illegible]

[illegible] فان قلت [illegible]

[illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الموجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الموجب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] موجبة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما علاوه [illegible] وان [illegible] فقد [illegible] والكثرة من الواجب واجاب المحقق في حواشيه على شرح التجريد [illegible]

هذا المنع المذكور في الشرح بان [illegible] الواجب بالسبب [illegible] الكثرة [illegible]

الكثرة عنه [illegible] الاضافات على [illegible] الطلاق في [illegible]

المرتبة الواحدة [illegible] جميع الحيثيات [illegible] سلب الشيء لا يتوقف على شيء ما الواجب [illegible]

بسلبه جميع عداه عنه [illegible] السلبية [illegible] المحقق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] فليس ينبغي ان [illegible] لا [illegible] تعقل [illegible]

[illegible] في نفس [illegible] لا يقول به [illegible] وليس معنى العالم [illegible]

[illegible] شيء غير المنفي [illegible] المستثنى [illegible]

[illegible]

[illegible]

لا مجرد متعلق بالجسم وانما هذا على ان القوام لا يستلزم المقوم فيلزم ان يكون [illegible]
ما نفيه وكذا لا يتحقق جامعيته بانحصار المعلول المنقسم على كل نوع على الموجب بطبعه للمعلول [illegible]
يتعلق بمتعلق وجوده ليس الموقوف في تحقق لم يعلم وجوده بل الموقوف الانحصار في وجوده [illegible]
لكن في نفس الفعل ولا يجوز حتى لم يكن اي جواز انفكاك كل منهما عن الآخر في الصورة والموصوف
فان الموصوف لا يتقوم بدون القوام الصورة وكذا الجزء لا يتقوم بدون اقوام الكل بل اقوام
لجزء ما بعض لم الكل بعينه [illegible] او جزء اي هذا المفهوم [illegible]
اذا هو المفهوم الموجود للصورة كل منهما وكذا [illegible] لم يتحقق [illegible]
او جزء لا يتحقق [illegible] النوعية وكذا [illegible] قال بعض [illegible] الاعتراض الاول [illegible]
غير بعض يتحقق بعضها بعض وفيه لا انه ذكر في المطلع فيه عدم الايراد بل المفهوم [illegible]
قد يستدل من كلام البعض انه اذا لم يكن في التوقف هذا الفعل بل [illegible] توقف الكثير
فيكون خلاصة كلامه ان هذا الجواب صحيح لو كان الايراد المذكور على توقف تشخص الهيولى [illegible]
على التوقف الكلي [illegible] ويكون حاصل كلامه وهو قوله هذا الجواب غير صحيح لانه غير صحيح
على توقف تشخص الهيولى ايضا ويجوز ان لا يتوقف فتعطي [illegible] ان يتحقق العلة
اقول لا يجوز ان يكون العام متحدا لكون الواجب متحد الفعل لا يستلزم عدم انفكاكه [illegible] المتعقل
لان [illegible] عدم الانفكاك جزءا [illegible] لا ان يكون كل منهما متحد او ان كان [illegible] منهما
[illegible] الجزء [illegible] لا يتحقق المنفك الجسمين الموجودين في جزء لا الجسمين متحدان النسبة
فانفكاكهما في الجزء ليس ان يكون لاحدهما جزء او ان جزءا وليس ان يكون لاحدهما جزء لا يكون لا
جزء اصلا تحقيقا او تقديرا [illegible] ان لم يتجزأ في الاشارة والجزء الى حد حقيقة والى الان
بالنوع لا يلزم الصورة وكذا الاتفاق على ما قررناه فان احدهما هي الصورة مشار اليها بالاشارة
بالذات تامة المتحيز بالذات [illegible] والاخرى هي الهيولى مشار اليها بالعرض بمعنى الاشارة
بالوضعية اذ لا يدل بالاشارة الحسية ما يؤول الى المتحيز بالذات هو المعقول لان يقال [illegible]

نهاية كما حققوه وليس [illegible] اذ لا يرد بين الامتداد الآخذ من المشرق جزء طول او سطح او جسم فقد
المتحيز في الاشارة فكلامه مشار اليها بالذات بمعنى انه في طرف الامتداد بان يكون كل من [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] في هذا المعنى على الانطباق على الصورة [illegible]
بعضهم [illegible] في الموضع الاول على التحقيق بالذات [illegible] الامتداد الجسم [illegible] من الاخذ [illegible]
على جسم مشار اليه بالقصد فيجب ان يكون الهيولى والصورة بل الامتداد [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] بالمطلع المذكور [illegible] الهيولى والصورة [illegible]
في اعراض المجردات والمجردات [illegible] في الاشارة [illegible] المجردات لا [illegible]
[illegible] في الاشارة [illegible] في [illegible] الاشارة [illegible]
يجوز ان يختلف [illegible] الاشارة [illegible] في [illegible]
والتقديرية [illegible] في [illegible] المجردات [illegible]
الا ان [illegible] في الاشارة الحقيقية [illegible] الجسمانية
[illegible] في الاشارة التقديرية [illegible]
بل الاشارة الحقيقية مطلقة في المجردات [illegible] مطلق في الاجسام [illegible] بالتخصيص
[illegible] فان الواجب [illegible] لا يترتب على [illegible] لان [illegible] ولا يتوقف [illegible]
بالمطلع المذكور [illegible] فان الصفة والموصوف لا [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] في الجزء [illegible] والموصوف [illegible]
[illegible] مطلق [illegible] لا [illegible]
[illegible] في كلام [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
من [illegible] الكمال [illegible] قوله [illegible]
صفات الكمال [illegible] الواجب [illegible] ان يكون [illegible]

لتنزه ذي اللحية عن صفة الكمال المتحقق وأما يكون متحققا لو لم يكن حال الخلو عن متصف بكمال [illegible]

[illegible] هذا الكمال [illegible] ولكن [illegible] متصف [illegible] بكمال [illegible] يكون [illegible]

[illegible] على ما ذكره [illegible] في [illegible] يكون [illegible]

[illegible] يكون الخلو [illegible] لا [illegible]

[illegible] الخلو عن الكمال [illegible] في [illegible]

[illegible] في جميع [illegible]

[illegible] الإجماع [illegible]

الإجماع [illegible] الإجماع [illegible]

[illegible] الكمال [illegible] الكمال [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان الآفاق والانفس كشارة عن ليس لانا نلاحظ [illegible] في النفس موجود فيها بل هو موجود
بعينها فيها وانفسنا يجوز ان يكون قوله في سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم اشارة الى مرتبة
عين اليقين بل الاول الى علم اليقين والثاني الى عين اليقين حتى يتبين لهم انه الحق اشارة
الى مرتبة حق اليقين فيكون المراد من الآيات الصفات فلما اراد الله تعالى صفاته في الآفاق فهو الانفس
فرأيناه مع مشاهدة الآفاق والانفس صفات الحق لا يتحقق الا موجودة فرأيناه عين اليقين كما
رأيناه الآفاق وان كان ظاهره ان ما انتهى الى مرتبة علم اليقين لان الاستدلال من الآثار فهو
[illegible] في علم اليقين [illegible] يحتمل ان يكون [illegible] الاستعداد [illegible] فقال ارباب التحقيق [illegible]
على الشمس الحقيقية من نورها فان [illegible] الشمس الحقيقية هو الصورة [illegible] والاشراق الجسمانية بل
كان [illegible] من الموجودات [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الشمس [illegible] الحقيقية [illegible]
يكون [illegible] بسبب ترقي الاستعدادات * فانه نعلم انه [illegible]
الا [illegible] لكن لا يستلزم العلم [illegible] جواز ان يحصل العلم بالعلم [illegible]
في علمه [illegible] الاستدلال بان [illegible] يستلزم علم الواجب [illegible]
وهو يستلزم العلم بالصانع لكونه موضوعه [illegible]
انه ليس مطلبا ههنا * وهذا ما وافق فيه الفلاسفة اي يستلزم علم الشيء [illegible]
بذاته [illegible] وافق فيه الفلاسفة والمتكلمين لكن الفلاسفة لم يثبتوا علمه تعالى بذاته من علمه [illegible]
بل اثبتوا علمه تعالى بذاته بانه مجرد وحاضر عند نفسه والعلم هو حضور الشيء عند العالم فقال فيه
[illegible]
[illegible] من علمه بذاته [illegible] يكون عاقلا للمعقولات [illegible]
[illegible]
[illegible]

والفلاسفة اثبتوا اولا علمه بذاته بانه مجرد وحاضر عند نفسه والعلم حضور الشيء عند العالم ثم اثبتوا [illegible]
بذاته علمه بالاشياء بانه علة الاشياء والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول * فالصواب ان [illegible]
العلم [illegible] مطلقا [illegible] مطلق [illegible] علم الواجب [illegible] علمه تعالى [illegible]
من حيث هو [illegible] العلم بالعلة [illegible]
العلم بالمعلول [illegible] والفلاسفة اثبتوا علمه تعالى [illegible]
ان ذات الواجب علة لجميع الموجودات [illegible] عالم بذاته والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
فيجب علمه تعالى بالمعلول [illegible] على علمه تعالى بجميع معلولاته [illegible]
[illegible] العلم يجب ان يكون مطابقا للمعلوم [illegible]
[illegible] يجب ان يكون العلم المتعلق [illegible]
هو العلم [illegible] مطابقة العلم بالمعلوم [illegible]
ويتغير علم الواجب [illegible] لا يعلم الواجب
[illegible] المتغير من حيث هو متغير [illegible] مطلقا [illegible]
فيجب [illegible] فلا يرد ان [illegible]
مطلقا [illegible] فان مطلق العلم [illegible] علم الجزئي [illegible]
[illegible] على علمه تعالى [illegible] الجزئيات المتغيرة [illegible]
بالعلة فانه [illegible] علمه [illegible] الجزئيات [illegible]
[illegible] موجود [illegible]
بالعلم الجزئي [illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم بالجزئيات [illegible]
[illegible] العلم [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الجزئيات المتغيرة * [illegible]

وان يلزم الدور اما الثاني فلان المشخص اذا كان له نوع لا يتعدد تشخصه وهكذا فالكلام في حواشيه
على التجريد وحاصله ومن ان المشخص المحقق لا نوع له الا بطريق اصل العموم فانهم صرحوا [illegible]
العشرة مرجح فان في التعليم الاول لا ينبطل اه فلنذكر شيئا اخر وهو انا قد [illegible] فليس في الحكمة ان تشخص عنهم
تشخص لا يكون له حقيقة نوعية ولكن نقول انه ذكر حكماء العلم في التشخص جواز التوجه في اجزاء
الاعراض في الحقيقة بالنقطة والوحدة بانا لا نجد ان الاعراض الموجودة متحدة في جزء الشيء بل
نوعي ان الاجسام العادية من الاعراض الموجودة متحدة فيها فلا ينتقض بالنقطة والوحدة
نفي على ما ادعيناه لانهما ليستا من مشخص فضلا عن كونها عارضا ومن ثم جعل كون الجسم في حيز
نوع من سلطان الوجود وما ذكرنا الحق بل نقول اخرها هو خير الكلام صح وليس هذا منهم [illegible]
اتحاد التشخيص على جزئية التشخص [illegible] الجزئية [illegible]
المعلوم سواء كان [illegible] او عرضا قائما به او نفس وجود المعلوم كما هو التحقيق عند الشيخ [illegible]
الواجب تعالى وكذا الجزئي وامثاله فالجزئية من عوارض الادراك فلا يلزم من نفيه نفي [illegible]
في الحقيقة في الحس بل لان الجسمانية وهو غير متحقق بل الواجب [illegible] والنوع على ان الجزئية
بالمعنى في المعلوم لا في [illegible] ما ذكره الشيخ كما ذكره لانه للمشنع ان يقول الكلام يتوجه الى الان
يقال اذا كان المتشخص نفس الوجود الخاص بالموجود [illegible] او اعتبار [illegible]
عنه في الخارج بل ذهنية في التشخيص على ما قررته هو نفس الوجود والعدم [illegible]
[illegible] فاعلم ان كان التشنيع على الحكماء بناء على [illegible] بين الحكماء [illegible]
تشنيع عليهم [illegible] على ما اشتهر بين الحكماء [illegible] على الحكماء [illegible]
المتشخص اه وكذا التشنيع [illegible] بعد تحقيق مذهب الحكماء كما يستفاد وهذا هو التشنيع على
الحكماء بانهم يقولون علم الواجب بالجزئيات وانهم لم يعتقدوا احاطة علمه [illegible]
[illegible] التشنيع عليهم [illegible] على الحكماء [illegible] انهم [illegible]
والطعن على الحكماء المتقدمين المحققين صح [illegible]

معرا

هذا مذهبهم فلا وجه للتشنيع عليهم وان كان على الحكماء [illegible]
وقرره في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد حيث قال الحكماء وان جعلوا المتشخص امرا زائدا على الماهية النوعية
نسبته الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس فيكون [illegible] عندهم مركبا حقيقيا من الجنس والفصل
والتشخص ولما يحصل الجنس هو محل الفصل [illegible] كذلك النوع [illegible] محل التشخص
فيه التشخص [illegible] الموجودة [illegible] المسمى بالتشخص [illegible]
على [illegible] الاشخاص مختلفة بالحقيقة المطلقة [illegible]
[illegible] ان هذا الامر في [illegible] ان لا يحصل العلم
للمبادي العالية وهذا هو التشنيع على الحكماء بانهم ينفون علم الواجب بالجزئيات وانهم لم
يعتقدوا احاطة علمه بجميع المعلومات [illegible] ثم قال والاولى بالتحقيق من كلام الحكماء ان الماهية
النوعية [illegible] الوجود [illegible] وجوده [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود التشخص [illegible]
متغايرات بلا اعتبار الذات [illegible] الحكماء [illegible] مذهب الحكماء كما ان الحكماء [illegible]
جعلوا هذا [illegible] الحكماء [illegible] من كلام الحكماء ان الماهية [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] من كلام الحكماء [illegible] مذهب الحكماء [illegible]
الحكماء [illegible] مذهب الحكماء [illegible] على الحكماء [illegible]
التحقيق [illegible] الوجود [illegible] النقيضان [illegible] الواجب الوجود [illegible] الوجود
بسبب مغايرة العوارض واللوازم [illegible] الوجود [illegible] والعوارض [illegible]
مشخصات بل [illegible] المشخص [illegible] العوارض [illegible] العوارض [illegible]
[illegible] العوارض [illegible]
[illegible]
مع القطع عن المشخص [illegible]

الجسمية وقال إن الأمر في هذا الجسم الضوء ... يقول نعم ... أن المشت... [illegible]

بحقيقة ... [illegible] ... وبحسب الذات ... [illegible]

معا ... [illegible] ... وتحقق الطبيعي بهذا النوع ... [illegible]

لا يغيره وتحقق الطبيعي بهذا النوع مع استواء نسبة الطبيعي عند العقل ... [illegible]

... على تقدير القول ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

الجسماني مع كونه محجوبا متواريا وبالمجرد بالعقل مع كونه نورانيا وليس بجسم مركب مادي ولا جوهر مجرد
عن عقلي لانه برزخ فاصل بينهما وكل ما هو برزخ بين الشيئين لا بد ان يكون غيرهما بل له جهتان يشبه
بكل منهما ما يناسب عالمه الا انه لا يقال انه جسم نوراني فغاية ما يمكن من الاحتياط فيه ان يكون
حدا فاصلا بين الجواهر المجردة اللطيفة وبين الجواهر الجسمانية الكثيفة ثم قال لا يقال نعم ان لكل ما
وجد في العالم الحسي صورة في العالم المثالي دون العكس قال ارباب الشهود ان العالم الحسي
بالنسبة الى العالم المثالي كحلقة ملقاة في مهمه لا نهاية لها فافهم ثم قال وعليك ان تعلم ان فرقة
الذين يكون ادراكهم في حال الحيرة من النشاة الدنيوية هو عالم البرزخ الذي بين الدار الدنيا
المجردة والحسية لانه انما هو منزلة الموجود في الدارين [illegible] المعقول [illegible] الدار الاخرة
في ارض الاخرة [illegible] صور الاعمال ونتائج الافعال [illegible] صور البرزخ [illegible] الاول
[illegible] [illegible] [illegible] الاخرة [illegible] ما [illegible] امتناع رجوع [illegible]
[illegible] الاخرة [illegible] من [illegible] في الاول [illegible] [illegible] برزخ
الاول [illegible] العالم الدنيوي من [illegible] على [illegible] الاول الى
اعلم هو العليم الخبير [illegible] فارجع الى [illegible] المشرع [illegible] [illegible]
اولى بان يكون [illegible] فانتقل بالمتقين [illegible] الواجب الاشياء هو نفس الاشياء
نحو كلامه [illegible] [illegible] [illegible] الشفاء [illegible] لعدم [illegible] الشفاء [illegible] الا
فطالع [illegible] [illegible] ان العلم بالمعلوم نفس المعلوم فالمنقول ان كلام الشفاء وكلام
[illegible] [illegible] [illegible] لا يلايم كلام الشفاء وكذا قوله قد [illegible] في الشفاء لكن الكلام
في اشتماله على مخصوص مع ان الفاظ المحقق وقوله ان عين نفسك [illegible] لا استبعاد كون
العلم بالمعلوم نفس المعلوم بل هو معقول المعقول الى [illegible] نفسك الذي هي صورة علمية
للمعلومات الى [illegible] [illegible] [illegible] المعقول لا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
مع انك ليست مستقلة على تلك الصورة وقوله لا [illegible] [illegible] الى رد ما [illegible]

من ان منشأ التعليمية القوة هو [illegible] المعلول [illegible] المعلول [illegible] [illegible] [illegible]
لا [illegible] [illegible] بل المعتبر في العلم الحضوري [illegible] كما هو في [illegible] [illegible]
[illegible] القصد [illegible] على من عقل من هو [illegible] اي عقل من عقل [illegible] [illegible]
يجوز ان يكون على [illegible] على من عقل فيجب [illegible] [illegible] [illegible] عقل الى
[illegible] [illegible] ويجب [illegible] على [illegible] عقل [illegible] [illegible] لا [illegible] وعقل [illegible]
او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فان [illegible] [illegible]
كان [illegible] [illegible] وقوله انه [illegible] المعقولين [illegible] [illegible] بكون المعلول [illegible] ادراك
المعلول الاول [illegible] على كون ادراك المعلول الاول عقلا [illegible] ادراكه [illegible]
الحكماء [illegible] ان هذه المعرفة [illegible] كون ادراك [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الواجب [illegible] [illegible] بالعقل [illegible] هذا الكلام [illegible]
وجوه ان [illegible] [illegible] كونه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] علم [illegible]
[illegible] على ان علم الواجب حضوري [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] كون علمه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] على [illegible] الواجب [illegible] كون علمه [illegible] [illegible] صفاته [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وكونه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] علمه [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible]
بجميع الموجودات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] علم
الجواهر العقلية بجميع معلوماتها على حضورية [illegible] [illegible] [illegible] الصور والواجب [illegible] العقل
من جميع تلك الصور [illegible] هذه الجملة [illegible] بعلم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
بين [illegible] والحضوري [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible]
و [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من قوله [illegible] هذه الجملة [illegible] [illegible] لانه [illegible]

ان علمه تعالى من وجه اخر [illegible] بعلم الاشياء والحق [illegible] عرفه [illegible] ان نظر
عنده العقل المرتسم فيه صور الاشياء و[illegible] ايضا من قوله وكذلك الوجود علم
عليه بنفسه صورة الاول الواجب بتحقق حكم العلام مع تلك الصور بعينها بل بعين تلك الجواهر
والصور ذاتها فيلزم [illegible] علم الواجب بها بان علمه بالموجودات [illegible] وعلمه بالموجودات
الاول فاسد كما ان علمه بالموجودات غيرها والثاني على تقدير لزومه هو [illegible] في العقل الذي هو
ولا يخفى عليك ايضا ان ما ذكر انه من [illegible] الاشارات يدل على ارتسام صور كل العقول لا جميع
صور الموجودات ق انها ان نقلناه لا يخفى انه علم تقرير حال [illegible] على الارتسام [illegible]
انه الاجمال يكون المنع الاول منعا [illegible] على [illegible] فيجب ان يرجع الى دليله المنع الثاني وكذا
المعتبرة المذكورة في المنع الثاني [illegible] وكذا [illegible] في التحقيق من [illegible] الاول الحجب
واحد او اثنين ق بل يجاد يكون [illegible] لان المدعى ان [illegible] هو الحصول على [illegible]
يستلزم كونه مصادرة على المطلوب [illegible] الحد [illegible]
بالوجه الاول [illegible] يكون مصادرة ولم [illegible] يكون مصادرة ق ثم لان الفاعل [illegible]
المعلول وجوده [illegible] فوق [illegible] بخلاف [illegible] فهي على [illegible]
اليه ق [illegible] هو انه [illegible] ان المعلول الاول [illegible]
العقل الاول [illegible] بعضهم في الوجود [illegible] وبعضهم [illegible]
بل الماهية الموجود [illegible] النفس الفلكية [illegible]
مثلا ولكنه يجب [illegible] العلة [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] على ان [illegible] الاستدلال [illegible] عليه [illegible]
[illegible] معلولا [illegible] بتجويز [illegible]
به لا [illegible] لانه [illegible] جزم [illegible]
جزم على هذا [illegible] على خلاف [illegible] المعلولات

المعلول المستندة الى الامور الموجودة ومن الاعتبارات الاضافية كما [illegible]
المتفضل على تقدير كونه [illegible] ان اعتبارات [illegible]
لاعتبار من اعتبارات المعلول [illegible] اعتبار عقلي للواجب [illegible] للاعتبار [illegible]
الاول [illegible] الواجب [illegible] الاعتبار [illegible] المعلول الاول [illegible] الواجب [illegible]
لم يكن [illegible] اعتبار كونه عقلا [illegible] المعلول الاول [illegible] المعلول [illegible]
على [illegible] الواجب من [illegible]
الى [illegible] المعلول [illegible]
[illegible] المعلول [illegible]
بعد [illegible] ق [illegible]
ما [illegible] العلم [illegible]
[illegible] علم الواجب [illegible]
[illegible] الى [illegible]
[illegible] ق على [illegible] تحقيق [illegible]
[illegible] على التحقيق [illegible]
[illegible] الكلام في [illegible] ق بل [illegible] الجواهر [illegible] على [illegible]
[illegible] الجواهر [illegible] الصور [illegible] الجواهر [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المعلول [illegible] الواجب
لان العلم [illegible] الصور [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] جميع الموجودات الى الواجب [illegible] علمه [illegible]
[illegible] معلول للواجب [illegible] واجب [illegible]
عند الواجب [illegible] علم [illegible]

في احد المعنيين فيرد انه لم يشترط احد في كون القدرة على الاستقلال بهذا المعنى بل اصل
الاستقلال ايضا وان كان في عبارته اشعار به وان اراد انه معلوم من حيث الذات
والاعتبار معا فيكون مبنيا على الكلام على ان [illegible] كون المعلوم علما مع اجل [illegible]
كلام صحيح لا يعلم الجواب [illegible] بذاته [illegible] فيرد انه لم يشترط احد في كونه عالما ان
يحصل هذا الاعتبار [illegible] العقد وان اراد [illegible] من بيانه [illegible] كلام هذا المحقق
[illegible] ولا يتعقل ايضا في [illegible]
الشفاء [illegible] في كثير من مواضع حواشيه على التجريد انه [illegible]
[illegible] في عبارته [illegible] يتوقف عليه الاختيار [illegible]
[illegible] ان الاختيار صفة غير القدرة تتوقف على القدرة ولم يثبت [illegible]
وايضا [illegible] من [illegible] الاختيار [illegible] فيما يجيء [illegible] فهو وان لم [illegible] القدرة
والاختيار صفة واحدة [illegible] القدرة [illegible] البين لا يمنع في [illegible]
الاختيار ولا يتوقف على الارادة بل [illegible] ولا يمكن ان يقال [illegible] الاختيار [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] ايضا [illegible] في تقدم العلم [illegible] الاختيار [illegible] لا يكون ان لا يكون
صدور المعلول الاول بالاختيار وايضا يلزم [illegible] الحقيقية من العلم قيل فيلزم ان يكون
للحوادث وجود [illegible] فيلزم [illegible] الحقيقية [illegible] بل عدم [illegible] فينطبق الجواب [illegible]
اجمالي قيل لا يلزم من [illegible] الواجب بالاختيار [illegible] العلم على الافعال الاختيارية
ووجود الممكن [illegible] علمه في الازل بل يلزم ان يكون [illegible] علمه في [illegible]
الاختيارية وان [illegible] العلم [illegible] الواجب [illegible]
الوجود [illegible] في الازل [illegible] الى [illegible] العلم [illegible]
[illegible] على الافعال الاختيارية [illegible] وجود الحوادث في العلم الازلي [illegible] العلم
كاف [illegible] وجود الحوادث او بعده [illegible] يلزم كونه محلا للحوادث [illegible] قيل فهو يفضي الى

الى نفي كونه تعالى لا يخفى عليك انه يلزم على القول بالعلم الحضوري ايضا نفي كونه تعالى عالما بالحوادث
في الازل وبعد وجودها [illegible] حواشيه على اثبات الواجب [illegible] الحادث
بقوله لا يخفى عليك انه لا يمكن [illegible] في المعلول الاول على [illegible]
[illegible] كما في ذات الواجب [illegible]
[illegible] بل [illegible] وليس [illegible] ومستقبل [illegible]
[illegible] وليس عنده [illegible] الى جميع الازمنة على السواء [illegible] نسبته الى جميع الازمنة
على السواء وليس [illegible] بل [illegible] وليس [illegible] في جواب [illegible] المحقق
الشيخ [illegible] وليس [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] من الازل الى الابد [illegible] حاضرة عنده كل
في وقته وليس علمه [illegible] بل هي حاضرة عنده في اوقاتها فهو عالم [illegible]
[illegible] حاضرة [illegible] وماضية و
مستقبلة بالنسبة الى [illegible] وهذا العلم يكون [illegible]
بعض الفضلاء [illegible] انه يعلم [illegible] فلا يخفى عليك انه [illegible] على كون
العلم اضافة بان الاضافة متعلق [illegible] الواجب [illegible] لكون [illegible] الاضافة
[illegible] ان الاضافة [illegible] زمانية [illegible] ان متعلق الاضافة الازلية [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الاضافة [illegible] مضافا [illegible] الواجب في
الازل [illegible] اضافة [illegible] الى [illegible] انه يعلم جميع الاشياء في الازل
بالعلم الاجمالي [illegible] وان يقال هذا العلم [illegible] في علمه ثم يكون العلم [illegible] اضافة
بين العالم والمعلوم اضافة بين العالم والمعلوم [illegible] الى [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] هذا المقام [illegible] انه [illegible] بالاضافة
فلا يتوجه عليه [illegible] كون العلم اضافة لا [illegible] على سياق مذهب المتكلمين [illegible]

الكل الذاتية قال المحشي في المنطقي ولم نقل على موجود زائد فانه بوجوده حادث محل متعلق بالنفس

علم اجمالي والعلم اذ زمانه بالوجود والمعنى كاف على انه يسمى الملكة في العلم الاجمالي عن قريب [illegible] التفصيل

الذي ذكره من حال المجيب فانه انما يتم لكن علم يستلزم تعقل ما يستحيل عرضه فانه بجملة عنده حالة

بسيطة من جميع الوجوه [illegible] لانه [illegible] متميزة على التفصيل [illegible] العلم الاجمالي

بوجوه [illegible] حاصلة [illegible] تفصيل فهم [illegible] لم [illegible]

الوجوه [illegible] العلم الاجمالي [illegible] منها [illegible] اذا حصل

العلم الاجمالي [illegible] موجود [illegible] علي [illegible] لان لا ينطبق على شيء فقط

او ينطبق واحد او [illegible] فقط فاما ان ينطبق على كل واحد [illegible] المجموع [illegible] على كل واحد

والطلق المجموع او على الطلق المجموع فقط [illegible] صورة [illegible] الاول [illegible] فاقام

واحد على امور [illegible] الحقيقة اذ [illegible] الاشياء معلومة بالعلم [illegible]

على [illegible] حقيقة [illegible] بالصورة المشتركة [illegible] بسبب حصول الصورة المشتركة [illegible] حقيقته [illegible] افراد

[illegible] على [illegible] الجزئيات [illegible] هو المفهوم الكلي في

المتعدد [illegible] حكم الى افراده [illegible] ملاحظة افراد [illegible] الى الافراد

وكونه [illegible] ملاحظة [illegible] الوجود [illegible] التفصيل [illegible] افراد [illegible]

التعقل [illegible] موجودا حقيقة [illegible]

في [illegible] الوجود الخاص هو [illegible] منتزع عنه وفي الوجود الذهني بالعكس وموضوع [illegible]

الطبيعية لا يمكن ان ينتزع منه الافراد [illegible] من [illegible] لا حقيقة ولا [illegible] الموقوف

[illegible] علم [illegible] العلم بوجه [illegible] المتغاير [illegible] علم [illegible] بالوجه [illegible] الطبيعة [illegible] بوجه [illegible]

[illegible] المفهوم الكلي [illegible] الملاحظة [illegible]

[illegible] على افراد [illegible] ملاحظة افراد [illegible] ان يحكم على تلك الافراد [illegible]

ويظهر [illegible] الواجب في المسلك الاول الى هذا [illegible] قال [illegible] الاتحاد

الاتحاد والاحاد [illegible] شامل لواحد واحد على سبيل البدل فهو مفهوم [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] يسمى من [illegible] المعقولية [illegible] الان [illegible] الاجمالي [illegible]

[illegible] العلم [illegible] على الوجه [illegible] والكلي [illegible] بتحقيق [illegible]

المتكلمين [illegible] العلم الاجمالي [illegible] العلم [illegible] على الكل [illegible] الاجمالي

في [illegible] فانما [illegible] العلم [illegible]

[illegible] على الاشياء [illegible] في صورة واحدة على امور [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] المجموع [illegible] ان يكون صور الاشياء [illegible] متمايزة في [illegible]

او [illegible] الواحد [illegible] اجيب [illegible]

[illegible] الاجمالي [illegible]

الاجمال والتفصيل [illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] العلم الاجمالي [illegible] مرتبة العقل [illegible] القوة

المحضة ولا يخفى ان [illegible] المرتبة [illegible] مراتب النفس [illegible]

[illegible] الاجمالي [illegible] ان [illegible] الاجمالي [illegible] فانه

[illegible] علم [illegible] غير [illegible] التفصيل [illegible]

[illegible] العلم الاجمالي [illegible] ان [illegible]

[illegible] الواجب [illegible] معلوماته [illegible]

فانه لما كان هذه الصورة الاجمالية [illegible] الاتحاد [illegible] واحد من [illegible]

في نفسه [illegible] الاجمالي [illegible]

ان يقال المغفرة في [illegible] في صورة واحدة [illegible] الاشياء [illegible]

واحدة على الشيء [illegible] المعلوم [illegible] معلوم [illegible]

[illegible] فلا يكون [illegible]

صورة واحدة لأمور متخالفة وهو المفروض في المعلوم وأما حصوله فيما ان ... [illegible] بل يوجد
الخلق فوقه المشتبه [illegible] الجزم على ما بين الطرفين [illegible] وأما فيما ان يوجد [illegible]
وجود للعلم كما لا يخفى على المنصف وعلى الاحتمال الثاني انه [illegible] فيما بمسألة من قوله
ان المعقول من العلم ان حاصل [illegible] ما ذكره ما يرد على الاحتمال الثاني من المحقق [illegible]
وانهم لم يطلقوا صورة واحدة على امور متخالفة فعليك بالتفصيل ذكر بعضهم [illegible]
الحق المرتضى ان [illegible] فلا يرد هذا الوقوف جواب المتكلمين المستدلين على نفي الوجود
الذهني بان الاشياء لو كانت حاصلة في الذهن لزم اتصاف الذهن بها على عدم اتصاف الذهن به
كالحرارة والبرودة [illegible] فان الاتصاف انما يلزم ان لو كان [illegible] ما العلوم [illegible]
فان [illegible] لا يكون [illegible] يوجد [illegible]
القائم [illegible] ان ذلك [illegible] حقيقة والتحقيق انما يكون في الاعيان والاعتبار في الخارج
الاعيان والعلم ان المستدلين [illegible] هذا الوقوف [illegible] ولكن [illegible]
من جملة حكماء [illegible] في جواب [illegible] المذكورة مصنوع منقطع حيث قال [illegible]
اتصاف النفس [illegible] الحرارة والبرودة وقبول الذهن لها فان [illegible] القبول هو [illegible]
قبول [illegible] وعالمه [illegible] الاول [illegible] يعرف [illegible]
بجواب كما قرر [illegible] على [illegible] في ان العلم في
وكيفية [illegible] النفسانية مخالف للمعلوم [illegible] بالشيخ في ان [illegible] لا
يقولون بتجسيم المعلول بالذهن ولا يجعلونه [illegible] حقيقية بل يجوزون ان الاطلاق [illegible] المعلوم [illegible]
ومنع حصول المعلوم في الذهن ان يوجد في الذهن [illegible] وكيفية وجوده [illegible]
عن ذلك المعلوم [illegible] الوجود [illegible] المنسوب على [illegible]
[illegible] على [illegible] لا في [illegible] لا [illegible] حقيقة وهذا [illegible]
[illegible] المعلوم في الذهن حقيقة [illegible] المعلوم حاصل في الذهن [illegible] قائم به وتقول

لا يخالف بالذات للمعلوم [illegible] في ان الاشياء حاصلة بانفسها في الذهن ولا يلزم
[illegible] من جهة [illegible] في الذهن لان الاشياء [illegible] في الذهن حتى يلزم [illegible]
وينافي ان العلم والمعلوم متحدان في الذات ويوافق مذهب [illegible] الشيخ في ان العلم [illegible]
متغايران بالذات ويخالف في ان المعلوم حاصل في الذهن حقيقة لكنه [illegible] وفي العلم
[illegible] في مذهب [illegible] الشيخ الرئيس [illegible] من ان الاشياء حاصلة بانفسها
في الذهن والعلم [illegible] المقولة والعلم والمعلوم واحد بالذات [illegible]
[illegible] من الادراكات وهو ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها والعالم والمعلوم متحدان [illegible]
مع ان العلم [illegible] في الذهن [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] الشيخ في ان [illegible] الذهنية كيف [illegible] في ان هذا الكيف [illegible]
غير موجود في الخارج [illegible] في الخارج [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] ان موجود في الخارج [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] مذهب [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] في [illegible] موجود [illegible]
ولكن [illegible] المعلوم حاصل في الذهن حقيقة [illegible] ابدا [illegible]
[illegible] المقولة [illegible]
[illegible] المقولة [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] موجود في [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] موجود [illegible]
بل هو موجود [illegible] الخارج [illegible] لا انها موجودة
[illegible] لا خارجية [illegible] والموجودات [illegible] المحل المذكور

وكذا كون المشتق الا نوع الاجسام لا يخفى عنه لان القول بتحققها بجميع افراد الاعم يستلزم القول بتحقق
الاخص ايضا الوجود لكن يلزم القول بعموم [illegible] موجودة في علمه تعالى اجمالا في العلم الكلي يلزم
الاجمالي في عموم الحقائق بطلانه ﴿و﴾ هذا اقرب الى الحق والقبول لعدم [illegible] ان علمه تعالى بالكليات
[illegible] فانه بعيد من الحق والقبول [illegible] بعد ذلك لان كون العلم [illegible] هو بعينه [illegible]
فلا تغفل ﴿ش﴾ [illegible] الى منع [illegible] العلم بالفعل [illegible] او لا لان العلة والمعلول
[illegible] نوع [illegible] والمنفي نوع [illegible] مع [illegible] مشهورا [illegible] فقط النظر
عن [illegible] العلية لا الاستلزام ايضا لا يخفى ﴿ش﴾ من [illegible] لكونه مغايرا له [illegible] ان يكون العلم
بشيء علما بجميع الاشياء معلولا [illegible] او [illegible] ولا [illegible] لان [illegible] مغاير [illegible] منها [illegible]
من صفاته [illegible] فيستلزم العلم [illegible] العلم بجميع [illegible] ولا [illegible] على [illegible]
[illegible] فلان [illegible] ﴿ش﴾ [illegible] الوجود [illegible] هذا
الى [illegible] علم [illegible] بالاجمال [illegible] موجود [illegible] بالاجمال وتحقيق [illegible]
الفطرة السليمة ﴿ش﴾ وذلك في تحقيق [illegible] فلا [illegible] المعلول [illegible]
العلة [illegible] بل [illegible] من [illegible] من جهة [illegible]
قال [illegible] الا اعتبار [illegible] فان [illegible] من جهة [illegible] على [illegible]
تحقق [illegible] مع [illegible] بل [illegible] في [illegible] موجودا
ان [illegible] حالا كان [illegible] من [illegible] الحق [illegible]
[illegible] ﴿ش﴾ [illegible] من جهة
[illegible] وهكذا اذا كان [illegible] من جهة [illegible] وكذا اذا كان [illegible]
بذاته [illegible] اذ [illegible] الى [illegible]
[illegible] الى [illegible] فان كان [illegible]
يكون العلم [illegible] علم [illegible]

[illegible] الذات من حيث هي علما بالجميع [illegible]
[illegible] هو بالاعتبار [illegible] ما اذا كان [illegible] مجموع الاعتبارات [illegible] في
المجموع [illegible] لازم او لا [illegible] الى الاعتبار [illegible] حضور الشيء عند نفس المستلزم
للمغايرة وكذا اذا كان الذات [illegible] علما من حيث هي فالذات المعلوم [illegible] يكون حاضرا عند
الاعتبار [illegible] فيكون حاضرا [illegible] الذات من حيث هي [illegible]
[illegible] حضور الشيء عند نفس المستلزم للمغايرة ولا [illegible] حضوره عند الشيء [illegible] الاعتبار
مع ان [illegible] الاعتبار غير موجود [illegible] الكلام [illegible] علما [illegible]
[illegible] على [illegible] مثل [illegible] الجواب في [illegible]
شيء ولم [illegible] و[illegible] في [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] ﴿ش﴾ لان المتعلق [illegible] هذا [illegible] موقوف عليه ولم [illegible]
[illegible] المتكلمين [illegible] العالم [illegible] المتكلمين [illegible]
المعلول [illegible] القدرة [illegible] فالاولى [illegible]
هذا [illegible] ان [illegible] القدرة [illegible] ﴿ش﴾
[illegible] ان اراد [illegible] الممكنات [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] بجميع [illegible] بالاعتبار
[illegible] حدوث العالم [illegible] الاشياء الا [illegible] الواجب [illegible] كما [illegible]
[illegible] ان [illegible] بالاختيار [illegible] او [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible] من الممكنات بالاختيار ﴿ش﴾ [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] على [illegible] الى [illegible] لان الافعال
الاختيارية وان كانت [illegible] للعادة [illegible] لا [illegible]

[illegible] ... الاطلاق والارادة ... [illegible]

[illegible] ... الارادة ... [illegible]

... الارادة ... [illegible]

... النقض ... الارادة ... [illegible]

... الارادة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان يكون الواجب هو مجموع [illegible] لا ان يجتمع مع [illegible] لان البسيط المطلق هو المنفي [illegible]
للمعلول [illegible] مع العوارض وايضا لو كان في الاجزاء المشتركة واجبا يلزم تعدد الواجب بالذات و
لو كان ممكنا يلزم امكان [illegible] يستلزم امكان الطبيعة وكذا الجزء المختص واجبا يلزم تعدد الواجب
سواء كان المشترك ايضا واجبا او لا لان الجزء غير الكل ولو كان ممكنا يلزم احتياج الواجب في
وليس بوجود الواجب على حاله [illegible] تعدد الواجب [illegible] افراده [illegible] الوجود [illegible]
عن حقيقته [illegible] فيلزم التركيب الممتنع للوجود جميع افراده [illegible]
[illegible] بنفي [illegible] وجوب الواجب [illegible] في الماهية ومن الجائز في العقول [illegible]
الوجود [illegible] مشترك [illegible] الوجود [illegible]
المطلق بالنسبة الى الوجود [illegible] في اول الفصل [illegible]
الرابع [illegible] فارجع اليه [illegible] جعل [illegible]
في [illegible] الماهية [illegible]
الممتنع للوجود [illegible] المذكور [illegible]
والمراد [illegible] فان قلت [illegible] انه لا يلزم كون الواجب على التقدير [illegible] لان
المحتاج الى العلة هو المجموع لا اجزاؤه ولا يلزم من احتياج الكل الى شيء احتياج الاجزاء اليه فان كل
مركب [illegible] من الواجب او الممكن يحتاج الى جزء [illegible] الاجزاء [illegible]
فان [illegible] علة [illegible] الكل [illegible] الواجب [illegible] كونه الفاعل
في المجموع [illegible] من الواجب والممكن [illegible]
[illegible] علة [illegible] ان يكون العلة هو المجموع [illegible]
مع [illegible] الى [illegible]
[illegible] لو كان للمجموع وجود [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الى علة [illegible]

نعم [illegible] مستندا [illegible] وجود [illegible] وجوب الاجزاء [illegible]
فلا يكون [illegible] على الاجزاء [illegible] وجوب الاجزاء وعلة [illegible]
لان [illegible] من اجزاء [illegible] احكام الاجزاء و
في [illegible] المجموع من حيث هو مجموع [illegible] من اجزائه وان لم يكن [illegible]
[illegible] الترتيب [illegible] واجب [illegible] بواسطة [illegible] من [illegible]
[illegible] نسبة الوجود [illegible] وجوب [illegible]
[illegible] وجوب الاجزاء [illegible] نسبة [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] وهذا الجواب [illegible] وهذا الدليل [illegible] من الخطأ [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] حكم الكل المجموع [illegible] المركب [illegible]
[illegible] يكون حكم المجموع [illegible] احكام الاجزاء [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الى [illegible]
مركب حقيقي [illegible] الوجود [illegible] الكل المجموع مركب حقيقي لان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] متوقف على الوجود ام لا [illegible]
[illegible] لا يذهب عليك ان [illegible] وجود [illegible] وجوب الاجزاء فعلى [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] على [illegible]
[illegible] المركب [illegible] الى علة [illegible] المركب [illegible]
[illegible] وجوب [illegible] الوجود [illegible] المركب [illegible]
[illegible] لا
[illegible] ان يكون [illegible]
المراد من [illegible] الواجب [illegible] الكلام [illegible]
او [illegible] ان يكون [illegible] المراد [illegible] المجموع [illegible]

[illegible]

[illegible]

القدس فتكلم [illegible] مسائل كثيرة [illegible] يحيون الموتى [illegible] وقيل عليه عيسى عليه السلام اني
الى ابي وابيكم [illegible] المحكوم [illegible] كنتم [illegible]
ثم [illegible] للمعقود [illegible] وصار التفارق بين الحق والباطل قال [illegible]
[illegible] وعدم كونه جسما [illegible] جوهر مجرد والعقل
[illegible] البعيد [illegible]
مسبوقة [illegible] دلالة [illegible]
في ذلك [illegible]
من [illegible] المنفق [illegible]
فقد [illegible]
ذلك [illegible] المنفق [illegible]
الممكنات المستلزم [illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
مجرد [illegible] الحدوث [illegible]
[illegible]
حدوث [illegible] اليوم [illegible]
المنفق [illegible] المنفق [illegible]
[illegible]
فيبقى المنفق [illegible]
ان يقال ان [illegible]
فيلزم المنفق [illegible]
بما ذكرنا [illegible]

قيل ان الله [illegible]

الى جميع الاشياء [illegible] الازلي [illegible] وقد كان [illegible]
علمه [illegible] جميع الموجودات [illegible]
فتفكروا [illegible] ولا يتبع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الانفعال [illegible]
[illegible]
وان منع الانفعال [illegible]
[illegible] الجوهر هو الممكن المستغني عن المحل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
الماهية [illegible] زيادة الوجود على الماهية [illegible]
الى ان [illegible]
[illegible]
عليه [illegible] الواجب [illegible]
على [illegible] الحقيقة [illegible]
المذكورة [illegible]
[illegible]
[illegible] احمد بن حنبل [illegible]
[illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible]
عليه الصلوة والسلام قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع الرحمن [illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible]

[illegible]

لا جد نفسا [illegible] من جانب المحسوس [illegible] وآنفا فنقول [illegible] على [illegible] الاحاطة [illegible] لانه لم [illegible]

الكيفية [illegible] في هذا الموضع لانه لم يحصل له اصلا [illegible] الحفظ الصحيح ولا صدق [illegible] وكذا في [illegible]

الفوق وغيره [illegible] قوله المعتزلة [illegible] في [illegible] ما لى [illegible] فضلا عن كثرة [illegible] وقول

المنفي لا يراه [illegible] الكيفية [illegible] الجارية في جهة الفوق ويجوز الكشوف لا يراه [illegible] الرؤية [illegible]

لا يرتفع ما ذكره [illegible] ولا يراه دليلا قاطعا ويجوز ان [illegible] ان يكون [illegible] حجة بان يراه [illegible]

[illegible] نعم يجوز ان [illegible] او [illegible] في [illegible] عن الجهة [illegible]

جهة [illegible] لم [illegible] من السقوط [illegible] المستور [illegible] السفلى [illegible] فقول

[illegible] ولا يرى [illegible] الرؤية [illegible] الرؤية [illegible] اعلى [illegible]

لا [illegible] السقوط لم يذكره [illegible] فهذا [illegible] الغوق [illegible] مستور [illegible]

السقوط ولم يذكر احد منهم ان خالق العالم ليس متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه [illegible]

ليس جهة [illegible] الى جهة الفوق [illegible] اليه [illegible] لم يجوز [illegible]

[illegible] غير [illegible] من السقوط [illegible] في جوابه عن ذلك [illegible] ان [illegible] من احد [illegible]

[illegible] الخلق [illegible] في الاحتجاج [illegible] الكشف [illegible] ابواب [illegible]

[illegible] بالصحة [illegible] السؤال [illegible] فيه [illegible]

من الكتاب والسنة كما ورد عن [illegible] انه سئل عن [illegible] [illegible]

عن مالك [illegible] سئل عن الاستواء فقال الاستواء معلوم والايمان به واجب والكيفية مجهولة والسؤال عنه بدعة

[illegible] بين [illegible] المعتزلة [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] البرهان [illegible] لا ينبغي ان يكون [illegible] في [illegible]

[illegible] اقول [illegible] بين حكم المعتزلة [illegible] الرؤية [illegible] المعتزلة [illegible]

[illegible] الاول [illegible] من كلام [illegible]

[illegible] عن السقوط [illegible] يقول [illegible] ان المعتزلة يقول

يقول [illegible] الرؤية عند [illegible] في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

عند [illegible] ولا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] الرائي والمرئي [illegible] [illegible]

[illegible] الشعاع [illegible] الشعاع [illegible] الشعاع

من البصر [illegible] [illegible] [illegible] البصر [illegible]

[illegible] على [illegible] البصر [illegible] على [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible]

[illegible] الرائي والمرئي [illegible] الشعاع [illegible] البصر [illegible]

[illegible] والمرئي [illegible] الشعاع

[illegible] المعتزلة [illegible] [illegible]

والطبيعيين [illegible] الشعاع [illegible] رأى [illegible]

الى ان [illegible] الشعاع

حقيقة الانطباع [illegible] الى [illegible] [illegible]

الشيخ [illegible] ان [illegible] بين [illegible]

[illegible] الى الاضافة المذكورة [illegible] الاضافة المذكورة [illegible]

[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]

[illegible] العلم [illegible] [illegible] الاكثر [illegible] [illegible] والتحقيق في

[illegible] الشعاع [illegible] عن العين [illegible]

[illegible] الشمس [illegible] فوق [illegible] [illegible]

من [illegible] فوق الاول [illegible] الرؤية [illegible] [illegible]

[illegible] بدون [illegible] ان [illegible]

عليك أن كلامه [illegible] هذا النزاع اللفظي لأن القائلين بالكشف في الأمم لا ينكرون [illegible]
معاينة للانكشاف في جزء يكون ما فوقه من الانكشاف في صحة تامة وكذا القائلين بالرؤية لا ينكرون [illegible]
لحقيقة والانطباع لا يجزمون بانتفاء [illegible] أو بوجه آخر من الوجوه المذكورة للرؤية فالدعوى إرجاعه إلى النزاع
اللفظي وأنه لم يبق [illegible] ق ولا يلزم من كون تلك الحالة وكذا لا يلزم من كونها [illegible] إدراك
الجسمانيات أن يكون نفس إدراك المجردات ولا يبطل الدليل بإجراء مثله في [illegible]
ومن الغرض [illegible] المجرد [illegible] ق [illegible]
فقدم الكلام [illegible] ق الأول أن لسؤال موسى
عليه السلام الرؤية [illegible] كون الرؤية [illegible] الإيجاد بجواز أن يكون [illegible]
بوجه [illegible] لأن [illegible] لن تراني [illegible] الرؤية [illegible]
المعتزلة [illegible] العلم [illegible] الإيجاد [illegible]
من مراتب العلم [illegible] العلم [illegible] من مراتب العلم
[illegible] لن تراني [illegible] موسى عليه السلام [illegible]
لكون موسى عليه السلام [illegible] في حكم [illegible]
أقول يمكن أن يقال مراتب العلم الضروري متفاوتة فيجوز أن يطلب مرتبة فوق ما حصل له وإن
لم يبق في نفس الأمر مرتبة فوقها [illegible] علم موسى [illegible] مرتبة [illegible] الاستنباط [illegible]
أو [illegible] كما في [illegible] إبراهيم عليه السلام [illegible] اطمئنان [illegible]
مرتبة [illegible] العلم [illegible] النبوة [illegible]
[illegible] الحجاب [illegible] لن تراني [illegible]
بمعنى العلم [illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] والرؤية العلم [illegible]
وأجابوا عنه بأجوبة [illegible] الكلام [illegible]

عليه السلام إلى جواب ما قال [illegible] لا توقف على العلم بمسألة الرؤية [illegible] لا يكون
[illegible] العلوم [illegible] الشريعة [illegible] المسألة [illegible] والطلب للعلم
[illegible] على [illegible] إلى [illegible] أجيب [illegible]
أن النبي المصطفى [illegible] وجاز [illegible] المعتزلة [illegible] من [illegible] علم
الكلام [illegible] من أراد زيادة تفصيل فليرجع
إلى [illegible] ق على استقرار الجبل [illegible] بتعليق الرؤية على
استقرار الجبل [illegible] السكون [illegible] ممكن [illegible]
ولا [illegible] الاستقرار [illegible] على الاستقرار [illegible] السكون [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] استقرار الجبل [illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] استقرار الجبل [illegible] السكون [illegible] المستقبل [illegible]
وإن [illegible] السكون [illegible] الشرط [illegible]
بمعنى ما يتوقف عليه الشيء [illegible] الشرط [illegible] عليه [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الاستقرار [illegible]
أقول [illegible] أن يكون المعلق [illegible] الشرط [illegible]
في الكلام [illegible] ق [illegible]
الجسم من الأجزاء [illegible]
من الأجزاء [illegible] الجزء [illegible] واحد [illegible]
مع [illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible] على أي حال [illegible]
[illegible] ق بل من [illegible]

لا مبين حيث يبين المراد من العلة للسامع وعليه تحمل الرؤية اما باعتبار فيجوز ان يكون علة ايضا
اعتبار يا فان متعلق الرؤية يجب ان يكون موجودا والمستقل عين العلة والعلة فيجب [illegible]
ان المعلول الواحد النوعي يجوز ان يعلل بعلل مختلفة فانه [illegible] الكلام في متعلق الرؤية [illegible]
ان قدر من جعلوه شيئا ونحن [illegible] بجزاء [illegible] جواهر او عرضا [illegible]
الرؤية هو الهوية المشتركة [illegible] المطلقة المشتركة [illegible]
الكون اما باعتبار خصوص الماهية والحقيقة فلا يتعلق بها الرؤية وان [illegible]
المذكورة [illegible] الموجودة [illegible] على [illegible] الاجمال [illegible]
قوة [illegible] يكون [illegible] الى [illegible] [illegible]
بر [illegible] على [illegible] كون الوجود علة للرؤية [illegible] لرؤية الواجب [illegible] كون [illegible]
الواجب [illegible] والوجود [illegible] الرؤية [illegible] يكون متعلق
[illegible] الرؤية [illegible] فلم يبق الا الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] في المخلوقات بل [illegible]
بل الوجود علة [illegible] يكون [illegible] الوجود على كونه [illegible]
[illegible] يجب ان يكون [illegible] فلان متعلق الرؤية [illegible]
[illegible] على [illegible] الاجل [illegible]
ان [illegible] الوجود [illegible] يلزم عليه كون الوجود [illegible]
[illegible] المخلوقات في [illegible] الا [illegible]
جهة الملموسية [illegible] المخلوقية [illegible] بين الجواهر والاعراض [illegible]
فيلزم صحة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] واما [illegible] [illegible]
متعلق الرؤية [illegible] الاعيان [illegible]

مخلوقة والعجب من هذا المجيب انه يستلزم ورود النقض بصحة الملموسية المشتركة والعجب من هذا
الفاضل انه كيف لم يفرق بين صحة المخلوقية لا لان لا يكون المخلوق موجودا والا يلزم [illegible]
الملموسية [illegible] الوجود [illegible] المراد من الصحة الامكان الذاتي وقوله وقوع رؤيته [illegible]
من [illegible] مستلزم لجوازه كما يجيء [illegible] الاجماع [illegible] وقوع الرؤية [illegible] العقلية
الدالة على وقوعها اثبات جواز الرؤية [illegible] وقوع الرؤية [illegible] كما قال [illegible]
للمؤمنين يوم القيمة من غير [illegible] [illegible] الاتيان [illegible] وقوع الرؤية
الدالة على جواز الرؤية [illegible] الوقوع [illegible] [illegible]
حكاية [illegible] يوم القيمة لاهل الجنة [illegible] [illegible]
من المؤمنين [illegible] [illegible]
وليس بمعنى الانتظار [illegible] المعتزلة [illegible] [illegible]
ان [illegible] الى [illegible] [illegible]
وكون [illegible] الى [illegible] [illegible]
[illegible] من المعلوم ان [illegible] [illegible]
[illegible] يومئذ [illegible] الى الرحمن [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الاية [illegible] [illegible]
لم [illegible] عليه [illegible] [illegible]
وفي [illegible] الى [illegible] [illegible]
المؤمنين [illegible] الرؤية [illegible] يوم [illegible]

سيئة الكوثب والمراد بيوم بدر يوم الفرقان مع ابى صعود ثم جعل من بكر بن وائل ما اراد بحق

سيئة فانه يجوز اى وفى الفان يرون سبحانه ويجوز انفكاك الحجر عن الفعل للرؤية كما انه [illegible]

ونفى الرؤية ويكون الواجب والاحاد فيه الثاره فيه مع نظام ما قررى روى حديث الرؤية ما يتنوع [illegible]

من كبار الصحابة كما يرون القمر ليلة البدر والتشبيه على قوة كونه مراداً لقائه الرؤية اى رؤية الرب عز

رؤية القمر وذلك معناه ليس رؤية الشمس مغن رؤية القمر ما يلزم فان القمر من الشمس [illegible]

رؤية من دونها فانتفى فى التشبيه القمر وزمانها وهم ما اتبع حديث تعرفه المسئلة فمن هذه الاية

على عدم الرؤية وما حكى من المعتزلة من بعض الاصول الثابتة [illegible] انه لا تفوته فى نفى الرؤية بالمطلق

واهل الاستماع والاجماع وكذا الاعتق فى نفى الحق المشترك فى ذلك على ان يكون نفى الكتاب

الحق لا الاعتق فى سيده لكن الممنوع النطق فى حق الرؤية وان لا انه يجوز الاان عدم رؤيته

الرؤية لانها متعلق الرؤية لانه الحق لا لازم ذلك امتناع لها ان تكون متجلى بالكبرياء كان فيه

كما هو مذكور في التحقيق على قوة الامتناع المشتركة على واولى لكل نفى الرؤية حيث يراد بيان لكونه لمحقق

ان خلاف ما نفى امره من امتناع ملاحظة ورؤية من شكل ان مراده من امتناع الرؤية اى امتناع الرؤية

المتعلقة بذاته تعالى لا شك ان الرؤية ما يتمثل صلى الله عليه وسلم بنفى المثل كقوله ليس كمثله شىء [illegible]

الرؤية لا الا انه هو من المعتزلة انه ممتنع لذاته ومما ليس بطل فى جميع اجزاء [illegible] الحق فى

بين كلامه والمعتزلة افعال العباد تجب اذا دخلنا اجب وصحاب قوامه اذا الكفر يجوز كون

كون الكافر بارادة الحق والمعتزلة لا يقولون به فانهم انما يقولون ان الله تعالى اراد ايمان الكافر

المعتزلة يقولون ارادة ولكن لم يقع مقصوده [illegible] اشارة الى رد على القول وقوله بعض

مطلوب بعض الاشارة الى رد خلاف الثاني من المعتزلة هذه المؤنة الخاصة لما لزم من قوله ما

كان وتكلم بها على حقيقة ما هو عليه لما اراد ولا يبقى امر المتفق مراد الا وهو متعلق الارادة

ما ينقض الارادة على ان التزام رعاية الحكمة والمصلحة الخاصة كان مع الواجب على الخلق ما تركه

على بالكلية منع الوجوب بل على انه يستحق بسبب تركه الذم وانه تعالى لا يخلو من الاولى وانه ترك ما يكون

بل يكون منع الوجوب على هذا المذهب تركا خلاف الحكمة لا ان تركه الاخلال واجب حتى يستحق منع الوجود

بعده ويكون الخلاف بين فى المرتبة الاولى فى عدم وجوب رعاية الحكمة والمصلحة مطلقا المنع الاول والثانى فى الخبر

فى هذا المذهب الثالث بعدم رعاية الحكمة لعدم الوجوب المنع الاول والثانى فقط هذا المذهب مع انه مذهب

الشيخ على هذا الحد لكن ما في ابو جا الاعقاد اذا ان يرجع فى قوله تعالى الى الحكمة مثلا الى كونها الحق فما يكون

اخلاق وكذا الى كون الاصلح ما فى تركه خلاف الحكمة بل على فى هذا المذهب انه يجوز وليس قبيحا ولكن انه قبيح

من الوجوب بل قبح ما في مخالفة ما على انه الحكمة فى اخلال المذهب الثالث فقال ما البيه الى التحقيق وهو خلاف الحكم

انه يجوز ان يخلق ما قرأته بمعنى المقتضية الى نظام العالم وكذا فى ابقاء الشيطان واقراره وبعض الحكم

ونظرا الى نظام العالم من جهة انه على ما يقول الحكمى وكذا بعث الجبائى فى جواب الاشعرى المسئول الاصلح بالغير

الى نظام العالم ووقع من المعتزلة الى من دول ان العذاب الاخرى فيما لا يدرى [illegible] حرب وعلى فانه يتحقق

انه لو تأخر فراغ اسر المعتزلة فى هذا المنع ويقول اهل التحقيق ان العالم بدون بعض

الموجودات اعضاؤه وعلى ما وقع فى العالم الشريعة هذا البدل والعقل والاخفى بين الموجودات مثل النقض والجائز

من البدن لا اقل الصحيح انه ليس بظاهر يرون بدون ركن الالم وبقدر ما يتعلق به الم يخوف انهم لم يقدروا

العوض على الالم العوض نوع يستحق حالا من معظم واجلال فالنفع يجوز ان يكون متفضلا من غير ان يقع

ليستحق فان فوته يستحق بجزء النفع المتفضل به ولا يكون خفيا وقد خالف معظم الاجلال الحكمة فيه

اى مستحق بها العوض عند المعتزلة ازال الالم بالعبد كالمرض ونحوه فانه يجب على الله تعالى ونحو ذلك

انظار فيستحق على الله تعالى وفيما تقرب الطاقة عن العبد اذا كان الشعوبية من الله تعالى معظم الخير ان الاعمال

بان يخلق الله تعالى اسباب الحقوق لان النفع بحسب ما العوض لا يحتمل الى الصحة فانه العوض فيجب على الله تعالى ونحو

الا الله تعالى بالايلام كالحواس والايجاب او ندبا كالضحية فى العمل والحج والنهى به من تعلق بغيره من جنس انواع الوحش

هذا يجب ان العوض اذا الغصب هو جنس الالم وانه يرى هذه من الالم وانه يرد فيه بسبب الالم

الصبى لذلك ان قول الالم والحاجة الحكيم من جهة ما العاده وانه يقع منقص من العفاله ونحوها عنه

حق المنع انه اوصل الالم اليه فلهذا يجب على الله تعالى العوض ونحوه لكنه في ذلك انه يستوجب

يستفاد منهم على الاحالة ايصال الالام من جهة الشرع فيض وان كان منهم فعله ش يلزم جواز اظهار
الكذب والخلق اقول ان اريد جوازهما بالنظر الى ذاته تعالى فمم ونظرا الى ذاتهما فمم بل لا قبح جوازهما
بالنظر الى الحق الملزوم لهما وان اريد جوازهما مطلقا او بالنظر الى ذات الوجوب فمم فان
بالذات وبعلمه ممكن بالنظر الى الممكن بالذات الممتنع بالغير كما ان اتفاق عدم الواجب المحال بالذات
بالنظر الى عدم المعلول الاول ممكن بالذات الممتنع بالغير وهو مقتضى المحقق الشريف الذاتي بالغير والممكن بالنظر
الى الغير وكذا الامتناع بالغير والامتناع بالنظر الى ممكن ان كان وكذا الممكن ممتنعا بالغير وحاصل منع
الامتناع بالنظر الى الغير لزوم الممتنع بالغير لما كان عدم الترفع وكذا الغير ولا منعا الامتناع بالنظر لكون
الغير علة لزوم الممتنع كما انه علة وجوده على غير الكلي وان كانت بحيث المنفصل فليرجع الى حواشيه
على شرح التجريد على الشرح حكم في المقاصد ودليل اثبات العقل ش في بعض النسخ يحكى ان قوله وفي الجملة
لعله يشير الى جوابه على تقدير تسليم عدم التوقف بين الاستحالة والوجوب بانه لا استحالة عقلا وعرفا
في النفي والشرع متفق ان هنا من الواجب ثم فعلا فعدم لزوم الخلو لاستحالة فيه فكون وجوه النقض ان يحكى
لا يخفى ان الاشعرية ايضا يجوزون الحسن والقبح العقليين بمعنى استحقاق الثواب والمدح والذم والعقاب بل
بمعنى انه على ما يجيء في قربه الحاصل من القبح العقلي المتفق الذي يجيء وهو عدم الكمال ولا يجوز فيه نقص خوف
ومنع كونه المطلق والكذب بعد الجل الخ حافية قالوا ولي النسخة بالخ ليس في قوله وهي هو زائد ش وقول
المتنوات يحكى ان يكون محالا بالاخلاق التحقيق وجه هو ممتنع التحقيق بمحل او يوجد ما انه محال
تنزيه واما اذا لم يعلم بالوجوبي علم موجبا الى النمو في منع قوله لا بد الفعل لمن بانه يقتضي القول
بالوجوب واريد بالقول المعتزلة ومن الظاهر انه لا الى غيره فيه لان سابقه وموقوفه لا يخصه الا قول
وهو منع الكلام بالوجوب وجوه في ان يقال الموجب الوجوب بانه لا يوصل الوجوب ويجب اذا لم يجب الى
الجابيه المذكور بين عدم التسليم فيما يسبق احدهما بالتوقف بين الاستحالة والوجوب بانه يبنى على ما في
بعض النسخ يمنع الاستحالة العقلية والشرعية في نفسه لان الظاهر انه ينبني على لزوم الاستحالة
والمدلول منع الوجوب مع منع الاستحالة ومنشؤهما الوجوب فما علم انه يلزم العقد و قد قاله

وان الحق ما يقول القول لما لا يجري فيه كما ان من جوز الخلف في ايات الوعيد يجوز الخلف في الادلة ايضا
انما هو من جهة ايات الوعيد فان تشبث بالحجة والمتفق عليه هو الاجوبة الا ان يجعلها مذكورة فكان يجيب
بما ذكره من انها تجوز الكذب في خبره فينقض فتدبر ان الوعيد ظهر انه لو كان حكم الشرع الاعطى والحكم فيه
النقض والاحسان كما قال صاحب العقيدة الاردية ش لعل مقصوده في جميع قسميها ما في حق العصيان فيه
النعم نظرا الى موقوف العقل لا الى موقوف النقل فان كان من كفر بعد ان كان الوجوب فيه في شانه فيه
عصيان ما في شيء في كل مرة او عند باعقاب فكان الوجوب فيه هو غير الالهي الشكر افعل من غير فان
ان الشكر واجب عقلا بعد النعم عند المعتزلة وان كان فيه النعم وهو لا ينفي حيث اشار قبل من النعم وانه يجب
بمعنى لا يجب لسبب عوض ان من الله تعالى ما كان فيه ضرر على ما هو التحقيق ويعتقد الكل ان وجوبه عليها
بل هو في الممنوع في جواب سؤال المعتزلة ش ما ذكره وقوله الاحكام وبعض في ما يكون في شيء ولا يحمل
على فعل وغيره ذكر ش على هذا ذكر الشارح ونحو هذا في ان تعالى حكم فيه الكلام السابق عليه
الظن فيتبع النظام فيه لم يستطيع لا يتصور معرفة هنا لانه الحكم الى ان يكون في حال لا يعلم هو موضوع
غير موضوع الى اتيه و فيه ففي غير موضوع ولو كان في موضوعه الا انه علم الى ما يطلق في حال لا غير
حال وعلى وضعه في موضعه يمكن على اجزاء المعتزلة ولم يجد في حفظ فيقع بعد على جزئي وعلى الشيء في غير ذلك
فيه وهذا الذي لا يتصور فيه في قوله لانه اذ الفارق بين هذا الكلام عنده وما يجيء من قول قطعا وهو على وجه
الله المعتزلة من ان ما في ذاتها حسنا وقبحا وموضوعه غير مناسب بل الحسن والقبح في امره
ما نهى عنه ولا يعقلان الحسن والقبح قبل ورود امره ونهيه فيقال لهم لما لم يكن للاشياء في نفسها حسن وقبح
وموضوع مناسب كان المناسب للحسن ما هو حسن والقبح ما هو قبيح ونهى عنه ان الله تعالى المعتزلة يعني
قولهم بحسن الاشياء وقبحها في نفسها لا يثبتون الجود والظلم الا بعد ويقولون ان الوجود والظلم وقبح كونه
على ما كان لا يعقل ان ما يفعل من انه في ش يقولون من حيث ان الاشياء لا ينسب الى الجود والظلم
فعلى الوجه الاول للمعتزلة ومن فوقه انه ما علم انه لا يكون ش ان العقد الفاتحة عنه
ما عند العقلاء انه يحمل الامر على العقد الفاتحة يجوز ان يعاد فانها على قول الشيخ وجه الله تعالى

على شرح التجريد اعم من ان يكون وكثيرا ما يطلق المرتبة على الفضل والشرف [illegible] اعم من ان يكون

والرتبة وان [illegible] الواجب علة غائية بمعنى [illegible] بهذا المعنى فان [illegible] للعقل الغائية ما هي علة

علة غائية او يكون [illegible] لا يكون [illegible] ان يكون [illegible] ويكون واقعا في الكون ان

يكون معلولا لان المعلولية لازمة لها [illegible] وما وقع في كلام بعض المحققين من الصوفية ان الواجب

غاية الغايات بهذا المعنى العام انما [illegible] في العلل الغائية [illegible] المترتبة [illegible]

المترتبة على [illegible] لا [illegible] عن الوصف بل [illegible] في مسلك [illegible]

ويحكم ما يرد [illegible] على ما [illegible] ذلك [illegible] وحكمه [illegible] الحكم [illegible]

بل احسانه [illegible] بالوقف [illegible] من النقص [illegible] الايجاد

العالم [illegible] على [illegible] عن [illegible]

لا يقع [illegible] بينهم [illegible] في [illegible] على [illegible]

فكذلك [illegible] لاجل [illegible] للخير [illegible]

على [illegible] بسبب [illegible] وهو [illegible]

بالغنيمة [illegible] لا يوقفون احوالهم [illegible] الى غيرهم [illegible]

الاهم [illegible] المعتزلة [illegible] على [illegible] الاشراقية [illegible]

[illegible] على [illegible] جميعهم [illegible]

ولا [illegible] الاول

وبالعكس [illegible] المرتبة [illegible] في مرتبة الايجاد من الغائية والوجب [illegible]

مرتبة الايجاد [illegible] على مراتب الموجودية [illegible] على [illegible] وجوده [illegible]

في الروح [illegible] النفس [illegible] بين النفس والروح [illegible] والمتعصب [illegible]

الاخر قوله [illegible] في كون [illegible] للمدح او الذم [illegible]

في قوله فليس للعقل حكم [illegible] لان للعقل [illegible] في الحسن والقبح بالمعنيين [illegible] المحقق

ان ذلك المحقق [illegible] العالم [illegible]

[illegible] الاحبار لا [illegible] فان [illegible] ملائم [illegible]

اذ هو عند [illegible] من الشرع فان [illegible] العقل [illegible] الاشياء [illegible] حيث [illegible]

[illegible] تعلق [illegible] الكلام [illegible] هو الشيخ [illegible]

[illegible] لا يكون [illegible] في [illegible] العقل [illegible] بالحسن [illegible]

[illegible] من المتقدمين [illegible] في الشرع [illegible] العقل

[illegible] العقل [illegible] الشرع [illegible] اذ لا يجب [illegible]

[illegible] من جهة [illegible] في نفس [illegible]

[illegible] الحسن [illegible] العقل [illegible] الاحكام [illegible]

فقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح [illegible] الحسن [illegible] عليه [illegible] التجرد [illegible]

وفعل [illegible] يجوز ان يكون [illegible] فعل [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] الجواب [illegible] فعل [illegible]

بجواب [illegible] على ما [illegible] فعل [illegible]

[illegible] لا يوصف [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] العقل [illegible] في [illegible] ان يكون حكم [illegible] بان يكون

[illegible] مطابقة [illegible] مطابقة [illegible] مطلقا

[illegible] في [illegible] مطابقة [illegible]

يلزم [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] في الصورة [illegible] على [illegible]

[illegible] من الصورة الخيالية [illegible] واما الصورة العقلية [illegible]

[illegible] المتخالفة [illegible]

لا يكون له جنس ولا نوع ولا لازم مشترك حتى يلزم تعدد الواجب بل يلزم تعدد الواجب وعلى تقدير الانحصار يلزم ان
يتحقق الواجب لا تعدده [illegible] نوعه وجنسه وذلك لا يجوز تركب الماهية من [illegible]
من القوم و[illegible] ونقول ان على هذا [illegible]
الاجزاء فلا يمكن ان يكون كل من الجزئين علة لوجود نوعه والمجموع ووجود الواجب [illegible]
الاجزاء ولكن من الجزئين علة لوجود نوعه وعلى الاول امتناع [illegible]
[illegible] الواجب وعلى [illegible]
[illegible] الواجب على [illegible] فلا يكون [illegible]
على الاول [illegible]
[illegible]
[illegible]
وعلى [illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الغير المتناهية [illegible]
[illegible] المتناهية [illegible]
و[illegible] الغير المتناهية [illegible]
الامور الغير المتناهية [illegible]
[illegible]
الكثرة عن [illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
ان [illegible] الواجب [illegible]

عن الواجب [illegible] القوة [illegible] فاما ان يكون جميعها مستندة الى العادد
او جميعها مستندة الى الواجب [illegible]
الى الواحد [illegible]
[illegible] مستندة الى العادد [illegible]
واما مستندة الى الموجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بالقوة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ان [illegible]
[illegible]
لان [illegible]
و[illegible]
[illegible]

واطلاق لفظ الحروف عليه لانه مرتفع الحروف بالذات وهو مطابق للنفسي [illegible] لفظ الحروف عليه وهم [illegible]
معنى النفسي عبارة عن [illegible] الحروف الاخيرة وقول الخارج عن [illegible] الى صفة الكلام النفسي فيقدر قراءته
يوافق الاشعري في حدوث صور الحروف [illegible] ق ذهب الى ان كلامه تعالى مؤلف من الحروف والاصوات
القائمة بذاته [illegible] الكرامية اكثر العقلاء يوافقونا في قدم النفسي الحادثة [illegible] وان انكروها بالذات [illegible]
قائلون ان الارادة والكراهية حادثتان لذاته [illegible] حادثتان في ذاته وكون السمع
والبصرية يحدثان بحدوث المسموع والمبصر [illegible] يثبت عليهما مجرد [illegible] الشيخ [illegible]
القائم بذاته [illegible] قالوا [illegible] لا اتفاق [illegible]
العقلية [illegible] الادلة المذكورة [illegible] على [illegible]
جسم [illegible] مع عموم الادلة [illegible] في العلم [illegible]
الاضافة الزمانية حادثة [illegible] حادثة [illegible]
احدها [illegible] حادثة ق [illegible] كلام الشيخ [illegible] الاشعري في ذهابه الى
الكلام النفسي الازلي [illegible] المواقف المذكور [illegible] الكلام
اللفظي فكان الواجب عليه [illegible] الحروف [illegible]
الشيخ الاشعري بالكلام النفسي [illegible] الشبهة المذكورة [illegible] الالزام [illegible]
ايراد [illegible] الاستدلال عليه والحكم [illegible]
ق والاجماع [illegible] المعتزلة على ان القرآن لفظ حيث [illegible] انه علم من
دين النبي عليه الصلاة والسلام [illegible] ان القرآن هو الكلام المؤلف المنتظم من
حروف مسموعة المفتتحة بالتحميد المختتمة بالاستعاذة وعليه انعقد اجماع السلف واكثر الخلف ق انتهى آه
ما اشتهر وثبت بالنقل الاجماعي من ان القرآن [illegible] على هذا المؤلف [illegible] النفسي القديم [illegible]
ذكر انه [illegible] وهذا ذكر مبارك [illegible] انا انزلناه قرآنا عربيا ونزل على النبي عليه الصلاة والسلام
بشهادة النقل من [illegible] والاجماع [illegible]

وقوله تعالى [illegible] مكتوبا في المصاحف محفوظا [illegible] معجزا [illegible] الى [illegible]
قوله تعالى كتاب احكمت آياته ثم فصلت [illegible]
شيء منها في القديم لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه [illegible] على [illegible]
شيء [illegible] ان نقول له كن فيكون [illegible]
انه [illegible] الاشعري على هذا المؤلف [illegible]
[illegible]

بعض المتعلقات وحدوث الازمنة والاوقات وتحقيق هذا مع القول بان الازمنة في مدلول الالفاظ
عسر جدا وكذا القول بالمنقسم باطل وبعده انما هو اللفظ والمرجع الخوض كذا في الشرح الجديد للتجريد
اقول الماضوية المعتبرة في مدلول اللفظ في مثل قولنا ارسلنا ليست هي الماضوية المعتبرة بالنسبة
الى علمه تعالى او الى زمان التكلم [illegible] بل هو الماضوية بالنسبة الى التكلم [illegible] فانا نعلم ان الحال
بالنسبة الينا يكون ماضيا بالنسبة الى من بعدنا فلو اخبرنا في زمان الحال بما لا يكون [illegible]
انا ارسلنا الى شخص شيئا يكتب اليه في حال الارسال [illegible] ودلك الشيخ انا ارسلنا كذا
وكذا او لكتبت انا ارسلت كذا وكذا من ان الارسال بالنسبة الى الكتابة في زمان الحال [illegible] الى حال كون
المخاطب [illegible] ماضيا ومستقبل [illegible] بالنسبة الى [illegible] الى المتكلم [illegible]
[illegible] على الادنى [illegible] في كلام [illegible] المجيب [illegible] ان يجب المتعلق [illegible]
ان مراده هذا ولكن [illegible] انه مسلم ان [illegible] يكون زمانيا وينقضي [illegible] والمستقبل
اللازم المعتبر في مدلول اللفظ يجب التعلق وعلى ما قلنا ليس شيء من الازمنة المذكورة زمانا حقيقيا [illegible]
[illegible] زمان مدلول اللفظ الكلام فهو بالنسبة الى ازمان [illegible] الى [illegible] جوابا عن
[illegible] المعتزلة [illegible] مع القول بان الازل مدلول اللفظ انه يمكن ان يقول المجيب مدلول اللفظ
[illegible] الازلي [illegible] الاضافة والتعلق الازلي [illegible] اذا [illegible] الحكيم [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] يقول زيد يكتب واذا اخبره [illegible] يوم [illegible] ان [illegible]
[illegible] في مدلول اللفظ [illegible] الاضافة والتعلق والوجه [illegible] اقول
[illegible] الوجود [illegible] للكلام اللفظي هو الكلام النفسي [illegible] الواجب [illegible] الحكيم [illegible]
الواجب [illegible] عن الكلام والعقل لا يكون [illegible] الاتفاق [illegible]
[illegible] من [illegible] الى [illegible] معلقة لا يكون [illegible]
[illegible] الوجه [illegible]
[illegible] في الواجب [illegible] كلام [illegible]

من الصفات المعلقة [illegible] اقول [illegible] الصفات [illegible]
[illegible] على [illegible] الوجود [illegible] عدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] على [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] الى [illegible]
ولا يلزم على ذلك [illegible]
[illegible] على [illegible] ما ذكره [illegible]
ما ذكره [illegible] على ما ذكره [illegible] على ما ذكره [illegible]
[illegible] على الوجه [illegible] الى [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] ما ذكر [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] على [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المذكورة على [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] التعظيم [illegible]
[illegible] الحكمة [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] النبي عليه الصلوة والسلام [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] الى [illegible] على [illegible]
[illegible] على [illegible] العام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] النبي عليه الصلوة
والسلام [illegible]

أي المتكلم

أي في الوجود [illegible] والمجاز [illegible] بالنسبة
الى كلام الله [illegible] الوجود [illegible] بالنسبة [illegible]

لم يجزم في بكونه بل قال حاصل كلامه ههنا الى الاتفاق حيث قال لانه قال الاتفاق انه لا يكفي المجموع

قوله بنفي هذه النسبة واخذ المحمول لان الشيء موجود [illegible] في مقام

النسبة [illegible] عنه الى [illegible] فقال المحقق [illegible] في الشرح

حواشيه على شرح التجريد [illegible] التعقل ان العدم عبارة عن [illegible] فلا يكون موضوعا

الوجود [illegible] العدم [illegible]

[illegible]

لا يرتفع لان الملازمة انما تستلزم ان منع المقدم كذلك ولكنه يقول بجواز الوجود بين شيء وعدم
لكن يمكن ان يقال ان الاستدلال على ان [illegible] الواحد لكن [illegible] فقال يحكم العقل ببطلان
تقدم الشيء على نفسه بالزمان كما يحكم ببطلان تقدم الشيء على نفسه بالذات كالدور فلو جاز ان يكون
لشيء واحد وجودان لتوقف العقل في هذا الحكم ولم يتبادر فيه لانه يجوز ان يكون متقدما بحسب
الوجود الثاني على نفسه بحسب الوجود الاول وهو جواب عن عدم التوفيق بين الكلامين الذين يدل على جواز وجودين
ووجود شيء واحد وجودين ومنع تقدم الشيء على نفسه [illegible] بما ان الجواب [illegible] ورد في [illegible]
وان لم يذكره وحاصله انه يجوز ان يختلف الحكم بين الوجود في الذهن [illegible] بالخارجي
لا يبقى [illegible] الى [illegible] انما يقوم على الوجود
اذ المتقدم بالوجود على العدم والعدم على الوجود والعدم لا وجود له حتى يقوم على شيء لان منع تقدم الشيء
على نفسه مطلقا بمعنى ان كون وجود الشيء الاول متقدما على وجود الشيء [illegible] بل الوجود [illegible] كونه كذلك لانا
نقول [illegible] الوجود [illegible] في المتقدم مطلق التخلف [illegible]
قوله تقدم الشيء عبارة عن كون وجود الشيء الاول متقدما على وجود الثاني [illegible]
عن ابهام التناسخ كلامه [illegible] بانه لم يدل على امتناع بقاء الشيء من [illegible]
الاتحاد بين الشيء ونفسه بوجه [illegible] الشيء في طرفي الزمان [illegible] بانه لا [illegible]
فيها بالنوع [illegible] الاتحاد بين الشيء ونفسه بل [illegible] بين الشيء [illegible]
بالنوع [illegible] ولا [illegible] الزمان [illegible]
مع [illegible] بواسطة [illegible] فانه مستمرة قوله [illegible] على [illegible]
من ليس [illegible] التناسخ [illegible] النفس [illegible] على
[illegible] النفس البدن [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] النفس [illegible] على [illegible]

مبحث التناسخ

استحالة تعلق النفس [illegible] التناسخ على البدن [illegible] على البدن [illegible] على بطلانه بانه [illegible]
[illegible] اجماعا على بطلان التناسخ وبطلانه [illegible] وفي الاعظم [illegible]
[illegible] لا يوجد بعده في السنين [illegible] فان هذا [illegible] على [illegible]
[illegible] على بطلانه [illegible] تعلق النفس بالبدن [illegible] على [illegible]
[illegible] على بطلانه [illegible] التناسخ [illegible] الاحوال [illegible] في البدن [illegible]
لكن [illegible] على [illegible] لم يكن [illegible] متعلق ببدن [illegible]
بعد [illegible] التناسخ في كتب [illegible] اهل التناسخ فرق فرقة
يجوزه [illegible] النفس في جميع [illegible] فرقة تجوزه [illegible] في الاعراض [illegible]
فقط وفرقة تجوزه [illegible] فرقة توجب التناسخ
[illegible] وفرقة توجب ذلك [illegible] جميع [illegible]
[illegible] التناسخ الموضوع [illegible]
[illegible] بكونه [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] ابن [illegible] الغاية [illegible]
[illegible] الى [illegible] التخيل [illegible]
[illegible]
في [illegible] النفس [illegible] في [illegible]
[illegible] الى [illegible]
[illegible]

الحقيقية والشقاوة الحقيقية ثم تتصور ان ذلك بل رأوها في بادي الرأي من الامور المنفعة
قوله على ما بسطنا في كتاب المبدأ والمعاد وجاء في الفصل الرابع من كتاب المعاد وجه ما بين في الفصل
ان تفاوت [illegible] بحسب [illegible] من الكثرة والائمة الجسمانية [illegible] وقرب [illegible] واطلاعهم
على غيرهم [illegible] النظام الكلي [illegible] ان يكون لكل من [illegible] بعض الكتاب والاحاديث
نظام الترتيب العقلي على خلاف النظام فيحكمون [illegible] الكتاب والاحاديث
[illegible] بل يعني [illegible] بهذه العبادة ثم من الموهوم [illegible] النفس [illegible]
[illegible] الاخص [illegible] على الاطلاق [illegible] الفواني
[illegible] سلطانه [illegible] والغضبية [illegible] العقل [illegible]
لان ادراك العقل [illegible] في ذلك [illegible] العقل
المعاني الكلية والصور الروحانية [illegible] الربانية [illegible]
الا بالامور السماوية والعنصرية [illegible] الوهم [illegible]
عوالم [illegible] عن الشعر والحكمة [illegible] موجودة [illegible] عوالم [illegible] بالعالم [illegible]
الا [illegible] في [illegible] العالم الجسماني [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] النفس الانسانية الى [illegible] النفس الحيوانية
[illegible] القوة [illegible] النفس [illegible] المعاني [illegible]
من القوى الموجودة في عالمنا [illegible] والقوة [illegible] يكون في [illegible]
والقوة التي [illegible] النفوس الانسانية [illegible] كانت مستحكمة
[illegible] مجردة [illegible] وهذا [illegible] القوة [illegible]
القوى البدنية مستولية على النفس [illegible] النفس [illegible] البدن [illegible] السلطان
[illegible] والغضب والشهوة [illegible] على [illegible] سلطان النفس الناطقة [illegible] سلطان
هذه القوى اذ هو موجود بتلك القوة [illegible] في النوم [illegible] ومنها

هو موجود في القوى الحيوانية فان [illegible] ويكرهه [illegible] من المشتركات تكون قوة
[illegible] لا [illegible] في حال [illegible] الغضب [illegible] قوة الشهوة
لا [illegible] بعقيدة [illegible] قوة السامعة [illegible] قوة الحفظ للصور [illegible]
[illegible] على [illegible] القوى الانسانية والحيوانية [illegible] الشهوة [illegible] القوة [illegible] سلطان
الناطقة في هذا العالم [illegible] سلطان القوة [illegible] الشهوة [illegible] القوة على [illegible]
زيادة [illegible] الى [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الجنة [illegible] السموات والارض [illegible]
[illegible] السموات والارض [illegible] الاجسام [illegible] السموات والارض
لا [illegible] العقل [illegible]
[illegible] معدوم [illegible] السموات
[illegible] ابو حنيفة [illegible]
[illegible] الجنة [illegible] الآية المذكورة [illegible]
[illegible] المحقق قوله وجوابه [illegible] عدم الوجود [illegible] الحكمة
والمصلحة في خلق [illegible] المنافع [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] موجب [illegible] في وجوب [illegible]
عدم الحكمة والمصلحة فان عدم العلم بالشيء لا يدل على عدمه قوله [illegible]
الا [illegible] في وجوب [illegible] وقال [illegible]
[illegible] على الخلق [illegible] يوم القيامة [illegible]
من [illegible] الحديث المذكور
[illegible] صحيح [illegible]

انهم يرضون ان يدخلوا فيها ويتركون فيها بعد ما يحققه ذنوبهم ومعاصيهم والمعصوم من
من المعاصي لا يكون من الالوف الا واحد فلذلك قال النبي عليه السلام وانا لكم الا وارد بما تحيوا في د
عبادة عن من المستوجب اقامة ذنوبهم ويجوزوا جميعا عن الاول بما لم يا خشيتي بعد لحاوزن
الاخبار وروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت فقدت النبي عليه الصلوة والسلام ذات ليلة
فاتبعته فاذا هو في مسربة يصلي فرايت على راسه ثلاثة انوار فلما قضى صلوته قال من هذه فقلت انا
عائشة يا رسول الله فقال اتاني ذات من ربي فبشرني ان الله يدخل من امتي مكان كل واحد من
السبعين الفا بغير حساب ولا عذاب ثم اتاني في النور الثاني اتاني من ربي فبشرني ان الله
يدخل من امتي مكان كل واحد من السبعين الفا الجنة بغير حساب ولا عذاب فقلت يا رب لا يبلغ هذا
امتي فقال يكملون لك من الاعراب من لا يصوم ولا يصلي فهذا وامثاله من الاخبار يدل على ان سعة
الرحمة كثيرة ومن امة محمد صلى الله عليه وسلم وان اهل الرحمة ... الا ان يقع ابعض وان كان
اكثرهم يعرضون على النار ... حتى يخلط ... ثم ينطلق عليهم اسم
الكافر بل اقول اكثر نصارى الروم والترك في هذا الزمان تشملهم الرحمة ان شاء الله اعني الذين هم في اقاصي الروم
ولم يبلغهم الدعوة ثلثة اصناف صنف لم يبلغهم اسم محمد عليه الصلوة والسلام فهم معذورون
وصنف بلغهم اسم محمد عليه الصلوة والسلام ونعته وما ظهر عليه من المعجزات وهم المجاورون لبلاد
الاسلام والمخالطون بهم وهم الكفار الملحدون وصنف ثالث بين الدرجتين بلغهم اسم محمد عليه
الصلوة والسلام ولم يبلغهم نعته وصفته بل سمعوا منذ الصبا ان كذابا ملبسا اسمه محمد عليه الصلوة
والسلام ادعى النبوة كما سمع صبياننا ان كذابا يقال له المقنع لعنه الله تحدى بالنبوة كاذبا
فهؤلاء عندي في معنى الصنف الاول فانهم لم يسمعوا صفته بل سمعوا ضده وهذا لا يحرك
داعية النظر والطلب انتهى كلامه ويشملهم الرحمة ويرجى انهم لا يعذبون بسبب عدم الايمان بالنبي عليه
الصلوة والسلام فلو عذبوا لبعضها انهم ... احد ... مامورون وان كان يحتمل ان لا
يعذبون اصلا ... منهم الاصنام ... الا ان ولا يجعل باجماعه بل لا يجوز ... فيعفو عنهم

٥٦

عنهم ثم يدخلون الجنة ولم يتصل اليهم احكام الدين المحمدي عليه الصلوة والسلام لبعد
الروم فضلهم في الجنة مع المؤمنين العاصين ## والكذب على النبي عليه الصلوة والسلام
اي يقول عن النبي كذبا ونظرا من قوله على النبي عليه الصلوة والسلام حيث اورد عليه السلام
ان الكذب على نبينا محمد عليه الصلوة والسلام كبيرة لا الكذب على الانبياء لانهم عليهم الصلوة والسلام
فان قيل التخصيص لانه لا فائدة يترتب على الحكم بالنسبة الى الانبياء اما نفي لانهم مضوا ولا
يحتمل ان يقول احد كذبا عليهم قلنا لا فائدة في الحكم بالنسبة الى نبينا عليه الصلوة والسلام
ايضا ولا يدركه احد من اهل الزمان حتى يقول كذبا عليه عليه الصلوة والسلام فان الموقف احوال
من عاصره عليه الصلوة والسلام فيقول يحتمل من نسخ الامم الماضية في زمان ... فلانا عن
عن امة موسى عليه السلام قال عليه السلام كذبا ... كان من اهل الكبيرة فيرتفع ... فيحا
ومن هو تبعه من دينه عليه الصلوة والسلام لا يقول كذبا عليه الا ان يقال كون الكذب على النبي كبيرة
انما هو في دين نبينا عليه الصلوة والسلام لا في الاديان ... على ... العلم بكون
احد على نبي من الانبياء ان يكون صاحب كبيرة يجوز ان يكون كبيرة في كل الاديان
منكرين قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة لا تغني نفس
عن نفس شيئا في الحقوق ... منكرا ... النفس ...
ولا يغني من النفس العاصية ... الاولى الشفاعة فيقبل له ... ان يرفع
العذاب ... فاما ان يكون قدرا فيكون نظرا اول فاما ان يكون
مجانا فيكون شفاعة اولا فاما ان يكون لا ... عليه فيكون جزاء اولا فيكون عدلا وقيل
قد تمسك المعتزلة بهذه الاية على نفي الشفاعة لاهل الكبائر واجيب بانها مخصوصة بالكفار للايات
والاحاديث الواردة في الشفاعة ويؤيده ان الخطاب معهم والاية نزلت ردا لما كانت اليهود تزعم
ان اباءهم تشفع لهم ... هذه الاية على نفي الشفاعة ... على نفي الشفاعة عن الصغائر
ايضا فوجه التخصيص بالكبائر ان ... الصغائر معفوة بدون الشفاعة ... لا

هذا الكتاب مجموعة من علم العقايد

اعلم يا اخي الموفق ان لكل نفس ولكل معتقد ولكل وقت والحمد لله تعالى على ما وفقني به وا وفقني به
والمرجو من الناظرين ان ينظروا بعين العناية وعين الشفاية من كل عيب [illegible] ويكون عفو
لما يجوز الخطاء [illegible] وهذا اول ما صنفته على آخر ما صنفه النوع الاول في [illegible] رحمة الله عليهم
ورحمه كاملة [illegible] تمت النسخة الشريفة اللطيفة من يد عبد الضعيف [illegible] السمعي على
محمد بن [illegible] الفتي من بلد [illegible] في شهر رمضان في ليلة الجمعة ١١

تاريخ سنه

١١٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قوله يا من وفقنا الخ استعمل كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد مع انه سبحانه وتعالى اقرب الينا
من حبل الوريد هضما لنفسه واستبعادا عن مظان الزلفى لا يقال ان كلا من الجملتين
انشائية لانا نقول حقيقة الحمد اظهار الكمالات والخصوص بالحمد ما اشتق منها كما صرح به السيد
قدس سره في حواشي شرح المطالع فهو اتى بذلك الاظهار بوصفه تعالى بالموفقية بل بالرحمن الرحيم
فكيف يكون الكلام خاليا عن الحمد حتى يكون تاركه على انه لا يلزم من الترك كتابة [illegible]
كما صرح به الفاضل الجامي قوله وعصمنا الخ فان قلت انه مقلد الاشعري في المسائل الاعتقادية
فكيف ادعى العصمة عن التقليد قلت المجتهد قسمان مجتهد بالمذهب ومجتهد في المذهب كالرافعي
والنووي وبازائهما مقلد فهنا ادعى العصمة عن التقليد وادعى الاجتهاد في
المذهب وذلك لا ينافي التقليد للمجتهد بالمذهب كالرافعي فانه مجتهد في مذهب الشافعي ومقلد
بالمذهب له او نقول انه مجتهد بالمذهب ايضا غاية انه اجتهد فتوافق اجتهاده اجتهاد الاشعري فيتبعه
على ما قيل في شرح التلويح قوله في الاصول والفروع الكلامية فان قلت علم الكلام
يسمى بعلم الاصول وهو يقابل علم الفروع فكيف يكون كلامية قلت مسائل
الكلام بعضها اصول كمباحث الذات والصفات وبعضها فروع كمباحث الامامة كما صرح
التفتازاني في شرح المقاصد فالمراد بالفروع الكلامية ويحتمل ان يكون الكلامية
صفة الاصول وفصل بينه وبين موصوفه رعاية للسجع والمراد بالفروع الشرعية لكنه
بعيد عن المقام وايضا يلزم دعوى الاجتهاد في الفروع وهو بعيد قوله وعلى آله الخ
كلمة على ذكر على الشيعة فانهم لا يجوزون الفصل بين النبي عليه وآله بكلمة على [illegible]
في الحاشية القديمة على الشرح الجديد للتجريد وقال فيها وينقلون في ذلك حديثا موضوعا
وهو من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي قوله المبشرين فان قلت وصف الصحب
بالمبشرين يلزم ان يكون الكل من العشرة قلت انما يلزم ذلك لو كان الوصف مخصصا
واما لو كان مادحا فلا او يراد تبشيرهم ولو في زمان متفرقة وليس المراد

الصفات ه

الكتابة ه

الشارح

المراد تبشيرهم بما هو المشهور حتى يلزم كون العشرة مبشرة بل تبشيرهم رسول الله عليه
الصلوة والسلام بجعلهم في امثالهم ويحتمل ان يكون من قبيل قولهم قتلوا بنو فلان
والقاتل واحد منهم ويحتمل ان يكون على صيغة اسم الفاعل ولا يرد شيء فانهم زمرة مبشرين
للمؤمنين الذين يعملون الصالحات بان لهم [illegible] فان النبي عليه الصلوة والسلام كان بشيرا
ونذيرا وهم بعده ايضا كذلك ويحتمل ان يكون صفة الاصحاب فعلى الاول فعيل وعلى الثاني
يحتمل التثنية والجمع وصيغة الفاعل والمفعول فتامل تدبر قوله فيقول الفقير [illegible]
لا يخفى ما فيه من الاستعطاف كقوله آتاني عباس الى [illegible] وفيه التفات على
مذهب السكاكي دون الجمهور ولا يخفى ما في جمع بين الفقير والغني من الطباق من القسم
الذي بين الاسمين فان الطباق قد يكون بين الفعلين كقوله يحيي ويميت وقد يكون
بين الحرفين كقوله لها ما كسبت وقد يكون بين الاسمين كقوله تعالى وتحسبهم ايقاظا
وهم رقود وما نحن فيه من القسم الثالث قوله ولم اطلع [illegible] على المذهبين
اي على مذهب [illegible] قوله وهو انسان الخ لا يخفى ما فيه من [illegible] لان [illegible] بالنبي
هو [illegible] على ما يشترط [illegible] في التعريف لا للفرد قيل ولو قال
رجل لكان اولى لان الانسان يشمل النساء مع ان النبي لا يكون منهن لان الانوثة تنافي
[illegible] النبوة لان [illegible] بالنبوة تقتضي [illegible] اقول
الانسان بمنزلة الجنس وقوله بعثه بمنزلة الفصل [illegible] ايراد الرجل ايضا اولى لان الرجل
يشمل العموم مع ان النبي عليه الصلوة والسلام كما لا يكون من النساء لا يكون من العموم
فلا [illegible] ان نقول قيد بعثه يخرجه [illegible] نقول هذا القيد بعينه يخرج [illegible] على ان الرجل
يشمل الجن كما وقع في الآية وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن مع ان النبي
عليه الصلوة والسلام كما لا يكون من النساء لا يكون من الجن فكلاهما متساويان في الخروج
والقول بان وجه الاولوية ان الرجل جنس قريب [illegible] من البعدية

لا غير وكون العشرة مبشرة

وعليها ما اكتسبت ه

فلا باس بشمول الانسان لهن لانهن يخرجن عن التعريف بالفصل ولو لا الاعتماد بالفصل صح ذلك

الا ان ذهم

والانسان تشملهم

فانه يشمل الجن والانسان لا يشمله الملك والاخير لا يشمله الا ان يحمل الاطلاق
او حمل على الجن لو رسلا شي من حيث الكلام انما الذي ذكرناه من عدم كون النبي
جنيا هو الظاهر المنصوص عليه الجمهور وذهب البعض الى ان الله تعالى بعث الى الجن
ايضا رسلا منهم حتى قال ان من الجن رسولا يقال له يوسف تمسكا بقوله تعالى يا معشر الجن
والانس الم يأتكم رسل منكم وقيل من تبعيضية هذا الكلام نظرا من اتفق قلم على ان نبينا
عليه الصلوة والسلام مبعوث الى الثقلين والمشهور ان رسالة الثقلين من خواصه
لو قال انه بعثه الى الخلق فتبعيضه ذلك لا يخفى على ما ظن ذلك الاختصاص في
ان يكون نبيا من الجن مبعوثا اليهم فقط فلكل من انبياء الانس الا لو كان نبينا
مبعوثا الى الانس ايضا كان منافيا لما اشتهر لكن ليس كذلك وتمام الغرض
على غلبته فضلا عن ذكر في الوجه في الجواب عن تمسك ذلك البعض بعضهم من ان
الحكم على المجموع من حيث هو لا يجب ان التخصيص بواحد كما في قوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان مع انهما يخرجان من الملح دون العذب وقوله تعالى وجعل القمر
فيهن نورا مع انه في السماء الدنيا قوله الى الخلق قيل ولو بدل لفظ الخلق بالثقلين
لكان اولى اقول الاصح ان نبينا مبعوث الى الملائكة على ما صرح به الشيخ ابن حجر
في شرح الاربعين فلعله لذلك لم يبدل به وكأنه اراد بالملائكة قوله ليبلغ
قيل الظاهر ان قوله ليبلغ متعلق بارسل وحاصله الضمير راجع الى الانسان فلا يشمل الجن والملائكة
من بعثه الى تعبد بشرع من قبله كانبياء بني اسرائيل الذين كانوا بعد موسى
وعلى هذا القول يمكن ان يكون ليبلغ متعلق بالتبليغ والضمير راجعا الى الخلق فيدفع
ذلك الاعتراض كما لا يخفى على المتأمل الصادق والمتفطن الحاذق ولا يذهب عليك
انه لم يقل لتبليغ الاحكام كما هو المشهور ليشمل القصص والمواعظ وما من اخذ
الاحكام في التعريف لا يخفى ان الملك بالذات من البعث الاحكام قوله الاوان يتعلق

المعنية

فقط وانبياء الجن الى الجن فقط ونبينا الى الثقلين فثبت كون رسالة الثقلين من خواصه نعم لو كان ذلك النبي مبعوثا الى الانس صح

الملائكة صح

لكن التعريف بعد يشمل ما عدا الملائكة والثقلين من الحيوانات والجمادات ٤٦ م ر

عليهما السلام صح

ان يطلق على عيسى ما نقل الشيخ في حاشية التهذيب في بحث المعرف بما يقال
عليه لا فائدة فيه تصوره وعلى عيسى ما قيل في مباحث الطبيعي نفسه اي مع قطع النظر عن المغايرة
الاعتبارية ويقال نبي مبعوث باعتبار التجرد ومبعوث اليه باعتبار التعلق ويحتمل ان يكون
المطلق محمل التعريف على العبث الاعم او كون النبي ملحقا بالعدم قوله والرسول قد يحمل
الى آخره اي بالسلب واحد اي بكلمة قد لو اخذ على المضارع ويفهم منه كونهما متباينين
بل ترجيح الاول من التقديم مع ان الثاني هو المشهور ومختار الجمهور ويؤيده قول
النبي عليه الصلوة والسلام حين سئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون
الفا فقيل كم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
من رسول ولا نبي قيل في وجه التأييد ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بالمباينة
فتعين ان يكون الرسول اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يصح ما ذكر النبي لان
نفي العام يستلزم نفي الخاص فيثبت العكس وهو المطلوب فانه لا يلزم من نفي العموم و
الخصوص مطلقا وجه لان الاعم والاخص من وجه لا يستلزم نفي الآخر الا ان يقال عدم
القائلية بالفصل يقتضي بنفيه او يحمل قول القائل لا قائل بالمباينة على الاعم بالمباينة
الكلية والجزئية قوله صاحب الكتاب او شريعة كانه اراد بالشريعة المجددة وتبعا بقوله
على الكتاب فيرد عليه الاعتراض المشهور من ان الرسل ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة
واربعة لا الجواب المشهور من الاكتفاء بالكون معه لكثرة الانزال
عليه والقول بتكرر نزول الكتب كما في الفاتحة وكان الشارح المحقق لدفع هذا الاعتراض في
ذيل الكتاب بالشريعة وان لم يتبعه لبعض فضلا يرد عليه ذلك الاعتراض في
بعينه وانت تعلم ان الخبر موجه في هذا المقام قوله فيكون اخص من النبي قيل الرسول يطلق على
الملك فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه بحث فان ذلك الاطلاق لغوي والمراد هنا شرعي
وما وقع في القرآن من قوله تعالى رسلا من الملائكة المخففة لغوية ولو سلم انه حقيقة

القائل مولانا قول احمد في حاشية الخيالي ١٢ م ر

اقول لا ينافيه ما قاله صاحب جامع الرموز في شرح الكيداني من انه قيل بعض ما انبيا من قال الرسول من معه كتاب او هو النبي حتى لا كتاب معه انتهى اللهم الا ان يقال عموم القائل بالمباينة مبني على المشهور وعلى ما قاله الجمهور ٣

القول عمر الكلبي

شرعية فلا تخبر ان النبي عليه الصلوة والسلام يطلق على الملك والمقام بالبناء هو النبي
الذي من الانباء فلذا اختص مالتنوين وهذا السؤال لو ورد على تقدير الزائد فيقال
بان يقال الرسول عام كما ادعى لانه يطلق على الملك ايضا والجواب بجواب قوله بمعنى
المخبر فيكون صيغة فعيل بمعنى فاعل اي مخبر الخلق او بمعنى مفعول اي من الله او بمعنى الارتفاع
العبارة منقول بان النبا بمعنى الارتفاع مع ان اللغة لم تقل بان ما هو بمعنى الارتفاع
هو النبوة وقد صرح المحقق في شرح المواقف ايضا بركة [illegible] بر من المحقق
فعلى فلعل انه اطلع على ما ذكره من ماخذ وهو من باب حذف المعطوف ويكون معنى
الكلام واشتقاقه من النبا او النبوة وقوله بمعنى المخبر ناظر الى الاول او بمعنى
الارتفاع ناظر الى الثاني ويحتمل ان يكون ذلك اكتفاء من الشارح بذكر النبا
نبا فصلا من النبوة بدون ملاحظة الالف واللام وبارتكاب تطلق في قوله
او بمعنى الارتفاع فتامل جدا قوله وانت تعلم بعده جدا قيل لو حمل على انه
الدعوة وعقد الكفر كل ملة واحدة لتساوي اقدامهم في عدم الوصول لم
يبعد جدا فيحتمل ان يكون الكلام كله ملة واحدة لتساوي اقدامهم في الوصول
وبانه يحمل الملل مكون من الكفر وانت خبير بان جعل الكلام ملة واحدة لا يجدي نفعا
النقص المذكور اذ فرق الكفر فوق من هذا العدد لجواز ان يكون الاصول ؟
لا يقال هذا الجواب لا يطابق السؤال فان دعوى ان الكل [illegible] الاصول [illegible]
بانه لم يبلغ ذلك فضلا عن المقربين بهم لانا نقول هذا جواب باختيار
الشق الاول ومنع اخبار الاصول على سبيل المبالغة وتقال المقترة بما بلغوا
هذا العدد فضلا عن جميع الاصول فتامل ويحتمل الجواب باختيار الشق الثاني
بان يقال يجوز كون النوع اثنان بل هو الظاهر بظاهر السؤال ويحتمل ان يكون المتفرق
بينهم مخصوص بهذا العدد قوله ان اراد الخلود انه حاصله انه ان اراد الخلود فلا

الموارد

ای المحبوس

الظاهر

انه

دفعه

الكثرة

الاصول

الجواب بمنع التعين ويقال يجب ان الاصول اقل وما يشمل النوع الكثير لكن يجوز صح

فلا معنى لكونه كالماء فان جاء ان اريد الخلود فهو مشترك فلا معنى للاستثناء وحاصل الجواب انه
اليه بقوله من حيث الاعتقاد اختيار الشق الثاني ومنع الاشتراك مطلق لدخول مسلم وقوله الا هو
انه شارة الى جواب باختيار الشق الثاني ومنع الاشتراك مطلق لدخول الفرق الاخرى ايضا فان الفرق
فان معصيتهم مطلق مغفورة فلا يخلدون قوله ولا يبعد انه جواب باختيار الشق الثاني
ومنع الاشتراك وحاصله ان الفرق الناجية وان كان مشتركا في ان دخولهم في النار
كان قليلا عن معدودة وان بعد ايضا ان يكون المراد استقلالا الاخرين اعلاه
ادخلوا الفرق الناجية قليلا بالنسبة الى دخول كل فرقة ويحتمل ان يكون هذا اختيار الشق
الاول بحمل الخلود على المكث الطويل انه ما سوى الفرق الناجية يخلدون في النار بمعنى
المكث والفرق الناجية بتقليل المكث بالنسبة اليهم الا انه خلاف عرف المعروف فانه حمل
الخلود على المكث الدائمي دون الطويل بقرينة قوله وهو خلاف الاجماع فالمكث انما
هو داخل في الشق الاول اي في شق الدخول لا الخلود قوله من رأى النبي اي لو
كان او رآه النبي ليكون اوليشمل ابن ام مكتوم فانه كان اعمى قال الشيخ ابن
الحجر من لقي النبي عليه الصلوة والسلام وهو اولى فانه يشمل الاعمى بلا تكلف وقيل في
هذا التعريف من رأى النبي عليه الصلوة والسلام مؤمنا ثم ارتد مع انه ليس صحابيا بالاتفاق
فينبغي ان يزيد قيد مات على الايمان والجواب لا حاجة الى الزيادة فان تحصل الى دائما لا منعقل
فلا تحقق له الا الصحبة بان لا يكون له صحبة او كان الصحبة ولكن يعتبر طول الصحبة ما هو
حق ان يراد انما قاعدة الشيخ على الظاهر فينبغي ان يكون له صحبة ولكن يعتبر طولها
لان الشيخ عن العقد والجوابها للفهم اعمال ان قاعدة المنطقية لان الصحبة
لازمة فانهم عدوا محمد بن ابي بكر من الصحابة وولد قبل وفاته عليه الصلوة والسلام
بثلثة اشهر وايام مع قطع بانتفاء صحبته ولذا قال او قبله ومن افعال انه لا يجب
ان يكون مميزا او مما ينبغي ان يشار اليه هذا المقام من ان الجماعة من ابن حجر بتمام الصحابة

الثانية اذ دخولهم من حيث الاعتقاد ودخول الفرق الناجية من حيث العمل نعم الاستثناء صح

اصلاح

ايهام

الصحابة

من لم يؤمن بالنبي عليه الصلوة والسلام ... حيوة مسلما ومات على ذلك وبعضا
المحدثين على ان من راى النبي عليه الصلوة والسلام قبل النبوة ومات
قبلها على الاسلام فهو صحابي فعلى الاول بالنبي البيعة ومحق النبوة وعلى الثاني
ذات النبي مطلقا لامع وصف النبوة قوله وهم الاشاعرة لا طلاق ان يقال وهم اهل السنة
والجماعة ... الماتريدية اصحاب الشيخ ابو منصور الماتريدي ويمكن ان يقال
انه ... بالاشاعرة مطلق اهل السنة والجماعة ... الاصول ... في الاصول الشيخ
ابو الحسن الاشعري ... يقال لما لم يكن بينهما مخالفة كثيرة فكانهم
تابعون له قوله والمرفوعة ... انها الناجية ... الفرقة الناجية ... لا حاجة
... انهم ... اكثر ... ما هو في ...
قال ... في ... المطول ... بالحركات ...
في الطرق والبسط لكن ... قوله فانهم يتمسكون ...
... الاحاديث الصحيحة فلا يتم ... الان يقال تقديم
... المتنقد على ... فيكون معناه انهم يتمسكون دون غيرهم
فيتم ... قوله ... الجبرية ...
... لا يوافقهم فيما غيرهم فان المدعي انها من المسائل التي لا يوافقهم فيها
غيرهم ... ارادوا ... المخصوص من الاعتقاد مع ما
في بعضها من الاختيار ... ولا يخفى ان ... غير هذا فهم وان وافقوا
في اصل الاعتقاد ... كيفية الاعتقاد ... الكلام ... ومن البين
ان غير الاشاعرة لا يوافقهم ... ان المجسمة يوافقونهم في اصل الرؤية ...
لا يوافقونهم في ... الرؤية مع كونه غير جسم ... عن المكان
والجهة ... مع كونه غير ... المجسمة ... لا يوافقونهم فيما غيرها

غيرها قوله الاجماع انما يعني الاتفاق لا بمعناه المصطلح اي انه انما يعني اللغوي
لا الاصطلاحي فانه لا يستقيم ... اقول ان يجعل بمعناه المصطلح ويجعل الاجماع اجماع
السلف قبل ظهور المخالفين ... في فن الكلام او يجعل الكلام مبنيا على
مذهب من لا يجعل المجتهد المبتدع معتبرا في الاجماع ... فيه خلافا فبعضهم اعتبر المجتهد
المبتدع في الاجماع ويجعل الاجماع بمعناه المصطلح ومن البين ان ... الفرقة
الناجية من اهل البدع والاهواء ... ان ... ان يكون الاجماع قد ثبت
قبل ظهور المخالفين قوله من الصحيح في بعض النسخ الصحيح المحقق ... ولا
يخفى ... من المسامحة ... لا ... قبل في
حقيقة ... المعتبر قوله ... ذاته وصفاته ... فانها ...
... ليست غير الذات كما ... اقول لانه اراد بالغير معناه اللغوي
والعرفي لا ما هو مصطلح الاشعري ... ان هذا التوفيق ... قوله فان
... ان لا ... الدليل والمدعى اذا الدليل احقق والمدعي
اعم ... اراد بالفلاسفة ... قوله والنفوس الفلكية اراد
بها ما هو اعم من النفوس الفلكية المجردة والمنطبعة ... عن بعض ...
فلا ... واعلم ان هيولى الافلاك والصور الجسمية ... الفلكية
... قوله ...
...
...
... قوله فان ...
... انواع ...
... الموافق ...

ما يمكن ص

وبعضهم لم يعتبروه في الاجماع فيمكن ان يبنى الكلام على مذهب من لا يعتبر المجتهد المبتدع في الاجماع صح صح

جمهور الفلاسفة او صح

اولى

المراد صح

تقديم اقول

حسن جليل ص

التلفظ ص

بمعنى القول وقد

في الاسناد ص

البتة بطريق الكون والفساد وهذا حاصل كلامه **قوله** والقياس لكلامهم انما
حكم بان القياس لكلامهم ذلك لانهم قالوا الحركة دائمة [illegible] والمواليد
الثلثة قديمة بالنوع وحكموا بوجوب بقاء العناصر الاربعة مع امزجة المواليد
الثلثة فلم حكم [illegible] بالقدم النوعي **قوله** على ان [illegible] اقول يمكن التوفيق
بين المراد بقوله لان العلاقة [illegible] المتفقة على قدم العالم ان قدم العالم باكثر الاجزاء
او قدم [illegible] الاجزاء [illegible] فانه خالفهم في ذلك ولا يقول بان العالم قديم
باكثر الاجزاء ولا يقول بقدم [illegible] انه يقول [illegible] بعض اجزاء غير الاكثر او بقدم
بعض المجردات او الحاصل ان ما اتفقوا [illegible] عليه غير ما قال افلاطون فانهم
لا يقولون بقدمه اما النفوس ففيهم وان [illegible] لم يقولوا بقدمها واما
البعد المجرد وهو البعد لا افلاطون ولا [illegible] المنقول عنه
في الحدوث انما هو حدوث الاكثر والمشهور عنه قدم بعض المجردات فلا مخالفة بين ما
اشتهر عن افلاطون وبين ما نقل عنه **قوله** بجميع ما لا بد منه الا ان يقال
تمام ما لا بد منه فان الجميع [illegible] تركيب العلة التامة مع انهم صرحوا ببساطة العلة
التامة الا ان يقال [illegible] ذلك امر تم على ما اشار اليه بقوله وبيانه
لا يتم [illegible] كيف والتقدم الذاتي **قوله** فيلزم وجود المعلول بدون تمام علته [illegible]
يلزم الترجيح بلا مرجح فانهم **قوله** فينتقل الكلام اليه فنقول ان لم يحتج [illegible]
[illegible] لزم [illegible] الحادث [illegible] المؤثر وهو [illegible] الاستحالة [illegible] استعداد
[illegible] وان احتاج [illegible] ان يكون جميع ما لا بد منه [illegible] الاول
[illegible] الحادث [illegible] الكلام [illegible]
او التسلسل او الانتهاء الى القديم وهو المطلوب [illegible] على ذكر [illegible]
[illegible] القديم الاتم [illegible]

على شرح المطالع اولا ان ذكر النفس [illegible] **قوله** وانت خبير
بان حاصله تسليم الملازمة ومنع بطلان التالي [illegible] ولئلا يلزم [illegible]
يلزم التسلسل بلزوم [illegible] فنقول [illegible] النفس مسلم [illegible] بطلانه عند الحكيم
فان النفس عندهم [illegible] بشرطين احدهما الترتيب وثانيهما الاجتماع في الوجود
[illegible] الاول متحقق دون الثاني [illegible] النفس المستلزم [illegible]
لا [illegible] فانه يلزم [illegible] عند الحكماء وفيه انهم النفس عند
المتكلمين [illegible] في الامور المجتمعة او المتعاقبة [illegible]
من جانب الحكيم [illegible] المتكلمين القائلين ببطلان مطلق التسلسل [illegible] الازلية
[illegible] القول بقدم افادتها **قوله** الازلية الجنسية [illegible]
[illegible] من الافاضل وهو ان هذا المنع [illegible] من تسليم [illegible]
وهو [illegible] عرفت انه من هذا الكلام [illegible] مذهب المتكلمين وهو حدوث
العالم بجميع اجزائه حتى يكون ازلية الجنس منافيا [illegible] المقدم [illegible]
بل [illegible] بانكم [illegible] اجزاء العالم [illegible] العقول النفوس
الفلكية [illegible] الجسمية والنوعية [illegible]
العناصر [illegible] الجسمية والنوعية [illegible] الافلاك [illegible]
الدليل لا يثبت الازلية الجنسية للقدم فلا يلزم القدم الشخصي [illegible] من اجزاء العالم [illegible] اللازم
هو القدم الجنسي وذلك [illegible] هذا الكلام [illegible] لا يثبت [illegible]
فهم يلزم قدم الجنس [illegible] بالتفصيل [illegible]
[illegible] الازلية [illegible] ازلية جنس [illegible] بعض مطلوبكم [illegible]
[illegible] القدم الشخصي [illegible] من اجزاء العالم بل
القدم الجنسي [illegible] القدم الشخصي بعض مطلوبكم وذلك غير لازم فلا يتم مطلوبكم **قوله** [illegible]
و د ا ن

هيولى ص

فحاصل ص

قلنا

بعدم ص

بعدمه فالنتم صح

المراد بينة ان جواب السؤال مقرر بقوله انه تحقق الازلية في ازلية جنس المتقدم مع ان ال
اجناس قد يعلم انه من الحركة الدورية والمتحرك بهذه الحركة وقوله ولذا ادعو ايضا
اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو شبهة المادة بانه المنقضي الحصر وحاصل السؤال انكم
كيف تدعون الاختصاص في ازلية الطبع مع ان هناك شيئين قديمين آخرين احدهما الحركة وثانيهما
المتحرك وثالثها المادة فاجاب بانه دعوى من غير برهان يعني انه لا ينبغي ان يلتفت اليه
فانه لا برهان عليه اصلا قال من غير برهان ولم يقل من غير دليل لان عليه دليلا اقناعيا
فلا ينبغي ان يلتفت اليه قوله سواء كان جسما او غيره فيه بحث اذ الحركة من خواص
الاجسام الا ان يقال انه مبني على مذهب من يعمم الحركة بحيث كانت شاملة للاجسام وبعض
المجردات وهو النفوس لكن ح يرد عليه انه لا ينبغي ان يبحث في العلم الطبيعي عن الحركة
لانه ح يكون اعم من موضوعه فيكون من الاعراض الغريبة الا ان يقال بعد الحركة بعينه
من موضوع بجزء البحث او نقول انه لو تتبع القدامة يعني انه لزم قدم المتحرك بهذه
الحركة جسما او غيره يعني انه لا يتعلق غرضنا بان ذلك المتحرك جسم او غيره بل غرضنا
انما هو قدمه قوله لا قدم العقول والنفوس قيل الظاهر انه اراد بالعقول والنفوس
المجردة والعقول المنطبقة التي تثبتها الفلاسفة كنفس الخيال الناطق كلا يرد ما
قيل انه لم يذكر المنطبقة مع كونها قديمة لاحتمال ان يكون النفوس تفسير المعقول ولكن
ح يرد ذلك ايضا اقول هذا الكلام قد لاح عليه اثر الضعف فان المفهوم منه انهم
يفرقون بين العقول المجردة والنفوس الفلكية الناطقة المجردة بل الظاهر ان المراد
بالعقول العشرة اي المسماة في لسان اهل الشرع بالملائكة حيث انهم
يقولون ان العقل العاشر هو المسمى بلسان الشرع بجبرائيل وبالنفوس النفوس
الفلكية اعم من المجردة والمنطبقة والعقول العشرة غير النفوس الفلكية المجردة
كلا فان للفلك نفسين مجردة ومنطبقة وهما غير العقول العشرة فلا وجه لكلام

للكلام كما عرفت ونحن نقول فانه القدماء بل اورد بعض الاعلام انه لو اراد بالعقول
النفوس المجردة يلزم اهمال العقول على ان يقع كلام القايل فانه يقول فحينئذ لم يذكر
العقول العشرة ولان القايل فرق بين العقول العشرة والنفوس الفلكية المجردة
الا انه قصر النفوس على المجردة فهذا الحكم بعدم ذكر المنطبقة القصر تقصير منهم من
القايلين اما ما ذكره من كون النفوس تفسير العقول فمردود عليه بما يرد عليه ما اورده
اعترض به القايل من اهمال المنطبقة اهمال العقول العشرة فافهم قوله واما فيما
قيل ان الكل واحد من الانواع قديم فذلك ليس كذلك وان اراد ان المطلق يكون فكذا
الحركة فينبغي ان يبحث عليها انه مطلق المجرد قيل ان هيولى جميع العناصر واحدة فصيغة الجمع
ايضا غير مناسب قول الشارح ايراده بان لكل واحد من العناصر فانهم يقولون ان هيولى العناصر (الهواء)
وغير ذلك فكانه تعدد باعتبار المضاف اليه وهو حالية للصفة التي لازمة من الصنايع
البديعة فان هيولى كل فلك مخالفة لهيولى فلك آخر فاذا اريد الجمع فيما مناسب فاورد الجمع
في العناصر مشاكلة الجمع قوله لا شخص منها قيل لا مانع لعدم الكلي مع حدوث كل فرد واجاب
بما حاصله ان المراد من العدم النوعي ان لا يزال النوع في ضمن فرد ما لا ماهية فلذا السؤال
مع الجواب بشرحه مما ذكره الشارح في الوجه الرابع وكذا ما ذكر عنه في ذيل البحث من جواز وقوع
بعض الفضلاء في مذهب الفلاسفة والعجب ممن قال جوابا بلا ايضاح من عند فضلاء ولعل انه لم يطلع
لما ذكره هناك فان من له ادنى تمييز يعرف ان ما ذكره الشارح هناك هو الحقيق بالقبول قوله
والنقل ان الغرض من هذا الكلام اثبات المخالفة بين ما ذكره الشارح اولا وبين ما نقل عن
افلاطون ومراد القايل دفع المخالفة بينهما والمراد من قوله وقد يقال اثبات المخالفة
بينهما قوله يمكن ما قال كما ... الاصح ان يكون مستعملا للتوقف من طرق
الفلاسفة في اثبات مذهبهم لانه ان اريد به الجمع فيرد عليه ان الحوادث اليومية مستندة فيه
عنده وان اريد البعض فلا يتعلق اقول ليس بشيء لان اختيار الشق الثاني الذي من قوله

وهو البعض وهو متعيّن وهو المجرد من سابق وكذا ترك المدعي قرينة وانحصر عليه مثلا النقول العقول
والنفوس اما ان يكون جميع ما لا بد منه في وجوداته وسوى الزمان كلها ازلية كما ان
على سبيل البدل الطاري فيتسلسل في كل واحد منها فيتحقق جميع ما لا بد منه في ايجاد العقول آه
وجميع النفوس ما لا بد منه في ايجاد النفوس الى غير ذلك وحاصل السند لا اثر اما ان يكون
جميع ما لا بد منه حاصلا في الازل فلا يخ اما ان يكون حدوث الممكن من غير حدوث
امر آخر قبله فيلزم وجود الممكن بدون تمام علته واما ان يكون بسبب امر آخر فننقل الكلام
اليه ويلزم التسلسل والثاني باطلان فتحقق الملازمة النوع الاول وهو الطاري العقل
الاستثنائي لكنه على الصغرى والكبرى لكن ذكر السيد المحقق سيد المدققين في حاشية
شرح القاضي على مختصر المنتهى ان فيما هو بمنزلة الصغرى وهو الملازمة وهو الكبرى وهو
بطلان التالي وفي المقدم وكثيرا ما يكون بطلان التالي ظاهرا ولا يتعرض لبطلانه
فيما لم يتعرض لبطلانه ومن هذا ظهر ما قال الكمال ابن ابي الحجر في حاشيته على
الكلنبوي مع انه لا يخفى ما في هذا التقرير من الاختلال يحتمل لان حق الكلام
ان يعلق احد شقي الترديد بالاثبات والآخر بالبطلان فانه لم يتعرض لبطلان
او معناه ما ذكرناه من قوله والثاني باطل فلزم المقدم فتحقق النوع الاول
وهو الطاري لكنه لم يفصل الصغرى والكبرى لا يكون كذلك مع انه في الاستثنائي ومن
البين ان القياس الاستثنائي لا يكون الملازمة وحدها فان قوله والثاني جزء
منع لبطلان التالي والملازمة لم يصح [illegible] بل كيف يتعلق به المنع اذ حاصله ان الملازمة
وان كانت منعه ضرورة انه يلزم التسلسل لكن ما هو بمنزلة الكبرى وهو بطلان التالي
مم اذ لا يلزم التسلسل عند الحكيم وتوضيحه ان المتكلمين والفلاسفة اتفقوا على ان برهان
التطبيق والتضايف والوسط والترتيب والمسامتة والموازنة وغيرها انما يدل على بطلان
التسلسل بالامور [illegible] تنقل منها الا اثبات الواجب لكن المحقق قد شرطوا الجريان

الجريان البراهين شرطين احدهما الاجتماع والثاني الترتيب وعلى الشرط الاول اعترضوا
في قولهم بعدم [illegible] وعلى الشرط الثاني في قولهم بعدم النفوس الانسانية ولا يخفى ان
جواب المتن ذكره من تلقاء نفسه نقض تفصيلي اذ حاصله اختيار الشق الثاني ومنع
بطلان اللازم وبطلان اللازمة مقدمة معينة بمنزلة الكبرى والوجه الاول وكذا الثاني
من الاجوبة المنقولة عن الغير نقض تفصيلي والوجه الثالث نقض اجمالي ونحوه
في بعض النسخ بالواو والواصلة من بعضها بجملة اي الفاصلة ولا يخفى وجوه لمحمله
لذكر الملازمة والاعتراض ان يراد بجملة ونحو ذلك الشخص المقدم من جنس المقدم الذي
هو الامر الحادث وبجنس نحو ذلك الشخص من المقدم من الاشخاص فليس الا جنس واحد
فافهم ويحتمل ان يراد بنحوه نحو الجنس اي النوع العام كما فهم وما قيل من ان الملازمة
مدللة فلا يجوز منعها الا بعد الانتقال متعقبا راجعا الى منع دليلها فكذلك [illegible] قبل النقض
الاجمالي للدليل مقبول دون المنع الاجمالي بل لا بد من تعيين المقدمة فرجوع
منع الملازمة المستدل عليها الى احدى مقدمات الدليل خارج عن قانون المناظرة
لا يخفى ان مراده من رجوع المنع الى الدليل رجوعه الى التجويز كما للنقض الاجمالي فلذا احكم
بان النقض الاجمالي للدليل مقبول دون المنع الاجمالي وحكم بانه خارج عن قانون
المناظرة وليس معناه رجوع منع المدعي المستدل عليه الى [illegible] جزء من اداب المناظرة
وعلى المتتبع موارد استعمال منع المدعي المدلل في العلوم العقلية والنقلية
يعرف انه لا يرجع في تلك الموارد الى منع مقدمة معينة فظهر انه ليس بخارج عن قانون
المناظرة وليس معنى اجمالية الدليل [illegible] الا العقلة على اداب المناظرة
وقلة الاشتغال باداب البحث في العلوم بل لان مقدمات ذلك الدليل بديهية لا تقبل
المنع ومنع احديهما مكابرة لان [illegible] دليل الملازمة من قوله لامتناع تخلف
المعلول عن العلة التامة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى على من له ادنى [illegible]

او منع كون ممكن ما ازليا بلزوم ص

الدليل ١٠٧٠

سواء كانت ملازمة او غيرها الى منع الدليل كذلك بل معناه انه راجع الى مقدمة معينة من مقدمات الدليل كما لا يخفى صح

الا تجويز هذا الجواب من اجوابه في التحقيق مغالطة وتقريره ان يقال ان اراد بالمح في قوله لا وجود
الممكن في الازل محال الذاتي فيرد عليه منع لزوم ان الممكن وجوده فيما لا يزال انه يلزم انقلاب
الممتنع الذاتي الى الممكن الذاتي وذلك بديهي فالاتفاق على انه يرد عليه ما ذكره انه خلاف
المفروض فان الامكان الذاتي من جملة ما لا بد منه في وجود المعلول بل يرد عليه انه
يصير خارجا عما نحن فيه اذ الكلام في الممكن الذاتي لا في الممتنع الذاتي لا يقال انه
يصير ممكنا ذاتيا ولو فيما لا يزال اذ لا يخرج عنه لانا نقول لو كان ممتنعا ذاتيا على ما هو
المفروض لا يجوز ان يصير ممكنا ذاتيا والا لزم الانقلاب في شي خارجا ولكن ان
نقول انه ليس في الا في عنه لزوم الانقلاب وعلى ان يقال انه لزوم الا ان ما بنيه انه
مبني عليه فلا يتم بدون ملاحظة وما قيل انه ان يصدق عنوان الموضوع
الممكن عليه ليس شيئا اولا بل اخلا في صدق العنوان عليه ولو في المستقبل الا انه يمكن
ان يقال لا يصدق عليه العنوان في المستقبل بناء على امتناع الانقلاب فحط
انه اعتراض القايل وما ذكرناه من قبيل ذلك متفق بانه المعنى وليس اعتراضا
على خيال انه بل موضوع امتناع الانقلاب فالمحق ان يقال ان اراد المح الذاتي فيلزم الانقلاب
ويخرج عما نحن فيه ولا يصدق عنوان الموضوع عليه وان اراد به المح بالغير فيرد
ارتفاع الموانع من جملة ما لا بد منه في وجوده كما يرد عليه ما ذكره انه من
امكان المعلول من جملة ما لا بد منه في وجوده وكان انه اقتصر على ذلك لانه اورد
على كلا التقديرين فاكتفى بالاخير الذي لا فرار منه لانه لو اورد شيئا لزوم الانقلاب
مع فرعيته كان للقايل ان يقول من جانب المجيب انه اراد به المح بالغير وانه حمل
المح على المح بالغير لظهور انه لو كان محالا بالذات لا يتمشى منه ان يقول انما تحقق
في وجوده فيما لا يزال لظهور لزوم الانقلاب الا انه كان المناسب التوفيق
في كون ارتفاع الموانع من جملة ما لا بد كما ان امكان المعلول من جملة

من جملة ما لا بد منه في وجوده وكذلك ان نقول ان في كلام الشارح اي في ايراده الاخير كلام فانه
اراد بالامكان ما لا بد منه يعني لا بد من ارتفاع موانع الامكان فحاصله ان ما كان ممتنعا
بالغير فالمانع هو المانع من الامكان الا انه اشتهر فيما بينهم ان المانع في الوجود لا الامكان
الا انه اراد بالامكان المنفك الامر فيرجع الى المعنى الصحيح مع انه قد يقال انه مما
هو ما لا بد منه في وجوده اما ربه الذاتي لان الامكان المنفك الامر بالقياس الى
منه في الوجود لانه يجامع الوجود وفرعه فيه ان يراد بالمح الذاتي لانه مقابله
والامكان المنفك الامر يقابل الامتناع الذاتي فحينئذ يلزم الانقلاب وهو المحذور
اللازم في هذا المقام وللبعض هاهنا كلام لا يليق ان ينقل الكلام باعث التشويش
الخفية قد يتحير الفضلاء عن حمل هذا الكلام فانه من مزال الاقدام والعلم بهذا الخبر التشويش
الا ومن الشيوع لاختيار الشيء الذي من اتصافه حاصلا انا نختار ان حدوثه مع غيره
حدوثه ام لا ويمنع الملازمة بانه يلزم وجود الممكن بدون تمام علته فان الارادة
قد تعلقت بوجوده فيما لا يزال فمتى حصل الوقت الذي تعلقت الارادة بوجوده فيه
يوجد المعلول فيه من غير حدوث امر اخر ومن غير وجوده بدون تمام علته فانه يحصل
علته التامة في ذلك الوقت وما يتم العلة بحادث اخر بل بوقت التعلق الازلي فيقدر
انه لا يحتاج الى حدوث امر اخر وذلك الامر ليس بحادث بل هو التعلق الازلي لكنه
يتم للمعلول فيما لا يزال فان خلاصة الجواب يظهر من قوله ان اراد انه متمم لعلة وجوده
فيما لا يزال ومنهم من زعم انه يجوز ان يكون اختيار الشق الثاني من الشق الشيخ و
منع لزوم التسلسل بان ذلك اعتباري وهو ليس بشيء مع ان سنده انما هو بطلان منع
بطلان التالي لا منع الملازمة الا ان يقال منع لزوم التسلسل يرجع الى منع
بطلان التالي كما صاحب الشارح وردد هذا الجواب بانه يتوقف على حضور الوقت
بمعنى انه ~~يتعلق الكلام ...~~ ينقل الكلام اليه ويلزم المحذور واقول

كلام

يمكن تنوير الاعتراض بالوقت بوجه آخر وهو انه يكفي لاحتياج المعلول الى
حدوث امر آخر فيجوز ان الوقت امر حادث لا يلزم خلاف المفروض ويمكن ان يجاب
عنه بانه لا يطلق الموقوف لغة لان الحادث [illegible] من اقسام الموجود الخارجي
والوقت ليس بموجود خارجي او بان الوقت ليس من اجزاء علته التامة حادثة
الابدي والمنع من لوازم وجود جسم لا من اجزاء علته التامة لكن لا بد عنه
عندهم ان منع كون الشيء زمانيا يحتاج الى الزمان والقول يرد عليه اعتراض قوي
بالمادة والصورة الا ان يقال انه قال من بعض حدوث امر آخر واي لبيان فوائد
المعلول بل عنه او يقال ان ما قرره من جانب العلة بل من جانب المعلول
كما قال بعض المحققين التوقف من الامر الآخر الحادث هو ما يكون من اسباب علته
وجود اي من اجزاء علته التامة لا مطلق الحادث الآخر يرد عليه واما ان يكون
بسبب حدوث امر آخر فيمتنع قوله من يجمع حدوث امر آخر اي امر آخر من اجزاء علته
وجود المعلول قوله ولا يرد عليه ان هذا من جانب الفلاسفة وحاصله ان منعكم غير
مقدر على وجه من اثبات المطلوب من الفلاسفة وهو القدم او المحذور وهو خلاف
المفروض او النقض اقول ان كان هذا التعلق الازلي جزءا اخيرا من علته التامة
فيلزم اما النوع الاول لانه يلزم ان يجمع جميع ما لا بد منه حاصلة في الازل فيلزم وجوده
في الازل لامتناع التخلف فيثبت المطلوب وان لم يكن جزءا اخيرا من علته التامة فيلزم
خلاف المفروض اي خلاف مفروض المستدل في النوع الاول من النوع الثاني على
مفروضه حيث انه لا يحتاج الى امر آخر فلم يكن متمما [illegible] آخر احتياج الى
شيء آخر حادث بسبب حدوث امر آخر فيعود الكلام من النوع ولزم اما
تحقق وجوه النقض فيلزم ان المطلوب او المحذور فلا يرد ما قيل خلاف المفروض غير لازم
ويرد على هذا ايضا قوله وانت خبير بان ما قوله القدرة تؤثر على وفق الارادة

على وفق الارادة غير واجب بل فاعل بالاختيار لانا نقول ان القدرة تؤثر
على وفق الارادة لكن قلنا انه يستلزم المحذور فاللازم عليكم ان تختاروا شقي الترديد بجواب
او تمنع المحذور اللازم من ذلك الشق او ترد عليه قوله فان قيل لا بد من اختيار احد
شقي الترديد آخر او رد انه ويعلم ان اللازم عليك الى انه جزء اخير ويدفع محذوره انه ليس
جزءا اخيرا ويدفع محذوره [illegible] الترديد بل الترديد باق بعده قلنا ان ادعيتم [illegible]
نشأ من التقسيم قوله فان قيل من جانب الفلاسفة يعني انه بعد ما كان يستلزم المحذور او [illegible]
وحاصل قولنا لانا نقول انه لا يلزم المطلوب ولا المحذور [illegible] تعلق الارادة بوجوده في الازل
ومنع انه متمم لعلته بوجوده في الازل [illegible] وان كان [illegible] من كلامه لنا او رد عليه
قوله فان قيل انه كمله مراده [illegible] حاصل قوله فان قيل اثبات المطلوب او المحذور
يعني انه لم يتوقع ما ذكرت لا اثبات المطلوب ولا المحذور فاختاروا احدا من شقي
الترديد وحاصل جوابنا انه اثبات المطلوب او المحذور فيتم ان المدعى [illegible] لانا نقول ان ادعيتم انه
متمم وان لم يعقب ذلك التفصيل فظاهر ان الوجه [illegible] قلنا انه لا حاجة الى
قوله ولا يلزم ازليته بل يكفي في الاحتياج اما او خفاء بجواب احتياج الشق الاول
من الثاني وليس الازلية محذورا لا الشق بل محذور وهو ما لزم من احتياجه الى امر
حادث التسلسل انه وقع ترديد لا يتعلق لا حاجة الى قوله قلنا ان ادعيتم انه لا نقول [illegible]
في الترديد احد الشقين اما اثبات المطلوب او المحذور فيتم جوابه [illegible] التقسيم ان ادعيتم
انه متمم لعلته وجوده في الازل فنختار انه ليس كذلك [illegible] الشق الثاني ولا يلزم ازليته
وان ادعيتم انه متمم لعلة وجوده فيما لا يزال فنختار انه كذلك ومنع الملازمة لانه لا يلزم
منه احتياجه الى امر قوله ولا يلزم ازليته لانه لا يحتاج الى احتياج الشق الاول لانه
محذور الشق الثاني والكلام فيه لانا [illegible] بالحقيقة جواب [illegible] بالمنع بقوله
ولا يرد [illegible] بقوله قلنا انه لم يتوقع [illegible] لانه [illegible] في ما يجب [illegible]

لانه واقع في المحقق لا تمنع قوله ومن تعلقت الارادة بوجوده في وقت معين فلا
يوجد الا فيه انه متمم لتعلق وجوده فيما لا يزال وهو المتوقف على المعين فقوله قلنا يتعين الازلي [illegible]
بقوله لانا نقول لكن ما لم يتعين قوله لانا نقول ظاهر اختيار الشق الثاني للترديد الذي اورده بقوله
انه ان يكون متمما اه ودفع [illegible] الشق الاول [illegible] فلا يحتاج الى قوله قلنا اه ومن هنا ظهر انه
لو اقتصر على هذا الجواب بان يقال ولا يرد انه لانا نقول ان اراد انه متمم لتعلقه بوجوده في
الازل اه لكان جوابه مطابقا للسؤال واوفق للسؤال بحسب الظاهر لا يحتاج الى قوله لانا
نقول التعدد يؤثر على وفق الارادة حتى يرد عليه قوله فان قيل انه الا انه اراد [illegible] التفصيل
تسجيلا [illegible] فتم الجواب بقوله قلنا اه بل نقول لو ورد الوجه الثاني على هذا التقرير
بان يقال بعد قوله من الاوقات يعني ان الارادة متمم لتعلق وجوده فيما لا يزال لانه متمم له في الازل
فلا يلزم ازليته المحقق لا احتياج الى [illegible] ان الاولى بطريق التوزيع [illegible]
بل كان احسن واخصر بل يكون فيه ايماء الى ان اول الامر الاحتياج لا الى الوجه الثاني [illegible]
محذورة وهو ان يكون [illegible] الوجه الثالث انما يتم بعد قوله قلنا اه فانه
لما قرر الوجه الثاني بطريق [illegible] لكن يكون [illegible] فانه يرد عليه
التعلق الازلي [illegible] يكون متمما لتعلقه اه فاحتاج الى قوله لانا نقول وهو اوفق للكلام
مادة الاشكال فانه غير مطابق للسؤال لانه اختيار الشق الثاني [illegible] فاورد عليه
قيل اه فلو [illegible] جوابه الحاسم وهو قوله قلنا اه وهذا الجواب الحاسم بعليته في الوجه
الثالث ويتم الوجه الثالث جوابا الا انه ما نقرره من اول الامر على ما [illegible] لكان
احسن واولى حيث [illegible] مؤنة الكلام من البين ولا يرتفع البحث الا [illegible]
فانه مع الاطالة والتجوز [illegible] مراتب احدها الوجه الثاني [illegible]
المنع بقوله لا يرد اه ممنوع الجواب عنه بقوله لانا نقول [illegible] بقوله فان قيل اه
من جواب بقوله قلنا [illegible] كما ان الفاعل المختار [illegible] المنع [illegible]

وهذا السند يعقبه شيئا اه وهو دفع لسؤال اورده بعضهم في هذا المقام من ان جميع الاوقات
متساوية بالنظر الى الازل [illegible] التعلق الازلي فاجاب بانه فاعل مختار فلا ترجيح بلا مرجح
المستلزم [illegible] لانه [illegible] بالارادة ومن هنا ظهر ان الجواب تحقيقي فان الحكم لا يثبت [illegible]
[illegible] بالارادة ما هو مصطلح المتكلمين من صحة الفعل والترك لا ما هو مصطلح
الحكماء من انه ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل لكن مقدم الشرطية الاولى واجب التحقق
ومقدم الشرطية الثانية ممتنع التحقق قوله والحاصل ان المعلول اه يعني ان مراده
هو ان الفاعل المختار [illegible] تتعلق الارادة لكونه قديما لم يتصور الا كونه قديما ولو تعلق
لكونه حادثا لم يتصور الا كونه حادثا قوله سواء كان مقارنا لوجوده اي لوجود الفاعل
فيكون قديما قوله او متاخرا اي عن وجود الفاعل فان [illegible] فيكون حادثا قوله
~~وقد يقال ان الازل فوق الزمان [illegible]~~
~~[illegible] الارادة تعلقت [illegible] فيما لا يزال [illegible]~~
ذلك المنع بان الازل فوق الزمان ومعنى كون الشيء ازليا ان يكون سابقا على الزمان
والممكنات كلها زمانية فلا شيء منها ازلي فلا يتصور تعلق الارادة بوجوده في الازل
ويحتمل ان يكون ترقيا بحسب المنع الى [illegible] قيل [illegible] قيل
ترقي في سند المنع ويحتمل ان يكون معارضة مع المدعي على ما جوزه [illegible] بان يقال
ان دليلكم وان دل على [illegible] عنده الا ان دليل [illegible] وهو ان الازل
فوق الزمان اه [illegible] انه لا يجوز ازلية شيء من الممكنات [illegible] وعلى هذا
طريق واضح [illegible] لكن يلزم عليه [illegible] كذلك لو جاز [illegible] من الاجوبة
ويجعل وجها ثالثا والوجه الثالث رابعا الا ان يقال انه لما كان قريبا من الوجه الثاني
بحسب تعلق الارادة [illegible] لم يجعل وجها مستقلا [illegible] جعل [illegible]
عن قريب الوجه الاخير اورده بعض الفضلاء [illegible] مذهب الفلاسفة [illegible] الوجه الرابع

هذا ايضا محل دقة واقول الظاهر
انه توضيح للمنع السابق يعني انه تبيين
كيفية ان الارادة كيف تعلقت بوجوده
فيما لا يزال فمعنى قوله وقد يقال اه قد
يقال صح

مع صلاحيته لان يجعل وجها مستقلا بطريق المعارضة مع المدعى كما ان الوجه الرابع
معارضة لوجه الرابع كما ستطلع عليه نقول هذا اقرب الى الوجه الثاني من وجه خرج
بعض الفضلاء من الوجه الرابع والظاهر عند الاطلاق على الوجه الرابع ما نقول فان قلت
من جملة الممكنات اه كانه جواب سؤال مقدر تقريره انه لما كان متعلق الارادة الممكنات
بوقت الخالق على سبيل الجميع بالجميع كما علم كرب القوم اه ايام والبلوغ بها لزم منه
يكون للزمان زمانا ونحو حاصل الجواب ان الارادة تعلقت بوجود المتناهي لا في وقت
من الاوقات فلا يلزم ان يكون للزمان زمان لكنه اراد بوجود الزمان وجوده بما يتحقق
على مذهب المتكلمين فلا يرد ما قال بعضهم في هذا المقام من انه لا وجود للزمان على مذهب
المتكلمين وليس الغرض منه تسليم الخصم على قال بعضهم من ان للخصم ان يقول ان
منعكم لا يضرنا فانه انما يجري الدليل بالنظر الى ما سوى الزمان ومع التسليم
الحيثية واما بالنظر اليه فلا بل هو يوجب العدم فيه ويبقى العدم في فرد لي ولنا
لانا لا نقول بالفصل فنحو يقول والزمان من جملة الممكنات اه اقول لا يخفى ما فيه
فان قدم الزمان لا يستلزم مدعاكم فان مدعاكم هو المجرد عن سابق وليس عن عنه
في هذا المقام اثبات حدوث بل المنع على ان قوله لا قائل بالفصل ليس من
وظايف المعلل بل من وظيفة اهل العربية فلا اعتداد به ولقائل ان يقول ان
ذلك كاف اذ يلزم من قدم الزمان قدم الحركة لانه مقدارها ومن قدم الحركة قدم
المتحرك كيف وهذا واحد من ادلتهم على اثبات قدم العالم من قبلهم ما بعد
اقول ان الملازم فيها ممنوع بمثل ما ذكرنا فانه لا يلزم من قدم الزمان قدم حركة
الفلك الاعظم لانه مقدار حركته ومن البين ان قدم ذلك الفلك لا يستلزم الكل
وكل لا يثبت مدعاكم وهذا الاعتراض عليهم انه لا يخرج في كلام واحد بل سؤال الوقت
فالجواب انه جواب سؤال على ما قررنا وقررنا لك فافهم فانه دقيق وكلا يوصف
حررنا

للوجه

مقابله

على ما اورده

ذلك

معتد

كما لا يوصف بكونه في المكان انما مقدمة مطوية وهي قولنا والممكنات كلها زمانية
وح يصح تفريع قوله فلا شيء غيره في الازلية عليه والقاء يحمل التفصيح لا يحتاج
الى ضم مقدمة مطوية فانهم قالوا فلا شيء غيره في الازل فيكمل تحقق الكلية باعدام الجميع اذ
حال ما لم تكن الاشياء ازلية وكذا بالصفات فانما ينفى بثبات بالازلية اقول المراد بالشيء ما هو
مصطلح الاشاعرة وكذا بالغير ما هو مصطلحهم فلا نقض فان الشيء عندهم هو الموجود
الخارجي فاندفع النقض بالاعدام والصفات وان كانت موجودات خارجية
الا انها ليست غيره عندهم فلا نقض بها ايضا وليست متقدمة بالزمان جواب
دخل مقدر تقديره ان الله تعالى لما كان في الازل ولا شيء غيره في الازل كان الله تعالى
متقدما على الاشياء الكائنة في الزمان وليس ذلك التقدم الا التقدم الزماني فيلزم
ان يكون قبل الزمان زمان وليس هذا الاعتراض مختصا بالتقدم الباري على الزمان فقط
بل بتقدمه على كل الاشياء الكائنة في الزمان فاجاب بقوله وليست متقدمة عليها بالزمان اه فهو منع للمقدمة المذكورة
المذكورة في تقرير السائل بقوله ليس ذلك التقدم الا التقدم الزماني فهاهنا يرد ان
سؤالان احدهما ان يكون الشيء ظرفا لنفسه والثاني ان يكون المنفي قبل نفسه
الى دفع الاول بقوله والزمان من جملة الممكنات اه على ما قررنا لك واشار الى دفع الثاني
بقوله وليست متقدمة عليها بالزمان اه قوله فان قيل اه منشأ هذا الاعتراض
قوله على حسب تعلق الارادة الازلية وتعلقت الارادة اه حاصله اثبات المعقولية
الملازمة منعكم لا يضرنا لانكم اخذتم في شيء يستلزم المحذور والمطلوب صاحب الموافق
عن جواب عن هذا الاعتراض بما اجيب به شبهة منها منع الملازمة احدها
هو الذي ذكره الشارح بقوله وقد اجيب عنه بان التعلق ام عدمي اه وحاصله
اختيار الشق الاول ومنع الملازمة بناء على ان التسلسل يلزم لو احتاج تعلق
الارادة الى تعلق اخر وهو ممنوع فان الفاعل بالاختيار اذا وجد شيئا بالارادة

زمانا

فهو منع للمقدمة المذكورة

فالمتصل حصولها هو ذلك الشيء فهو لا يحتاج الى ارادة اخرى بل تحقق الارادة
كالارادة وحصولها بنفسها تبعية المراد وحاصله اختيار للشق الاول ومنع
للملازمة بالشق انه يجوز ان يكون المخصص لتعلق الارادة بذلك الوقت هو العلم
الازلي بانتفاع العالم في ذلك الوقت واما ايضا اختيار للشق الاول ومنع للملازمة
والثاني منها تسليم للملازمة ومنع لبطلان التالي اذ حاصله ان التعلق امور
اعتبارية فالتسلسل فيها لا يخالف وورد هذا الجواب بان تعلق الارادة
وان كانت امورا اعتبارية لا وجود لها في الخارج الا انها ليست من الاعتبارات
التي ينقطع التسلسل فيها بانقطاع الاعتبار بل يتوقف وجود العالم عليها ومع ذلك
ان التعلق امور متعاقبة وبطلان التسلسل في الامور المتعاقبة لم يثبت عندهم
بل يتوقف والمتكلمون ان يلتزم في مقام المنع صحته فلا يتم الدليل على ما هو المط
هو ان الجواب عن ايضا جواب باختيار الشق الاول وتسليم الملازمة ومنع
بطلان اللازم والشق الذي اختيار من هذه حجة جرى على اشار الى الخامس بقوله
بمنزلة حال كما يقول به الفلاسفة فمن الغرض من قوله واما النفس التعلق الخارج
ان هذا التسلسل على سبيل التعاقب فيجوز ان يكون حال كما يقول به الفلاسفة لان
التسلسل غير ممتنع لما ذكرتم من انه في الامور الاعتبارية فانه مردود بما ذكره في
الشافية من ان تعلق الارادة وان كانت امورا اعتبارية الا ان التعلق
امور متعاقبة يمكن ان لا يستند الى اللاحق وبطلان التسلسل في الامور المتعاقبة لم
يثبت عندهم هذا هو الذي عول عليه الشارح فانه رد الاول بقوله واعلم
ايضا مردود بما ذكره صاحب المواقف ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني
ومنع ملازمة وقدم الممكن بجواز ان يكون التعلق الازلي بوجوده فيما لا يزال
بوجوده فيما لا يزال لكم يذكر اكتفى بجوابه واحالة الافهام المتقدم قوله بل المعتزلة

ليس

ان قبل الاولى ليت المعلول وهذا ان اعتبار السلسلة وجودها انما هو للتوجيه
حال الحسن والعلم بحيث وجوده في الابتداء في سلسلة الحوادث انما يعتبر منه في كون
هذا او غير ذلك السلسلة وما يتوقف عليه اولا موجوداته والحكم اعلم انه لا يبعد ان يكون
الايلاء انهما يمنع مجرد الوجوب من غير اعتبار لوجود تبعية قوله مع قطع النظر عن جريان
برهان التطبيق ان ابتدعوا العمدة في ابطال التسلسل من البراهين وان كان برهان
التطبيق لانه يجري في الامور المجتمعة والمتعاقبة على ما نبه اليه المشكك مع
قطع النظر عن جريانه في هذه المادة بطل بالبرهان السلمي ويلزم منه ان يكون غير
المتناهي من طرف متناهيا من الطرفين قوله لا لم يرد ان السابل يجعل
الطرف ليس الا مادة لكن يجوز ان يكون المريد قوله يتعين ان لا يوجد شيء من الحوادث
بان تعلق الحوادث اليومية من جملة الحكمة فعلها الى ما يتعلق كانت موجودة في الازل
لزم قدمها والا اه والا لم يكن متحققا في العدم فلم يوجد شيء من الحوادث فان وقع نقض
ما قيل ان يقول انه ليس ما ينبغي لما ينبغي ان يتعلق تعلقه ان يكون الحوادث اليومية
محدثة لانه موجب الدليل قوله مبدأ الحوادث فيه انهم ما قالوا ان علة مبدأ الحوادث بل قالوا
بواسطة على ما هم انقالوا المبدأ هو العقل الفعال بناء على ما هو شيء هو سهم والتوزيع على تحصيلهم
حكاية ارادة المبدأ البسيط وكذا قوله فكيف يصدر من شيء لا يحصل ما يحتمله حركة اراد
بواسطة [illegible] الحوادث مستندة الى الحركة ولكنه
[illegible] لتداركه قوله دون بعض قبل لانه يرجح بلا مرجح واحتج بحركة من حيث الكمال وجهة
على مبدأ الحوادث الازلي يختلف من الفعل اليه وفيه بحث لان الحركة ليست علة
تامة بل بواسطة هذه الدلائل على تبطل التعليل بحدوث الحوادث بل بحيثية تاما هي النفس
الفلكية القديمة فحالات العقول فيه بحث فانها ان كانت علة تامة لزم قدم الحركة
وهو خلاف المفروض وان لم يكن فلزم من حادث قلنا فلزم التسلسل قوله اعترض عليه بكون

المؤيد بل نفس الارادة فلا
حاجة الى ايراده فكانه ذكره
على طريق الخصم به بعد
ابطال نفس الارادة وبقول
هذا ان الطرف ليس
صح

بحمل كلام الامام على التحقيق الا الالزام وهذا التشنيع عند المتكلمين فلا يرد عليه
الاعتراض المذكور لكن فيه فيما سبق من الجواب المذكور بانه يمكن ان يكون
معناه في الجواب المذكور لكن لما كان كذا سيذكر البحث لانا نقول اول الامر
عند جوابهم كلامنا على التحقيق وحاصل الاعتراض ان التسلسل في مادة المتفق
بحواب السوفسطائية مبني على عدم الجواب المذكور قوله قلت الحجة نقول الامام انما
المعقولة هي علة اثبات بطلان للاوزم الذي هو التسلسل في الامور الموجودة
المتسقة كما في المسائل قوله فاذا العدم من كل [illegible] اعتبر اثبات المطلق
علة العدم السابق دون الحدوث اللاحق لان ذلك العدم هو الجزء الاول من مفهوم
الحدوث فيحتاج الى علة قبل وجوده الاعدد اثبات علة يجعل المطلق فلا يحتاج اليها
اجزاء الدليل في علة الحدوث ايضا والعموم جريان الدليل في علة الحدوث لا يقال
انا نقول يجوز علة حدوثه على الجزء السابق عليه المعدلة بكون ذلك
الجزء اخر الحصول لاستقلال الفاعل فعند انتفائه يحدث الشيء من غير احتياج لانا نقول
خارج عن المكان بخلاف العدم علته لا بد وان يكون خارجة عن السلسلة لانه لا يجوز
ان يكون الجزء بنفسه ولا وجوده علة لنفسه الاول يستلزم ان يكون ذلك الجزء ممتنعا
والثاني ان يجتمع الوجود والعدم ولا يخفى بطلانهما لا يقال فيكفي وجود العلة السابقة
مع العدم اللاحق فيوجد من غير احتياج كما هو حال المعلول لانا نقول المحقق
علة لوجوده وعدمه فقط فوجود الموجود لا يكون علة لعدمه هذا ولا يبعد
البعد ان يراد بانعدام الجزء في قوله فاذا انعدم جزء الحجة يعني اذا حصل جزؤه فلا
بد له علة حادثة وبه يتم قول الامام فيما سبق قوله في تحسنها قوله ام موجود العدم
كل جزء وكذا قوله او عدم امره قوله او بعضها موجود وذلك اما بان يكون علة عدم
كل جزء مركبة منهما او بان لا يكون علة عدم بعض الاجزاء مركبة منهما وعلة

وعلة عدم البعض الاخر اما موجود فقط او عدم ام كذلك او يعني بكل البواقي وكذا اجتماعها
كذلك او بان يكون عكس كلية كل من الاحتمالات المذكورة سوى الاول ولا اختلاط التوزيع الاتي بين
على ترتيب او على اختلاف بعضهم حالها بالمطابقة الا ترتيب فتحصل فقط او بان يكون
علة عدم البعض امر موجود فقط وعلة عدم البواقي عدم ام فقط وهذا التقرير انما
ان يكون علة عدم اجزاء مخصوصة امر موجود او على البواقي بل بعضها عدم امر موجود
بالعكس وبان يكون علة واحدة من الاجزاء امر موجود او علة الجزء السابق عليه عدم
ام فالسابق عليه امر موجود او هكذا الى ما لا نهاية وانما حملنا قول المحقق او بعضها
على هذا المعنى لانه لو حملناه على ان المراد علة عدم كل جزء بعضها عدم ام موجود كما
هو المتبادر منه لكون طبيعة واحدة لكان الترديد في قوله على الثاني لا بد ان يكون
احد القسمين او كلاهما غير متناهية غير مستقيم لكون النوع الثاني منقسما
عنده المعنى وان كان ايضا لكن ما اورده احد قوله انما يكون احد القسمين الخ
وذلك اذا كان علة اجزاء مخصوصة مركبا من المذكورين او واحدا فقط او علة اجزاء
مخصوصة مركبة منهما او علة مخصوصات اخر احدهما فقط او علة البواقي باسرها الاخر
الاول فقط موجود او معدوم موجود او علة الاول يتحصل الكلام على ذلك الاخر هو التجرد
السابق على التجرد اللاحق الذي يحصل بعده في ذلك لان ذلك حادث من الحوادث الذي
العدم الذي هو معلول بعد حدوثه لازم تخلف المعلول عن العلة التامة لو فرض ان ذلك الامر هو
الجزء الاخير من العلة التامة المستقلة للمعلول من غير تراخ فلا بد ان يستند الى التجرد والحركة
المقارنة فينتقل الكلام الى هذا التجرد فنقول لا بد من علة وننقل الكلام الى علته ما تحقق من
ثم ننقل الكلام الى علة الامر الذي هو علة لهذا التجرد وهي ايضا التجرد الذي تحقق المذكور
فننقل الى ان ينتهي الى حادث كما ذكره وهكذا الى ما لا نهاية له فيثبت موجودات مترتبة مجتمعة في آن
عدم الجزء من الحركة التي هي معاقب عليه الا ان الحركة علة عدم ام فانه حادث

الا الحكم قوله ان يكون ذلك العدم الخ فان هذا انما هو بيان لما هو الواقع لاتحاد
انه لو لم يكن عدم الخ لانه لم يستلزم الشي البسيط فان موجودات تستلزم الاعدام بجميع
الوجود السابق وان لم يكن اجزاء العلل مع كونها مترتبة غير متناهية في جانب ان لا يكون
الترتيب الخ وذلك لا يمنع جريان التطبيق كما يصرح به المحقق في الامور الموجودة
انه يستلزم ذلك اذا كان احد الجانبين فقط غير متناه والسلسلتين اذا كان العلمان
غير متناهيين قوله لعل وجوداتها الخ لو جعل هذا القسم بالمنفصل مانعة الخلو
لا يندفع عن قوله وقس عليه حال الشيء الخ لكن جعله المحقق مانعة الجمع وان حال
الثاني بالاخر تشتبه توضيحي قوله او عدم استلزامه الخ لا يخفى انه اذا اخذ في القسم الاول
هو كون العلة امر موجودا لا في القسم الثاني الاول هو كون العلة عدم امر كما توهم فان
اجتماع الموجودات على هذا التقدير في ان العدم اللازم كما لو كان العقل ملزوما موجودا
بلا واسطة لانه ان الموجودات بين كما هو كذلك على تقدير القسم الثالث قوله ولا يتوهم
دفع لما توهم بعضهم من ان هذا الدليل يجري في تناهي طرف واحد لا في تناهي الطرفين
فلا يفيد والغرض من هذا الدليل ابطال التسلسل في الامور المتعاقبة وهي الحوادث
الغير متناهية التي هي مادة النقض فلا يفيد جوابهم ويكون التسلسل باقيا على بطلانه
والجواب جعل وجها له من الاثبات على دليلهم قوله فلا يظهر للمحقق الخ وجه عدم احد
المتنفسين على الآخر قوله كالمعلول الاخير فيه على هذا التقدير لا يتحقق المعلول
الاخير اقول كلما زاد المعلول الاخير بحسب العدد حيث جريان البرهان مثلا
لو اجرينا البرهان في هذا المعلول الاخير السلسلة التي هذه الآن فلا يمكن ان
يجعل هذا ممنوعا معلول آخر معلولات التي بقي فلو معلول آخر بالنسبة اليها
فيجعل مبدا السلسلة بقي عدد في جانب العلل لان مراده بالمعلول الاخير
هو الذي ينتهي به السلسلة ولا يوجد بعده احد اصلا كما توهمه القائل ولا يثبت ان المعلول

ان المعلول الاخير بالمعنى الاول يتحقق على هذا التقدير دون الثاني لكن الاول
مراد ولا يمتنع او اراد بالمعنى الثاني لكن الكلام للتنبيه لا للتمثيل يعني تأخذ واحدا معينا
من احاد السلسلة كما تأخذ المعلول الاخير في السلسلة يكون لا متناهيا في جانب العلل
فقط بمنزلة المعلول الاخير قوله يجب ان يجب منتهى في البرهان هي اختيار السلسلة
ان هي لا يزيد احد المتنفسين على عدد الآخر توضيحه انا اذا اخذنا السلسلة من
معلول معين وفقا عند العلل وقطعنا النظر عما تحت ذلك المعلول فلا بد
ان يكون عدد الجميع المعلولات الواقعة في هذه القطعة متناهيا بغير رده
من العلية التي تضايق المعلولات الواقعة في تلك القطعة لا يمكن ان يكون
فيجانحها من المعلولات وهو اذا اخذنا السلسلة من معلول معين امر ممكن
مع انه يلزم على هذا ان يكون احد المتنفسين متناهيا فيما فوق المبدا الخ
يلزم زيادة احد المتنفسين على الآخر بعدم مطلق ولو على بعض الاعتبارات صرح به
ان المحقق في بعض تصانيفه فانه دفع ما قيل ان غير متصور على تقدير عدم تناهي
السلسلة من الطرفين لان كل واحد من الآحاد على التقدير المذكور علة لما بعده
ومعلول لما قبله في نفس الامر وعدم اعتبار ذلك لا يغني في ذلك قوله وليس معنى كونه
قبل فوق ما فيه اقول فيه توجيه ذكره قوله في المبدا اراد بالمبدا الخ
الموصوف مبدا السلسلة وكان الاول معلوله قوله فان كان تجويزهم ان يريدوا انا
نعقض دليلهم نقضا اجماليا بالامور المتعاقبة والنقض الاجمالي دعوى اذ
الناقض الاجمالي مدعي علي ما قرر في فن الآداب ليكون مشتملا على مقدمة معينة من مقدمات
الدليل وتابيينها تخلف المدعي وجواب عنه اما ان يكون بمنع المقدمة الثانية او الاولى
وقوله فان كان تجويزهم اه اشارة الى منع المقدمة الاولى وقوله وان كان ذلك السلسلة
الغير المتناهية غير موجودة اه اشارة الى منع المقدمة الثانية وقوله وليس المدعي اه

ان (margin) — التوع (margin) — اخير فم (margin) — الذي م (margin) — يعدام (margin) — والثاني علة م (margin)

الى المدعى من برهان التطبيق وكذا بغيره من البراهين ليس الا ابطال التسلسل عند
الحكماء والمتكلمين بهذا البرهان اثر تريد تعميمه للامور المتعاقبة والمجتمعة ثم فوان
نفع التمريض والاقتصار ثم قال المحقق في رسالته القديمة المعمولة لاثبات
الواجب يمنع الثانية حيث قال في الامور المتعاقبة لا وجود للسلسلة الغير المتناهية
من العلل الا في حاجة ولا في الذهن مفصلا انتهى الا انه يرد عليه ان لها وجود
في المبادي العالية كما لا يخفى على من يتتبع الحكمة وحاصل الكلام ان المدعى غير
الحكماء متحقق لان المدعى هو ابطال السلسلة الغير المتناهية الموجودة وهو ليس
بموجودة فيرد عليه ان السلسلة موجودة بنحو من الوجود وهو الوجود الزماني
التعاقبي وهو نحو من انحاء الوجود اي اقسام والذهني من تفصيل اقسام الوجود
هو القسم الثالث والبواقي اذا ذكر بالتبع يدل عليه قوله بطريق التوزيع فوجود
في الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود الخارجي انه متحقق المدعى في الامور
الزمانية في الحوادث المتعاقبة مستمرة ان يجوز الانفكاك مدة اربعين سنة على الوجود
التعاقبي كاف في جريان البرهان ونقول او يقول ان المدعى غير متحقق اذ المدعى
امتناع السلسلة الموجودة فقط بل امتناع السلسلة الموجودة المجتمعة
متحقق بما ذكره من قوله فيرد عليه لا وما ذكره من اقسام الوجود لا
وجه له اذ لا يكون الوجود التعاقبي نوعا من مطلق الوجود انما هو
في الذوات والماهيات غير قارة الذات ونحو الوجود ليس كافيا في تحقق المدعى
بل لا بد من الاجتماع في تحقق المدعى واليقين انه لا اجتماع فيها قوله او مساوية
لها المطلق فيرد انه لا انه يكفي في جريان البرهان وجود سلسلة غير متناهية لا يلزم وجود
كما توهم بعض الفضلاء قوله بنحو ما عرفته من نقض الامر انه اشارة الا انه ليس الطريق في الوجود
اذ لا تنافي في ليس بحال لا يقتضي موقوف قوله سواء كانت احاد ذلك المجموع مجتمعة كالنفوس

الوجود هـ
فيما بعده
المطالب هـ
الكاري
تفصيله

كان التسلسل في امور غير مجتمعة كالحوادث او غير مجتمعة كالنفوس الناطقة فالعقل وصاحب المباحث ان
الاعداد عند المتكلمين من الامور الاعتبارية فلا يجري فيها برهان التطبيق فحيث لم
يتفطن بعض الكلام وكان ذلك من سقيم الاحكام ليس له حظ تام وقول بما قال
هو استفصاح من قوله تعالى ان يقول انه من اقسام الكلام اي بيان ثم بقوله
ثم لا يخفى اذ هو قوله بل لسلسلة ممتدة لا يخفى انه يمكن تسلسل واحدة كذلك
اعترض المحقق عليه بوجه وجعلها كما قال في بعض الفضلاء من فضلاء زماننا من انه لا بد من
سلسلتين قوله بل يمكن ان يكون الزيادة في الاوساط لا يخفى عليك ان انه يمكن ان يتوقف يا زال الحلق
واحد فقط وحصل فوق الكل ان والمكمل هما لا يتم منه المدعى هنا قوله ثم من التمدد لحاصل في مجموعة
الزيادة في الاوساط ولا حاجة الى جعل الكلام مرتبة على جهة قوله على قوله وان لم اجزها في ان
بل يمنع توزيعه قوله ولعل كما اي المسلم انه لا يجدي الاستدلال بالدفع المذكور لا في الكلام
الترتيب مجموع كان فيها ترتيب فشغل الوفاق اقوى حيث ان الدفع المذكور انه لو لم يكن ترتيب
الاحاد ترتب يجوز ان يكون الزيادة في الاوساط فلا يتم الحلف المذكور فلا تناهي الا
السلسلة التي من اشتراط ذلك ان شرطه وخلاصة هذا الكلام انه
وان لم يكن بين الاحاد ترتب لكن بين المجموعات ترتب فلا يجوز الزيادة في الاوساط فلا تتناهى
السلسلة حكمه فلا يندفع والتوزيع افلاطون انه لا يخفى على ان ما قرر من عدم الترتيب الا
انما هو بين الاحاد وما ذكره من الترتيب في هذا المقام انما هو بين المجموعات وهو
ايضا قائل بعدم الترتب بين الاحاد قوله مطلقا اي سواء كانت مترتبة الاحاد اولا
سيفهم حاصل ان احاد الجملتين وان لم يكن لها ترتب بحسب ذواتها لكن باعتبار وقوع
وصف المجتمعية فيها متصفة مترتبة عليه اي على المجموع لكنه مجموع ثالث وهو التخلف
والمجموع الذي ينتهي اليه قوله دفع لما يقال ان اللازم من التطبيق بين المجموعات
لانها بمنزلة الاحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي احاد المجموع الاول كيف وكل من المجموعات

حفظ
كما لا تذكور
فان الدفع المذكور هـ
الدفع هـ
ايضا هـ
بطم
تتناهي المجموعات هـ

لان الاولى ان السلسلتين ليس بطريق الاولوية وجه الاولوية لو كانتا غير مترتبة يمكن ان يقال ان يكون لازم التطبيق انه لا بد ان يكون الالف الى النهاية ثم لاحقة واحدة ثم ينقض بالسلسلتين واجري التطبيق فيهما تأمل

تحصيل هذا الكلام ان برهان التطبيق يجري في الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة او غير مترتبة ويبطل التسلسل فيهما ولا يشترط في بطلانه الترتيب بين الاحاد بل يكفي في بطلانه الترتيب في المجموعات

متممة على الاحاد الغير المتناهية وحاصل الدفع انه يلزم تناهي احاد المجموع الاول
ضرورة انه على فرض المجموعات تنتهي بجميع احاد الاحاد المتناهية الى عدة المجموعات المتناهية
المجموع لا يكون مجموعا اقل منه وذلك هو الاحاد فهو لا يزيد على المجموع المتناهي
بحد متناه هو عدة المجموعات فليتأمل في هذا المقام قوله وان تشكك قلت انه انما يرد
لو ثبت انحصار الترتيب وحاصله ان لم يكن بين الاحاد ترتيب بحسب ذواتها لكنه قد تعرض لها
عوارض مترتبة متفاوتة بحسبها الاحاد مترتبة بالتبع مثل الواحد والاثنين قوله لا بد من
تحقق اي لا يخفى ان العدد يعرض للامور الغير المتناهية عند حصره مترتبة بحسب عروض العدد
فيجري برهان التطبيق فيها وتحقيقه الاول من جانب المعدودات وهو من جانب
العلل والمعلولات التي تمارس قوله فان قلت انما يتوقف المجموع كالعشرة مثلا على المجموع بلا
واحد كالتسعة لو كان العدد مركبا من الاعداد [illegible] منه متعلق بالتوجيه وانما فصل
بينه وبين الاول بالجواب وهو قوله وان تشكك [illegible] السؤال مع الجواب طول الكلام
او [illegible] الاول الفصل بين التوجيهين فصلا يوجب الاشتباه [illegible] فان
قلت هذا ايضا يوجب الاشتباه لانه ورد عقيب التوجيهين ولا ندري بايهما
متعلق قلت لا اشتباه لظهور انه لا يتعلق بالثاني فانه على تقدير تركب العدد من
الاعداد التي تحته وعلى تقدير ترتيبها بل بين الاحاد لا بد من تحقق الواحد والاثنين
ولا تعلق لتركب العدد من الاعداد كما لا يخفى ولا يبعد ان يقال في قوله انما يلزم للتعلق بالسبب
اشارة الى انه متعلق بالوجه الاول فانه ذكر فيه لفظا يستلزم منهم من يقال انما يلزم
ما ذكرتم من حيث انه غير المترتبة لو كانت فهم انه قوله فان قلت متعلق بالتوجيهين
ولذا اطلق وليس كذلك قوله هذا ان يقال بترتيبه فرضا جميعها فيلزم ان يكون اجزاء
متى نوع الماهية ايضا فيلزم ان يكون مترتبة زائدة على نفسه مثلا يلزم ان يكون
العشرة خمسين وانما لم يصرح بهذا الفرض لانه لا خفا انه مركب من جميعها

تناهي صح — ايضا صح — انه حاصله صح — الاول صح — عدم صح — النسخة — مترتبة — كلام

من جميعها على سبيل البدل وحاصله انه ان كان مركبا من الجميع على سبيل الاجتماع يلزم ان
لا يكون كل المترتبة شيئا وذلك بديهي البطلان وان كان مركبا على سبيل البدل يلزم تعدد
الماهية فانه يكون للماهية مرة اربعة وستة ومرة ثلثة وسبعة ومرة ثمانية واثنين
وتعدد ماهية الشيء الواحد بديهي واما لو كان على سبيل الاجتماع فلا يلزم تعدد الماهية بل تركبها
من اجزاء متخالفة ولا محذور فيه بل هو واقع ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ تركب المواليد من العناصر الاربعة مع ان كل عنصر مخالف بالماهية للعنصر الآخر وتعدد
كان مبنيا على صورة نوعية مغايرة لصورة [illegible] انما لم يتعرض لما هو على سبيل الاجتماع
لانه بديهي البطلان يعرفه العوام والصبيان بخلاف الثاني فانه نظري يحتاج الى الاستدلال
على بطلانه بلزوم تعدد الماهية قوله قلت اختيار الشق الاول يعني نختار انه مركب من جميعها
ولا يلزم تعدد الماهية فان الاجزاء ليست الا محض الاحاد في التركيب من المراتب كالتركيب من
الاحاد قوله والعجب تعجب منه لانه الباعث على نفي تركب العدد من الاعداد انما هو
المراتب على الصورة النوعية فيلزم المحذور المذكور وهو تعدد الماهية فينبغي التركيب
حتى لا يلزم ذلك فمع نفي الصورة النوعية فلا باعث على نفي تركب العدد من الاعداد التي تحته
فكأنه قال لو لم يوجد المنفي والباعث عليه والمانع منه فليتحقق ان يتعجب منه قيل لا وجه
للتعجب لانه نفى تكرار اجزاء الماهية يعني انه وان لم يلزم المحذور من تعدد الماهية لكن يلزم
محذور آخر من تكرار اجزاء الماهية فلو انعدم فلا وجه للتعجب وهو كلام سقيم فانه لما نفى
الصورة النوعية وكان العدد محض الاحاد فلا يلزم التكرار في اجزاء الماهية [illegible]
التعدد واعلم ان قوله فان قلت تحت الموقوفية لم تسمع معارضة وقوله منع على وجه [illegible]
انه غير موجه بحسب آداب المناظرة منع تلك النسخة [illegible] فهو يقال يقتضي المنافاة لفظه
في قوله مع انه لا اثر لذلك التوقف في الكتاب قوله ومن التنبيه [illegible] من المعدم ولو
بعد التنظر فلا يتجه ما قيل [illegible] البداهة فيما خالفه كثير من المحققين مع قول

تلك المرتبة صح — المحذور صح — متخالفة — المذكور صح — قلت صح

لانه ما ادعى البديهية وهو ظ قوله ثم عدم تركبه كلام على تقدير التسليم وارخاء العنان
يعني سلمنا ان العدد ليس مركبا من الاعداد التي تحته والآحاد كما ذكره ارسطاطاليس لكنه
لا يفيد لان الكلام في العدد بل في موصوف العدد وهو النفوس فانه المقصود اذ غرض الحكماء
من اشتراط هذا الشرط لا تناهي النفوس وغرضه اثباته فاذا [illegible] ما لا يتناهى ما موصوف
العدد وكثيرة فان الاتحاد من الموصوف به من الاكثر وان لم يكن في العارض كذلك
فهو ان يكون العدد مركبا من الاعداد او من الآحاد ولا يختلف غرضهم اذ ليس الكلام فيه
بل في الموصوف قوله اي موصوف بالهيئة الاجتماعية انما اعتبرت للموصوف دون المعروض
مع العارض لان العارض وهو الهيئة الاجتماعية معدوم فلا يعتبر فيما لا يتركب
ايضا معدوم وما ذكره ان من المركب من الموجود والمعدوم ثم الكلام انما هو في الموجودات
قوله وعلى ان العالم قابل للفناء والوجه الذي سنذكره الثاني في قوله وعلى ان للعالم
صانعا لا يجري فيهما لعدم توسطهما في هذا المقام قال واعلم ايضا نقلا من نكتة [illegible]
مثلا التمكن لا الامكان كما لا يخفى على العارف بعلم المعاني لم يقل فانه محال
حادث لان وقوع الفناء مختلف فيه كما صرح انه كان في القابلية التي اعم من
ان يكون مع الفعل او لا وتمامه ان دعوى الحكماء ازلية العالم فيرد عليهم انه حادث
فيبطل الازلية ويمكن ان يجوز ان يكون ابديا مع انه قابل للفناء فيبطل الابدية ايضا
والتحقيق انه اختلفوا في وقوعه الظاهر انه لا خلاف في وقوعه بل مراد المصنف القبول
المقبول بالفعل فان اهل الملة اتفقوا على وقوعه مع انه لا يظهر اختيار قوله [illegible]
فقال بعضهم من البين ان قوله وذهب الكرامية لا يصح اختيارا لو كان فانهم قائلون بانه
لا يقبل الفناء والمختلف في الوقوع من المتفقين على قبول الفناء ولعل مراده
انه من قوله اختلفوا في وقوعه يعني لا في اصل الوقوع بل مراده في كيفية القبول
بالفعل وكيفيته فقال سيقع في المستقبل اجمعه قوله وقال الامام نعم قال
ظاهر

يختلف بيانا
معدوم ص
مثلا ص
وابديته ص
في كيفية وقوعه صح لا اختلاف ص

قال بعضهم يقع بطريق الاستقبال وقال الامام على سبيل الاستمرار اي لكن يأتي
عن هذا التغير للفناء بالعدم الطارئ على الوجود فان المتكلمين على مذهب الامام
معدومة في [illegible] لا يتحقق الوجود الا من [illegible] عدم طارئ على الوجود من [illegible]
في تحقيق ان ما ذكره في حجة الامام لا يراد بها [illegible] اجعل حقيقة قوله فقال
بعضهم الاول لا التغير للفناء اي به عنه مطلق [illegible] ان اقتضى [illegible] على ان منع
قولهم قابل للفناء اي بسبب الوجود الحقيقي لا بسبب الوجود الذي [illegible] ذكره في هذا
لمنع الاستمرار بل الكلام ان يحمل جميع الشيء شاملا للصنفين فيكون ممنوعا [illegible]
بجانب ومنع فان لم يتحقق الوجود اصلا تغيره للفناء لا يلزم ما قال بان
الجنة متروكة بعيدة جدا قوله ويلزم فناء الجنة قد حمل بعضهم هذا الكلام على الاعتراض
لكن يمكن الجواب عنه بالتخصيص والحق انه تحقيق للمقام فاندفع عنه ما قال الا ان [illegible]
المراد فناء الجنة وان تبقى فيها فلا حاجة الى ان يقال بل في فناء [illegible] من الحور والنعيم [illegible]
وعلى تقدير ان يكون مراده الاعتراض فلا [illegible] ان يخصص [illegible] على [illegible] والتسليم [illegible] على
[illegible] جمعا بين الادلة [illegible] في الجنة [illegible] ادريس [illegible] لا الخلود [illegible]
اهل الجنة [illegible] لا يقال ان ادريس ليس من جملة اهل الجنة فلا وجه لافراد [illegible]
[illegible] الجنة [illegible] الخلود [illegible] في الجنة [illegible]
بطريق الاعتراض [illegible] فلا [illegible] ادريس [illegible] فلم يبق الجنة [illegible]
للخلود [illegible] يمكن الجواب [illegible] الخلود [illegible]
التي [illegible] لان [illegible] ادريس [illegible] بعد
يوم [illegible] ان مراده بان العالم فان جميع [illegible] في [illegible] ان
في الاول [illegible] فلا [illegible] العالم [illegible] جميع [illegible] يتحقق [illegible]
الغاية [illegible] واختلفوا فيه منهم من لم [illegible] جميع [illegible]

في الاوجه له
الا ١٧
البعض ص
ليس ص
فيهما
انه ص

ان لو تو قوله يتحقق المي انه الى نه الله تع واه قال بعضا بعضهم بل قال بفناء الجنة
والنار ٣ اهلها ول يجزاء عليه عدم اصلا ولا يلزم هذا للذهب فناء الملكوت
فيحتمل معنى قوله يلزم فناء الجنة بطريق التحقيق وجعل لا تخرج آن الا يتنا ليحقق
فناء الورى عنه في الجنة بل يتعقد الفناء مطلق وهو اد راك الفناء وقبل
دخولها فيكا هذه ذلك معقول لوما ثبت ادريس لكن في الكتب صحيحه باب ادريس عم
ماماتت بعد قوله ونسب الكراتية الى انه ملاه المتبادر منه واخل في خبر الاجماع و
المتبادر منه ان المجمعين على الحدوث ثم بعضه الذين اجمعوا على قبول الفناء مع
ان الكرامية من الذين على حدوثه وان لم يجمعوا على قبول الفناء على ان مذهب
الكرامية انه ينبغي يتسع على الملوك لا يبذل عليك ان قوله وذهب ان على ان المتن
وليس في خبر الاختلاف فهم قابلون بجواز الفناء فان قوله ما قيل انه يفهم من قول
الملوك الموافق ان الكرامية لا يقولون بجوازه الفناء ومن كلام الشارح في
المقام انهم يجوزون الفناء فيما في لو ما تقرانه الخلاف هذا الكلام في خبر
الاختلاف ولا يخرج في هذا الكلام على احد من ذوي الافهام قوله وعلم ان النبوة
معرفة الله تع الى قيل انما ادعى الكل عندان بعضهم متفق عن الكرخية كجعل
القوة القوية والكشف والالهام الا ان البعض بخلافه يعلم فعليك التعليق
ملك اراد والاولى ما كما فان في المنطق ان المحتاج اليه الاولى لا يعرف ان النظر
ليس اجابة عن صاحب القوة القدسية بل الواجب عليه هو المعرفة فلما لم يكن من
المعرفة بدون النظر لكن في نظر على البليد فانه لا يقدر على النظر فلهذا وجب
على كل مكلف فان البليد معذور فلا يقتضي بعدم النظر بل الواجب عليه هو
التقليد المحض قوله والمراد بمعرفته قيل الاولى العلم لان المعرفة شاعت في التصورات
فلك قد يجوز على اصطلاح الاشاعرة فان المعرفة والعلم عندهم بمعنى واحد كما صرح

كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح العقايد قوله المقصود بوجود الذي
هو مطلب اهل البسيط يعني ان الكتابة اه اي الذي هو اهل المركبة او هيئة او بسيط على
البسيط اي ان وجوده في نفسه والمراد بقضية النبوية ليس القضيات
الحقيقية الخارجية بل ما اعمله السببية ويحتمل الخارجية قوله والتقسيم الى العدم الالعدام
ان يعلم ان بعضه يتبع الاعدام من كتم العدم مع انه خلاف تحقيقهم اذ معنى
اعادة المعدوم انه يجمع الاجزاء الاصلية الموجودة وهذا هو المراد باعادة
المعدوم ثم اولاني ندفع ما قيل من حاصل انه يلزم المعدوم اعادة وهو مع فيه
نظر لان بطلان اعادة المعدوم غير مسلم كيف وهو مذهب كثير من المتكلمين قوله
ولم اطلع على دليل فيه انه نفي قوله وقد سيذكر اه فانه ايضا الدليل لا يوجد معناه
لم اطلع على دليل معتمد عليه مراده لانا نقول هذا ايضا ليس معتمدا عليه لكن بشعره
قوله كلام خطابي بل شعره القول ثم قوله وقد سيقول اه ايضا في خبر التنبيه مع
لم اطلع على دليل من ما قال اسلم ليستدل به عن الاشخاص من حيث القوة
النحوية والوجه الوجيه للجواب هو ان يقال لم اطلع منهم من يدل انفسهم عليه
دليل على مطلوبهم سوى ما قال اه وقد يستدل امر قبلهم لا من انفسهم بل عن
غيرهم على مطلوبهم قوله على حصه لنا اي على ما يدل على عدمهم لا انفع دينا في يجوز
ان يكون وجوب النظر من خواص النبي عليه الصلوة والسلام لان الا من خاص
به قلت القوم قد عرفوا الخوارق ولم يعطوا بعده ما يختص على ان الله تع فانه
من اموالهم صدقة مع ان الزكاة ليس من خواص النبي عليه الصلوة والسلام
وكان في الحقوق للطوق مثل هذا مع انها ايضا ليست من خواص النبي عليه الصلوة
والسلام على ان النظر ان لا يكون من الخوارق وهذا ظني كما صرح به في المواقف
من قوله فلا نظروا وقيل ان الله تع امر القضا بل امر النبي عليه الصلوة والسلام

فقطم

بعد

سواء كان كما اعادة المعدوم م

صلوة م

بل الامر فيهم خلف هذا الكلام ستخفيف فان الله تعالى وعد من العصى عليه ان يغفره
اعتراض بقنطوا من رحمة والاعانة السماوات هو القنوط لاجل الاستدلال
لا مطلق بل القنوط من غير [illegible] والاستدلال فانه فيما يقال انه يجوز ان
يقنط الانسان من رحمة الله تعالى لان المراد هو القنوط بعد [illegible] ان من
من صانع عليم قدير مريد الا ان قوله الصنع قوله فانظر الى اثار رحمة الله فانما
هو تنبيه الا صنع الكمال والآية الثانية تنظر الاصنع الجلال والاكمال بل الله تعالى اخفى الكمال
لا امر في الآية الاخ او على النبي عليه الصلوة والسلام على ترك التفكر فيها فلا وجه لما قال الشارح
بل الاحسن الموجه ما قال في المواقف من ذكر الآية في الاولين فقوامها بالنظر في دليل نفي
وصفة الامر للوجوب كما هو الظاهر المتبادر لما نزل ان في خلق السموات والارض
قال النبي عليه الصلوة والسلام ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها او ترتب على ترك التفكر فهو واجب
اذ لا وعيد على ترك غير الواجب فلم يظهر وجه الآية الثالثة بالوعيد في الاوليين بلا امر في الاخرى
الاوليين والوعيد في الثالثة فلما ذكره ان الاخذ بالاخيرة لا بد ان ترتيبه دليلا لانه
كان الامر للوجوب او عطف عليه انه لا توبيخ كما تراه ان تقول الشارح المحقق لا يخفى جليته
ان مضمون الآية الثالثة واحد في الامر بالوعيد وواحد منهما كان مراده في الثالثة والوعيد
ايضا في الثالثة [illegible] المقصود وغرضه من هذا التقرير ان يندفع منه اعتراض صاحب المواقف
حيث قال وهذا المسلك لا يخرج عن كونه ظنيا لاحتمال غير الواجب وان لا خط
المقصود وان لا وعيد على الواجب [illegible] الاول فان قد صار جزء الوجوب فلهذا الجليلة
جمع الشارح بينهما لم يتفطن [illegible] الموجه فاورد اعتراض صاحب المواقف بعينه
في هذا المقام وانت تعلم انه [illegible] من الوعيد لا بخلاف في المقام
فانه جمع بينهما فقيل يجوز التهديد فلا يتم الوجوب ونظره شايع اقوى انما من الوعيد عدم
التهديد [illegible] ان المسلك ظني على ما صرح به في المواقف غايته ان يكون احتمال الوعيد

احتمال الوعيد [illegible] لكونه ظنيا كما ان صاحب المواقف عند احتمال الامر غير الواجب من
الايجاب غيره موجب لكونه ظنيا وما يكفينا من [illegible] ليس بشي لانه مبني على ان
يكون المسلك قطعيا لكون الامر قطعيا واسقط المفارقة للوعيد الوعيد يحتمل التهديد فلا
يكون المسلك قطعيا لعدم كون الوعيد مفيدا للوجوب قوله والوعيد على تركه ان ام لا وعيد عليه
لو لم يكن محمولا على التهديد بمعنى افعلوا ما شئتم وهو انه يجوز ان ينظر الى اثار رحمة الله وما في السموات
والارض ويستدل بها على وجوب الصانع وبعض صفاته من العلم والقدرة والارادة فلا يتم
التقريب لان المدعى الوجوب مع جميع مقدمات النظر فيحتمل الحقيقية والسابقة والكافية قوله
على موقوفة التي هو ما موقوفة وهي قولها وهي على النظر لانه الملحق بالوجوب الموقوفة بالنظر الا
الواجب المطلق كالصلوة والواجب المقيد كالحج والزكاة فمقدمة الواجب المطلق واجبة ومن النظر
الوضوء مثلا ومقدمة الواجب المقيد ليست بواجبة كالاستطاعة والنصاب قوله ويمكن اثباته
على مذهب من يقول بالحسن العقلي فلا يرد ما سبق ايضا على مذهب الشيخ فان ذلك الاثبات انما
هو بالحسن العقلي وهذا بالقطع قوله فان قلت حاصله انه لا نسلم ان [illegible] على مذهبكم وجوب
النظر لكن غير ما فيه وهو خطاب لانه قوله لعل تحقيق المحقق السابق للمقام ان قولهم
النظر واجب شرعا [illegible] الطلبة اخذ [illegible] لكل واحد من المكلفين فيحقق المقام بانه
كلية قوله فمن كان مستغنيا بفطرته عن النظر الاثانه [illegible] والا فمن كان مستغنيا
بفطرته عن النظر في الكل هو ايضا كذلك وفيه قصور من وجه آخر وهو ان النظر
واجب على من هو قادر عليه حتى يخرج البليد ايضا عن الكلية فلو عرض ليكان اصوب
ايضا ينبغي على المواقف من انه يجوز للالهام فان صاحب الالهام مستغن عن النظر لا دائما و
يحتمل ان يكون قوله لعل للمحقق اعتراض على قوله فان ما ليست بكلية بلا ريب بعض وجوب
بانها ليست بكلية بالحقيقة وليس كذلك بل تحقق ويؤيد ذلك انه اقتصر على بعض التحقيق وادره
في هذا المقام ولو كان تحقيقا لتشبث بأن يأتي به في اول البحث ويحتمل ان يكون تشنيعا على

وليس كذلك بل لابد من التقليد يعني ان النظر واجب بهذا الطريق فلا يرد عليه اعتراض لانه لوكان واجدا متقينا عن النظر بموجب الوجود صح صح

قوله كانوا يكتفون من العوام بالاقرار

على العموم في زمانهم اطلقوا القول بوجوب النظر ووجوب الوجود لم يكن واجبا كذا غيره
من الصحابة قوله ويحكم بإيمانهم ولو مع أنه زماننا هذا اعتقاده بسبب الاختلال بهذا الجواز
قيل إن أراد بالعموم عموم المسلمين فلا وجه لقوله لكنه يدوم ولا بالأفراد لأنه خصص
الأفراد فيها بشيء [illegible] بالمحقق لا المسلم إن أراد بالعموم المطلق فلا وجه للأفراد فلعله لهذا
الكلام تخصيصا لأنه ما جزم بأنه في حق المسلم على الأفراد متعين بل يحتمل الخلاف
المذكور لو كان مطلق المكلف فيحتمل الخلاف ويحتمل الأفراد ولذا أورد لفظ الاحتمال
فيه مما جزم بالأفراد لأنه في حق المسلم بل يحتمل الخلاف المذكور ولو كان مطلق المكلف
فهو الأفراد بلا احتمال قوله ولما كان توقف على النظر قبل التوقف على النظر غير مسلم بل قد يحصل
المتوقف بالإلهام والتوجه التام قول أراد التوقف بالنسبة إلى من لا يحصل عنده إلا بالنظر
ولكنه أن الإلهام ليس طريقا عاما بل نوعه يتوارد فيما بعد من يكون مستغنيا بفطرته
عن النظر لا يجب عليه النظر وهذا المختصر تحمل عنه أنه قد انتحل من كلام المواقف وجوابا
التقرير لكن يحصل من كلام المواقف فوضه من احتمال السؤال بلا جواب ليس إلا [illegible]
نظر العوام قوله فإن قلت معارضة وقوله قلت منع موجه بجواب لمنا فإذا فيما [illegible] فإن قلت
أن قوله قلت منع في جوابه يحل المنع وقوله وليس يسلم غير مقبول لكلام خال
عن التحصيل لأن [illegible] المعرفة ينافي وجوب النظر إنما ادعينا أن النظر واجب على
جميع المكلفين قوله غاية ما يرد أنه جواب الشبهة [illegible] من أن الاشتغال بالكلام بدعة قوله
والتحقيق حاصله أن القصد غير اختياري ولا يلزم التسلسل لكن يرد عليه أنه لا يمنع كونه الوجوب
غير اختياري لكن لا يوجب عليك أن غرض المحقق من هذا الكلام اعتراض على من
قال بوجوب القصد فقال قلت على ما ذكروه من كون القصد [illegible] يلزم أن يكون القصد
واجبا والواجب لابد أن يكون اختياريا فعلى ما ذكروه يلزم التسلسل لا على التحقيق فإن التحقيق
أن القصد ليس اختياريا ولا يلزم التسلسل على أنا [illegible] قلتم بإيجاب القصد الذي ادعيتم

الزخرف ص

فقوله قلت ص

العاشر ص

يعني ان ماذكروه صحيح بنا اول الوجهات ص

أو عينهم وجوبه على ما هو مستقر في الوجوب يلزم التسلسل لو قلنا بعدم الاختيار بناء على ما هو التحقيق
لا يلزم التسلسل لكن لا منع للوجوب بحيث وجوب القصد لا يخلو عن كلام وتحقيق المقام
يطلب من رسالة المعينة لأنه الواجب النفسي المشتهر بجزيه لحدوده المحقق
وكذا من شرح المواقف قوله ولو عندي تأمل [illegible] تقوله الآن لعله عند بعضهم غيرها
كما ستقف بقوله قبيل لكن حاصل [illegible] أقرب إلى الصواب من التحقيق
الأول [illegible] أنه أي أول الواجب [illegible] فهو المعرفة [illegible] أراد الأئمة
كان المتوقف عليه [illegible] النظر وإن كان البعيد فهو الجزء الأول وإن كان الأبعد
فهو القصد وأما قلنا أقرب [illegible] المذاهب يؤيد ما قلنا أن صاحب المواقف قال إن النزاع فيه
المحاكمة بين ثلثة مذاهب حسنا من [illegible] قوله قال الإمام إذا
[illegible] بل الإجمالية كافية وإن [illegible] المذكور أن الدلائل الإجمالية عندهم وكانوا
يتبعون الواجب بتلك الدلائل من غير تفصيل شبهة وكبير [illegible] فيعلم أن ذلك كافيا في
الاعتراض [illegible] قد استدل بالآيات الآفاق والأنفس [illegible] قوله [illegible] علم
[illegible] الإجماع وحاصله أن النظر واجب على الكفاية الأول على العوام
والثاني على العلماء الأعلام قوله لما قيل أي البحث [illegible] في هذا المقام من الاضطراب
العام [illegible] تقول أن منع [illegible] الخلاف لا تنطبق [illegible]
[illegible] أي [illegible] لأنه تنطبق [illegible] قوله وبه تقديم الجار والمجرور
للحصر ولا يرد النقض بالإيمان وأمثاله قوله والنظر فعل اختياري مراده أن توقيف
المعتزلة المذكور للتوليد لا يصدق على النظر والمعرفة في النظر وإن كان فعلا اختياريا
لكن العلم من أحد المعقولات [illegible] ولم يقل أنه من مقولة الفعل [illegible] فأجاب
بجوابه [illegible] قطعهم [illegible] بالفعل [illegible] المرتب عليه فقوله قطعهم توجيه لكلام المعتزلة
حتى ينطبق توجيههم على ما نحن فيه قوله وهو أن [illegible] من الفعل فعلا [illegible]

اضطراب ص

عندي ص

قال م

الكلام ص

تعين وواجب صح

احدهم

البعيد فيما صح

هذا التوقيف يصدق بظاهره على افعال الحق فيمكن ان يوجد الشيء بعيد فيما اقول المراد بالتوكل
ما يرشدك الى ذلك تعميم المعتزلة الافعال الاختيارية للعبد الى ان عممها البعض [illegible] او
بالتوليد حيث [illegible] اذ في شرح العقايد حيث قال آه وكذا ذكر الشريف في شرح المواقف
على انه لا فرق بين ان يكون افعال الحق قوله والنظر فعل اختياري متوسطة للاعراض
وكون النظر فعلا اختياريا انما تم على مذهب المتأخرين المعتزلة فيكون للنظر بالترتيب واما
على راي القدماء فلا لكن غرضه ان العلم لا يكون من مقولة الفعل اصلا والنظر يكون
منه ولو بمذهب ويكون ذلك في توجيه كونه فعلا اذ مع وجه لنفي مانع لكن يرد عليه
ان العلم عند المحققين حاصل مقولة على تلك المقولة فعلا بمعنى ترك الاحتمالات لا يكون
العلم ايضا فعلا قلت بينهما فرق بعيد فانه لا يكون جميع افراده فعلا على ان [illegible] كون النظر
فعلا لهوا ذاته ترتيبا او المجموع الحركتين بحثا نعم في حاشية مولانا على حاشية شرح المطالع
بالفعل لا بمعنى مجاز الحذف بل هو حقيقة في المجاز المرسل الا ان يقال بعد خلية الفعل في تعلقه
فيجوز المجاز في الحذف حيث قال في حاشية انه يحتمل ان يراد بالكلام اهله على طريق المجاز في
الحذف او مجاز المحل او غرض عليه بعض المحققين قوله انما مذهب آه في آنية ليس [illegible]
تقابل راجع الى مذهب الفلاسفة الا ان يقال ان الامام يقول مع ذلك بالاختيار
وبهذا الاعتراض [illegible] صاحب المواقف حيث قال لا يصح هذا المذهب
عن هذا الاعتراض على الامام بانه المشهور [illegible] هذا المذهب يهادم قاعدة تعليق
من قواعد الاشعري [illegible] استناد جميع الاشياء الى الله ابتداء [illegible] وغرضه
السيد توجيه لكلام الامام ورد للاعتراض [illegible] الامام لانه ينافي القاعدة
الثانية اذ القول [illegible] منه الكسب والعقل فانه [illegible] منه بواسطة ترتيب الكتاب
وبهذا القدر كافية القدرة لكن لا يكون القدرة عليه ابتداء فينافي القاعدة الاولى
من الاستناد الا ابتداء فيكون هذا نقيضا في افعال العبد قوله كما يقول به المعتزلة

نسخة

توليد صح

علّه

فيه

كما يقول به المعتزلة في افعال العباد صح

قلت ١٥م

~~المعتزلة في افعال العباد بطريق التوليد~~ حاصله انه كما لا ينافي الايجاد الاضطرار كذلك العلم
ليس بمتولد عن النظر بطريق التوليد في افعال العبد بل مستند الى الله تعالى ابتداء
كما ان النظر مستند اليه ابتداء والعلم متولد من النظر في العلم قد صرح عنه
بطريق الاختيار توجيه ارتباط قوله او العلم وقوله قال الامام لا يخفى دقته ولعل [illegible]
والعلم ههنا انه كما تحقق ان مذهب الشيخ الاشعري انه لا يمكن اللزوم بين الاشياء الى
آه فما حققه يكاد ان يذهب الوهم الى انه لا فرق بين مذهب الاشعري والحكماء وتحقيق
لا المشهور [illegible] زال الفرق بينهما بقوله والعلم آه ووجه ارتباط قوله وقال
الامام هو انه ايضا مؤيد لان مذهب الحكماء في ذلك فهو عطف على قوله وقد صرح
به في الشفاء يعني ان الامام ايضا صرح بما صرح به في الشفاء انه بتحقيق العلم
بحيث قوله يخلف هذا ايضا ما ذكرناه من انه تحقيق مذهب الفلاسفة انه اذ في نوع
لكلام الشيخ يعني ان الامام خالف ايضا تمثيلا ما خالف به الشيخ قوله فلعله [illegible]
يحتج لا يخفى على الامام كما يوهم من كلمات بعضهم قوله وابتاعه للحكمة الشرعية
ان [illegible] لا يقبل ان الامام الاشعري فيكون بسبب الحكمة الشرعية قوله
لكنهم ان ذلك [illegible] لا يبقى بين مذهبهم ومذهب الاشعري فرق في
وجه آه وههنا انهم يقولون بطريق الايجاب والاشعري بطريق الاختيار كذا ذكره
الشريف في حواشي شرح حكمة العين لكن لا لانه لم يلتفت اليه لانه يتحقق ان مذهب
الفلاسفة ايضا الاختيار او قول لا يذهب ان ما يذكر عليه الايجاب فانه
قلت هذا التحقيق مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد بقولهم الله
بسيط من جميع الوجوه ولقولهم بالعقل الذي هو البسيط من جميع الوجوه اقول لكونه
كلها من فروع المشهور لا التحقيق قوله ويعود نفي النفع الشيخ اقول بل نفي
انه لا طريق للعلم [illegible] في ذلك النفي ايضا ترجيح [illegible] قوله والا [illegible]

لا ينافي الاختيار صح

بل العلم صح

نخ

وقوله قلت صح

ارتباط قوله م

التخصيص

الاول لانه يرد عليك ان الدليل لا يجري الا في الالهيات بل يجري في غيرها فانه عندهم ان النظر
لا يفيد العلم فيما سوى الحسابيات والهندسيات فالدليل يجري في الطبيعيات بل في سائر
العلوم سوى الحسابيات والهندسيات الا ان يقال وجه التخصيص ان الكلام في الالهيات
وربما يقال الرب اخفى قريب حيث هو اقرب اليه من حبل الوريد قلت ذلك منع لزوم التخصيص
قوله هو يحكم ان النفس الناطقة يدرك عليه تعاليه في بعد من معرفة نفوسهم لو كان ما ذكر
ممنوع الوجوب لان لو كان مجردا فليس الوجوب الا باعتبار التعلق قوله من حيث الكنه اي من حيث
التصور قوله انها جوهر او عرض من حيث التصديق باحوالها فلا يرد ما يقال
كيف يعارض الاول مع ان المراد بمعرفة النفوس المعرفة من حيث الحقيقة لا التصديق
فان المراد بمعرفة النفوس التصديق والمراد من الادلة المورد على التصديق

اعم من التصور

باحوالها من كونها جوهرا او عرضا او مادية قوله قلت مشتمل على تحقيق لطيف مبني على
مقدمات معينة قوله على انه لو لم تدل على عقائد اجماعي وفيه ان الالهيات لا كثرة
للخلاف فيها بل هي علوم مسلمة منتظمة فلا يجري الدليل فيها ولكنه لا يخفى ان متعلق
النفس … ابعد من النفس لم … بل خطأ كثرة الخلاف وعدم قوله نقل الاختلاف في الاجماع
الى المعلم على عدم العلم اي لا احتياج لا على عدم العلم عليها هو مع علمهم في ذلك تفويض الى
معلمهم فلا يرد ما قيل النقض مندفع لانهم متفقون على حصول العلم بتعليمه قوله لكان محكما
فيكون خارجا عن الملازمة بحث قوله لان العدم بخلاف الغاية عندهم منقوض بانقضاء الاولى
يقال ان العدم … الا ان علة الاحتياج عندهم هو الحدوث … الاكثر
انه من القول بعدم التحقيق ليس معقولا على قاعدتهم قوله وتفصيله ان خلاصة الكلام في
هذا المقام ان الوجود كلي وتحته حصص احدها الوجود الواجب لذاته وثانيها وجود
الممكنات والاول مخصص بسلب الاضافة يعني تميزه امر عدمي هو سلب الاضافة والثاني مخصص
بالاضافة يعني ان تميزه هو الاضافة على غيره من الماهيات الممكنة فيكون الوجود

الوجود وغير الماهيات الممكنات لا يخفى عليك ان من جملة تحقيق كلام المتكلمين المتقدمين
في ان وجود الواجب هو عين الذات مع ان الوجود في الاول الممكنات والواجب مخصص بسلب
الاضافة الى غيره عند غيره عند عدم اختصاص بالتعين من ذهب لو كان المراد

اذ كونا بحاله

تحقيق المتكلمين غير المشهور فنحن يكون قول ولا على ان الوجود …
فيجاب عنه ثانيه بملاحظة مذهب الاشعري اعلم ان محل النزاع ليس في الوجود العام البديهي
البديهي فانه غيره عند الكل حتى ان الاشعري صرح بكونه مشككا والحق الذي يلزم النزاع في
هذا المقام انهم متفقون على ان الوجود الكلي زائد في النزاع انما هو في الوجود الخاص
من انه عين في الممكنات والواجب فقط وهو مذهب الاشعري او في الحق الواجب او عين في
فقط وزائد في الممكنات وهو مذهب الحكماء وزائد في الكل وهو مذهب المتكلمين فالمراد
منع ان لا الوجود الكلي البديهي قوله فيكون النزاع لفظيا ليس كذلك وهذا خلاصة قول المحقق
فلق خلاصته ان الكلام في الوجود الخاص الذي هو فرد غير الكلي فبعضهم يقولون عين على
التفصيل السابق من المذاهب الثلاثة فكيف يكون النزاع لفظيا … والشيخ الاجابة
انما هو الوجود الخاص من الماهيات الموجودة اي صفاتها الخاصة وهي وجودات خاصة
فان النزاع انما هو للكلي من افراده الماهيات ليست افرادا بل الوجودات الخاصة افراد له ولعل
… قول المراد بالوجود هو مبدأ الانتزاع هذا المعلوم فانه يفهم من هذا الكلام
ان الماهيات مبدأ الانتزاع ومن كلام الاول ان وجوده الخاص مبدأ الانتزاع لكن

منها

المراد ما ذكرنا فلا منافاة ويمكن ان يحمل الماهيات على صفاتها الحقيقية ويكون الانتزاع منها
فيجاب ان الشرط الانتزاع البديهية وان كان الانتزاع يحتاج دقة النظر من حقق ذلك
مما ذكرنا من ان مبدأ الانتزاع هو الصواب هو الكلام وما ذكره من كون الماهيات مبدأ

الحقيقية

الانتزاع هو الكلام الظاهري الذي نزه عنه الرازي فكانه … من ان مبدأ
الانتزاع هو الاثر فان الاثر عند دقة النظر والانتزاع من قبيل انتزاع الكلي من افراده

يشمل جميع ما سوى وجودا عاما كليا مشتركا معنويا متواطئا او مشككا او مشتركا لفظيا هو منتزع
من الماهيات بحسب وجودها الخارجي كما ان المنتزع من الكثير من الكيفيات اي النوع حسنه
وهو كلي لها ونسبة منتزع منها والاتحاد انما تحقق بخصوصيته علما قرره بعض المحققين
في حاشية شرح المطالع قوله وفيه بحث لان الوجود اي الوجود الحقيقي كان اثر الفاعل
انما هو الوجود الخاص لا الماهيات المجهولة كنهها فلو قلت هذا ايضا والا ليس من ان مبدا
انتزاع هذا المفهوم البديهي هو الماهيات قلت المراد الحقيقة على الوجوه
يجب ان يكون على ذاته خلق لتحقق هذا ولكن انتزاع الكلي من افراده فان قلت لا يتم ذلك
في ماهية الواجب فانها بنفسها مبدا الانتزاع قلت مبدا الانتزاع فيها ايضا افراد
الوجود الخاص الامر في الوجود وهو عين الذات الواجب وربما يقال لا منع لكون
الوجود الخاص ومغايرته للوجود المطلق فان المطلق جزء من المقيد اقول في ذلك لو كان
المطلق ذاتيا لكن على هذا المذهب الوجود كلي مشكك والمشكك لا يكون ذاتيا بل
عرضيا فان الوجود جزئي حقيقي بالنسبة الى افراده وقيل من المتقدمين جعلهم الوجود معدوم
فاذا كان فرد منه هو الوجود الواجب موجودا فكيف يكون معدوما قوله فان
قلت انه يعني لا يبقى نزاع بين الفريقين لان ذاته بذاته مبدا لانتزاع ذلك
فيكون الوجود عين الذات وخلاصة قوله قلت انهم يبطلون هذا المذهب انهم يقولون
جمهور المتكلمين من البين انه لابد من المغايرة بين العلة والمعلول فالنزاع
بين الفريقين باق والذي يخطر بالبال انه لو كان الوجود زائدا على ذاته تعالى
الواجب فيتوقف على جميع الامور الزائدة لزم ان لا يكون الواجب موجودا وهذا
للشيخ لا للمحكي قوله لا اله الا هو خالق كل شيء قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان
انه خالق سواء اقول يمكن ان يقال انه خالق كل شيء بالاستقلال ومنع قول الخالق
لسواه بالاستقلال لكن يصلح للرد على المعتزلة ولا يصلح للرد على ولا يكون

ليست

صفاتها بكونه

عين الذات

المدعوم

ولا يكون انفكاكه ومذهب الاشعري ما دل ان يقال انه تعالى بنفسه خالق كل شيء وبطل قوله لعل
لزم المدعى لكنه يرد بعد انه ليس استقلالا بما هو دليل على بطلان ما ذهب الاستاذ و
تاويل الشيء ابا بجوهر من غير تعويل لانه يستلزم تخصيص بعض موارد الاتفاق
غير افعاله الاختيارية من الاعراض قوله قبل ظهور البدع انه اجماع
في محل الوفاق وكونه اجماعا قوله الجبر المحض اي ما قيل في الوفاق بين
الاشاعرة والجبرية من انه مذهبهم جبر محض ومذهبنا جبر متوسط المعتزلة بان
المعتزلة من الوفاق بين حركة المرتعش وحركة المختار لا يبطل مذهبنا قوله الجبرية
وقيل ما يبطل وجبره لا يقال في الملازمة بحث اذ لا يلزم من بطلان مذهب الجبرية البديهية
ومن ابطال مذهب المعتزلة بالادلة وجود الاتفاق ومذهبنا جواز الاتفاق ومذهب
الاستاذ او الفلاسفة لانا نقول يحمل قوله خالق الافعال على ما يكون له دخل في خلق الافعال
سواء قوله مذهب المعتزلة والجبرية لا يبقى غبار على الملازمة والمعتزلة
افترقوا فرقتين فرقة ادعوا الضرورة وهو ابو الحسين واتباعه وفرقة ادعوا النظرية
والحجج كما صرح به في شرح المواقف والحجج المذكورة في المواقف
العقلية النقلية اذ في شرح العقايد اورده في فصل
عصام الدين من انه جعل المعتزلة الدعوى ضرورية فجعل محل نظر لان
الذين جعلوا الدعوى ضرورية هو ابو الحسين واتباعه على انهم يمكن ان يكون
تنبيها في صورة الحجج فلكونها في صورتها لفظ الحجج الكلام بل
ابا الحسين في هذه المسئلة كما صرح به في المواقف ومن حجج المعتزلة انه لو كان
تعالى خالقا لافعال العباد لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب الى غير ذلك
عن ذلك اقول بعد الافعال الاختيارية فانه لو كان
هو الخالق لكان هو المرتعش الى غير ذلك وذكر هذا الكلام لبعض الفضلاء

الشيخ

فتتلقى بالقبول قوله والمشهور في الكتب ان المعتزلة القائلين بخلقه قيد بالاكثر لعدم موافقة
البلخي معهم وقد يقال ان الاقدار والتمكين من الله تعالى فلا يكون بقدرة العبد وحده اقول لكنه
اراد بالمبدأ القريب ولا شك انه قدرته وحده عندهم قوله فعلى هذا يلزم عجز الله تعالى وتعطيله
من هذا يشنع الا ان يراد ان الله تعالى مستقل والعبد ليس بمستقل لكن الله تعالى فوض مشيئة خلق البعض
الى العبد فلا يلزم ذلك الا في ذاته بل لزم العجز لكنه ايضا شنيع قبيح او ان الكسب
مخلوق الله تعالى فلا يخلو ان يكون لاختيار العبد قادر بعض الا في الا فعال وفيه
ان الكسب باعتبار ارادة خلق اعمال العبد بتعميم الاعتبارات قوله فعلى هذا الا ان اقول ليخرج
المذهب الاشعري ولا يكون مذهبا مستقلا ويرجع الى مذهب الاستاذ ابو اسحاق لان الله عليه صحابي
الخلق وفيه بحث لانه لو اراد بالمذهب الذي في الكسب فلا بد انه خلاف الاشعري
لانه حيث قال ان قدرة العبد مستقلة وخلق الله تعالى فلكنه لو اراد انه حصل بقدرة الله تعالى
في الكسب حتى يكون مع مستقلا واذا لم يرد خلاف الخلق فهو لم يلزم عليه ما على المعتزلة لكنه
يلزم على الاستاذ وهو ايضا شنيع فهو الاستقلال في الخلق مع ان هذا احسن من الشناعة
بالتعلق وان يجوز ان يكون مراد الشافعي الاستقلال ويلزم عليه ما يلزم على المعتزلة
وانما حكم بانه يلزم عليه ما يلزم على المعتزلة ولم يحكم بانه يلزم عليه ما يلزم على الاستاذ لان
الاستاذ لم يقل بالاستقلال وعلى تقدير ان يراد الاستقلال لا يرجع الى مذهب المعتزلة
لكن يلزم عليه محذورهم لان المعتزلة قائلون بالاستقلال في كل الافعال الاختيارية فقط
وعلى تقدير ارادة المدخلية لا يرجع الى مذهب الاستاذ لانه قال بالمدخلية في كل الافعال
لكن يلزم محذوره في الخلق وعلى تقدير الحكمة لمدخلية في الكسب ايضا لا يرجع الى مذهب
الاشعري من وجهين احدهما الاستقلال في الكسب وثانيهما في كل الافعال قوله قلت
هذا مبني على الكلام الحكمي الخ اقول هذا الشيء مبنيا على كلام الحكماء فان ظاهرهم ان
فاعل هوائه هو العقل الفعال فلهذا لا يستقيم على كلامهم ولا على ...

على تحقيقهم مع ان كلام الامام الاشعري والمعتزلة يتفقون مع الفلاسفة في الايجاب ليس
كذلك على ما هو مصرح في اكثر الكتب الكلامية ويمكن ان يحمل كلام الشارح على الاعتراض
بقوله قلت هذا مقتضاه انه لا يصح هذا الكلام على رأي المعتزلة ولا على تحقيق الفلاسفة
بل هو مبني على ظاهر كلام الحكماء بناء على ان ظاهرهم منزلون هذه الفاعلة فينسبون
الاسباب الفعالة الى غير العقل الفعال كصورة النوعية والمزاج وغير ذلك كالعقد في
نحو عينه وقول يجوز ان يكون على ظاهر العقل الفعال مستقلا بل هو انما من كلامهم فيكون
للعبد مدخل في افعاله ان الاعتقاد او الجهل او الخبرة مدخل بل هو قد يكون المزاج
والصورة النوعية ايضا مدخلا فيكون الشيء ذا العبد سيما اذا كان داخلا فلا في
القول لا يقال تخريج الثاني في التحقيق لانه اسند الى الله بلا واسطة لانا نقول بواسطة
العبد مبني على المشهور على ما هو التحقيق ويمكن الجواب عن تقرير الملم بانه مبني على المسامحة
يعني ان الفعل بناء على المشهور وان كان العقل الفعال لكنه ليس مستقلا في كسب الا
المزاج والمبدأ والصورة النوعية بل تحت المشهور على ان المشهور رسامحة بالتحقيق
والموافق من الفعل من بعضها هو من افلاطون انتسب ان الحكماء فاعلها بان الافلاك
كلها مستندة الى الله تعالى قوله هذا هو مقتضى الاول لا غير فقد نبههم انه مناف لكلامهم
مع انه ليس العقول العاقلة منتظرة بالعقول على ما للمبدأ الاول امر مختلف عن مبدع القوة
خلاف وجه قولي لا غير اقول ذلك موقوف فان كلامهم ذلك مبني على المشهور وهذا
على التحقيق قوله فلنت حيثما فيكون وجاء رتبا لا يحكم بها فبل لا عن كونه وهو ان
الكلام في الوحدة فقط والكلام في كون الكلام في جميع الصفات قوله كون الشيء منفردا
انه فيه اثنين قد يكون منفردا في امر غير لا في مطلق كون الشيء منفردا بالبشر باولى
الا ان يقال المراد كون الشيء ابالنسبة الى صفة الكلي منفردا قوله كلام خطابي
لعله قال خطابي بالنسبة الى المعتقدة البطلانية حيث قال الواجب ان يكون في كلامه انه
اعلم

الكمال لانه دعوى من غير بينة فغاية ما نعول عليه النفي وقال بل المنصوص في مقام
التنزيه بالنسبة الى الصفة الاصل فان كون الشيء منفردا مما لا يخرج عن حد [illegible]
كما يستحق انفاقه قوله واستوى الوجهان اى المسطور في الكتب المطولة ان هذا
الاستدلال للعقلية واما الاستدلال المفرد فهو ما يذكره الائمة من قيام
الحوادث بذاته او اتحاد الوجهان وهو كونه [illegible] والتفاوت في كونه بالحاجة
مخففة من العدم [illegible] فما حال الاكثر لا يحتمل ان يكون ذلك الاستدلال المعقول
خاصة [illegible] هذا مشترك بينهم وبين الفلاسفة لان قول المعتزلة غير
قائلين بجواز [illegible] الاخرين فانهم يجوزون ان يكون الواحد الحقيقي
مصدر الكثرة ويجوزون ان يكون الشيء قابلا وفاعلا معا قوله واستدل
التعريف [illegible] في موضوع [illegible] او في ذلك [illegible] قوله [illegible] وكذلك
العقلية [illegible] يجوز ان يكون مجموع الواجب مع النوع [illegible] قوله
واحد من النوع الاخر [illegible] مجموع الواجب مع غير الواجب [illegible] النوع
المركب من الواجب والممكن ممكن وعلى تقدير ان لا يوجد فيه [illegible]
مشترك مع النوع الاخر في [illegible] ان يصدق ان [illegible]
اى [illegible] الواجب فقط [illegible] فهو النوع الاخير قوله بل المتكلمين كلهم
[illegible] اطلاق الاسماء فلا [illegible] بالنسبة الى الشيعة [illegible]
المعاصر [illegible] مستقيما بالنسبة الى الشيعة لكنه غير مستقيم بالنسبة
الى المعتزلة قوله من الاعتبارات العقلية فكيف يكون علة للوجوب
والا لزم ان يكون الواجب باعتبارات [illegible] ان يقال اراد بالعينية سلب الغيرية
[illegible] فسلب الغيرية [illegible] باعتبارين كمال [illegible] قوله على نفي الغيرية
[illegible] على مذهب الاشعري [illegible] قائل [illegible] بنفي الغيرية [illegible]

يقال م

الغير م

ان

الاولى ان يقال على العينية صح

[illegible] الغيرية على مذهبهم فانه لما نفي الغيرية على مذهبهم اثبت العينية فلا
[illegible] واسطة بينهما والواسطة [illegible] اصطلاح جديد من الاشعري [illegible] الامام الرازي
فلا يكون مصدرا للكثرة وهذا مبني على كلام الحكماء والتحقيق انه
لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى فيكون مصدرا للكثرة [illegible]
التحقيق ولا يخفى عليك انه لا يمكن الجواب من [illegible] على [illegible] الشيخ الرئيس
[illegible] كون الشيء قابلا وفاعلا معا [illegible] فاعل من [illegible] اى في [illegible]
يجب [illegible] الاول بسيط حقيقي فلا يتغاير فيه الجهات قوله مما اجمع
العقلاء [illegible] للغزالي [illegible] وكذا العلامة بل الشيعة [illegible]
[illegible] لا يلزم من اجماع العقلاء ان يكون [illegible] منفور [illegible]
[illegible] لم يعلم [illegible] ولكن [illegible] قوله فيما يجب [illegible]
[illegible] بزيادة صفاته لكن [illegible] متحقق بجميع صفاته [illegible] لو [illegible]
[illegible] الى الزيادة [illegible] والمعتزلة والشيعة فكيف يكون
مجمعا عليه للعقلاء والحاصل [illegible] الزيادة وبين كونها [illegible]
مجمعا عليه منافاة بينة والقول بان هذه المقدمة [illegible] التنزيه [illegible]
السلبية ومن البين ان الكل متفقون على التنزيهات سوى المجسمة وكذا القول
بان العقلاء مخصوص باهل السنة [illegible] عن هم منزلة غير العقلاء بعيد جدا
ويحتمل التخصيص باهل السنة [illegible] المجتهد المبتدعة غير معتبرة في
الاجماع [illegible] على [illegible] التنزيهات وعلى [illegible]
مجموع الامرين [illegible] الا ان لا [illegible] من العقل والوجه الوجيه في الجواب
ان يقال ان هذا [illegible] النقل [illegible] ومكبرة [illegible]
من [illegible] قوله [illegible] جميع المتكلمين لكن [illegible] الامام [illegible]

بعضهم م

وقابل من جهة م

ويجب المشهور م

كيف اجمع عليه العقلاء

ان م

التنزيه اى

جمهورهم ولك ان تقول علة الاحتياج هو الحدوث اي المحوج موضوع في
العقلية لو ان كان الحدوث علة مستقلة كما هو مذهب جمهورهم او جزءا كما هو مذهب البعض
بعضهم من ان العلة مجموع الامكان والحدوث او الامكان بشرط الحدوث كما ذهب البعض فلا يلزم منهم من ان
علة الاحتياج الامكان بشرط الحدوث كلا وجها حمل ان علة الامكان بشرط الحدوث ونحوه
اي نفي بخلاف كون الممكن قديما حاذيا انه بناء انتزاع **قوله** وضعفه يعني هو ان علة الاحتياج
عند المتكلمين هو الحدوث وما ذكرتم من انه لو كانت ممكنة فلا بد من علة انما يتم على
مذهبكم حيث جعلتم علة الاحتياج الامكان فقال المحقق وضعفه لا يخفى لان الحكماء يعللون
انهم يجعلون علة الاحتياج الحدوث لكن يعترضون على الحكماء القدماء ويقولون لما جعلتم
علة الاحتياج الحدوث وجب عليكم نفي القديم الممكن اذ اتهم فعليكم قولا [illegible]
مع انه لا يلزم من عدم [illegible] **قوله** فتنافي في نفسه اي قدم الصفات قول متناقض في نفسه اذا
كانت ممكنة في حقيقتها الموصوف بها فيقف حاصله ان علة الاحتياج يقول ان يحمل
هذا القول وموضوعه متنافيين فهذا القول متناقض في نفسه متنافي عند [illegible] على
ما يعقل في الحاشية الاتية وهذا الاشكال [illegible] يرد على المتكلمين المثبتين للصفات القديمة
ويمكن ان يقال يجوز ان يكون مرادهم من كون علة الاحتياج الحدوث [illegible] فلا
ينافي قدم الممكن القول الذي ذهب اليه [illegible] من اثبات الحدوث الذاتي وما
المتكلمون فلا يثبتونه الا الحدوث الزماني وهذا ما نقل [illegible] شرح المقاصد من ان
قدم الصفات ينافي قولهم ان الممكن حادث [illegible] لان الذات فيه [illegible]
اصطلاحهم فانهم لا يثبتون الحدوث الذاتي بل الزماني [illegible]
يمكن التقصي من هذا الاشكال حيث قال [illegible]
يكون الحادث [illegible] ان علة الاحتياج الى المؤثر
الامكان او الحدوث او لم يعلم [illegible] ان الحكيم مع حكمه بان علة الاحتياج الى المؤثر

عدم

الحدوث ثم

الى المؤثر الامكان وحده فيصح ان يستدل بالحدوث على الاحتياج الى المؤثر [illegible] التمسك
مع قوله بان علة الاحتياج احد الامور الثلاثة الامكان وحده [illegible] ان يستدل بالحدوث
وحده عليه في القول بان يستدل [illegible] والحدوث عليه [illegible] على ان يكون علة الاحتياج
عند احد الامور المذكورة كما يفهم من قوله [illegible] على ان [illegible] ينبغي ان [illegible] كلامه
بخلاف من انه يجوز للمتكلم ان يقول علة الاحتياج في الصفات الامكان وفيما عداها الحدوث
قوله مخالف لما اجمع العقلاء انه قيل ان العقلاء اتفقوا على انه منزه عن [illegible] اتفقوا
على انه ليس [illegible] الغير [illegible] يجوز ان يكون [illegible] من الغير [illegible] من جملة [illegible] اتفقوا
عليه انه منزه من سمات النقص ومن جملة سمات النقص الاستكمال بالغير [illegible] نقول [illegible]
[illegible] انما [illegible] يعلم [illegible]
الامام لو جمع [illegible]
ان [illegible] لا يعلم [illegible] وانت تعلم انه [illegible] شنيع جدا [illegible] الجواب
ما اختاره المحقق [illegible] في رسالة خلق الاعمال [illegible] ان العبد لا يعلم
معلوم [illegible] من الوجود والعدم [illegible] اختياره [illegible] الفعل [illegible] لا يرد عليه
[illegible] في رسالة خلق الاعمال [illegible] الامر شنيع [illegible]
[illegible] من انه تع لا يعلم الاشياء [illegible] **قوله** من حيث كونه تخصيصا انه يلزم تخصيص
قواعد [illegible] ان كل ممكن حادث [illegible] ان علة الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث [illegible]
ان كل ممكن [illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] ان يكون حادثا **قوله** ولا محذور من حيث كونه تخصيصا [illegible] فالقول [illegible]
[illegible] فافهم [illegible] **قوله** [illegible] القائلون بالغيرية [illegible] ان [illegible]
[illegible] للقائلين بالغيرية فقط بل القائلون [illegible] لا عينه [illegible]
[illegible] والا بغيرهم [illegible] لا يقال

لا كلام

مقصوده

المراد بالقائلين بالغيرية هم الشافعية للمتكلمين حيث يشمل الجماعة لا ما توهم قوله بعيد هذا
والمستدل المتكلمون تابع لا هو لا غيره انه باليعض قوله بما التنزيه والوفاه فيه ان
هذا يخالف دعواه فانه دعوى ان منفردة على الصفات الغيرية وانهم يعترفون بمغايرة
الصفات الحادثة والذات وما ذكره نافي لا جميع الصفات يشترك ليس له مع انه فيما اذا
وصفاته اي صفات زيد بعضها صفات زيد ايضا لا يغاير الذات مع انها حادثة فتعليق
على عدم التسليم في مطلق الصفات لكنهم نوقضوا بالغيرية من جواز الانفكاك منه بان الصفات
الحادثة مع الذات من الغيرية قوله نفي الصفات العينية بين تعيين في عدم البعدية في محل النزاع
غير مسموع لما ذهب اليه جمهور العقلاء قوله نفي غير الممتنع وهو لانه عنه بانه كانه
اراد بالممتنع الممتنع الذاتي الذي دخل عليه التنفي وان كان مختصا بالعقل معرفة بالوهم ترك
الكلام مع قلم الناسخ قوله نفيه او عدمه وربما يقال انا نفرض بحر دين قديمين فالتغير
الجزء اللوهم لا يعقل لانه ليس الاحاطة الكلال بالجزء اقول هذا النقض كالنقض الذي
اورده الخيالي بالالهين لكنه يندفع بجواب المحشي اليه بعقول قلت كما انه يرفع النقض
بالجسمين لا بالالهين الموصوفين لكن يبقى ان يقال انه لاحاجة الى تغير التعريف ولا تغير بل
بما المستعر بين الهما وقول قلت النقض غير وارد انما يتوجه ان مادة النقض في التعريف تنبغي
ان يكون من المحققات وبه اندفع النقض ايضا بالالهين الموصوفين قوله بل لعدم تحققه
علا تعقل اقول يمكن ان يفرض جسمان قديمان بينهما علاقة وح لا يتمسك عليه الجواب الاول
من ان مادة النقض انه فانه بعد تسليم ذلك والتحقيق من الجوابين الاخيرين ومع هذا
الا ان يقال ان الجسمين لا يكون بينهما علاقة اللزوم لا يكون بين ذات وصفه او يقال انا
نلتزم ان الجسمين الموصوفين لا يكونان غيرين كما قال فان علاقة اللزوم هي التي تمنع
الغيرية قوله على التعريف المختار انما اراد به المغايرة فان لفظ الانفكاك اعاد تنوه
لانه الاول وان كان الاول مشتملا على معنى لفظ المختار ايضا الشيوعه بحمل ان يراد من

بل علاقة اللزوم صح

الايضاح

عدم البعاري فيه ان صح

من التعريف المختار الاول بناء على ان احتمال الاعتراض مدفوع قوله لامتناع علم البعاري
وان كان ممتنعا لكنه ينفك في التحيز الذي يقال انه ليس بشيء لانه ليس بحال في غيره
كما صرح به كلام المواقف ويمكن ان يجاب بان المنع عدم الانفكاك في التحيز هو ان يكون
للكل منهما تحيز اما مغاير للجزء الآخر ولذا اعتبر العموم بعد ذكره قيد الجزء التعقلي بالالهين
الموصوفين مع انه بصدد تعميم الكلام منفكين في التحيز بمعنى انه لا تحيز لهما او
الانفكاك في التحيز يجب بعدم عموم معنى الالهين انه حيز او كان له حيز لكنه يكون
مغاير الجزء الآخر ولكن الثاني هو المتبادر من الاول قوله واجيب عنه انه فيه انه مع هذا
الجواب يغاير التعقل بالوهم ونظر الحاذق علم هامر المنع التعقلي في غير حاسم لمادة
الاشكال قوله ولا يجوز مثل ذلك انه ربما يقال يجوز ان يتعقل الموصوف بدون الصفة
وكذا الجزء بدون الكل الا ان بلا اعتبار قيد الحيثية اي الموصوف من حيث هو موصوف
وكذا الجزء من حيث هو جزء وح لاحاجة الى هذا الجواب والحاصل ان ما بلا اعتبار قيد
الحيثية لا يتم الجواب بل لا اعتبار فلستحقق به من اول الامر قوله لاستلزام عدم احدهما عدم كل
واحد منهما عدم الآخر لا عدم احدهما التعقلين حتى يستقيم الكلام فيقال هذا التعريف
يصح الا ان اقول هذا يغير من نقض الاستلزام دون الاول وربما يقال ان نقض الاول
ايضا الاستلزام بملاحظة الجواب لكن لا يخفى انه يتوقف على اعتبار قيد الاستلزام بخلاف هذا
فان الاستلزام فيه صريح قوله بل بجميع اللوازم والملزومات فيه ان هذا بتوجه اللوازم
الملزومات من افراد الغير مع انه بناء على ما سبق من قوله فان علاقة اللزوم على الحكم
لا يجري نقضا فانه قال بل بجميع اللوازم الا ان يقال ان بعضها لا جميع اللوازم و
الملزومات منه خارجة مع بعضها من افراد الغير فيعتبر حمل تلك القضية على المهملة وتحقيق
وجه انه كل حقيقي يعني انما يجمع هو انه قال هناك فان علاقة اللزوم هي التي تمنع
الغيرية الا ان يقال انه اخص مادة من اللزوم على الكلية والجزئية غايته انه لزوم اهل الغيرية بلا

فهذا الدليل لا يثبت المدعى فان الكلام
انما هو في التعريف للغير اليه ويكفي فيه
الانفكاك في التحيز بل نقول بتصور
انفكاك البارى عن العالم في التحيز وكذا
العالم في التحيز او نقول ان العالم ينفك
عن البارى في العدم والبارى عنه في
التحيز صح

بعد صح

عندهم تنافي الغيرية وحمل قوله
فان علاقة اللزوم صح

ان

بطريق الحصر وان الكل والجزء لا يكون
غيرا عندهم فعلاقة الجزئية والكلية
ايضا تنافي الغيرية عندهم صح

[illegible] الكرم الذي هو مصطلح ارباب العقول الاخيرة ان ارباب الاصول يقولون ان الكلام
الا ان ارادته [illegible] بما على الخط [illegible] وحاصله ان السوفية [illegible] مافي
لكنه غير جامع لخروج افراد الموضوع وهو اللوازم المنزوعة عن العالم قوله فلا يرد عليه
الا النقض [illegible] بالصانع والعالم والملازم اللوازم ومن جهتها ان
غرضه من قوله اللوازم ان اعتراض لتحقيق المقام قوله بعين الاشارة الا الاولى
فقد يقال ان الاشارة [illegible] الموصوف [illegible] في ذلك [illegible] لو كان
المراد بالاشارة العقلية [illegible] من جهة لكن المراد من الاشارة [illegible] فلا يرد ذلك
والذي يدل على ان المراد [illegible] الاشارة حسية قوله وتقديرا [illegible] ولو قيل
[illegible] فانه لا اشارة حسية تحقيقا [illegible] لكن الاشارة حسية تقديرية فانه لو وقف
[illegible] الاشارة حسية [illegible] الاشارة [illegible] ولو
اراد الاشارة العقلية [illegible] الاشارة العقلية فيما ا
[illegible] لا تقديرية قوله ولا يبعد ان حاصله ان السوفية [illegible] الكلام [illegible]
من دخول الاعيان لكنه ليس [illegible] لانه لا يخرج [illegible] لان مراده انه لا يبعد
لكون من افراد [illegible] بعضهم يتبادر من ذلك [illegible] التعليلية [illegible] الوقف
ان حاصله صريح فيما ذكرنا ولو كان المراد ما ذكر [illegible] فان الوقف منه ان فانه
من افراد الموقوف قوله لان الوقف منه ان لا احتراز [illegible] لا احتراز عن تعدد القدماء
وكانه اراد الاحتراز عن تعدد [illegible] المتغايرة فيه ان [illegible] نفي تعدد القدماء
المتغايرة وهو يترتب عليه قوله وما نقل كانه جواب سؤال وارد على قوله ولا يخفى
[illegible]
[illegible]
انه لا [illegible] عليه [illegible] افراد الغير

بعض صح
ما والصانع ه
يعلم ه
الاشارة ه
فان التقدير صح
فيها ه

[illegible]
الغير حقيقة [illegible] قال لا باس [illegible] ان يكون السوفية [illegible] ولا يكون مانعا لانه لا يخلو
[illegible] قال الامام مراد الاخير [illegible] قوله وهو نفي تعدد القدماء
فانه مع هذا [illegible] العقلي [illegible] مسعوده [illegible] لكن لا يذهب عليك ان
[illegible] لزوم القدماء مطلق [illegible] لا يترتب عليه [illegible] الوقف [illegible] لزوم
تعدد القدماء المتغايرة [illegible] يترتب عليه [illegible] الوقف هو [illegible] وهو يترتب عليه
ويمكن ان يكون مراده انه لا يترتب عليه [illegible] موقوف [illegible] فرضنا انها متغايرة [illegible]
[illegible] تعدد [illegible] لا يتوقف على اصطلاح [illegible] قوله [illegible]
لا [illegible] قيل ان الجواب [illegible] قوله [illegible] يجاب بانه
[illegible] قوله [illegible] قدماء مستقلة [illegible]
[illegible] تعدد القدماء اقول [illegible]
القران الكريم [illegible]
قوله [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الافعال المتفقة [illegible] افعال [illegible]
قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] من الفضلاء [illegible]
[illegible] الافعال المتفقة [illegible] الشعور [illegible]
[illegible] الافعال [illegible] الشعور قوله ولا يرد انه [illegible]
[illegible]
الاول [illegible] قوله [illegible] متعلق
[illegible] قوله [illegible]

في المقام
ثلثة
الافعال
الاختيارية مسبوقة صح
اي غير البيوت وبالمضاف صح
المشتغلين

على الفلاسفة بأنهم قد لعبوا في هذه المسئلة قوله والمشهور عنهم المشار إليه آنفا مشهور وغلط في
المشهور عنهم لكنه ليس بتحقيقهم قوله الجزئيات المادية لو كانت متغيرة أو مشخصة وإنما
أحسن مما سيأتي من قوله وكان الجزء المتغير وأيضا من قوله موضوع على التغير لإيهام
اختصاصها بالمتغير قوله وكان جزء المتغير الأول لجزئه أي لا يسلم والمشخص جميع
الكل فإن الأفلاك ليست من الجزئيات المتغيرة لا يقال أن الجزء المتغير ليس معلولا له
بالذات لأنا نقول الكلام يشمل المعلول بالذات كما هو التحقيق وبالواسطة كما هو المشهور حيث
قالوا إن الحادث المتغير يتوقف بواسطة أو بغير واسطة قوله موضوع على التغير الأول أن يقول التغير
يعم الطلق فإنه موهم بأن تخصيص الجزئيات المتغيرة كان مع أن الكلام في مطلق
المادية ولو كان بالتشكل بأن يقال موضوع على التشكل الكلي في الجزئيات المتغيرة لشمل
أحدهما التغير وثانيهما التشكل أما أن يقال أن معنى قوله موضوع على التغير مثلا والأول
أن الأول قوله فالصواب هذا من تتمة كلام الشارح أراد أعلم أن في هذا المقام اعتراضين
على الفلاسفة أحدهما أن يكون تحقيق الفلاسفة في العقل وثانيهما أنه يلزم عليه في الجهل
وقول الشارح إنما يدفع الأول لا الثاني إذ أما الأول فلأن العلة العقلية لا
يشملها فلا يحتاج إلى الاستثناء بخلاف العلة الأولى ويحتاج لإيقاع العقلية والمعلولية
فإنهم يجعلونها وأما الثاني فلأنه قد اعترف بأن إدراك الجزئيات لا يمكن إلا بالآلة
فيلزم منه عدم العلم بالجزئيات قوله من حيث أنها متغيرة أي إنما قيد بقوله من حيث إنها متغيرة
لأنه من حيث أنها تعلم بالوجه الكلي يعتبر كونها بالعقل قوله بصورة بصورة متصورة بالإشارة إلى أن العلم
الحسي قوله يستخرج بالإشارة إلى أن العلم الذي يكون له صورة والتشبيه في الأغراض قوله وذلك في
الوجه هذه النسخة لا معنى لها بل النسخة الصحيحة هي التي فيها كونه قوله مشافهة عن نقل
تلك الجواهر أو يكون مشافها بالذات فيكون الواجب عالما بها إلا أن تلك الجواهر فيكون
مستكملا بغيره لا بالذات ولكن فيه تغيير وتوزيع قوله ليس ينبغي على أصول الفلاسفة

التشكل حسنة وهو

فإن المانع

في الجزئيات المتشكلة مانع واحد وهو التشكل فظهر أن التشكل عام في الكل ويمكن صح

الله تعالى صح

للفلاسفة غيب أن هذا مبني على حالات بين ولو كان خلافا لمن زعم أن العلم الحقيقي بالجزئيات
المادية إلا أن يقال أن مراده أنه لا يرتسم الجزئيات المادية على الأول في العلم الجزئي
العلم الكلي أي إنما لا يلزم أن يكون مراد المحقق ذلك بل نقول أن مراده من قوله تعالى
بجميع صور الموجودات الجزئية والكلية أن الجزئية معلومة له بالعلم الكلي إذ لا
يقال أن العلامة الطوسي لم يطلع على هذا الحل سابق الكلام يدل على ما نقلناه عنهم المشهور
عنهم لكن لا يعلم الجزئيات المادية ويؤيده أنه قال أي بقي على وجه التشنيع على العلامة
مع أن العلامة الطوسي مع تو غلبه في الانتصار لهم ويفهم منه أن العلامة الطوسي لا
لم يطلع على التحقيق منه لم يخف فقوله ليس ينبغي على أصول الفلاسفة أي بناء على المشهور
بل على تحقيقهم لأن العلامة على أنه لا يعلم الجزئيات إلا إخلاء عن التشنيع عليهم
فإنه لا يكون صدور المعلول الأول بالاختيار وأن في دلالة خلاف مذهبهم أقول لو
بنى الكلام على ما هو المشهور من مذهبهم من الإيجاب لا يلزم إلا عن القائل من الكل
أن كلام المحقق منبئ عليه لا على التحقيق فلا يحتاج إلى الإثبات إنما أن يكون كلام الشارح
الشارح على تحقيق مذهبهم أو على مشهور مذهبهم فلو حمل على الأول لا يرد الاعتراض المذكور
الثاني لكن يرد الأول ولو حمل على الثاني يرد الثاني ولكن لا يرد الأول من لو حمل
في هذه المسئلة على التحقيق وفي ذلك على المشهور لما حكى لكنه يحكي لما يقال
أن المحقق اطلع على الكلام على التحقيق الحكمي في مسئلة الإيجاب والاختيار وفي مسئلة
العلم بالجزئيات لم يطلع على التحقيق في يكون الحج قوله فإن قلت الجنس أنه كما يلزم
المحذور على ذلك التقدير يلزم المحذور على تقدير الاختيار أيضا لكن لا يذهب أن الاعتراض
لا يرتفع بهذا الإيجاب من البين إلا أن يقال أنه وارد على تخصيص الأذهان فقال بعض
الفاضل المحشي في حواشيه قال الشيخ جلال الدين الدواني فإن قلت إذا كان أنه لا يذهب عليك أن كلامه
ليس بل فيه مبني على حمل العلم الإجمالي على العلم بقوة ولا يخفى أنه علم بالفعل فلا تغفل

فلم صح

يكون

عليك صح

تقوله قلت المخلصان بل الجواب الحاسم لمادة الإشكال إنما هو قوله قلت أنه قد سبق أن الواجب فالأولى أن يأتي بذلك الجواب من أول الأمر ولا وقوع صح

في الكلام فاعترض انما هو علي تحقيقه كمن معترض علي كلامه وفيه من الفهم السقيم وذلك
عين ما فرغ علي عنه تفضلا من ذكر قوله فان قلت انه نقوه المحقق علي سبيل المعارضة
او النقض الاجمالي وقوله قلت المطلق نقوه للشارح علي سبيل النقض التفصيلي وقوله فان
قلت هذا الوجه العلمي انه نقوه لشارح علي سبيل المعارضة او النقض وقوله قلت نقوه
للشارح علي سبيل الحل وقوله لا يخفي جواب معقود وهو نقوه من المحشي ولا يخفي نقوه
للشارح وقوله اقول احيانا خوه لشارح وقوله تحقيق نقوه للشارح ولا يخفي عليك
ما تخصيص البحث بكل واحد من المراتب العشرة فافهم فانه دقيق قوله مما لا يحتمل حجتي
بنفسه انه والذي نحن بابان ان من احكم هذا الكلام انه يلزم ان يكون الاول فموجوها
او جميع من المعلومات او بذاته انه من مفكسه انه يلزم احتياج الباري بالممكنات
في الجملة بجزئه علي ما اعتقده وانما يلزم الكثرة في الذات فاجاب باختيار الشق
ومنع لزوم احتياج الباري بالممكنات بل انما هو بصفة هي العلم فلا يلزم فيه
الكثرة ايضا لان الممكنات في هذا الوجود متحدة غير متكثرة قوله ابتدأ انه يبقي المعاني
اراد به حدوث ما علي قوله في فيقتضي تعليق ما اراد به حكاية علي سبيل التجريد
قوله والذي ذكر في نفسي وجهي الدليل في شرح ها كل الشيء من مصنفات
المحقق والدليل المذكور ان الوجود المجرد للذات انما ان يكون جسما اجسما ناطقا
ام لا فعلي الاول لا يكون مجردا عن المادة وهذا خلف وعلي الثاني كيف يكون فردا
للذات وعلي هذا التقرير لا يتوجه عليه التدليل لان الذوات الموجودة بالوجود العقلي
ليست حقيقة الذات من حيث هو انسان بل هو حقيقة علمية وهوية اخري تتجلي في العلوم قوله وليس المعلومات هي قيد فيه بحث اذ الكلام في العقل
والمعلوم في العلم يلزم ان لا يكون علي وفق المعلوم من اختلال العلم بالطل بالكلية
اقول مراده ان ليس العلم بالمعلومات مما يختل اليه التقرر في العلم العقل انه فيه شرح

سؤال

وقوله صح

فساد صح

ايضاح

الاول صح

لبشرة صح

الي العلوم صح

المه:

في العبارة ومن البين ان العلم بالجد المتباين لا يختل العلم بالمتباين الآخر
والمطلوب هنا ذلك فيضي انه ح يكون خوه ح علي نحو غيره وفرق بين العقل
والمعلوم سائر المتصفات في بعض الشيء يكون خوه علي ما نحو غيره وفيه ما
الشرح الكلية من قوله ولا يخفي انه اذا يغني احد عنه الحكماء ليس فعوريا احد علي اس
والاول ح في حق يكون من ذلك يخلصا لهم فتنبيع الاشكال عليهم ولنا في
تحقيق يعني منه هيهم ما يحيل علي تحقيق ما له تحقيق ما ذكره في هذا التحقيق لانه
في علم الكلام وما ذكرنا من منوهيهم معقول بخروج والتعبير بعدم الغيبة
كان سالما يقول انما يعبر عن المغايرة بعدم الغيبة وليست نسبة فلا تحقيق في فانه
فاجاب وقوله لا يحيد بقول انه ايضا كالمغايرة نسبة فتحقيق التلازم في ذلك
اولا ثانيا لا نسلم ان عدم الغيبة نسبة بل هو نفي للنسبة تو صحيحه ان العيبة مغايرة
ايضا نسبة في حاكمها في ذاته مغيبيه لا في بيضي انه يجب ان يكون هناك شيئان يحكم علي
احدهما بانه عين الآخر كما ان الحكم علي شيئين باحدهما مغاير للآخر فعدم الغيبة
نفي للنسبة لان الغيبة لما كانت نسبة فصدق عدم الغيبة بها في احدهما لا يكون هناك
شيئان حتي يقال ان احدهما هو عين الآخر بل هناك شيء واحد فلا عينية وثانيهما ان يكون
هناك شيئان ولكن متغايران فلا غيبة ايضا لكن في الاول وانما اقتصر علي الاول
لان الموضوع في هذا المقام الوحدة وتابعا بان لا يكون عدم الغيبة نسبة لكن لانم
الا لانه قوله يستلزم ان لا يكون ثبوت الواجب من حيث هو من غير اعتبار قيد
تو ذاتيه وانما افهم علي كون الذات مع اعتبار ما دون العلم علي ان العقل
ايضا ما فهم في السؤال حيث قال او يكون من حيث هو عاقل بذاته مع قيد في العالم
يكون الذات البحتة والمعلوم هو الذات مع قيد كما يكون العالم هو الذات مع قيده
المعلوم هو الذات البحتة بدون القيد لان عدم ملحوظ وتحقق بالشق الاول فانه

فاجاب بقوله والتعبير بعدم الغيبة لا يجدي نفعا

وان

الح

لا يجوز ان يقع منهما بل لانه اذا فرض ان الاولى ان يقال الفرق بين العالم والمعلوم
يكون الفرق البين [illegible] فما ذكره وأما على مذهب المتكلمين ففيه [illegible] من هو [illegible]
القدرة بل [illegible] المذهب [illegible] بقوله [illegible] فقلنا انه [illegible] قوله بجميع
الممكنات كانه اخذ الممكنات على الممكنات المتبقية على ان الارادة لا تتعلق
الا بالممكنات الموجودة بخلاف القدرة فان القدرة تتعلق بالممكنات مطلقا سواء
كانت موجودة او معدومة ومع هذا اطلق الممكنات في قوله وبعلمه جميع الممكنات
لكن لا يذهب عليك ان اطلاق الممكنات ههنا موهم لو قول الواقف والمصنف
فانها اي موجودة مع انها ليست بالارادة والا لزم حدوثها فالاولى ان يقال
مريد بجميع ما سوى الله من الممكنات الكائنة قوله مغايرة للعلم اه خلافا [illegible]
على الكعبية [illegible] قالوا ان الارادة تعني علمه بانتظام الامر [illegible] استدلالا على مغايرة
الارادة للعلم والقدرة والدليل انما يثبت المغايرة دون الاول فالاولى ان يقال الاكتفاء
انه [illegible] ولكن لا يذهب عليك ان اثباتها الارادة انما يتوقف على [illegible]
اصولها اثبات مغايرة الارادة [illegible] لا العلم والقدرة فقط كما وقع في عبارة
هذا الكتاب [illegible] ان لا يكون [illegible] ما يصلح مخصصا وفي هذا الكتاب [illegible]
لهذا ان المساوات [illegible] في شرح المواقف الى اثباته [illegible] متساوين يجوز ان يكون
مغايرة للمحبة و[illegible] الله اذ لا يصلح شيء منها للتخصيص لكن لا يذهب عليك
ان التخصيص يحتمل ان يكون [illegible] على ما ذهب اليه بعض المتأخرين وهو [illegible]
عند التحقيق لكن صاحب المواقف وهو [illegible] لا بالكلية وكذا انه [illegible]
قوله لا يصلح شيء منها للتخصيص لانه ليس في [illegible] ما يصلح لوجوب
الاختصاص [illegible] على ما ذكره في المواقف [illegible] للقوم [illegible]
النزاع قوله وتشاهد اه [illegible] هذه [illegible] الامور [illegible] قوله الارادة

قوله قالوا صح

لكن لا يذهب عليك ان الدليل لا يثبت المدعى تماما اذ المدعى هو مغايرة الارادة للعلم والقدرة صح

والتمسك صح

المخصص صح

مخصصا

معقولة

الارادة عند المتكلمين صفة موجودة [illegible] فالنسبة فيه معقولة والامر
الاعتبارية هو تعلق [illegible] وليس الكلام في [illegible] بل في انه
على تقدير ان يكون اعتباريا [illegible] من الاعتبارات التي [illegible] باعتبار المعتبر
بل وجود العالم موقوف عليها [illegible] قوله ولا [illegible]
له [illegible] كان [illegible] قوله الذهب [illegible]
فلا [illegible] ان الدليل [illegible] من المدعى [illegible] ان يقال [illegible]
[illegible] الافراد وكذا الكلام في [illegible]
[illegible] الجواب عن [illegible] ان الامر ينفك
عن الارادة والامر [illegible] المحققين [illegible] المعتزلة
[illegible] قوله ان الامر ينفك عن الارادة اه لا يخفى عليك ان
هذا الجواب لا يستقيم [illegible] عن الارادة لا [illegible]
الارادة [illegible] الارادة تتعلق بالشرور والمعاصي والامر [illegible]
[illegible] الامر عن الارادة [illegible] الامر [illegible] الارادة
مطلق [illegible] ان الامر لا يتعلق بالشرور والمعاصي فاذا انتفى الامر انتفى المطلق
[illegible] فلا تنتفي الارادة [illegible] الشرور والمعاصي [illegible] اهل [illegible]
الا ان يقال ان هذا الكلام مبني على [illegible] بالعقل [illegible] المعتزلة [illegible]
واهل السنة بالعموم والخصوص من وجه [illegible] ان الامر قد ينفك عن الارادة [illegible]
[illegible] العموم من وجه [illegible] بالفعل قوله ولا شك انه لو علم اه [illegible]
[illegible] الامر [illegible] بالمأمور به [illegible]
[illegible] قوله لا شك انه لو علم اه قوله ويمكن [illegible]
الامر [illegible] من الجواب [illegible]

على صح

اقبح

الامر صح

اعم صح

الاخص صح

اعوان

كون العبد في المثال المذكور مع اتباعه برضا السنة و هو مخالفة امره عاصيا حيث تعمدوا
بانه الا امتان تكويني وامر تشريعي فلا دخل للقسم الاول اعني التكويني بل الحق ان هذا
وامثاله ذكره لاستيفاء الاقسام الامر وحاصل ذلك ان هذه الامر في صورة الاحتياط لكونه
ليس امرا حقيقة لانه ليس من القسم الاول اعني التكويني و هو ظاهر ولا من القسم الثاني اعني
التشريعي الذي هو مدار الثواب حتى يكون الطاعة عبارة عن الاتيان بما يوافقه
والعصيان عن الاتيان بما يخالفه ويلزم منه اشتراك الطاعة فيه اي في تحقيق آحادها وكذلك
والعاصية بالمعدوم مثلا ويحتمل ان يكون المراد انه يلزم اشتراك المكلف الكافر والواجب
يكون ممكنا لكن يرد على التقرير انه لا امكان فان المفروض تعدد الواجب فيلزم
التركيب من المقتضي والمانع انه لكن لا يخفى عليك ان التركيب الذي يحق المفروض الا الافتقار
وان الذي هي فيها لا انه افتقر الى ترتيبه حتى يخرج المحقق وما يحق فيه من قبيل القائمة
دون الاول وايضا المقتضي امر عرض خلا تركيبه بحسبه واما بعد وجوب الوجود انه
او يجوز اثنان منها [illegible] فلا احتمال سبقه لكن القضية مانعة الخلو لا مانعة
الجمع حتى يخرج اربع صور منها بقوله انه يتعين ان [illegible] التوجيهين يجمع واحد منها
والحدوث مع ان التوجيه لا يتم مع حد النقص الا ان يقال حد لحوقه فمنها يستلزم
عدم الاحتياج في نفي المثل امر في التركيب الاول وجوابه انه فلا حاجة وجوب الوجود
لا ما فرضنا واجبين يلزم النقص المذكور من اشتراكهما الطاعة وكانه لهذا قال
قوله فليتدبر انه يحتمل ان المراد امكان مجموعهما بجميع الاجزاء يمتنع لما اذا اراد امكان جنس
الهيئة الاجتماعية فكذلك اذ لا تركيب بينهما حقيقة وعلى تقدير التسليم لا يلزم كون الشي
فاعلا للنقص وكانه لهذا امر بالتامل لعله انما يلزم كون الشي فاعلا للنقص لان المجموع اتخذ
منه الهيئة ليس موجودا خارجيا حتى يكون فاعلا مع ان الموجود لا يكون فاعلا منفعلا
فلا بد له من علة مثلا وفيه انه ليس للمجموع وجود غير وجود الاجزاء فقول المجموع اي

انه لا [illegible] في الامكان

التركيب للمنافي للوجوب [illegible] صح

قوله

ان هو من الهيئة الاجتماعية موجودة مغايرة لوجود الاجزاء واما فلانه هو من الهيئة
الاجتماعية لان المأخوذ في الهيئة ليس وجود انحصارها اعلته غير علة الاجزاء
على ما [illegible] صرح بان الشي في سياق اثبات الواجب وفي هذا الكتاب في افعال مباحث
الحدوث ومن العقلا المجتنبين من عقلاء هذا المقام وقال ان اعطى علة
نحو حصول المجموع من غير علة معلولا للغير انه كونه غير [illegible] بحث
لان الجز لا ينافيه الكل كما اشتهر عن الاشاعرة ونقل هذا انه افضى عنهم وايضا
يلزم كون الشي علة لنفسه اذ علة المجموع علة الاجزاء على ما سلف في بحث الحدوث
ولا يخفى انه في التصور [illegible] الاخير لا يلزم عنه [illegible] وقيل عليه ان المجموع ليس واجبا كما
اعترف به نعم [illegible] يلزم كون الواجب معلولا للغير بل المجموع ممكن فلزم كون الممكن معلولا
لغيره ولا محذور فيه وكانه لهذا امر بالتامل ويمكن ان يقال علة المجموع يلزم ان يكون
علة لكل جزء وان لم يكن علة المجموع جاز ان تكون علة لكل جزء والمفروض ان كل
جزء واجب فيلزم كون الواجب معلولا للغير ولم يرد انه يلزم كون الواجب معلولا
لغيره ابتداء بل انه يلزم ذلك ولو انتهاء او كلاهما لا يحصل شي منهما اقول ان
لا يخفى انه يلزم في الثالث العجز كما في الاول واما الثاني فكلما اذا اراد كل منهما ان
الفعل واراد ان لا يفعل الاخر او اراد ان يريد الاخر واما اذا لم يكن كذلك
فلا عجز ولا يخفى ان [illegible] عجز فانه لا يقدر على دفع مراد الاخر ويمكن ان يقال انه لا
يريد دفع مراد الاخر بل يريد فعله لكن ارادة الفعل ارادة للوازمه ومن جملة لوازمه
ارتفاع نقيضه اذ ان لا نسلم ان الارادة للشي ارادة للوازمه بما في الحق [illegible]
لا يقال انما يلزم العجز انه لا يخفى ما في هذا الكلام من [illegible] لانه اذا كان
كل واحد منهما قادرا على الايجاد بالاستقلال يرجح احدهما اختيار الشق الاول لكن المحذور
منه لزومه هو العجز انما هو لزوم في الشق الثاني لا الاول الا ان يعول [illegible] منهما

في صح

فيحتمل العجز صح

الا انه صح

شبهة صح

المذكور صح

لكن يحتمل احتمالين فقال لكن حاصل جواب انه لا حكم هذا الجنون فانه ليس اختياريا

للشيخ المتقدم فانه لو كان كافيا فلا يقول بلزوم العجز بل يقول بجزمه بعدم التشنيع

الاول وان لم يكن كافيا بجزم المحذور الثاني فيعتذر لاح عليه لا ماذكر من الخلاف

فانه ظاهر اختيارية لكن ظاهر انه اراد الكفاية فانه قال بالاحتمال فحاصله او رد

الشيخ الثاني لو تسليم للدائرة قوله في شئ منها لا يخفى انه لا يتصور الاتحاد في

الشئ الا ستلزم التغير في الصفة الحقيقية والتغير فيها يستلزم التغير في الذات

فانه لا يلزم من التغير فيه التغير في الذات بل فيما يتعلق به واجتمع لكنه يستبعد

به القرابة والظاهر انما هو في الثاني دون الاول حيث كان في ليس التغير الا في التعلق لا الارادة

قوله وهو لا يشترى لعبارة لا يخفى ما فيه من الطافة قوله لا يتبادر من حلول الصفة

في الموصوف لا يخفى ان حصول الشئ في المكان لا يسمى في اصطلاح القوم حلولا بل حلول

نعوت فلا وجه لان يحمل الحلول على الصفة في الموصوف كما ذهب اليه بعض من المحققين

اهل الفضل والدراية حتى يكون اللفظ في معناه المصطلح حتى يكون حقيقة عرفية

والقلا يكون في الجزء بعده تكرارا حتى يحتاج الى ان يقال انه لرد المذهب على القائلين

بالمكان لا يقال الحيز اعم من المكان والمذكور بعده هو الحيز لا المكان فلا تكرار

لانا نقول قوله فلا تتنزه عن الحيز والمكان مشعر بانه ذهب الى الاصطلاح الترادف فلا يخفى

فان ان يقال الا العطف التفسيري لا يقال الا يراد هذا الاحتمال عقيب الحلول

لانا نقول المراد بالحلول اعم من الحقيقي والمجازي بجامع في هذا الاول

حتى يمنع العزة على الكيميا وهو بما ذكر من الوجه الثاني كونه للموقف

فما قيل عنه قوله الاحتمال كلام لا حظ الا الاخيرة كون الاحتمال الذي عقب الاخير

بحاجة تامل كلام خارج عن التحصيل قوله فعلى فرض صحته اي صحة النقل بغي الاثم او كلامه

وعدم التحريف اي على فرض ان الكلام الانجيل المنقول عنه هو المحرف حتى يعتمد عليه

الاحتمال
غير

التعبير صح

الظاهر ان اللطافة فيه انه اشارة الى التعبير
الى ما هو الحصر بدون

مستعملا صح

قوله

قوله

ان يكون الانجيل المنقول
عنه هو غير المحرف

يو لصب

على الانجيل هو المحرف الذي اخفي بوقوع فانه تحريف كتاب الله وزاد فيه ونقص فيه فقال

ان التوجيه المذكور لما نقل عن يوحنا يمكن ان يجيء في غير تقضاه ايضا اقول فكذا

البيت على الاحتمال هو بعينه هذا التوجيه فانه يمنع الحلول مجازا فلو ارادوا

الحلول هذا فهو ليس بلا وليس معنى حقيقي ان ادعى ان يكون الشيخ منعا دخل فيه انه

يقولوا بالحلول مطلق بل لا يقولوا بالحلول باتحاد الحلول فلا يجوز ان يقولوا

بالحلول هذا المعنى وليس بباطل قوله لا حلول له نحو بل استدل بها عليه بقوله في هو العلي

الكبير في نظر احاديثهم وجملهم فان العلي من اسماء التنزيه مع انه لا يثبت مقامهم

الحلول المتنافي لا تعالى بها على تجويزه انه يعتقد الكفار الحلول لا ينافي اقول فكذا

يبعد لاقربه بالمدعي اذ المدعي هو الحلول بالفعل وهذا ايضا بانه سلطان لا العقل لكن

الامر فيه سهل قوله وهذا قرينة ان اقول الاولى ثبات فيهم ان يكون هذا قرينة على

انهم في حاقتهم لم يفرقوا بين الظهور والحلول ولهذا انكر بعض الصفات في باب الوجه

ولو اوحى ما لاحق الذي يتعين فيه ليوفق الخلاف الشنيع هو ان الظهور ايضا

قوله والمراد من الحوادث انه لا يخفى انه تحريف لكن لو قدم على التقييد وهو قوله

لان مكان الا ادوات لانه لا بد للاشتراك المدعي قوله لانا نقول لانم ان حاصل ان في

الا جسامي موضع ويدعي ان الدليل جار في كلام مشتمل على مقدمتين فيجوز ان يمنع

الاول وهو جزئيات وربما يمنع الثاني وهو التعلق على ما فرع في المطالع وغيره

ايضا الا في فهم قوله في الاول ممتنع ان ارادوا ان [illegible] الذاتي

لزوم كونه وجد العالم بالفعل لو كان ممتنعا بالذات في الاول يلزم الانقلاب

من الامكان الذاتي وهو باطل وان اراد الامتناع بالغير فمسلم لانه لا ينافي الامكان

الذاتي قوله ما يقال من ازلية الامكان مستلزم انه يتعين باب المراد هو الاول

قوله وما سلوبه انه يوهم منه ان الجميع بعضها من قبيل الاضافة والتغير فيها لا

السلوب صح

توجيهها الكلام صح

الاخير فان الاحتمال الاخير صح

قوله

بالخصوص

بتمامه فان مدعاهم صح

قوله

تشنيع

للمدعي صح

الكان صح

والموضع متخلف صح

قد سبق ذكره صح

الامتناع صح

الامتناع الذاتي صح

فمسلم صح

يفهم منه ان منع اولوية احتياج الاجزاء مطلقا
الا احتياج فيها اصلا وهذا مكابرة محضة مردودة
ووجوب احتياج بعض اجزاء الخارجية لا البعض
ولما تفطن ورود هذا الاعتراض
بادر الى التسليم بقوله على ان ما يلزم
او فلو اقتصر في البيان على هذا كما
فعل البعض لكان اولى [illegible]
صار الماء هواء والاسود صح

لا يفهم منه عدم خارجيته قوله بطلان الكمال ان ليس المراد بالكمال ما هو
المشهور من الاتصال الموجب فانه في المصطلح اسم للحركة في الكيفية بل
اراد مطلق الانفعال ضمن فيتحقق الحركة والكون والفساد والتي هنا وفيه ان
فيشمل انفعال الاعراض والجواهر فينطبق على المسائل وما [illegible]
البعض قوله هو عموم الاحتياج والانفعال واعلم ان هنا يرد اولا انه
على ان محال ان الجزء الصوري فهذا امر جوهري فلا بد من احتياجه
الى الحال لا عرض فيلزم احتياج الواجب لكن [illegible] عنه لان المجموع
مجموع الواجب والغير ولا شك ان المجموع ممكن لا واجب ثم يرد عليه انا نسلم ان
المجموع ممكن لكن يلزم احتياج بطلان الكل وهو ان اجزاءه الى تجانسه بعضها
الى بعض فيلزم احتياج الواجب في جانب بانها غير محتاجة عنه ولم يتعرض للجواب
عن الاول مع انه مقدم على هذا لان الجواب عنه ظاهر من الاجزاء الحاصلة
الى الآخر وانما يحتاج اللازم احتياج بعضها الى بعض فيجوز ان يكون بعضها
محتاجا الى الواجب قوله والجسم بمعنى الجسم مع انه نوع الجوهر بالمعنى الاعم ينبغي ان
الجوهر بذلك المعنى اعم من الجسم ونفي العام يستلزم نفي الخاص فلا وجه لان نفيه
الجوهر المذكور اغنى بحمله الامر لا يجب من حيث لا يكون نوع الجسم التكرار كما في تنبيها
لجنسهم به فان قلت ان المص قد فسر الجوهر في المواقف بهذا الاعم فانه قال
وانه فلذا في عبارة المواقف لا يلزم التكرار لانه هو نفي الجسم اولا ثم الجوهر
المنفرد ونفي احد الخاصين لا يستلزم نفي العام بخلاف هذا فلم حمل الشارح العام في عبارة
المواقف على الجوهر عبارة الكتاب الا ان يقال انما نفي الجسم ثم الجوهر بالمعنى
الاعم ثم يكون اجرى على المجمع قوله ولا الجهل لانه ان ذكر الجهل انما هو
تفريع على علم المحال ان اما لان العالم بجميع المعلومات لا يكون جاهلا قطعا

قطعا فلا يرد ما قال انه قوله اورد صاحب المواقف وانا اقول صاحب المواقف من مذهب
الكل لانه بعيد بان يقول بان الكون الذي هو تبيين صفات الواجب والجواهر لكن
ما ذكره صاحب المواقف يستلزم ان يكون بتبيين العدم المغاير لذا الكون ايضا
قائلون بذلك لان حكم ان المجموع بانه بعيد لذا العرض بان يجوزه بكونه كما
وكونها للتأثير لا يثبت ما هي المعتزلة الذين هو الاعتقاد لجواز ان يكون ممكن
قوله لما تقرر ان في الله تعالى لم يجتمع الا ان ومن [illegible] الا بعدت الشرع في الله
وارد عليه جميع الممكنات لما سبق لا خالق سواه قوله وهذا المتفق عنه لا يرد
عليك انه لا عنى بهذا غير فانه ممنوع ما ليس لمكانه المدعي لجوازه تخصيصا
للخلق بجواهر بجواز تخصيص الايجاد بانه يخلق الارادة بالخلق والافراد قوله وسيعلم لك
مع زيادة انه اقوى مذهب المعتزلة من ان الشرور والقبائح ليست مخلوقة
الله تعالى مع وجود ذلك لان يحمل هذا التفصيل فيما سبق فانه خلاف الواقع قوله ولا يجب
ولا يرد انه فيما ان الذي بين ان الدليل اخص من المدعى لان بين انه
فيلزم شيء اولا ثبات احتج الافراد قوله هذا نفي معلوم مما سبق حيث قال منزه عن
سمات النقص فانه لو كان محتاجا الى شيء انه اوضح لما كان غنيا فان الغني لا يكون
محتاجا من قال انه معلوم من قوله لا يخلو ان لا شريك له فقد يعجز طول البعد فانه لا
لا يعلم منه التمييز قوله الحكم افاد التقديم الحصر وكذا اللام فانه لا اختصاص اوفق
قوله كما نبه بجواهر انه يحتمل ان يتعلق ببطلان المنافي وهو قوله لا يجب عليه شيء
كما نبه عليه بظاهر الآيات والاحاديث يستنبط عن غيره ان يحمل عليه ان هذا في
قاعدتهم القائلة من انه لا يجب بخلاف الخوارق على يد المتنبي عليه الصلوة و[illegible] من النبوة
اقول لكن يمكن ان يجاب عنه اولا بان جاء في الشرع ان خلق الخوارق على ما ورد به صاحب
الكفاية وبعض المتاخرين في مواضع القضايا وان الخلق القوم على انها

٧ النزاع
٧ قوله
المنع فلولا ان صح
ان يكون ابدا صح
قوله فقال صح وقال صح
عن الشيء صح
معنى لا يجب عليه شيء
قوله
٧ بالوجوب صح
٧ والسلام
٧ اما هو

المحل صح
٧ الجواب صح
الواجب صح
حيث اخذ الغير فيه فانه قال ربما كان
الواجب مع الغير محلا للجزء الصوري اه
على انه انما يلزم الاحتياج لو لزم احتياج كل
فيها بالجوهر صح
بعضهم به
٧ المنع صح
بعد نفي صح
فهم الابرار
العموم
المذكور صح

من الخوارق وامّا ثانياً فنجوز ان يكون تلك الامور غير موافقة للدعوى مع ان
شرط الاعجاز موافقتها للدعوى (؟) عليه الصلوة والسلام ان يكون موافقاً للدعوى واما ثالثاً
فنجوز ان لا يكون مقرونا بالتحدي لا حالا ولا مآلا مع انه ايضا من الشروط واما رابعاً
فنجوز ان لا يتعذر معارضتها مع انه ايضا من الشروط والاولى ان يقال فنجوز ان لا يتعذر لذلك
كان التمسك بالنقل عند المحققين قوله ومن ذلك امتناع حقيقة النقيضين وجوابه انها
ليسا نقيضين حقيقيين لعدم تحقق الاختلاف بالايجاب والسلب الا ان يقال قولهم
كلام الله قديم في قوة قولهم ليس بحادث وقولهم حادث في قوة قولهم ليس بقديم او يقال
المراد بالنقيضين المتنافيين وهذا اكثر من ان يحصى في كتب الميزان قوله وقيل انهم
منعوا الاطلاق لغوا وانه هذا التوجيه لكلامهم حتى يرجع الى ما قال الجمهور ان في كلامهم
لا يخفى عليك ان هذا التوجيه غير ملائم لعبارة الكتاب فانه انما يوجه قولهم بقدم الالفاظ
وينبغي انهم لم يحكموا بقدم الجلد والغلاف فيحتاج الى التوجيه لذلك كما هو للالفاظ واقول
في توجيه كلامهم ان مرادهم من اسناد القدم الى الجلد والغلاف مبالغة في نفي نسبة
الحدوث الى الكلام في الجملة لانه كلام واقع على سبيل الحقيقة والا كيف يقول من له ادنى عقل
وتمييز بقدم الجلد والغلاف فضلا عن جماعة من الفضلاء حاشاهم ان يكون مرادهم
ذلك وقولهم بقدم الالفاظ ما يحمل على الالفاظ على طريق الشيخ فيخرج كلامهم
عن جنس السخافة لما زاد في المتانة ويمكن ان يقال ان قولهم بقدم الالفاظ كما
يقول بقدم الجلد والغلاف مبالغة فيرجع الى مذهب جمهور الاشاعرة ولهذا التوجيه
توجيه ذلك القائل فانه يكون الالفاظ فقط مبالغة وما نحن فيه الجلد والغلاف لكن
او الكونه قليل المؤنة فانه دعوى المبالغة في الجلد والغلاف فقط من غير ملاحظة
الالفاظ فلانه ابعد الى التحقيق ~~فانه نفي الجهل والى ما قبلنا التحقيق~~
من مذهب جمهور الاشاعرة قوله اراد به المعنى الذي القائم بالغير وفيه انه

بسم الله ... اللهم الا

فانه في بابه بغير ما ليس هو ولا غيره ~~لا يشبه اصلا~~ ان يحمل الغريبة على معنى الكون
او الوضع لانه هو مصطلح الجمهور حاصله كلام المصنف ان النظم عبارة عن ترتيب الاجزاء او
الترتيب حادث فيرد عليه ان القديم انما هو مع النظم ~~الخ~~ اذ مراد المبالغة بالمور
يقتضي الترتيب من القديم فلزمه ايضا ان لا يكون القديم مع كلام الله حقيقة التحقيق
انما هو مع النظم مع انه حادث وكذا ما في المصحف انما هو المنتظم فوقع فيما فر عنه
قوله ويتبع هذا الكلام بعض المتأخرين لغرض ارادة التنزيه حيث قال في شرح المواقف
والشبهة في انه اقرب الى ... الا المنية بما المراد قوله فلا ان مذهب الشيخ انه
بل عبد الله بن سعيد القطان على ما نقله المقاصد وحرره الجلبي انما هو مذهب بعض الاشاعرة
واراد به عبد الله بن سعيد القطان ان لا ينطبق على الكلام اللفظي اذ اللفظ لا يتصور
بدون احدى هذه الثلثة فالحاصل ان المراد بالامر والنهي مطلق الاثنين ولا يتصور فيه الوجوه
ايضا بالخلاف وفيه اما اولا فلان المعنى ايضا لا يتصور بدون احد هذه الثلثة يسمى
او ان كان المراد بعدم حصول اللفظ المعنى الاثان يقال عدم تطبيقه على اللفظ اظهر لا يقال
ان عدم انطباقه على اللفظ اولا وبالذات وعلى المعنى ثانيا وبالعرض لانا نقول الكلام في
مطلق التطبيق وعدمه لا فيما هو بالذات فلا يجد بك نفعا الا ان يقال انه وجه
لاظهرته واما ثانيا فلانه اراد بالكلام اللفظي المرتب ثم لكنه غير منزلات الكلام نفسه
واراد اللفظي الغير المرتب فعدم الانطباق عليه لان اللفظ الغير المرتب بمنزلة الحروف
~~عدم ...~~ لا يقال ان اللفظ الغير المرتب غير متصور
لانا نقول لو كان كذلك لرجع الى البحث الاخذ وايضا فلان المنطوق التوحيد يجري
في المعنى وهو جعل المعنى امر بسيطا بجزء اللفظ الغير المرتب بان يجعل ذلك لفظا بسيطا
قوله ومن هنا ان هذا ليس ابعد على انه هو فلم لا يجوز ان يكون كلمة
حادثة لا يكون عرضا قارة قوله فلا يكون القائم بذاته من جنس الالفاظ رجا

مافي ... الاحكام صح

فيه ان هذا ليس مذهب الشيخ صح

مذهب صح

قوله

المفهوم

الكلام اللفظي صح

في الانطباق باحد الثلثة صح

قوله

الله صح

التوجيه الاول صح

بل في الالفاظ ... صفات الخلق صح

المخلوقات فيكون علمه من جنس علم المخلوقات الا انه يكون

يقال يجوز ان يكون موجبا لتلك الخلق مع كون القائم بذاته من جنس الالفاظ
بطل ما ذكره الشارح من الحصر ولا محذور فيه فانه قوله في شرح الفقه الاكبر [illegible] وفيه
قالوا معنى قوله ان الله خلق آدم على صورته اي صفته يعني انه من جنس صفته [illegible]
[illegible] مشتركة لا الا بالاسم لانا نقول يلزم من المنع ان لا تكون تخلقا بالحقيقة
ما قام بذاته من جنس المخلوق وان لم يكن تخلقا بالحقيقة بكونه من صفاته
الحقيقية بحسب الصفات المخلوقات والكلام الذي ذكرنا من الاشتراك في النوع الا
وعدم [illegible] اختيار الشق الثاني [illegible] قوله حتى يلزم ا
تغير هم قلت ما لم يكن [illegible] الكلام [illegible] الالتزام لا الالزام وهو الاولى [illegible] حيث
لا يرد قوله [illegible] الادلة الدالة على النسخ فبان ان الادلة المجموعة [illegible] اللفظ
انما [illegible] ما ذكرنا من اتفاق الوجوه [illegible] عن كلام المص قوله
غير العلم [illegible] بالعلم يعني ان الكلام بالكلام ليس نفس معنى الكلام والا لزم ان
يكون الكلام [illegible] قوله التي هي مبدأ [illegible] قيل لا يثبت
مغايرتها للعلم [illegible] مغايرتها للقدرة لان التأليف نوع من
الايجاد ومبدأ التأليف القدرة [illegible] فالتكوين اقرب من القدرة فليكن نفس
الا ان يقال انهم لا يثبتون التكوين بل يجعلون مبدأ التكوين من القدرة فلا
[illegible] للقدرة دون التكوين لا يخفى عليك فساده لانه ما قال معنى الكلام هو
العلم [illegible] مبدأ التأليف [illegible] المرتبة فليكن مبدأ [illegible]
التأليف القدرة لكن الكلام [illegible] ان مبناه على الاذن [illegible] ان القائل
[illegible] فانهم قوله وهذا الوجه [illegible] اقول هذا الوجه [illegible]
[illegible] على كلام المص [illegible] بل وقع [illegible]
مع ان [illegible] غير [illegible] على امور ا

ثم لا

فلا يكون ص

على حدوث التلفظ انما هي ادلة الحدوث لا ادلة النسخ الا ان يقال ادلة النسخ بعض ادلة الحدوث صح

اي غير العلم

نعلم ص

الايجاد م

لكنه م

من ان كلامه [illegible] م

٩٧

على امور يقتضي التقديم والتأخير والمضاف ان تحقيق مسئلة الكلام يتوقف على غيره ا
المعقول بل التوقف او على ما هو المنقول عن اهل الحديث لكن لا ينبغي ان ماذكره
المص السليم تماما ذكره جمهور المتكلمين وما ذكر طائفة منهم كما ذكره المص قوله فمن ثمة لم يجز
ان يطلق عليه لفظ العارف اه اقول يرد عليه انه يلزم ان لا يجوز ان يطلق لفظ
العالم ايضا بالتحقيق ويراد به العالم بالكليات فقط او المركبات فقط او [illegible]
فقط فان قلت ذلك اصطلاح بعض وليس [illegible] هذا ايضا كذلك على ما صرح
العلامة التفتازاني في شرح العقائد فالاحسن ان يتمسك فيه [illegible] امثال [illegible] وان
الشرع لا بما ذكره لانا نقول ان الكلام فيما لم يرد به اذن الشرع والعالم ليس مما
ورد به الشرع لانا نقول لا حاجة لقوله فمن ثمة لم يجز لان عدم الجواز [illegible] ذلك
اما ليس له دليل عقلي بل له دليل سمعي وهو عدم ورود الشرع ولو كان له دليل عقلي لكان [illegible]
في العالم ايضا الا ان يقال ان مراده ما اذن به الشرع فلا نزاع في جوازه [illegible]
باذنه به فيكون هذا التفصيل في كون الكلام [illegible] قوله فيبطل [illegible] وان
[illegible] كلام [illegible] الموافق حيث قال ليس الكلام في النزاع [illegible]
الاعلام الموضوعة في اللغة [illegible] النزاع [illegible] قال دون التسمية
[illegible] ان النزاع في اسماء الاعلام الموضوعة في اللغة فيبطل [illegible] لا اذن
شرعيا بها قوله مع تنبيه [illegible] ان يقال [illegible] فلا يبعد ان
يجعل اجماعا سكوتيا والاجماع ايضا من الادلة الشرعية لا فيه في الاذن على ما صرح
به التفتازاني [illegible] في الاذن لان [illegible] الشرعية وهو ليس
ليس [illegible] في الاذن قوله [illegible] مرادفا للواجب الوجود مراده ان يكون مرادفا
للواجب الوجود فيكون [illegible] ولا نزاع فيه [illegible]
قوله اما اطلاق واجب الوجود اه فانهم [illegible] لا يرد [illegible] باذن الاذن

عليك م

عليه م

لانه م

وما لم

بلفظه م

فانه م

لانه م

ما جعله الله وفيمن كان في نحو الاذن بالالحاد الا في مع انه ليس كذلك كما هو المحققون م

هذا الكتاب حاشية ميرزا في علم الفقه م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قوله والرسول هو المستعمل مراداً حالة قوله والعقل المعلل لهذا لم يقبل حال الرسول وما علم التراد في قوله تعالى في سورة النحل ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله تعالى واجتنبوا الطاغوت كل آمن بالله وملائكته ورسله لا نفرق بين احد من رسله

وكذا قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا حيث الايات وتأويل الاية بما كان معذبين بعثهم ورجع بمعنى دلالة باطنة وهو المقول في غاية البعد قوله وقد يحتج عليهم بما روي من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقول النبي عليه الصلاة والسلام حين سئل عن عدد الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل فكم الرسل منهم قال ثلثمائة وثلاثة عشر وفي لغة العارفين البني هو الذي يأتيه الوحي من الله تعالى متبعه برؤيا بعث بها الى غيره كان رسولا ونعوا قيل ان النبوة افضل من الرسالة خطأ المعتبر منه اما زكن الاية مقام النبوة وقوله في جانب الله فرعون انه طغى مقام الرسالة قوله اوشريعة مجددة ولهذا قال بعض المعتزلين الرسول من بعث اليه شريعة مجددة يدعو الناس اليها نعم يرد عليه انهما المتزاهد الشريعة المجددة بان اسمعيل عليه السلام من الرسل ولم يكن له شرعا مجددا ويرد ايضا النبي الذي اشترط الكتاب من الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة واربع وارد النبي بالكتب اذ آدم عليه السلام لا كتاب وليس برسول والقول باشتراط الرسل في كتاب واحد في الكل رسالة لكتاب مائة واربع كما الى موسى وعيسى داود ومحمد عليهم الصلاة والسلام والمائة لخمس من الانبياء والجواب باحتمال تكرر نزول بعض الكتب من داود لانه يحالف للحديث المذكور فيكون اخص من النبي لا يخفى ان الرسل قد تطلق على الملك ايضا كلا لانبياء الرسول يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وقوله باطلاق الرسول على الواحد وغيره على الملك لغوي الرسول في الشرع مختص بالانسان

بانها تجمع مستلزم لان الحقيقة الشرعية منقولة على الحقيقة اللغوية بحذا يجمع الموصول العدول من دليل قوله او بمعنى الارتفاع مستفاد من العبارة انه مشتق من النبا بمعنى الارتفاع وكم باية من النبا بمعنى الارتفاع فالنبي بمعنى المرتفع او بمعنى الرافع لكنه كون النبي اما بمعنى الرافع او المرفوع ويمكن توجيه عبارة الشرح بالفعل والمفعول على المسمى بعد الظهور قوله اذ المراد بالنوع الكامل اعلم ان انبياء الله افضل خلق الله عند اهل السنة والجماعة والكلام بالكشف والسنة هو نبينا محمد عليه الصلاة والسلام لانه اول نور ولا انه حكمه عليه الصلاة والسلام عالم الحق والشهادة الا النواقص التي بانه بعثنا وان ليكون وسيلة للخلق لايجاد به وسلطنة اعيان ظهور الحق الظهور للطاقة اليوم الا ان كله نوع تجلي الحق كما يدل عليه قوله تعالى ولا تنه تحقيق من الاولى هو اكثر التفاسير الامام البغوي في باب فضائل سيد المرسلين احاديث كثيرة دالة على كونه سيد الخلق في الخلق ولانه جامع لجميع الكمالات العلمية والعملية وقال اهل التحقيق في اعطى النبي نبينا عليه الصلاة والسلام جميع معجزات الانبياء ختم جاء الخلق في الخلق فكما ان افضل المخلوق بجمل الخلق اعظم خليقة الله في خارجه فجعلها نفاذ العالم وسيف الغيب عن خلق الله تجلت بجلاله الله فلذلك صار محمد حبيب الله قال ابو لبنا في الشفاء في فضل حبيب الله محمد صلى الله عليه وسلم من اصحابه فتحققت له من الصفات الكاملة الفطرية فهو تفرد من فاتحة ذلك باخلاق النبوة فيظهر انه يحل عباده بهما الحق وهو سلطان العالم الاول في جميع فيه هذا الكلام وهو ان استعمل على مبالغة من مرادة شرعا لكن في تخريج النقل باستعمال ويا بعوده والكلام فيما يعود بلا احد ولو كان اليوم او الطاقة لنفعت النجم قبل ان تنفذ ظلمة او وجد بمثلها احد فليجتنب العقل من ارض البيان قوله على هذا الى صلوات فمن اضافهم ومكونها الاضافة قوله ادعوا اهل الجنة لقوله عليه السلام في حديث الشفاعة امتي امتي وقوله امتي امتي مرة ثانية ونحوها كان اطول الاطلاق لا اعلام من اجابة دعوة

لا رابع ظ

وكلها في النار الا واحدة ويحتمل ان يحمل على امة الدعوة كقوله لتركبن سنن من كان قبلكم
في امتي اقوام يستحلون الخمر والحرير ونحوه وقد حملها بعض شراح الحديث على انه اراد امة الدعوة
لانهم يكونون بعد الاستحلال ولو قال انه الكثر او في الطبقة الثانية **قوله**
وانه يعلم جدا قول لو حمل على امة الدعوة وعد الكفر ملة واحدة لصح ان اقوام
في عدم الوصول اليه بعيد جدا قال الشيخ في حاشية الفتوحات روي عن النبي عليه الصلوة والسلام
انه قال الكفر كله ملة واحدة واقول فهذه امة الدعوة توافق مع الاوقات بلغوا
هذا العدد وان زادوا او نقصوا في اكثر الاوقات ويحتمل ان يعد الاسلام كله ملة
واحدة ويكون اقسامهم في الاصول وباقي الفرق يكون من الكفار ومبني الكلام
على ما قلنا وعلى تحقق ان يراد من قوله كلها في النار الخلود ويكون الحكم بالخلود
لكل واحد من افراد كل فرقة ويكون المستثنى كل واحد من افراد الفرقة الواحدة
بناء على ان المسلم لا يخلد فيها ويحتمل ان يراد الدخول فيها ويكون معنى قوله الا واحدة
الا كل واحد من افراد الفرقة الواحدة وان دخل بعضها فيها **قوله** فان فرق الكفر
ام وصاحبها ومن ضم فرق الكفار اليها واقول ان اراد الاكثرية في جميع الاوقات فغير وان اراد
في بعض الاوقات فمسلم فلا يضر **قوله** السيئ اما للتاكيد فيدخل لان قطع السيئ على معنى
الحقيقي انما يكون ان يجوز اذا ما قدمت قرينة مانعة عن ارادته ونكتة باعثة على غيره
والسيئ في الكلام ما يصلح لهما **قوله** فان ما هو متحقق الوقوع لا انها في نفي صحة القول
مع قيام القرينة لانه دليل على مجازيته والحقيقة على فورية ولوقوع فيس معنا
الى فرق لان الانام في الاية قرينة لعدم الوقوع عن معنى الاستقبال **قوله** فان ما هو متحقق
الوقوع قريب الا وان يقول فان ما علم انه لتحقق لانه واقع ولو ادعى في القرب به
الى فرط بعد **قوله** وما يتوهم المتوهم طعن في صحة هذا الحديث فقال ان اريد ثلث
وسبعين فرقة اصول الاديان فلم تبلغ هذا العدد وان اريد الفروع فهم لانه حصر

يجاوز

يجاوز الاصناف ذلك عن آخره اجابه باختيار الشق الاول ومنع عدم البلوغ مستندا
بانه يجوز ان الاصول الخ ويحتمل الجواب باختيار الشق الثاني ايضا **قوله** وقد يقال وهذا الجواب
للامام الرازي ايضا ويحتمل الاحتمال المذكور ايضا **قوله** كلها في النار الخ فهو شامل لجميع
الناس لقوله عليه الصلوة والسلام القائل والمقولي في النار ومعناه انهم يدخلون بذنوبهم
النار ثم يخرجها منها من لم يتفق به بدعته الى الكفر لانهم يدخلون قبل دخولها برحمته وتفضله
قوله من حيث الاعتقاد هذا التخصيص بلا مخصص وغير موافق لان الحديث عنه **قوله** فلا يرد يحمل على
معنى حديثه الخ لكل الافراد من كل الفرق في النار الا واحدة فان افرادها جميعا ليسوا في النار
ويحتمل ان يدخلها في النار الا واحدة وهي ما انا عليه واصحابي اتفاقا او علاوة هذا هو
المفهوم من قوله عليه السلام على ما انا عليه واصحابي وعلى هذا فقوله الا وبعضهم عصاة بعضهم
منهم وعلى التوجيه الثاني فلا يرد عليه الايراد ايضا **قوله** فان المؤمنين لو فعلوا فان الاجماع
على ان المؤمنين لكان المذنب انهم **قوله** بعيد جدا بل هو غير واقع لانه في الحديث ان من
ارتكب الكبيرة خالدا فيها واختلف في العصاة من المؤمنين ان لم
يعفو انه برحمته وشفاعة نبيه او غيره او نحو الجاهل ويعذبون عذابا منقطعا ثم يدخلون الجنة
ويخلدون فيها لكونهم مؤمنين **قوله** ولا يبعد ان جوابا باختيار الشق الثاني ومنع جواز الدخول
او ان كان مشتملا على الكفر باعتبار الكبيرة والفعلة فيدل قلة مكثهم منزلة عدم
كونهم فيها فان قلت لا وانا نقول قلة مكثهم ترك الاستقلال لان الاستقلال لا يلزم النقل
في الواقع لما هو المدعى فقلنا اليس هذا التاكيد فيفيد غاية النقل والمبالغة فيها وانه الى
منتها ايضا كما قيل في قوله ومن جهنها فليستغفر وكما في صاحب المصابيح وتحليلكم ستتبطا فرق
قال الطيبي الاستبطاء ينبغي الاجتناب ليس فيه للمبالغة **قوله** واحدة وذلك اذا خرج في العصبية
المستحق بليس واحدة منها بالاجتماع النقيضين في الصدق في جميع مثل يجب ان يكون مع
فرقة واحدة في جميعهم الحق الى الربع والصلاة ومن انا فقد جعلنا من مذهب المعصومين ان الرسم

يعتقدون ان ظاهرها مطابق للواقع قوله ومن رأى النبي عليه الصلوة والسلام وهو مؤمن
به او رآه النبي عليه الصلوة والسلام لانه اشمل قوله مؤمنا يلزم على هذا التعريف ان يكون
من رأى النبي عليه السلام مؤمنا ثم [illegible] على الكفر صحابيا وليس كذلك فلا بد من التقييد بقوله
ومات على الايمان قوله سواء كان الوقوف كان [illegible] اخص [illegible] حكم [illegible]
لم حكم الاثار المتقادمة انما هو بسبب الكيفية قوله وفرقة تزعم انها هي الفرقة الناجية لما
قوله تزعم قوله بيان الحديث فرقة تدل عليه قوله عليه السلام في جواب السائل الفرقة الناجية هم ما
انا عليه واصحابي وما هذا الا جرح قوله فانهم يتمسكون اه يستقيم المسند اليه على المسند
الفعلي للحصر كما هو المناسب للمقام وحق العقائد التمسك بالاحاديث الصحيحة لان الكلام في
والا فتمسكهم في النوع اخص بها قوله ولا يجوز [illegible] هذا الحديث بل
فروه حيث قال في حيث الاعتقادي عرفه قوله الا انهم قد زاد على الظاهر ما لا يجوز لا
يؤولون الايات والاحاديث عند الضرورة قوله والاشعرية يسلكون مع عقولهم لا يتبعون
عقولهم كالمعتزلة العارضين للايات والاحاديث التي يتبعون عقولهم القاصرة
عن ظاهرها من غير ضرورة قوله ومن يحذو حذوهم من يفعل افعالهم في المذهب سالك مع عقولهم
القاصرة قوله فالشيعة الذين هم الامامية سالك مع عقولهم قوله بل في الوقف ايضا بل في
سائر موارد الاعمال بمعنى الباقي وقال الحريري صاحب المقامات في درة الغواص انه بمعنى الباقي
وكونه بمعنى الجميع غلط انتج من الخواص عليه الكلام وصاحب الكشف والشيرازي وهو غير الكلام
بمعنى الجميع كونه بمعنى الباقي غلط في لغة العرب وقال بعض المتأخرين والحق ان كلام الجوهري
ثابت لغة والحق ما ذكره الخواص لان كلام الحريري بالتعقب [illegible] خلاف الجمهور فانه
انما عقبه كتابه درة الغواص لبيان الاغلاط الواقعة بين الخواص قوله مخالفة بينة
للاولى ان يقال مخالفة كثيرة فيوافق ما اشتهر عليه الرأي لان المخالفة البينة تتحقق بدون
المخالفة الكثيرة قوله وما هي الا اتباع هذا الكلام ابن المطهر وليس في التنوير الا ان

للمطهر وليس في التنوير الا انه يدل على ما ذكرنا ما نقل بعض الفضلاء من واحد ممن تراجم
[illegible] العلامة [illegible] كان الشيخ مخالفين في ان كتاب التجريد للمحقق الطوسي [illegible]
ابنه [illegible] وكذا فقال كذلك والدي صنفه [illegible] الامامية [illegible] ابن المطهر كان
من السنة [illegible] عظيم [illegible] الكلام وذلك انه قوله من جميع الفرق [illegible]
الفرق او من سائر الفرق قوله قال الشيعة ينبغي ان يجعل الكلام انه على الفرق [illegible]
المفرع مع الخصم والظاهر لان ما اشتهر عليه الرأي ثم بل الجواب المحققين ما حققوا ان الفرقة
الناجية يجب ان يكون بالاقتداء به عليه السلام وبالصحابة [illegible]
سواء كانت قريبة من سائر الفرق او بعيدة [illegible] ما اشتهر عليه الرأي
حيث قال والاكثر يسلكون مع عقولهم قوله [illegible] بل نقول [illegible] من اهل السنة
عند الاشاعرة [illegible] المتعلق بافعال المكلفين [illegible] واجمع الائمة
سمعا [illegible] الكلام [illegible] المعتقد لكون المسند
من العقائد قوله مع كونه غير جسم [illegible] المجسمة فانهم يثبتون الرؤية ايضا لكنهم
يقولون بانه جسم [illegible] قوله والاشياء الممكنة كلها [illegible] الجزء [illegible]
وكذلك [illegible] جواز [illegible] بتحقق الجزء [illegible]
والذي يبحث عن [illegible] المحققين قوله لا غير [illegible] العدم [illegible]
ان افعال [illegible] بالاغراض [illegible] الايمان والتكليف [illegible] جائز [illegible]
وان الحاكم هو الشرع وان الحرام رزق وان الاجل [illegible] الامام [illegible]
الامام لا يشترط [illegible]
جائزة في الدنيا عقلا وان لا حكم للافعال قبل الشرع وشكر المنعم ليس بواجب عقلا
الى غير ذلك والحق ان [illegible] الصوفية [illegible] قال
الامام الرفيع المقام حجة الاسلام في بعض [illegible] الخلوة [illegible]

احسانا واستغفاره لنا والعوز الذي ذكره ليستغفر به لا يعلم ان الصوفية هم
السالكون سبيلا الى خاتمة فان سيرتهم احسن السير وطريقتهم اصوب الطرق واخلاقهم
ازكى الاخلاق بل لو جمع عقل العقلاء وحكمة الحكماء ليغيروا شيئا من سيرهم واخلاقهم
بما هو خير منه لم يجدوا اليه سبيلا فان جميع حركاتهم وسكناتهم في ظاهرهم وباطنهم
مقتبسة من مشكاة النبوة انتهى قوله لا يسع عقلهم جليسهم قوله اهل الحل والعقد
ارباب الاطلاق والمنع كالعلماء ويحفظوا لهم المجتهدون ومن التسمية الا انه لا اعتداد
باتفاق العوام عليه قوله من الائمة اللام للعهد اي من امة محمد صلى الله عليه
وسلم فخرج اتفاق مجتهدي الشرائع السابقة قوله من امارات الدين فخرج الحكم العقلي
الدنيوي مثل السقمونيا مسهل للصفراء فان انكاره ليس بكفر وان فرضوا الاتفاق
عليه قوله العالم حادث لاجماع الانبياء وعلماء الملل فانه ثبت من الانبياء
عليهم السلام اخبارهم عن حدوث العالم بعد عدم الفرق والاشياء البحث بحيث
لا يتطرق اليه وهم ولا يخالج الريب السبيل مع عدم قيام المعارض العقلي لما سيجيء من
رذايل الفلسفة وانما قدم هذه المسئلة لان اصل عظيم يتبنى عليه اكثر من المسائل
الاعتقادية [illegible] والكلام فيها اي المسائل شريفة عميقة ومباحث لطيفة دقيقة
والمخالف فيها جماعة من المتفلسفين ولهذا قال الامام الكلام في هذه المسئلة قد
يضمحل منه اكثر العقول قوله وما هو ذاته وصفاته لا يخفى ان هذا التنوير صادق
على المعدوم [illegible] والمجموع وليس من العالم والا لكان حادث يحل حادث والقديم فهو الموجود
عندهم والسلم فمعنى الاعدام ما يكون ازليا فاعلم ان كلمة ما هو الموجود والمادي
العالم هنا لكن ملحوظ [illegible] قوله كافة الفلاسفة الا انه لا يخلو لانه لا يحتمل
الحدوث الذاتي والزماني الا ... ما احتج ان يحمل على المعنى الاول بعيد لانه
اصطلاح الفلاسفة فقط فلا يحمل عليه كلام العقلي فالمراد ان يوجد العالم اولا ويحول

ويقال ان ذلك يقول كان يعوز الذات حقيقي بالحقائق قوله وبعبارة لانهم لما لم
يمكنهم الاستدلال على ذلك حيث قالوا ان للمسلسل العلة في ذاته والا ليس من العلة اما
مقتضى الذات معدوم او قول الكلام وهذا انما يخفى لما اتفقوا عليه من ان وجوب الوجود والعدم
كلاهما من جهة خارجية لان الممكن نسبته الى الطرفين على السواء فان قلت لو لم يتم لم
يلزم ارتفاع النقيضين ضرورة ان وجود المعلول ليس في مرتبة وجود العلة فلو لم
يكن عدمه في تلك المرتبة يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل قلنا ارتفاع
النقيضين بحسب المرتبة جائز بل واقع وبيان ذلك ان وجود المعلول لم يكن
في مرتبة وجود الفاعل والا لزم توقف الشيء على نفسه وكذلك عدمه لا يكون في تلك
المرتبة والا لكان علة نقيضه وايضا لو تحقق عدم المعلول في مرتبة وجود علة الوجود لتحقق
وجود المعلول في مرتبة عدم علة العدم فيلزم ان يكون مركب المقتضي في مرتبة عدم
الموجود وهو باطل بالضرورة فتأمل قوله فلا يتحقق البسيط وايضا يلزم ان يكون
الشيء موقوفا على نقيضه كما تم وهذا الدليل احسن من دليل الذي لانه يمكن ان يقال المراد
من الاب الاضافية العلة البسيطة الاضافية فيمتنع ان لا يكون تركيبه من تمام العلل
الاربع او في بعضها لا يمتنع ان لا يكون لها فالاولى بنفي التفاني فحينئذ جميع العلل
وجوبها ايضا جائز والاحتياج والوجوب جزء من العلة ولهذا امكن في حاج
موجب فيجد الكلام الا ان يعتبر هذه الامور من جانب المعلول لا من جانب العلة
كما اعتبره بعض المتأخرين فتدبر قوله بعدية زمانية فيه بحث لان الزمان من جملة
العالم فلو كان بعدية زمانية يلزم ان يكون للزمان زمان ويجاب ان الزمان
ليس من العالم المراد هنا لان المراد من العالم هنا الموجود كما هو الزمان عند المتكلمين
امر وهمي والمعنى في هذا الحكم عند الفلاسفة لم يرد الا الثاني والاول لم ينسب
فان ارسطاطاليس واتباعه بعض من الفلاسفة وهم الذين اختاروه مذهب من النوابع

وقالوا ان الهيولى كالعقول قديمة ذاتا عند الحكماء بل ليست والنفوس الفلكية
دون الانسانية فانها حادثة عندهم قوله والفلكيات مطلقا اي كلياتها وكذا مقولاتها الحكمية
من الكم والكيف واوضاعها وتخيلاتها ايضا قديمة فانها لم تخل عن واحد منها ووضع جزئي
والحاصل انها اوضاعها وتخيلاتها المشخصة فانها حادثة فرد فرد ان كل واحد منها مشخص حادث
مسبوق بآخر لا الى نهاية وكذا الاوضاع المعينة السابقة وكذا التخيلات الجزئية
لاجل دورات الافلاك والاوضاع الجزئية قوله والعنصريات بموادها اعلم ان هيولى
جميع العناصر واحدة عند القائلين بها وحينئذ يجوز ان تنضم الى حكمها بعوارض هيولى
العناصر لا انها حادثة حدوثا زمانيا لانه لا حاجة للهيولى ابدا عن حاله
عندهم ان كل حادث مسبوق بمادة فيلزم التسلسل قوله ومطلق صورها الجسمية بمعنى انها لم تخل
قط عن الصورة الجسمية والصورة الجسمية طبيعة نوعية لا تختلف الا بامور خارجة عن
حقيقتها فيكون نوعها مستمر الوجود ببقاء افراده ازلا وابدا قوله لا بمعنى ان هذا
الصورة الجسمية التي ما يتحقق فيه عند السطح واجتماعه لان افتقار الجسم عندهم
امر لازم للجسم وعند انتفاء اللازم ينتفي الملزوم واما الاشراقيون فهم لا يقولون
بلزوم الافتقار بل هو عندهم عرض مفارق فيبقى الصورة مع طريان الانفصال والاتصال
عليها قوله فلكل واحد من افرادها بعدها حادث عندهم والكلي لا يوجد عندهم الا
بوجود الموجود فاذا كان جميع الافراد حادثة يلزم حدوث الكلي ايضا بحدوث جميع
الافراد اذ كانت متعاقبة يلزم من حدوثها حدوثه واما اذا كانت غير متناهية
فلا تخلو عن صنف فتأمل قوله وصورها النوعية عطف على قوله بموادها قوله جنسها
معناه ان موادها لا تخلو عن صورها النوعية بل لا بد ان يكون معها واحدة
منها لكن هذه متشاركة في جنسها دون فصلها فيكون جنسها مستمر الوجود ببقاء نوعه
ولا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية العنصرية كان يكون نوع النار حادثا

حادثا غير مستمر الوجود ببقاء افراد الشخصية اذ يجوز حصولها من عنصر آخر بل ان يكون الكون
والفساد لا امتناع في انعدامه كذلك قوله والنقل من كلامهم ان من قال بانواعها لانهم
قائلون ببقاء صور الفلكيات الموجودة بلا حدوث فيها اصلا والمراد بالقدم قوله فلا يخفى
عليك فان جمهورهم قائلون بالحدوث الذاتي ولا يخفى قولهم بانفلاك قوله فيقال لحدوث
الزمان انه اقول يمكن دفع المنافاة بان يراد من العالم عند من قال بحدوث العالم الحسي
وهو الجسم والجسمانيات وهذا الاطلاق شائع عندهم ولم يثبت عند المتكلمين المجردات فالعالم
عندهم هو مجموع الزمان قوله ونقل عن جالينوس انه توقف وانه قال في مرض موته اكتب
لتلامذتي انه كتب عني اني ما علمت ان العالم قديم او حادث قال الامام وهذا يدل على انه
كان متوقفا قال المحشي فان الكلام في هذه المسألة وقع من الفئة الصعبة اما جنسه فيشكل
الكثير العقول فيه وقال حجة الاسلام في تهافت الحكماء اذ ذهب جالينوس في آخر عمره في كتابه
الذي سماه ما يعتقده جالينوس رأيا الى التوقف في هذه المسألة انه لا يدري العالم
قديم او محدث وربما دل على انه لا يمكن ان يعرف وان ذلك ليس لقصوره فيه بل لاستعصاء
هذه المسألة في نفسها على العقول لكن هذا كالشاذ من مذهبهم وانما مذهب جميعهم انه قديم
هذا كلامه قوله استدلال الفلاسفة انه لم يذكروا هنا ادلة حدوث العالم لان المتكلمين كلهم متفقون
على حدوث العالم وليس المخالف في هذه المسألة لهم الا جمهور الفلاسفة فاذا بطل اقوى
ادلتهم يبقى ادلتنا سالمة عن المعارض ومن الاستدلال ان منع ادلة تقتضي التردد بوجود
والاحتياج لا يثبت بما يقال لا يخلو ان يوجد في الازل جميع ما يحتاج اليه في وجود معلوله في الازل
او لا يوجد بوجود المعلول في الازل فتعين الاول فيلزم قدم العالم لامتناع التخلف قوله
وجود كل ما لا يمكن ان هذا الاحتجاج يكون متمسكا لفرقة من فرق الفلاسفة في اثبات مذهبهم انما
هو صلاحية لان يحتج به مذهب القائلين بحدوث العالم بجميع اجزائه ولعل الحق ما يجب
الموافق حيث عبر عن البشر المذكورة من وافق الملة في مسألة الحدوث قوله لامتناع انما ٥٩١١

لامتناع الترجيح بلا مرجح لانه وقوع احد طرفي الممكن لا في الازل بل فيما لا يزال بلا مرجح في
احدهما ومع عدم الآخر بل بمجرد [illegible] ترجح [illegible] حينئذ وجود الممكن آه ولزوم
ترجيح بلا مرجح ايضا حتى يلزم التسلسل في الحوادث او الانتهاء الى القديم وكانه لم يتعرض
لما لانه ادق ويستلزم التسلسل كما هو المشهور [illegible] ما ذكره في الحجة [illegible] بطلانه
بالانتهاء الى القديم فيحصل مطلوبهم قوله وانت خبير آه هذا جواب آخر عن الشبهة
وينبه الى الاجوبة المنقولة عن البعض لوجود [illegible] في كل طرف [illegible]
قوله لانا نمنع استحالة آه لو اخذ جميع الشرائط بحيث لا يشذ عنها احتياج
حادث [illegible] لا محالة اذ لو اشتغل العاقل فيها لزم [illegible] واذا امكن [illegible]
[illegible] جميعها [illegible] لا يجوز وجود الحوادث على التعاقب [illegible]
الفاعل على ما توقف تاثيره في كل واحد من الحوادث عليها او [illegible]
النسبة الاطلاقية الايجادية [illegible] فلا يترجح احدهما على الآخر [illegible] فيلزم [illegible]
السلسلة [illegible] واحد من الحوادث وهو بالضرورة الازلية
وهو الجنس ازلية هذا الجنس كاف فيما هو بصدده قوله فيلزم قدم المتحرك آه بل
الاجسام المتحركة [illegible] احد ويلزم قدم الزمان المقدار للحركة ويلزم
المحرك ايضا قوله [illegible] من عشر برهانا وعلى تقدير تسليمها لا يثبت بذلك دعوى
[illegible] من قدم العالم [illegible] ما ذكره [illegible] بل لا بد من انضمام مقدمات [illegible]
وهي ان الجسم لا يمكن صدوره عن المبدأ الاول بلا واسطة بناء على انه واحد
جميع الوجوه والواحد لا يصدر عنه الا الواحد والمادة [illegible] الوجود عن الصورة
فلا يكون الصادر الاول الصورة المتشخصة متقدمة على الهيولى [illegible] اذ هي
هو من حيث تشخصها فلا يكون الصادر الاول [illegible] الاعراض [illegible] فلا بد ان يكون
الصادر الاول جوهرا [illegible] وهو العقل الاول ثم [illegible] بمقدماتها مفصلة في كتبهم

في كتبهم في ترتيب العقول والافلاك [illegible] في اثبات هيولى العالم
وقدمها وتلازمها للصورة لكن المقدمات [illegible] محجوبة كما لا يخفى على
من [illegible] كتبهم مفصلا [illegible] قوله لا بد ان يتسلسل آه على
زعمهم من ان كل حادث مسبوق بمادة قوله قديمة لانها لو كانت حادثة يلزم التسلسل في المواد
على تلك المقدمة قوله ومنع لزوم كون [illegible] الملازمة [illegible] فلا يجوز [illegible] ولا يرجع [illegible]
الا منع احد مقدمات دليلها قوله بجواز ان يكون آه اما لان [illegible] ممكن في
ما عدمه [illegible] واما لان الوجود الازلي يمتنع منه وانه لامتناع الوجود الازلي للممكن
مطلقا او ما وجد ولا يلزم الانقلاب لان ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية [illegible]
كما هو المشهور واما لان ارادته تعلقت بوجود العالم بعد عدمه [illegible] على ما [illegible]
من جواز ترجيح احد [illegible] على الفاعل المختار واما الترجيح هذا الذي [illegible]
لكونه اوفق بالحكمة والمصلحة او بوجه [illegible] الحيطة اذا تقرر هذا قوله وانت
تعلم [illegible] فكونه غير ممكن لا يخفى ان المحتاج الى العلة عند المحققين
هو الامكان [illegible] لم يطلب علته فان [illegible]
في جانب المعلول فلا يتجه [illegible] في جانب العلة [illegible]
لان [illegible] من اجزاء الصورة [illegible] من المعلول [illegible]
لا يخفى انه لو اعتبر الامكان من جانب [illegible] البسيطة [illegible]
الشيء [illegible] قوله [illegible] المناسب [illegible] ان يتعرض
لدفع المحذور [illegible] المستدل [illegible] جواب [illegible] حدوثه [illegible]
حدوث [illegible] وجود الممكن بدون تمام علته [illegible]
ومنع لزوم التسلسل لان [illegible] الاعتبارية [illegible] فيما لا يزال [illegible]
فيتسلسل [illegible] تعلق الارادة بوجود المراد [illegible] من الوقت [illegible]

ثم قلت لا نم ذلك بل نقول ان الفصل يكم لا اجزائه بان بعضها معدوم على تقدير يحصل لا
يتصور اجتماعها في الخارج لو وجدت فلا يلزم وجودها في الازل ويلزم خلاف المفروض
ايضا قوله يحتاج المعلول الى امر آخر احتياجه الى امر في حال الابد فمن هو من زمانه والزمان
وان كان امرا وجوديا يجوز ان يكون داخلا في الموجودات الخارجية قوله وهو خلاف المفروض
لا يخفى ان المستدل ربما فرق بين التخلف في الكل لا ان يتعلق بهذا الوقف الشيء من
المتكلمين قوله على انا ننقل الكلام الى ذلك الامر فيلزم التسلسل فيه يجوز الامر اعتبار
فلا يحتاج الى علة وان سلم لم يلزم التسلسل المستحيل عندهم قوله لانا نقول هذا الجواب يحتمل
الجواب عن كل واحد من شقي الترديد وقد هذا الاعتراض من احتياره شق الترديد من بعينه
فالجواب متعين فيلزم من صلاحيته لكل واحد من الشقين قوله وحاصل ان حاصل هذا
التفصيل هو مجموع الجوابين لانا نقول قوله ولا احتياج له الى ان يلزم خلاف المفروض
التسلسل فتم الكلام فيه قوله وقد يقال حاصل اختيار الشق الاول من الترديد ومنع لزوم
وجود المعلول في الازل فان قلت يلزم على هذا التخلف المعلول عن العلة التامة لان العلة
متحققة في الازل دون المعلول قلت الازل متقدم على الزمان لا بالزمان فلا يجري ويدل
على ما حققنا قوله انه وليس التقدم متقدما عليه بالزمان قوله فلا يلزم عدمه في الازل في الموجود
والشيء يتساوق للموجود عندهم فلا ينتقض بالعدم الازلي واما المتقدمة فليست بعدمية عندهم
من مقتضيات الحكمة اي غير الزمان ولا يلزم ان يكون للزمان زمان بل يلزم التسلسل في الازمنة
بوجوده المتقدم قوله اعلم ان الزمان عند المتكلمين امر موهوم والزمان عند الحكماء
موجود وكيف غير متناه فيوصف بوجوده المتناهي حتى ادعى المنع بينهم قال المحقق في بعض
تصانيفه هذا مسلكه بعض اهل التحقيق كالامام حجة الاسلام في تصانيفه والشيخ
وغيره القضاة الهمداني وغيرهم من المتكلمين والي اليه في التجريد فان قيل لا نسلم يجوز
ان يرتبط هذا القول بجواب الشارح ويجوز ان يرتبط بقوله وقد يقال ان الازل

[illegible]

اعد الازل الخ قوله ويكفي الاول يلزم التسلسل قلت تحقق ان التأثير في الممكن في الارادة ولزوم
لزوم التسلسل انما يلزم لو احتاج تعلق الارادة الى تعلق اخر وهو ممنوع فان الفاعل بالاختيار
اذا اوجد شيئا فالمعقول قصده الى ذلك الشيء فهو محتاج الى الارادة ثم يحتاج الى الايقاع
متعلق الارادة فيه واما ان ذلك الفاعل يكون لارادته بل ذلك الشيء فلا يحتاج الى
ارادة اخرى بل يكفي الارادة ارادة المراد قصده وارادة لنفسه بتبعية ذلك المراد فان قلت
نحن نعلم بالضرورة متى اردنا شيئا لا يريد ارادتنا قلت عدم احتياجنا في ارادتنا الى
اخرى لا ان ارادتنا ليست من فعلنا بل فعل الله تعالى ولا يلزم عدم ارادته لو كونها من فعلنا
الاختيارية لا ارادية قوله لانا ننقل الكلام الى التفصيل في هذا المقام هو ان هذا التعلق اما حادث
لا عن سبب فيلزم وجود العالم كذلك فيبطل باب اثبات الصانع او لا فان كان بالاختيار ننقل الكلام
اليه وننقل ان حصل بالايجاب فالامر ظاهر فيلزم من وجوبه فيلزم جواز التخلف عن الموجب
وهو باطل لانه فاقه قوله ولنحن نتكلم هذا الجواب ولان التعلق بالارادة واضافة امور
اعتبارية لا وجود لها في الخارج اذ انما تنشأ من الاعتبار الذي ينقطع التسلسل فيها بانقطاع الاعتبار
بل يتوقف وجود العالم عليها فيجري فيها برهان التطبيق يعني جميعها في الموجود فيها
على سبيل الترتيب لا ان نقول جريان التطبيق انما يكون اذا كان لها وجود مترتبة اما في الخارج
او العقل لامتناع الانطباق فيما لم يوجد فيها اصلا وانتفاء فبطل بما تقدم كونها موجودة بوجود
باجل الوجود مع تمامها غير ممتنع ونقول لا يجوز التعلق امور متعاقبة ويكون كل منها
مشروطا بالاخر الا ان يقتضي التعلق هو شرطا لجوازه وبطلان التسلسل في الامور المتعاقبة
لم يثبت عندهم وللمتكلمين ان يلتزم في مقام المنع محته فلا يتم الدليل على ما هو المطلوب قوله وان
تعلم مصير لبداهة العقل حاكمة بان كل حادث سواء كان وجوديا او عدميا يحتاج الى
امر يخصصه بوقت حدوثه وانفراده مطابق لا يلتفت اليها والا فلك ان تقول افتقار
الممكن الى الوجود لا يحتاج الى سبب في الوجود لان اعتبارية اما الثاني في التعلقات الخ

حاصل هذا الكلام ان هذا النفس غير ممتنع لما ذكرتم لانه يجوز ان يكون بلا نهاية ففي الاعداد
المتعاقبة لا استحالة في الغير المتناهية المتعاقبة فكما ان النفس في الاعداد الغير
المتناهية غير جائز عندهم فكذلك النفس في التعلق الغير المتناهية فيبطل تعلق الارادة
لا يخفى ان التعلقات المتسلسلة ان اجتمعت صح ما لزم الترجيح بلا مرجح ان فرض ان الفعل
قد طلب فيما لا يزال احدث في هذا الوقت لا قبل ولا بعد وان تعاقبت فان لم يتخلل
زمان لزم تتالي الانات وهو باطل عندهم كما بين في موضعه وان تخلل لزم
التخلف فلا يصح ما استدل به على ما بين الاثنين وانما نفس الارادة وتعلقها
الاول لا يقول به الا بنفس الارادة وتعلقها كيلا يلزم ان يكون من جنس النفس
وانت تعلم ان الانحصار حاصل فيهم بحاضر طرف المعلول وهو تعلق الارادة الازلي
الممكن منه حاصل من طرف المبدا ولا المراد ذكره بسد طريق الخصم وان لم يكن الا
بما لا يليق عليك الاشياء من امثال الاحتجاج من قبيل ذكر الحجة والارادة الكلي اذ
لا يوجد شيء من الحادثات اليومية فانه لا شبهة في وجودها بل هم معترفون بها فانهم
وان قالوا بقدم العالم فقد سلموا ان في حوادث كيف حوادث اليومية تعالى عن
انكارها من عاقل فنقول الكلام ان ما يكون في الازل اولا والثاني
باطل لما ذكره بعينه فيتعين الاول فيلزم ان يكون الحوادث قديمة ولا يعقول به عاقل
فنقول اذا لم يوجد شيء في الحوادث ليس هذا ما ينبغي الا ان يعني المراد ان
لا يوجد حادث من حيث هو حادث وهي حركة دائمة والمراد من الحركة حركة الفلك
وهي باقية ازلا وابدا الدوام سبب الانات لعدم استقرارها بتبدل اوضاع الجسم
المتحرك بها ويكون كل وضع من تلك الاوضاع مسبوقا بوضع الى لا اول وبسبب
تلك الاوضاع يحصل للمادة القديمة استعدادات مختلفة بقبول الصورة والاعراض
فتفيض من المبادي العالية فالحركة الدورية هي الواسطة بين عالمي الثابت

عالم الثابت والمتغير ولولاها لما صدر المتغيرات عن الثابت وانت خبير بما سبق
ان القول الاول مبطل انه لا يمكن صدور العالم عن المبدا اذ في هذا القول بان العقول ربط الحوادث تتوقف
على الحركة وهي من عوارض الاجسام فتلك الاجسام الموقوفة على الحركة لا يمكن ان يكون صدورها بواسطة
الحركة اولا نقول ان صدور الحركة الى تعلقها لا الى نفسه فنقول ما ذكرتم فيه نقل فيه بل الابد
صدورها وتعلقها بسبيل الايجاب وهو المعقول والمقبول ان قلتم ذاتها ايجابا فنقول
ان الحركة قديمة من حيث كما هو الموقوف وتغير موضوعها فلا ينقل فيها فكيف يكون صدور العالم موقوفا
على هذا الوجه فاقول يمكن ان يكون منع على هذا الوجه بالحجة الى ما يعلقه على حوادث اليومية وهذا
الذي لا يتوقف الا على الحركة ولهذا قال ان وعدوا ان المقدمات لا تستلزم الا حركة لم يتوقف
وجوده من غير برهان فلا يلزم المحذور والذي اشار اليه هذا مقوله وانت خبير بما سبق بل المقدمة المذكورة
قد عرفت ما فيه من حيث انها مستمرة اومن حيث ان هذا التوقف على سبيل الاقتضاء والتوقيع الايجابي
فلم يقصرحوا بان الحركة من حيث التجدد يكون مبدا الحوادث كما صرح به ايضا فاتفق فلكي بعد ان
والا لزم الترجيح بلا مرجح لانحفاظ ذاتها المستمرة دائما وايضا الحركة من حيث الكم يعرضها
مبدا الحوادث والا لزم تخلف المعلول عن العلة التامة فاذا عدم جزء من الحركة
الموجودة في الخارج عندهم هي الحركة التوسطية وهي انها تتلاشى لبعض الاوقات والحركة ثم
الخصم بالعدم وهو الانطلقة الا حدوث المسافة والاوضاع الجزئية الحاصلة للمتحرك فلا
لعدمه ان توضيح هذا الكلام ان الحركة يلزمها اوضاع متى الى من متعاقبة وكل
الاوضاع المتعاقبة فكل سابق منها معد للاحق والمعد متوقف المعلول على وجوده بوجوده
لا يجوز ان يكون قديما وهو ظاهر والا يلزم قدمه ولا الحادث ان يتوقف لا باعتبار وجوده ولا
باعتبار عدمه الطاري فان مجموعها علق وجود ذلك الحادث والاجزاء للعلة التامة لوجود ذلك
الحادث بها فلا يكون ولا شيء منها علة لعدم ذلك الحادث فاذن لا بد من حادث اخر يتوقف عليه
عدم الحادث الا بد فاما ان يكون وجود اخر حادث عن الشيء فينتقل الكلام اليه

سببه وجوده وهو ايضا موجود والا فيلزم عند انتفاء ذلك في صورة حدوث امور مترتبة

مجتمعة الوجود متناهية واما ان يكون زوال امر موجود كان في زمن ابقاء علته وجود

تلك الاحوال حتى يكون انتفاؤه سببا لانتفاء المسبب وينتقل الكلام اليه حتى ان يكون لانهاية حادث

على موجودة غير متناهية مترتبة وهو ايضا باطل فان قلت المعدوم انما هو الاوضاع

وهي موجودة بمنزلة الوجود الموقوف في المقارنة فيحتاج الى علة قلت انا نعلم قطعا

ان انتفاء شيء لا يقتضي انتفاء الاخر ويحتاج الى علة لها الوضع موجود في الخارج او لا

ومن البين انه تحقق الاوضاع ليس من الاختراعات العقلية وجهة الخبر بل هي من

الصفات المتحققة في نفس الامر فيحتاج ثبوتها وانتفاؤها الى علة قوله ولكن العدم اما موجود

كان فلت يستلزم العدم الى الوجود غير مجوز عندهم كالعكس ويتفرع على القسم من استناد عدم

الحادث الى الوجود قلنا لا يأتي بذكر الشقوق المبعدة استطرادا قوله من الامور مترتبة في

قوله او طاهر عطف على احد القسمين وكلمة او اما بمعنى بل وح يكون المراد من قوله على

الوجهين الشق الثاني والثالث لانه احتمل الترتيب في الاجتماع الثاني او بمعناها الاصلي

ح يكون المراد من الوجهين الثاني والثالث ابطلا بشقيه جميعا قوله وجوده امر وجودي كل

جزء قوله السابق اي على عدمه قوله عدم اللاحق اي اللاحق قوله كون المانع مستلزم له

فقلت هذا البراهين الاتية على تصحيح الثلثة المذكورة قلت هذا داخل في القسم الثاني هنا لان عدمه

امر مستلزم لوجود امر اولا قوله لا يلزم الترتيب بين الموانع بل نقول لا نم ان وجود المانع

سبب لانتفاء الشيء بل سببه انتفاء علته ووجود المانع لا دخل له في العلية بل هو معارض

ولازم لها ولازم العلة لا يلزم ان يكون له دخل فيها فالتزم في التسلسل الاعداد لهم وهو

مستحيل عندهم فيجري فيه التطبيق وهي صورة الموانع مترتبة بجانب منه دون جانب و

لكن هنا معارضة لانتفاء الاجتماع بين وجود حوادث اللاحق فيجري ما بالتطبيق وانت

خبير بان التطبيق وان جوز فيها لكون الحكم ليس انما يلزم بان التطبيق الا

الا ان الامور المترتبة يجب ان الوجود فان من بعد ذهاب النفس المستحيل عندهم قوله فانما

ما نحن فيه تنبيه لا دليل قوله حتى يلزم التسلسل بل نقول يلزم تحقق غير متناهية من الحوادث الغير

المتناهية ولا يقولون به قوله وثانيا لا نسلم الاجتماع غير مسلم وان سلم ترتيبها قوله موقوفا

على العروض الاجتماع غير مسلم ايضا قوله فيلزم التسلسل المستحيل غير مسلم فتدبر قوله الوجه الرابع

لا يخفى عليك ان هذا الوجه ليس متعلق بالدليل المذكور نعم مدعاهم على الوجه الرابع الذي ذكره

موقوفا على قواعده الا الاستعدادات الغير المتناهية على مادة قديمة كما لا يخفى قوله الغير المتناهية

من طرف واحد ومن الطرفين قوله على مادة قديمة بان لا يكون القديم خاليا عن واحد

الاستعدادات الحادثة ليكون مجيئا قوله مطلق الحادث متعلق بقوله غير معقول قوله في القديم ما لا يكون

القديم مالكا ما لزم ان لا يوجد حادث في جانب الابد الا غير النهاية لوجود القديم الوجه الثاني في

ان يتعلق ما في بقائه عن حدوث فقط حادث لشيء حتى ان يكون له حادث يتحقق فيما تأخر عن حال

حادث وعند ذلك ينتهي الحوادث قوله وهذا لوجب ان يكون الحادث انهم يمنعون هذا الحوادث في

ان المراد من القديم ان لا يزال فرد من افراد الحادث موجودا معه والقديم عن تلك الحادثة

بل متعاقبة وانما مع بعض الحوادث ويعلم من هذا بطلان قوله لم يوجد تناهي الحوادث متعاقبة

مع وجود قديم مطلق لو انها لا تتحرك الحوادث وارده عليه اولا فان قوام القديم

حاصل مع حق ان مالا تخلو ما لا يكون سابقا على كل منها بل على نوعها

قوله وانما يلزم ما ذكره لو لم ام فان ما علق المعرف وحال الحكم بان كل واحد من افراد هذا

الشيء مسبوق بانه منه في نفسه فيصح لان المحكوم عليه في القضية الكلية يجب ان لا يكون

شيء مما يصدق عليه العنوان خارجا عنه ولا يمكن تحقق هذا فيما كان المحكوم به منوط بمقدمة

بغوله العنوان لان كل ما صدق عليه هذا الحكم فيصدق ما يصدق عليه ذلك العنوان

خارج وهو الذي يحكم عليه بين كلية الموضوع وهذا المحال الخالي فيتوقف في حوادث ان

قوله ولا يمكن بان تحقق هذا الحكم قوله لان كل ما صدق عليه لا بشرط ولا بشرط

ومنقوض بصور كثيرة مثل صدق ان كل حيوان فهو بأسره من افراد الحيوان وكل جزء من الكل
من صنف المركب كذلك قوله في زمان واحد هذا امتثال يتوهم كلام المصنف في موضع قوله وذلك لا
فتأمل بين دوام المعارضة لبعض الافراد البعض على كل فرد كما نبه عليه دعوى البديهية
في تلك المقدمات عجيب جدا كيف وقد خالفه فيه كثير من العقلاء بل الحق ان هذا
من قبيل اشتباه حكم الوهم بحكم العقل فان الوهم لا يعتاد الا على ادراك الامور المتغيرة
المتناهية على القديمة المتصفة بالحوادث المتعاقبة المتناهية على القديمة وتجويز الحكم بان عدم
ليس فيها متناهيا شيئا من الحوادث وهذا من قبيل ان الوهم لا يدرك موجودا الا في جهة
فيحكم بان كل موجود لا بد ان يكون موجودا في جهة وانه لا يكون في جهة ممتنع بل نقول في توجيه
اصول الدين بمثل هذه الدعاوى المسموعة من المخالفين واهل الاعتقاد منقطع العقول
من المسلمين فانهم لا يحكمون ان اصول الدين مبني على مثل هذه الدعاوى الواهية
لو صح الامام حجة الاسلام حيث قال لمن ينصر بمقدمة قواعد الدين بالامور الواهية
انه صديق جاهل اهل الدين قوله مع دوام الطبقات مع فرد ان يعني يلزم من معارضة
الحوادث ويستقرع انه يصير ان لا فرد قديم لا يتعاقب الا العدم ويتقدم على كل فرد
من الحوادث المتناهية قوله واعترض او التعجب من المعترض انه كيف غفل من قوله
حدوث الكل المجموع الذي هو عين الافراد لانه لا خفاء بيان ما هو بصدد بيانه
على عين مطلوب الخصم فتدبر قوله وقد يتوهم انه يتوهم ان حكم المجموع في نفسه
حكم الافراد لم لا يجوز ان يكون كذلك سواء اريد بحدوث الكل المجموع حدوث جميع
اجزائه مطلقا ومعلوم ان فرد من اجزائها فلا يلزم من حدوث كل فرد من الافراد
الشخصية حدوث جميع اجزائه بهذا المعنى قوله يتوهم بعيد هذا المنع وان كان لا
عدم لغلط لكنه محل حسن للاعتراض ولا يتفق الا الغلط عنده ظهور المنع قوله وقد يتوهم
بعض الفضلاء انه هذا [illegible] لكنه لما كان قريبا من الوجه الرابع لم يجعله وجها

وجها مستقلا بل ادرجه في ذيله قوله اذ في تحقق الافراد حاصل ان اتصف الشيء بالعدم يكون
انما هو باعتبار الوجود النوعي لا يوجد الا بوجود الاشخاص الكلي من [illegible] حاجة بالوجود
الموجود فلا يعقل وجود قديم وفيه ما فيه قوله فلا يتصور قدم النوع حال قدم الجنس ان
الموجود في الخارج تمام هذا التقرير هو الكلي الطبيعي وجوده في الخارج غير مسلم عند المحققين
المتأخرين واحتاج صاحب المحاكمات وان سلم فانما هو في الذات الموجودة مع انه ذاتيا له
كما حققوه انه في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد يجوز ان يكون الكلي غير مشتركة في ذاته قوله
لان المراد بهم حاصله انهم اصطلحوا ان المراد من الوجود النوعي هو هذا المعنى فنقول ذلك قوله
مجازي ومعناه ان قبل كل فرد فردا وذلك لا يقتضي وجود قديم حقيقة فلا ينافيه حدوث كل
فرد قوله الوجه الخامس من الايراد على دليلهم هذا الوجه في التحقيق متعلق بالوجه الثالث
لانهم اوردوا على دليلهم المتعلق بالحوادث واجابوا عنه بان النفس مطلق للبدن لا [illegible] احسن جدا
الا الوجه الخامس بكماله فينبغي تقديم الوجه الخامس على الرابع بل ايراده في ذيل الثالث
قوله انه في الايراد على الدليل ليس على ما ينبغي فتدبر قوله لانه لو كان النفس من جانب المبدا
ابدا لا والاجابة بهذا الدليل يمكن ابطال الامور الغير المتناهية المترتبة ايضا فانا
اذا اخذنا مجموع تلك الامور كانت لا مرتبة من العدد واذا اسقطنا منه واحدا فطلبنا في نفس مرتبة من ا
العدد اقل من الاول وهكذا الى غير النهاية فلا تخلو مجموعه سوى المجموع الاول اقلية وكثرية لو الكثرية
فقط غير بعيد والاكثرية على الاقلية بواحد مع انها منتفية وايضا فنقول ما بين المجموع
الاول والواحد من مراتب غير متناهية على تقدير عدم تناهيها مع انها محصورة بين الحاصرين قوله
غير المسبوق الخ اي زيادة في [illegible] غير مسلم لان العلية والمعلولية في المعقولات الثانية اذ
لا يعقل على اي حال الامور الغير المتناهية بتفصيل الوجود الاجمالي بالحقيقة للكل [illegible]
ولا كثرة فيه بهذا الاعتبار وان اريد زيادة العدد المعلول على عدد العلل فهو غير مستحيل
الانفع في المبدا الاول معلولاته الخ ان نقول بعموم الوهن بحيث يتحمل المبدا وما يقابله لا

بل الوجود انه ليس ذاته بحيث واحد لما للامور الغير المتناهية تفصيلا وترتيبا لانهم [عندهم] لا يعلمون
بالاشياء بسبب العلم بعللها فيستلزم الترتيب **قوله** وهو مع هذا الكلام غير واقع في محله لان الكلام في
بيان الملازمة لا في بيانه الملي ليته مع ان تكرار فلا فائدة **قوله** فان الحوادث مرتبطا بقوله كما في
نحن فيه يجوز فكل ما له مسبوقية مرتبطا بقوله فلا ينفعنا هذا الدليل **قوله** كالمعلول الاخير على هذا
التقدير لا يتصور لمعلولها الاخير فالحاصل انه لا معنى له **قوله** ويتصور عنده ان في جانب العلل
يجب ان يكون اي لا بد ان يكون بعض من العلل السابقة بلا مسبوقية حتى يكون في المسبوقية
لا يكون معها مسبوقية لا يخفى ان هذا غير متصور على تقدير عدم تناهي السلسلة من الطرفين
لان كل واحد من الاحاد في هذا التقدير المذكور علة لما بعده ومعلول لما قبله في نفس الامر وعندهم يدرك
لا ينافي ذلك **قوله** وكذا الذي تقرر انه في جانب المعلول **قوله** يجب ان يكون في تحت المبدأ
اي يجب ان يكون بعض في المعلولات له مسبوقية بلا لاحقية **قوله** لا يكون بانها مما لا وقوع
بما قبله وما بعده اي يقول ان لا يكون معها **قوله** وليس معها مسبوقية تعرف فيه
قوله لتلاحق عدوه اي لوجوب ححتاج عددها **قوله** بل العقل بمعونة الوهم حاكما بانه في
العقل انطباق احدهما على الاخر على وجه يلاحظ كل واحد من ابعاده وينطبق واحد من
احدهما على واحد من الاخر اي موقوف على الوهم فالحاصل بمعونة من الوهم **قوله** ويستلزم التطبيق الا
يخفى ان التطبيق هنا التحقيق عبارة عن توافق الاحاد فاذا انطبق الاحاد الاول
والثاني اول السلسلة مع اول السلسلة الاخرى انطبق بقية الاحاد وان لم يلتفت اليه العقل
اصلا وانما هو الاجماع فلا يحصل التطبيق الا بوجود الاحاد الغير المتناهية مفصلا
على التفصيل الذهني لا يقدر على الاحاطة لكنه الا ان يقال بعموم القدرة
كما هو الظاهر في برهان التطبيق اعترض صوابه بحيث انه في مراتب الاعداد مع عدم
تناهيها وانتقاضها لجهات على مذهب الحكماء وبالنفوس المجردة وبيان وجوده في
الازل ان لها نجاة التطوعات افل منها ازليتها ويمتنع جوازه ان يكون لزوم الحكم في مجموع

في مجموع اما اخره في الدليل لا من عدم التناهي فقط فهو استغراق الانطباق انما يوجب
التناهي لو كانت الاحاد بجميعها مرتبة وبطلان الاوهام قد يحتج له الانضمام قول وبانه
التوضيح ان عدم التناهي يكون بمعنى لا يوجد عنها او في ذاته حقيقي
بل لانها غير متناهية في تناهيها التناهي بمعنى لا يقع في المتكلمين بعين في بطلان التقسيم
التناهي حقيقة كما يعتبر في الوجود مطلق والترتيب مطلق في موضع الاثبات تحصيل الاول
الا في بينها ويعلم من كلام الاخر بطلان السلسلة انفعالها لما يحكى ان الاخر الذي من اجتماع الاجود
هو الذي يكون لوجود الاحاد دخل في لزومه وهنا لم يلزمه الا من الاجتماع بالمجموع
المذكور بل بسبب الاجتماع الكثير المتكثر في الموجود الاصلي ككل جملتين متساويتين في الحاها
من غير انفصال بينها وبين عدده بل هو نفس التناهي لم يحدد لها وقت على نفي التناهي وقوة
بل الشيء عن نفسه لما يتوقع السلسلة والحكم ان يجوز **قوله** فان قلت بحيث لزوم في حصول الحكمة
قوله يتعقب غير تارة بمعنى في بيان الدليل فيما وتارة بمعنى تخلف الموضحة وكلامها معدوم ومنه
وان على سبيل التعاقب لان وجودها على سبيل التعاقب يستلزم ان يكون السلسلة المتحققة في الخارج في
نفس الامر وبالجملة ومن اجل البديهيات ان ذلك في حال طبيعة العدد سواء اجتمع احاده
او تعاقب بائنة عن قبول المساواة الجزئية وان يكون الكل من الجزء من اوائل البديهيات
قوله والسلسلة ان الزمانية وبهذا يندفع وما لم يجتمع ان حصل وجود الاحاد على سبيل التعاقب
لا يستلزم وجود السلسلة اذ الموجود في حين لا يزال واحدا فقط والتعاقب بجزء يستلزم انتقاء
الكل والاشتباه انما نشأ من جهة ان الوهم قاس الامور الغير القارة بالامور القارة فان
الثابتة لا توجد اجتماع جميع الاجزاء فكذا الامور الاخر وهذا ليس بصحيح وللحكماء يسلمون
فانهم يقولون بوجودها لما له وان كان مع الحكماء انما هي بجميع الاجزاء **قوله** اعم من ان يجتمع الاحاد
كبعض الحروف الاصول في الليل بلا وصل اجتماع وفيه تامل **قوله** فالوجود على سبيل التعاقب
نحو من الوجود لمنافاتها الوجود اجتماعا الوقتية وغير قارة فهذا العدد موجود

موجود غايته ان ظرفه جميع الازمنة وحاصله ان الموجود ربما اقام في عموم الكلام تخصيصا
في الاثنين غير مسموع قوله ثم لا يخفى ان تفصيل عالم صحيح بقوله فرد عليه ان متفحص التوقيف ان
قوله فليتأمل اه بانه لان ايراد هذا الكلام على ترتيب الحكمي تسليم جواز التسلسل في الامور
المتعاقبة ان كان بصورة النقض التفصيلي فيظهر عجزهم عن اثباته مع تمامها او وردت بصورة
النقض الاجمالي فلم يجب ابطال المناظرة لما سمعت وقضاء المنع وكيع فلا يعجزون عن دفع لكن
النقض التركيبية لا ينتفع في مثل هذا المطلب الجليل بمجرد المنع ثم اما قال الشارح في بعض بقابليته
اقول لعل وجهه ان مثل هو ان الاعداد الغير المنتظمة من الامور لا متعاقبة فلا يجري فيها
برهان التطبيق قوله وهو تسبيح حال الشارح الا ان يجري برهان البرهان في المتعاقب ايضا وعد تسبيق
ما قبله ايضا قوله ثم يلزم ان الشيخ يلزم من وقوع الطبيعة ابدا بازاء المبدأ ووقوع الفقد في هذا
على مرتبة بل يجوز ان يقع اجزاء كثيرة من سلسلة الطلب بازاء جزء واحد من سلسلة الجزء قوله
على هذا الشرط اعتمدوا في قولهم بعدم تناهي النفوس وحاصل انه عند الفلاسفة يتحقق العدد الغير
المتناهي من عدد النفوس الناطقة وذلك لان بدن الانسان وغيره من الانواع الحقيقة
التي لا يمكن حدوث شخص منها الا من نوعه وهي ضرورية فيها ان كل شخص من البدن حدوث فيه
من ابدان حادثة غير متناهية لكن لما لم يجب اجتماعها على ما لم يكن بحالا وعندهم لا يجوز ان يتعلق نفس
واحد باكثر من بدن واحد اما في زمان واحد عندنا وآحادها في ازمنة متعاقبة وما لم تعدم النفوس
بعد خراب البدن يلزم اجتماع عدد غير متناه منها في الوجود وهو المطلوب لما لم يتحقق الترتيب بينها
لم يكن باطلا عندهم وانت خبير بان الابدان يكفي لاجزاء دليل التطبيق في النفوس المتعلقة
بها اذ يجاز تلك النفوس بان يكون فيها اول وثان وثالث وهكذا الى الفعل ما بقية تحدث منها
جملة منها في زمانه وفي تجويز ما عن حدوث شيء منها فلا يجري التطبيق فيها لانها
نطبق بين النفوس الحادثة في الآن الثاني سواء كان يجوز في كل واحد من تلك الانات واحد
او اكثر هذا ما يقف فيه ان الترتيب فيها متحقق بما ذكرناه في صدر البحث قوله ان

ان كان التطبيق الاجمالي فقد عرفت ان العلم الاجمالي لا يقدر جنبه فلا يتصور التطبيق فيه قوله
ويعود ان هذا الاجمال كاف فالمرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين المبدأين يستلزم
انطباق جميع الآحاد قوله يمكن للعقل فرض الانطباق بين الآحاد ابتداء من غير ان
ينطبق المبدأ على المبدأ بل المهمات بدفعه انه يغير ان وعوى حكم بل يجيء في جواب
سلم جريان التطبيق فيه ويمنع لزوم الانقطاع على تقدير ان يكون في الكل ما لا يكون
شيء في مقابلة من الزيادة ح يكون في الكل ما هي خلاف ان السلسلة الغير المتناهية
المترتبة لكن في زيادتها على السلسلة المبدوءة بما فوق مبدئها ونفرض التطبيق فيقع
الزيادة في جانب اللاتناهي لا تعقل الزيادة في الا ما لا تناهي خلاف الآحاد خلاف
ان يكون في الطرف فيلزم التناهي واما في غير المرتبة فلا مانع من الزيادة في الكل فلا يلزم
الخلف ولكن لا يخفى ان فرض بازاء كل واحد من الزيادة واحد في الناقص فلا الزيادة
في الوسط حلاف التوقف فيجوز قوله كما اشتهر عن ارسطاطاليس في كتابه كل كتب في نفي جزء
لكنه بين ان النفوس مركبة من اربعة وستة والاول من ثلاثة والسبعة الى من غير ذكر من الآحاد
التي يتقوم تركيبها منها لانه صار مقصود العشرة مع التعقل بين اجزاء الاعداد بل حتى يجتمع
الوحدات التي يبلغ مجموعها ذلك النوع من العدد قوله ليس ما هو غير مركب بعضها لزم التوضيح
على ترجيح قوله فقد هذا الكلام انه هذا جواب بالحقيقة النقض الاول عن الترتيب ومنع لزوم
الحقيقة مستقلا بانه لما تم انه لا يخفى عدم صحة هذا الكلام يجب اذا الملحقات بلا جواب على
قلت صحح هذا الكلام منع للتسلسل والتحقيق او يكون قوله فان تعقلت الثابت للملحقة المجرد وانما
لعدم الترتيب وقوله تعقلت معارضة لكن يبقى المناقشة الانفصالية قوله واعلم قوله فقط
وانما قال ذلك لان الاشياء غير الكم المنفصل قد يكون بالمادة لكنه لا وجه للمادة
الا قد عرف تماما مغايرة عن النقض صريحا والقوة ايضا قوله ويكون هذا من الاشياء
بالمادة فقط من خواص الكم المنفصل واعلم ان المشهور ان للمادة والصورة اينما نطلق

على اجزاء الجسم كما طعن على اجزاء الاعراض انما هو على سبيل التشبيه وانه عادة جارية فى تسمية
الشئ بما بالقوة والصورة ما يكون الشئ معه بالفعل وصرح به صاحب المحاكمات
وغيره وقال شارح التجريد المادة لا يتقوم بالفعل الا بمقارنة الصورة فلو كان
الوحدات اجزاء للاعداد وكانت مادة لها مع ان الصورة لزم ان يكون هذه المادة
ما بها الشئ بالفعل من دون الصورة فلا يكون لها بعض الصورة ما فعاد لا يتوقف
المادة بها مع بعض اذ الآحاد وحدات كل عدد اجزاء مادية فلا بد من ان يكون فى
صورية لتلك ما وجودا وهى الهيئة الا ان يقال اطلاق المادة على الا
الوحدات قول ظاهر وان المركب العدد من هذا المجموع المخصوص منشأ للخواص
واللوازم العددية وانه لا حاجة فى ذلك الا اعتبار هيئة عارضة للوحدات بوجه
قوله والعجب ان بعض الفضلاء [illegible] ان فلت على هذا التقرير يعنى يتوهم ان بعض
الفاضل وان لم يلزم تعدد المادة لكنه يلزم تكرار اجزاء الماهية مثلا لو تركب
العشرة من جميع الاعداد التى تحتها فيتركب من الثمانية مركبة من الاثنين
ايضا فيتكرر الاثنان فى العشرة وعلى هذا لا وجه للتعجب بعض الطلبة
فتأمل قوله ومن البين بعون الكفاية فيما خالف كثير من المحققين من الحكماء
والمتكلمين بجزم مجهول قوله ثم عدد مركب ان يقع لو سلم ان العدد لا يتركب الا من
الوحدات اى من جهة رسطو افلاطون لان كلا منها نيز لان الثلاثة الموجودة
وهى موقوفة العدد لا الموقوف مع العارض فلا تلزم وجودها فيه قوله وبه يظهر
ان الوجود فى الواقع انما هو الامور الكثيرة المتفرقة ولا وجود للمجموع من حيث
مجموع الا بنوع اعتبار العقل وحده فلا يلزم الترتب الواقعى الكلى فى التطبيق على
جميع المراتب قوله لانا نقول لا شك انه اذا وجد اثنان وجد ثلاثة كيف وقد بين
المحققون كيفية الصدور والكثرة عن المبدأ الاول بهذا الوجه وعليه تبتنى

يبتنى برهان المشهور اما اولا فلما ذكره من انه فان قلت كل مجموع انما يتوقف على كل
من احاده ولا يلزم منه توقفه على جملة الاحاد من حيث هى جملة لامر ان كل
منها موقوف على كل من اجزائه دون جميعها التى هى بعينه فلا يحصل المرام قلت التطبيق لا
يتوقف على احاد السلسلة بحيث يكون كل واحد منها علة واحدة للاخر بل يكفى ان
يتحقق العلية والمعلولية سواء كانت علة واحدة او علل كثيرة اذ الحق ان
تحصيل الانتظام هو حاصل على كل من التقديرين قوله من غير ان يحصل معلول ما بشئ منها
ان يحصل انه لو لم يكن المجموع موجودا سوى الاحاد ولم يكن لهذا الكلام لزم اذ قيل بجميع من
المحققين وجه قوله البرهان المشهور فان قلت كيف يسمى بالبرهان مع انه غير تام عندك كما يجئ
عن قريب قلت اما اولا فوجه اولانه مشهور عندهم بالبرهان قوله من غير توقف على ابطال الدور
فبتقدير اثبات الدور وابطال التسلسل فيكون موقوفا على ابطال الدور والتسلسل ايضا وقيل
توجيهه انه قال ان الاستدلال ما دل على بطلانه التسلسل وهو ابطاله فتصحح ان الاستدلال
بين الواجب بعلية على ابطال التسلسل ويرد على الظاهر انهم لم يتوقفوا [illegible] من التوقيف
اثبات التوقيف عليه وايضا حاصله [illegible] اثبات الواجب لا يكون ابطال التسلسل لانه ابطال
البطلان وان كان متفرعا للبطلان وايضا ابطال التسلسل نتيجة التوقيف على هذا التقرير فلم يكن
التوقيف موقوفا عليه والا لزم الدور على تقدير التسليم فلا يتوقف الا على ابطال التسلسل قوله واما المجموع
فلقائل ان يقول ان المجموع ممكن لاحتياجه الى كل واحد من الممكنات المأخوذة فيه والمحتاج
خصوصا الى الممكن ممكن وما تمكن علة فلقائل ان يعنى المجموع وجود هذه العبارة
على سبيل منع الخلو فيها وبهذه الثلاثة متفرقة ومنفصلة بحصولها مع بقية شرط [illegible]
التوقيف متى على المجموع موجود مغاير لكل واحد من الاحاد [illegible] مستقلة فى السلسلة التى هى الواقعة
قبله ولكن الكلام فى حق المجموع وايضا العقل الصريح حاكم بانه اذا انعدم شئ من الاحاد
لم يبق المركب كما كان بل لم يبق اذ [illegible] ونتيجة الحكم بانه لم يوجد كل من هذه الاحاد

لم يوجد الحق فوجب ان في الحق عن الامر فوجب للطرف وجود معين يتحقق وجوده عين وجوده
قوله ١١ اما في الثاني بطلانا الاول فلوجود تقدم العلة على المعلول وامتناع الشيء على نفسه فكل
لو كان المجموع علة تامة لنفسه وجوده فلم يحتج الا جزء غيره باثبات النقض دلالة جاز كون الممكن
علة تامة لنفسه فليمتنع ابتداء افتقار الممكن الى غيره ايضا لو كان علة تامة لنفسه كان واجبا
بالنظر الى ذاته ان كان لا ذات العلة التامة يجب المعلول فان قلت كيف يكون واجبا متركبا
واحتياجه الى الاجزاء قلت الواجب الخارجي من نفس تحقيقه انه هو ما وجوده لوجوده نظرا الى ذاته
هو جار على ما يكون علة تامة لنفسه لكن الوهمي على امتناع كون الممكن علة لنفسه مبني على
المجموع المركب من الواجب وتمام العالم فانه يمكن علة التامة انما هي [illegible] ايضا
فيه لان علة الكل بغير ان يكون علة لكل جزء فيلزم ان يكون ذلك الجزء علة لنفسه والكلام
فيه كالكلام في الكل والمقام يستدعي بطلانه في الكلام لا يحتمل المقام قوله ولا قدح في هذا التحقيق
الترتيب الا باختيار استناد المجموع الى ثم بعض ان العلة هو الفاعل المستقل بالتاثير والمرتبط
المعلول الاخر الى غير النهاية اذ هو بحيث لو تحقق تحقق المجموع ويكون على ذلك البعض ما قبل
معلوله الاخر الى غير نهاية وهكذا الى غير النهاية واما القول بان الفاعل في اصطلاحهم ما
يكون خارجا فلا يكون [illegible] فكلام لغوي اذ الكلام في ان مؤثر الكل لا يكون ان يكون [illegible]
وهو اول الكلام في الاصطلاح مبني على ان المؤثر لا يكون [illegible] قوله فان قلت فيما ما ذكرت
من اثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا [illegible] برهان التطبيق في النفوس وغيرها
قوله معلومات الله اي من حيث يتعلق العلم بها قوله فان قلت معلومات الله امور [illegible]
الموجودات مع قطع النظر عن تعلق العلم بها قوله تجري التطبيق فيلزم انتهاؤها والا [illegible] الروحانيات
بها قوله قلت [illegible] حدوث العالم يكون الممكنات المنقطعة بالوجود وما [illegible] من العالم
حيث [illegible] التطبيق الوجود والمعلومات المنقطعة بالوجود متناهية على ذلك
التقدير فالتطبيق جار فيها الموجود غير متحقق وعلم من هذا [illegible] المعلومات

المعلومات في قوله المحققين قوله والتطبيق الى ولا يخفى ان هذا غير مناسب لان الكلام في ثبوت ما
المعلومات وانقسامها ما التطبيق عندهم الوجود الخارجي لا الوجود العلمي فنقرر قوله وعلم
ان التطبيق الى جواب لما د المذكور وحاصله ان المعلومات مطلق متناهية بخلاف جواب
الاول فتقرير قوله ان التعلق ان هذا انما يلزم في ثبوت المعلومات في الازل يقول المعتزلة
الفرق واما على مذهب ثبوتها كما هو عند المعتزلة فيصح التعلق بها والمصحح الثبوت قوله [illegible]
[illegible] ان النسبة انما يتحقق لتحقق طرفيها وهذا ينتقض بالقدرة الازلية بالمعلومة
بالحوادث المستقبلة التي تتابع القادر والمقدور [illegible] عدم توقفها على وجود المقدور [illegible]
[illegible] واتفاق والحل ان هذه النسبة لا تتعقب وجود الطرفين بالفعل بل يكفي فيها وجودها
التقديري فالوجه ان النسبة وان لم تتعقب تحقق الطرفين بالفعل لكن تحققها العلم بحقيقته
لان العلم يستلزم التمييز في المعلوم وتميزه عند العلم والمعدوم الصرف لا تميز له اصلا لكن يمكن
تعلق علم الله الازلي المتعلق بالحوادث الازلية [illegible] في النسبة بينهما ويجب بتحقق
كما نطق به الشريعة الحقة ان العلم [illegible] فانه يجب في [illegible] ان يتحقق العلم الاجمالي
الفعلي لانه [illegible] بيانه وتحقيقه ان للنفس قوله قلت قد تحقق في موضعه ان العلم
الاجمالي علم بالفعل نعم الملكة التي يتمكن من استحضار ما بالفعل ليست علما بالفعل بل بالقوة
وتحصيل ان [illegible] الاول الحالة [illegible] وهو التفصيل بالقوة بعد التوجه يحصل حالة
اخرى متميزة [illegible] اذا حصل تحصيل حالة ثالثة والحالة
الثانية هي المسماة بالعلم الاجمالي وهي مبدأ التفاصيل المعلومات والحالة
الثالثة علما تفصيليا هو الخلاف للصورة التفصيلية ان علم بالجملة على نحو [illegible]
[illegible] للاولى والتفصيل المقام ان الملكة التي [illegible] في النفس من
[illegible] بسبب الحضور [illegible] المسائل ووجودها بالتفصيل في نفوسنا واما في
موجودة باتفاق الذهن الى الخارج [illegible] الذهني والموافقة [illegible]

وانضم منه ما حصل في موضعه كذلك العلم البسيط الاجمالي الازلي الذي
للباري بالممكنات الذي هو عين ذاته المقدسة سبب لوجود الممكنات مفصلة في الخارج
على حسب عنده بغير غاية فان موجودها في الخارج بغير حصولها عنده فوجود الممكنات بالخصوص
هو وجه علمية للباري في متحقق بالرابطة العلمية التي لها مع الباري في نحو لو
انقطع هذه الرابطة لحظة لم يبق لها الا رفق اذ لا قصور في السقوط النقض بعد وجوده
وعدم من هذا القبيل بانه يعنها الموسى بالهيئة والوهم والعين الذي علم بأثره بالجهاد
المجز الصادق كما قال الله تعالى فان يطاد الذين كفروا لينزلقونك اه واذا جاز ان يكون
العلم التفصيلي متحققا مع وجود المعلوم في الازل يجوز ذلك في الازل المنتج العالم عن
العدم التفرق وهذا التفصيل بعينه كما لا يعقل او بالاولى لا ذلك التحقيق من الشكل
الا منازل نوازل التوضيح والله اعلم بالصواب وتحقيق الحال قوله للصور التفصيلية الخ
فان قلت العلم التفصيلي اه قلت فربما لزم قدم تلك المعلومات ان كان حاضرا لزم
لو نوقع محلا للحوادث وهلا محالا قلت لعل التفصيلي عين الحقيق العلمي انما هو الاجمالي
فان العلم التفصيلي هو عين الاول بشرط تفصيل تعلقه بالمعلومات والتعلق
والاضافة حادثة ولا محذور في اتصاف المخلوق به حدوث حقيقة علمية نوا و...
العلم التفصيلي عين الصور ... بالممكنات ولا تخرج و... قوله
و ... ان ... قوله ثم اقول هذا الكلام غاية ... العقل
مما سبق منه قوله الحاكم بتقدم له يعقل لا بد ان يكون في الخارج ام مستمر يحصل
العقل بحسب الشرائط والتنوع كما يحصل من النقطة النافذة خط مستقيم والشعل
الجوالة خط مستدير قوله فاما الجزم لانه لو لم يكن هناك ما هو موجود لم يكن الا
الامتداد كذلك فان العقل يحكم بتقدم بعض اجزاء الحال على بعض وتاخر
بعضه عن بعض من غير ان يكون لهذا الامتداد منشأ في الخارج كذلك الامتداد

الامتداد الزماني فلما لا يؤول حكمه بتقدم البعض على البعض على وجود منشأ كذلك
لا يؤول حكمه بتقدم البعض على وجود منشأ قوله بل نقول ان هذا الكلام ... من
ومنع المرء الاعتلال قوله فالمتنوع متقدم آه قد عرفت انه مذهب بعض اهل الحق من
الصوفية وغيرهم قوله يسمى تقدما ذاتيا كما ذكره المنطقيين التقدم الذاتي
للحكماء يقال له التقدم بالعلية هو تقدم الموثر الموجب على الاثر كتقدم حركة الاصبع
على حركة الخاتم واما عند المتكلمين فهو ما يكون هو في المتقدم بالذات لا بواسطة الخاتم
تقدم وليس كذلك تقدما بالعلية ولا بالطبع لان جعلى لا بد على اقتضائها مقام
مع المتأخر وقوله ان اجزاء الزمان مثل ذلك وهذا التحقيق فلا يكون جعل بعضها مقدما
او ما هو المعكس منحوتا بالذات او لانه لان بعضها علة متوقفة بعضها كما هو بجمهور العلماء
الحكماء في ... الاولين ولا بالشرف ظاهر لا شي ... الازمان في الفضيلة
كما نوهم ولا بالرتبة لان التقدم الرتبي انما يتحقق باعتبار مبدأ يوليه
اموره بالقرب والبعد حتى يتحقق تقدم وتأخر واجزاء الزمان متقدم على بعض من غير
اعتبار مبدأ معين ولا بالزمان وهو ظاهر قوله او الكون في الحيل قوله في ابطال
اي في مطلب حدوث العالم او في هذا التحقيق هذا التقدم قوله على ان العالم
قابل للفناء جمهور القائلين بحدوثه قائلون بانه قابل للفناء و... الخلود
عقيب ... الماهية من حيث هي كما تعرف للعدم لانها متصفة بقبل الوجود والعدم فبل الوجود كالعدم
بعده فاذا كان جائزا عليه احد هذين جاز عليه الاخر ايضا وبالجملة العلاقة ... لا يجوز ان يكون
المتقدم وجوده ممتنعا عليه نظرا الى ما قال الحكماء في الزمان فانه يكون لذاته جائز العدم
بعد وجوده ممتنع عليه عندهم قوله سيعود لنواة في كل ... وقيل لانه يجوز ان يكون المراد من الهلاك
هلاكا ... لا ذهب ... بعض المعتزلة ... يوم تبدل الارض غير الارض ... من تأويل
الشق ... وكذا الكلام في النظائر قوله فالجزء ... والله اعلم

فهاهنا لانه على تقدير الفناء [illegible] دوام الاول ويحكم الا [illegible] على خلود [illegible] الى [illegible]
عدم فناء [illegible] ان يقول [illegible] الاول محمول عليها بعده وحلول المطلق
في الجنة [illegible] دوام البقاء [illegible] فيها او فوق [illegible] لشي يوجد بوجود [illegible] فلا يتقطع
[illegible] الفناء فقد بر **قوله** وان اتى بعبده الخ وحاصل انه يلزم عليهم اعادة المعدوم
[illegible] لان بطلان اعادة المعدوم غير مسلم [illegible] من المتكلمين **قوله** [illegible]
فلت لا يختص الخ الاية [illegible] بل يقتضي الفناء مطلقا [illegible] الفناء
قبل دخول فيها [illegible] ان يكون [illegible] دخوله فيها **قوله** ازلهم ان يقولوا
الخ [illegible]
قوله المكلمين في حق ذاته [illegible] لان المكلمين [illegible] من غيره [illegible]
الموجود [illegible] لازم [illegible] حالتي الوجود والعدم ولان الوجود [illegible]
[illegible] الوجود الواجب [illegible] العدم لان الممكن لا يعرف الوجود حقيقة [illegible]
في الوجود [illegible] غيره [illegible] الكون [illegible]
[illegible] لان الوجود [illegible] على ما هو المشهور [illegible]
[illegible] الاول [illegible] ثبوت الشي [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] الوجود [illegible]
من [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** لا انه لا يقبل الفناء [illegible]
[illegible] الكتاب والسنة والاجماع [illegible] واول
الايات [illegible] **قوله** لا جل [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] موقوفة [illegible] ايجاب [illegible]
[illegible] العاقل [illegible] الفاضل عن [illegible]

[illegible] لا [illegible] عن التصديق وليس [illegible] بعد [illegible] والان
لزم [illegible] **قوله** والمراد بموقف التصديق الخ تحقيق [illegible]
الموقوفة [illegible] يكون واجبا [illegible] ان [illegible]
الله تعالى **قوله** والعلاج [illegible] النفس [illegible] والتوجه الى [illegible]
[illegible] والمواظبة على الذكر [illegible]
[illegible] لو امكن العلم [illegible]
من الصوفية مع [illegible] **قوله** [illegible]
موقوف لا يخفى [illegible] **قوله** [illegible]
الخ [illegible] عموم [illegible] بالنسبة [illegible]
بالنسبة [illegible] الانبياء عليهم السلام [illegible] بالنسبة [illegible]
[illegible] المذهب [illegible] **قوله** والبحث عن [illegible]
[illegible] مرتبة [illegible] فالبحث عن [illegible]
[illegible] لان [illegible] العبارة [illegible] عن [illegible]
[illegible] لان من [illegible] هذه المرتبة [illegible]
ولا [illegible] لان [illegible] العبارة [illegible]
لا [illegible] لان ذاته [illegible] منزه عن [illegible] عليه [illegible]
[illegible] مرتبة [illegible] العبارة [illegible] من قال [illegible]
لان [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] العارف [illegible]
[illegible]
[illegible] حال [illegible]

ذوقي لا يوجد الا هو فحال التجلي كما في الحالة فحاصل ان الحجب حادم لمن
حر الوصول فهو لم يصل الى المقام الحقيقي فاذا وصل اليه فلا يكون له خبر الى
الوصول و الذاتي ولا عن الغطاء ولا عن الجمع و التفرقة ولا عن التوبة البعد
من الغيبة و الحضور و[illegible] او اكنت مع لا اكون معه او اكنت معه لا يكون فيه حتى
يجد بالاسم فلتحقق المقام من ارض ميزان الدين **قوله** لولا انه فانظر الى ان ما قال
على ان النظر فيه في الدين واجب قوله و اعلم ان الله تع جل الشي عليم و اعلم ان
الله تع يعلم ما في انفسكم و اعلم ان الله بكل شيء عليم حيث امر الله تع عباده كافة بالعلم
والامر حقيقة في الوجوب و العلم هو اليقين ولا يحصل في النظريات الا بالبرهان
فمن ترك الايات التي فيها وجوب تحصيل العلم بل قول لا الفقه التعليل في ايضا
من نفي العلم عنه فهو كافر اجماعا فاذا لم يعلم المكلف ان الله تع عالم او شك
ان يكون فيه بل يثبته فيستحق العذاب الابدي ولا فرق في ذلك في الاحكام
عن النفق و اوجب تحصيل العلم بانه تع عالم و ايضا يجب على المكلف ان النبي عليه الصلوة و السلام
مبعوث اليه من الله تع بالارشاد و انه تع يجب ما يعود منه و يحب عباده فتح من
هذه لا يحصل الا بعد ان يعرف ان الله تع عالم **قوله** ويطلق لا كما اي فضلا و
الفهم الى ذلك ولا كما اوجد **قوله** او لو كان يترك الكلي فان قلت كيف حال المقلد
بترك النظر قلنا التقليد لكونه مؤمنا مع وجوب التصديق عليه و هو كما ان
اهل القبلة بعاقبة تؤدي فيه و عاقبة امره الجنة لا اي انه و هو مذهب ابي حنيفة
و سفيان الثوري و مالك و احمد و الاوزاعي و عامة الفقهاء و اهل الحديث
و محقق مالكي **قوله** بدون معرفة المعبود بكيفية العبادة التصديق علما كان او
ظنا تقليدا او غيره **قوله** و ما توقف على النظر التوقف عليه غير مسلم لم يحصل المعرفة بالالهام
و التوجه التام تحقق الواجب المطلق و المقصد التمييز بيني و معرفة الواجب المطلق

المطلق و اوجبه تطلب من كتب الاصول **قوله** فان قلت حاصله ان منعه و سنده فهو ان يقوال
في تحقق المنع و قوله الليل يسلم غير مقبول **قوله** اما وجود الواجب فبيان لان الله تع نور السموات
و الارض هو حسطي و تحصيل فهو النور و بالنور منظر فلا خفي او خفاء بالنور عطا
الصورة يكون بامرين اما لكون نور للحقائق لم يصعفه فها فلا تطلق اجمال النور عظيم
الباهرة لكان لا تطيق الشمس اجها الحقائق فيشاهد بكمال ان شع بمنزل من يجلي العلف
لكدورته و حقيقته فاذا هو بحسب الصورة في المرات يكون له او تجلى بجلاله الى العالم في دفعة
نعم يتجلى في بعض الاماكن و وجهه و انظار و امهم و كان يحب اخلاق لهم او صفاتها و اسمائه
استغاثة و جمالها فلذلك قال النبي عم ان الله تع يتجلى للناس عامه و لابي بكر خاصة **قوله** بالنسبة
ليوم و كتاب العصم نسخه بالبراهين المبينة لوجوده تع و الشي الواحد يكون جليا بعض
القوم نظرا عندا ذهن خال البديهة و النظافة و تخيلى تاخف الكاهى من الاوهام لهذا
اكثر النظر يا عند البعض يكون بديهية عند صاحب القوة القدسية **قوله** و لعل الحق انه جواب
قوله فان قلت او الحق في المقام **قوله** لا يجب النظر بل نقول الا يخصون النظار **قوله** للمذهب اي
يذهب على حرم التوبع و يجوز علا حل ما يرد على الدين من البدع **قوله** منقول بان ذلك بالجوم
لهن بالبرهان و بمنعه جعل المرة على ابواب المنع لهم الله بل تخصيص تلك القربات و الطريقة **قوله**
فان قلت هي معارضة بشبهة علوم و جوب النظر **قوله** كانوا يكتفون من العوام بحاصل ان
سعادة الخلق يحصل بالعشق و الجازم لو اهداه المعنى له الدليل الحقيقي او الكلي و الاقناعي
او قول احد بحسن الاعتقاد به فلم يشغلهم الدليل المعقول لتغايرهم اي حقيقة الحق كلاهما عليهم
ممن اعتقد حقيقة للحق في الدين و الصفات و كتبه و رسله و اليوم الاخر علما على حقيقة فهو سعيد
ولم يكن ذلك بدليل الا من لم يطلق الدعاء و ادلة ذلك و ذلك معلوم من الاخبار الواردة في
ملوك العرب و موارد الاعراب عليه عم و عرضه الايمان عليهم و قبولهم ذلك او من انهم من يطلق
ايامهم بالتفكر في توحيد الوحدانية بما بين النفس فالواجب على الخلق الاعتقاد بما زعم المتعاقد

الدلايل

على ما ثبت فالمنع متوجه لما هو الحق قوله انهم طلبوا الموضحين بل فوق اهل الحق جزاء عظيما
مما كانوا يجوزون العوام على ايمانهم الاكثرون في عصر [illegible] عدم المنع على الذين
على القطع واتضح جمع العلم بانهم لا يعلمونها قطعا بل غاية [illegible] الاعراب بالفروع
وتقليد المحق قوله قلت انهم لم يكلفوا ان حاصله انهم يكونوا الامر مستعدين لتعليم التفصيل
وحصل لهم ثابتا [illegible] الدلائل الاجمالية وهي في حكم الانظار اجيب [illegible] ما اشتغل
قوله بحيث لم يكن الشبهة ان فانهم كانوا [illegible] في معاينة الايات وعجائب خلق الله
في الارض والسموات [illegible] الجبال والنبات ولذلك قال الله تعالى افي الله
شك فاطر السموات والارض وقال الله تعالى سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم
نحو الاية وقال [illegible] فانهم [illegible] الجمع [illegible] ففيها كفاية وانما
في [illegible] هو [illegible] عن اقامة البرهان على التفصيل قوله التفصيل بالتعليل
ليس بواجب ويكفيه [illegible] الى [illegible] بيان الله بيان وقال
[illegible] ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن الاية [illegible]
لا يجوم حول [illegible] ولا يتطرق اليه [illegible] وفايدة الخطابة ترغيب العوام القاصرين
عن درجة البرهان فيما ينفعهم من امور دينهم ودنياهم وفايدة الجدل الجدل الزام
المخالفين [illegible] دفعا لهم عن التعرض [illegible] بجهالتهم [illegible] عليهم
المخالف [illegible] في اعتقادهم [illegible] الجمع [illegible] والجمع
[illegible] وقال [illegible] الصادق [illegible] الاجمالية
[illegible] فان قلت الاشتغال [illegible] لان النبي عم واصحابه
لم يشتغلوا به اصلا قلت [illegible] انهم لم يشتغلوا باصلاح القوم [illegible] عنهم انهم كانوا
يبحثون عن دلائل التوحيد والنبوة [illegible] المنكرين فانه [illegible] وكانوا يحاجون
[illegible] عن دين الحق [illegible] البحث [illegible] الدلائل والاجابة [illegible] الكلام

[illegible]

الكلام الا قطرة من بحر ما في الكتاب واما زعم ان الاشتغال بالتفصيل المذكور في
كتب الكلام بدعة فمسلم لكن بدعة حسنة كالاشتغال بالفقه وسائر العلوم الشرعية
قوله وان لم يكن دليلا تفصيليا بل يحتمل انه لا يجب الا الدليل الاجمالي بل
الواجب الاعتقاد والجازم من اي شيء حصل ثم مفصلا قوله اذ هو موقوف
على ان الانسان موقوف في اصل المعاني القطعية الدينية قوله اذ هو موقوف
حتمية ثم قوله وقيل هو الجزء الاول قبل الان وجوب الالتزام بوجوب اجزائه
عليه ان اراد الوجوب الشرعي الذي يختص بعد ورود الشرع كذلك اذ يختص بالمكلف
الخطاب الشرعي بالكل من حيث هو كل ولا يتعلق بجزء [illegible] الا الامر
بالصلوة مثلا خطاب [illegible] متعلق بالكل [illegible] الا انه يجوز [illegible] الكل
بترك الجزء من حيث هو جزء وفيه نظر لانه اذا تعلق الخطاب بالكل فهو
متعلق بالجزء في ضمنه بالضرورة وقوله لا يجوز الا ثم [illegible] بل يجوز
ان يتحقق الاثم بتركه وترك الكل فانه [illegible] الكل [illegible] اثبات
باجزائه [illegible] ثواب الكل مجموع [illegible] الكل [illegible] عقاب [illegible] باجزاء
ترك الكل [illegible] عقاب قوله هو القصد [illegible] معناه [illegible] الكل ثم لا يجوز ان
يكون الموقوف بوجهته [illegible] الا البعض الموقوف انما يحتاج الى القصد لو كان
معقول الذات وقد اذا لم يكن كذلك [illegible] الاحتياج اليه قوله فلت ان حاصله
نفعل اجمالي فعلا [illegible] قوله والتحقيق ان [illegible] التعلق قوله او نفي
تاكيد الشوق [illegible] المراد [illegible] العقل [illegible] الشوق [illegible]
الافعال [illegible] الاعضاء [illegible] الاجماع [illegible] الارادة
[illegible] الشوق [illegible] العقل [illegible] الارادة [illegible]
الارادة [illegible] الشوق [illegible] طبعي [illegible]

المتعلق بالارادة المعبر عنه بالاشتياق فالحق ان الارادة فينا كيفية نفسانية
موجبة للفعل في جملة مغايرة للشوق فان الشوق هي الى الفعل لا يوجب الفعل
البتة وان بلغ الشوق الى الكمال كما في الزاهد المجتنب للملاذ اذا غلبه
الشوق لا يميل نحوه بمرة وربما يوجد الفعل مع الشوق الضعيف والا الشوق
فيتعلق بالغيوب كالاشتياق الى الحجة الا جناس مختلفة ام حالا
لقاء المحبوب والثانية الى الغلبة على الصعود ولا يتعلق الارادة بالغيوب ولهذا
قيل ان الارادة امر التخصيص في الزمان الآتي ولا يوجد للاجناس فاذا
الشوق فيحصل بالاختيار مما يلحظ بالاختيار وجود النفع او معتبر تكرر
عرفها على النفع حتى تشتاق النفس اليه ق فيحتمل ان يرد عليه ما يجيء من قوله قبيل
الحق ان ادعي ان ق فاقول الواجب ان لا يخرج الا قرار فعل اختياري ق
فلا يتصور بدون القصد مع انه يرد عليه ايضا ما يجيء بعيد هذا من الترديد
قبيل الحق ان حاصل ان النزاع انما لفظي والمراد بالعلم بالذات ما لا يتوجه
الى الواجب او هو مراد الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث يجيب بانا لا نعلم ان يعلم الاول
بوجوبه لا يستقيم لانه لم يرد به امرا زائدا وكونه موقوفا عليه للموجبة الواجبة
لا يستلزم وجوبه لذاته وجوبه بالنظر الى السبب المستلزم والفعل غير مستلزم المنفصل فلا
يلزم وجوبه وبهذا اندفع ايضا ما يقال من ان النظر شرط وجوب المعرفة
بمعنى لا يحصل بدونها من حيث هو فينبغي ان يكون اول الواجب على انه ليس مقدورا بل
حاصل قبل الوجوب والارادة والعلم فوجب حينئذ بلا امتناع تحصيل الحاصل فلا يكون مقدورا
للواجب المطلق ق فان ايجاب الشيء انما يخلو الايجاب بالفعل يستلزم ايجاب الوضوء
نعم الواجب المقيد لا يجب شرطه كوجوب الزكاة بالنصاب وكونه فانه لا يجب وجوبه بشرطه وهو تحصيل
النصاب ق فانا لا نسلم انه حالة يعني المراد بالوجوب الشرعي ويجوز ان يتعلق الخطاب
بالوجوب

لطفي به الشيء من حيث الكل من حيث هو كل ولا يتعلق بالجزء من حيث هو جزء ويمكن توجيه
ما قيل بان المراد التكليف بالمجموع الكل بدون التكليف بالشيء والاجزاء لا بالجزء
ولا يلزم الاستحالة واما التكليف في هذا الاحد ليس من ثبت من قوله الجهاد والبدو
ما يحصل لسقوط الحكم ايضا فان الجامع في العبارة ان يقول بل لان التكليف كالمجموع
ق بدون التكليف ان التكليف بها مطلق لا باجزائه الا بالمجموع ق فتفرع لانه
تكليف بالجميع والمشروط بدون وجود اللازم يحتمل ان يكون قوله المشروط عطف على الاول
ويكون تفسيرا للشرط والجزاء بيان للازم ويكون في الكلام لف ونشر غير مرتب ويحتمل
ان يكون عطف على الملزوم ويكون الجزاء عطف على اللازم ويكون اللف والنشر
كذلك ق اما بحيث ان اذا تكرر صدوره من صاحبه دائما واكثر ما يقال انه فعل
جار العادة واذا لم يتكرر او تكرر قليلا فهو خارق العادة او نادر ولا شك ان البعض
السفلي ممكن حادث محتاج الى المؤثر ولا مؤثر الا الله فهو فعل القادر حقيقة وما تقرر عندهم
انه تعالى قادر مختار فلا يجب صدور شيء من الممكنات كما يقول الحكماء كما تقرر من انه او يلزم
دائما او اكثر فيكون عاديا ق فعلم ان المراد بالفعل الاثر وطرقوا الرد على المتولد
ابطال قاعدة التوليد للرد عليهم في هذا المطلب وجه ذكره السيد في حاشية المطالع
حيث قال ان الذي يشهد به رجوع المطلق الى وجه انه ليس المنفصل كما ترى حال الحكم بحجة
[illegible] النتيجة [illegible] وقبول للنسبة ولا يكون النتيجة فعلا متولدا
من افعال بانما ذهب اليه جماعة لا يعتد بهم ق عندهم عند الاستعداد التام والاختلاف
في الفيض انما هو بحسب اختلاف القوابل في النظر بعد الذهن اعدادا تاما فالنتيجة تفيض
عليه من ذلك المبدأ لزوما عقليا ووجوبا عقليا غير متولد عنه [illegible] اتفاق [illegible] فعل
من الله من ان الحكم في حق افعال النفس لان الحكم اذا كان واجب الحصول عقلا وعلى
فعل حاصل بعد فعل اذ وهو الفعل كان من افعالها اذ لا معنى للتوليد الا هذا ويمكن [illegible]

بالجواب بانه لا يلزم من كونه فعلا بالتوليد انه لا يجزم لو كان الشرط موجبا في
وجهه ثم قوله فصول جميع الممكنات مستندة الا الله تعالى عند الامام ان الحكم بفعل النفس نظر
مستند الا الله تعالى قوله ولا ينافي هذا المذهب مع القول بالتوليد لان حصول العلم عن
النظر الصحيح على الوجوب العقلي فلا يزكو قوله وقال انه ليس متعلقا بكلام الامام
بان حصول العلم واجب عن النظر بمعنى ان للشرط هو خلاف فيه بمعنى يكون النظر هو الجزء
من العلة التامة فيكون في نفس الكسب مستوفي لجعل بعض وان كان التاثير مخصوصا
بالبارئ تعالى والنظر ان هذا هو مذهب الحكماء من حيث قال لان المؤثر هو الله لا غير
قوله بالجملة بهذا التقييد يمتاز عن التوليد الذي هو مذهب المعتزلة لان النظر عندهم
فعل العبد والعلم الحاصل التوليد انما هو من فعل الله تعالى [illegible] بين ما طرح
اولا وبين ما انجبت [illegible] قوله فلت المنقول عنه من مذهب الامام يحتمل [illegible]
وان مذهب الامام مذهب الحكماء [illegible] ويكون لازما للنظر [illegible] الكلام
واجب النظر [illegible] الحكمة [illegible] قوله [illegible]
بين بعض [illegible] اعلم ان [illegible] موقوفات الى [illegible]
المتعود [illegible] قوله [illegible]
مع ان الطرف [illegible] التحقيق [illegible] بالامام
مذهبا ثالثا بل هو بعينه مذهب الاشعري قوله لا يتوقف العلم بالاحتراز [illegible]
يمنع التلازم بين الشيئين [illegible] وجود [illegible]
الموقوف [illegible] وجود [illegible] يتوقف على [illegible]
تاثير [illegible]
التوقف [illegible] المتلازمين [illegible]
العلة التامة [illegible]

على [illegible] جواز وجه الطلق [illegible] توقف على [illegible] ولكن جواز وجود [illegible] توقف
وجه [illegible] فان العقل يحكم [illegible] وجه الكل [illegible] يحكم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] ولا اجمالا ولا تفصيلا [illegible] تعقل الكل اجمالا [illegible] تعقل
الجزء اجمالا وتعقله تفصيلا [illegible] تعقل الجزء تفصيلا [illegible] في الحقيقة [illegible]
[illegible] ان الفاعلية والمؤثرية [illegible] معقول وعلى المبدا الاول [illegible] وليس شيء
من [illegible] الا [illegible] بوجه [illegible] بمعنى [illegible]
توسط [illegible] والرواجد [illegible] فان [illegible] الى
فهو في الحقيقة [illegible] التاثير [illegible] الحق [illegible]
[illegible] قوله قال الامام [illegible] التوقف [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الحكماء [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاشياء
[illegible] قوله [illegible] الامام [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible]
على ما [illegible] قوله من حيث [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] ومن حيث التصديق [illegible] من كونها [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الفقه
[illegible] كثيرة [illegible]
واحدة [illegible] ذلك الاختلاف [illegible] الالفاظ [illegible]
[illegible] العلم [illegible]

هو النظر الصحيح لا الكشف نعم دل الاختلاف المذكور على صعوبة التمييز بين
النظر الصحيح والكشف فهو مسلم قوله وهذا الخلاف لفظي واحد من الوجهين
لانا نعلم ان ولان اهل الحق والعقل من هذه الامة اجمعوا على حصول النجاة في موقف
لحاصل بل معلوم والايمان الامة بموقف التوبة متكثرة في موقف الرجلين ليطلبا
سبيل النجاة من غير ايجاب النظر فوقعت لانه ظهر على ان النظر غير محتاج اليه في
النجاة قوله لو كان اه غاية قيل هي ان العلم بتلك المقدمات على ذلك التقدير
لا يحصل الا بتعلم مطالب هي حركة نعم اذا كان هناك معلم كان الامر سهلا
لكن قالوا انه يكفي الولي للاكثر انا حصنه حجة على من قال ان النظر لا
يفيد العلم في موقف التوبة بان العلم حاصل من ذلك النظر لا يفيد النجاة في
الاخرة ولا طايل فيه الاجابة في الدنيا الا يرى ان قوله عليه السلام امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان كثيرا منهم كانوا في ذلك
العصر [illegible] لكنهم [illegible] منه عليه السلام بمجرد قبول قولهم قوله وقت
وبصاحب الشرع في حصول ما ذكرتم الاحتياج الى معلم على موقف لاجل النجاة وكيف
يتعلم صاحب الشرع من شوا الا قيام الى نحو من غيرا حيث في ذلك عدم تاما
بحو وطابق الرشد ولا يتوقف النجاة على متابعة الاعراض باجماعه قوله ولا ان
بلا اما بطلان الدور فلا يستلزم فلا استلزام موقف الشرع على نفسه بمرتبتين واما
التسلسل فلا تم بين ذات التطبيق والتضايف بل يجتمع الاجماع اثباتا الواجب
يبطل التسلسل لقول بجميع العلل الفاعلية الغير المتناهية التي لم يثبت شيء منها الا
واجب الوجود بانه في حكم الواحد في جواز انطباق العموم عليها بالكلية وفي علوم بحقق
مرجح فذاتها لو وقوع السلسلة المذكورة مستلزم لتحقق المحقق بدون مرجح الوجود
وهو محال واعلم ان هذا التقرير يفيد ان حادث قديم وانه علة للمعلول الاول

الاول انه صانع للعالم بالذات كما تقتضيه عبارة الملخص قوله لان القدم ينافي التاثير
عند اهل من عند المتكلمين لان اثر المختار مسبوق بالقصد والايجاد لا الاثر متعارف للعدم
لان القصد الى ايجاد الموجود ممتنع والاصل في هذا ان التاثير عند العلة عندهم الحدوث
وحده او الحدوث مع الامكان اما الامكان بشرط الحدوث واعترض عليهم بان صدور الصفات
الزايدة عندهم قدمها بالايجاب فيلزم كونه تعالى فاعلا موجبا في البعض هو خلاف ما اجمعوا عليه
واما بالاختيار فيلزم التسلسل في الصفات التي تتوقف على الاختيار كالعلم والقدرة والارادة
وفيه لان الصفات تعلق الارادة على ذاته تعالى صادرة عنه بالايجاب مبني على ان علة الاحتياج
هو الامكان واما بلزم من كونه تعالى موجبا في البعض محتاجا في البعض كما صرح به قوله وجوز
التاثير بالقديم تنا على تجويز تقدم القصد على الاثر بالذات لا بالزمان فكلامه في تجويز ان يكون المبني
على اختيار بعض المحققين وتقدم القصد بالزمان انما هو في قصد العبد لا في قصد الله فان تقدم
مع القصد الايجاد مثل ذلك والتاثير فيه لا يعقل الا بعد حصول عدم حصوله كما ان الاجابة لا تعقل
الا حال حصوله وهذا امر ضروري يتوقف على الاعلام متفقون مع القصد كما ينبغي حتى لعلت
من اراد تحقيق على الدوام في بابه يعتبر منشوا افراده كان من الوجود المطلق هو عينه
والتشكيك حقيقي في سائر ما يتولد ان هذا هو مذهب الصوفية وطايفة من المحققين فلا يتوجه
ان هذا مع القول بان الوجود وصف اعتباري لا تحقق له في الخارج بل له تقرر الا
ام مشكل لان الاشكال انما هو على تقدير ان يكون الوجود عينا على تقدير ان يكون فرد الوجود عينه
لان فرد الاعتبار بلا برهان يكون اعتباريا اذا العقل يتبع ومنها في الشارة
الى دفعه هو ان المطلق كلي مشكك بين افراده فيكون عارضا لافراده كما هو المشهور
ان التشكيك مخصوص بالعرضيات ولا يتحقق في الذاتيات فيلزم ان يكون المبدا الاول علة
لوجود الوجود المطلق فيكون ما لشيء هو احق بان الاول في علا لشيء هو احدهما الوجود
المطلق فان يصدر عن المبدا الاول شيئان الا ان يكون العقل الاول هو المعاد لا الاول

والقول بخلافه مما اشتهر عليه من الحكماء في تصحيح اثبات الايجاب بأن الاثر تراخي لتخلف [illegible]
يحاوله وقد يكون معلولا للمبدأ الاول قوله بأن انتفاء عالم وجد بوجوده مطلق لو كان
ايجاب بنفسه لايجاب نفسه المنتظم بمنفوس تلك الغاية [illegible] ثم الايجاد وفرع الوجود [illegible]
البديهي في ذلك قوله لزم تقدم وجوده على ايجاده بالضرورة التفصيل انا نقول لو كان وجوب
الوجود زائدا على ذاته امتنع ان لا يكون [illegible] بما يحتاج اليه وكل محتاج الى غيره فهو ممكن
وان لم يحتج [illegible] لزم استغناء الممكن عن المؤثر واحتياج [illegible] الى [illegible]
انتفاء الواجب [illegible] وجوده الى غيره [illegible] فان قيل [illegible] انما [illegible] الوجود [illegible]
فاما ان يكون [illegible] بهذا الوجود فيلزم تقدم الشيء على نفسه او بغيره فيلزم وجوده [illegible]
وينتقل الكلام الى الوجود [illegible] يلزم من ان يكون المبدأ للوجود
غير منحصر في الوجود وهو [illegible] الاخر قوله وبهذا [illegible]
الشبهات [illegible] معضلة [illegible] الاحتياج [illegible]
عن ان الموجودات [illegible] التفرقة [illegible] الحكم بالوجوب [illegible] جميع [illegible]
الواجب ووجود الممكنات [illegible] ووجود الممكنات [illegible]
وكان [illegible] حكم بان وجود الواجب ووجود الممكن حكم بان وجود الواجب [illegible]
غير [illegible] الامام [illegible] الشرح [illegible]
للمحقق الطوسي قوله او غير ذلك [illegible] قوله النقلية ولان غيره
لو كان خالق شيء لكان عالما قوله بتفاصيل خلقه ولهذا قال الله تعالى الا يعلم من خلق الآية
لكن التفريع على عالم [illegible] لو كان العقل موقوفا [illegible]
لان لا يريد الكفر [illegible] بعض افعاله واقواله قوله [illegible] وانه خلقكم وما
تعملون وخلق كل شيء فقدره تقديرا قوله وان الحوادث [illegible] بقدرة الله تعالى
وان الاشياء كلها مستندة الى الله تعالى ابتداء بلا واسطة [illegible] ان الامور التي [illegible]

الى [illegible] انما ترتب عليها [illegible] للمبتدع [illegible] والمشترك الموصل
الى [illegible] لا فضاء [illegible] الاسباب حقيقة لها تأثير او موجبة [illegible] بل
انما الاسباب [illegible] عادة الله تعالى على ان يخلق تلك الاشياء عقيب تلك الامور [illegible]
يمكن ان يوجد [illegible] ان [illegible] يعتقد انها مقدورة [illegible] الفعل [illegible]
للعبد [illegible] مخلوقه [illegible] بمحض قدرته [illegible] من ان [illegible] تحقيق [illegible]
[illegible] العبد وارادته [illegible] ما [illegible] المقارنة والمعية بدون ان [illegible] تأثير [illegible]
الحقيقية [illegible] الاسباب العادية قوله يسمى كسبا [illegible] معناه مجرد مقارنة تلك [illegible]
[illegible] قدرة العبد وان لم تؤثر [illegible] وهو تعلق قدرة [illegible]
مقدوره [illegible] لان [illegible] التأثير [illegible]
[illegible] الله تعالى [illegible] ان [illegible] الافعال [illegible]
ولذلك [illegible] العبد [illegible] ولا [illegible] ذلك [illegible] القدرة [illegible]
الرجل [illegible] شيئا [illegible] في اخذ ذلك الشيء [illegible] التحقيق
انتفاء القدرة على الاخر [illegible] الرجل [illegible]
[illegible] المقدور [illegible] لم يكن للعبد تأثير فكيف [illegible]
[illegible] وجب [illegible] قوله والمعتزلة [illegible] العبد
[illegible] بقدرته وارادته [illegible] بواسطة [illegible] قدرة العبد
[illegible] القدرة المؤثرة والارادة المرجحة [illegible]
[illegible] المؤثر [illegible] هو قدرة العبد [illegible] ارادته [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] العلية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] القدرة [illegible]
الى [illegible]

ولو لا تحقق الدواعي حال الاختيار لم يوجد بعضه لشيء منها بل كان قابلا في اول محل خلق للشيء
منها للارادة والدواعي ولا يخفى ان دعوى بداهة الفرق هي الفرق لا يليق بالعقلاء [illegible]
بعضهم ايجاد العبد فعله وبعضهم ذهبوا اليه ولكن اشتبه عليهم فكيف يصح [illegible] اني الجميع بدهوره
ولم ينكروا واما الفرق بين الافعال الاختيارية وغير الاختيارية فهو ضروري [illegible]
فلا يبطل الا انه عائد الى وجود القدرة في الاولى وعدمها في الثانية لا الى تاثيرها في الاولى وعدمه
في الثانية فلا يلزم التفرقة بين الحركتين المذكورتين ايجاد العبد للفعل فان قلت لا يخفى على [illegible]
المنصف بين الفرق بين [illegible] الانتقال [illegible] وحركة [illegible] بين
ما تحركنا اليه بانفسنا مع وجود القدرة على الحركتين في الحالين لكون في الاولى [illegible] مؤثرة وفي الثانية
مؤثرة [illegible] الفرق ان القدرة في الاولى [illegible] متعلقة بالحركة وفي الثانية متعلقة [illegible]
الكسب فقط مثل ه والاستاذ ابو اسحق على انها واثر الا قوله فقلت [illegible] ان الاحتمالات كثيرة
لا تنحصر في هذا مع ان يكون المؤثر هو قدرة العبد وقدرة العبد [illegible] على القدرة الالهية او
على العكس او ان يكون المؤثر هو مجموع القدرتين من غير اختصاص احديهما بالمؤثرية او
الا ثرية بالكلية وهذا الاحتمال الذي يحتمل اصحابنا ان يقولوا انه يكون متعلق
منها شيئا اخر او يكون متعلق القدرة القديمة نفس الفعل متعلق الحادثة صفة كون
طاعة او معصية من الاوصاف التي يوصف بها الفعل كما في لطم اليتيم تاديبا او ايذاء
باعتبار ذات اللطم سواء قدمه تعالى قادرة بتأثيره لكونه طاعة على الاول او معصية على الثاني تعلق به قدرة
العبد وتاثيره والثالث ان يكون متعلق القدرتين شيئا واحدا هو نفس الفعل ويكون كل منهما مؤثرا
مستقلا فيلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد والرابع ان يكون مجموعهما من حيث المجموع مؤثرا
ولا مستقل في تاثيره دون كل واحد منهما بانفراده من جملة الاحتمالات اثنان او لهم
في مذهب الفضلاء اصحابنا ذهب اليها القاضي ابو بكر الباقلاني والاستاذ ابو اسحق الاسفرايني انما توقف
في مذهب الاحتمال الثالث الذي هو الاحتمال الاتي ببطلان كون الفعل طاعة او معصية

اذ لم يكن لها دخل بوجه اصلا في الفعل ايجادا ولا قدرته تاثيرا اصلا وهو الحيلة من مذهب الاشعري
فيتعين ان يكون مختار القاضي انه متفق بينه على احد الفصلين تحقيق مذهبه حيث نقلوا
وهو خالق موجود لا وجه لنقول الدلايل انه وذكره ههنا لتوجيه مذهبهم كي يبطل ان القول
كونه مستقلا هذا الامر ليس شيئا جائز كون العبد خالقا شيئا في الحقيقة افعاله وما ذكر
فقد اختلفوا في تقريب مذهبه هذا ربما لم يعلمه المتاخرين قالت انما [illegible] مذهبه هو الاحتمال الا
وهذا هو المناسب عبارة [illegible] ههنا وفي هذا الاشكال فيه بطلان مذهبه كما حققه في موضع اخر
صرح به لما لهم في تحقيق افعال العباد مذهبه هو الاحتمال الاول من الاحتمالات وبعض
الفضلاء حكى ان مذهبه هو الاحتمال الثاني الاخير وهذا ان الاحتمالات الثلثة بطلانه يلزم
في عدم استقلال قدرته فهو باطل ايضا بما مر في الموافق والمشاركين ه اهل الاعتزال منه حلا
قلت ان اريد بلطف خلقه الكسب فهو بعينه مذهب حجة الاسلام وان اريد به التاثير والمعنى
فيلزم عليه ما على المعتزلة او ما على الاشاعرة ه وقال في قواعد العقائد يدرس في الحجة الاسلام
في قواعد العقائد ه فان الكل متفقون في هذا المحل الا الاشاعرة ه وقسموا فجوزوا انكار
التسمية بان الفرق بين القدرة والعلم بتاثير القدرة دون تاثير العلم ه وبان ما [illegible] اختيار [illegible]
الثواب العقاب ما [illegible] انه عليه ان من علق بها من الاثبات بالثواب [illegible]
تعالى نام عنه من انه تعالى يطالبهم يوم القيمة بانكم لم تفعلوا ما امرتكم به ولم فعلتم ما نهيتكم عنه
انهم يكونون فعلهم لم يجعلوا من الذين جاء بفعل الله تعالى فيهم ولذلك يطالبهم يوم القيمة
حتى قيل ان بطلانه عنه [illegible] لو كان بلا تاثير من العبد فيه اصلا فانه تعالى منفعل عن
ان ينهى عما هو فعله اصلا وان كانت المؤاخذة لا لاجل فطرته في الافعال فهو التعذيب بلا جناية
انما يحسن بالعادة للتمييز ليس احد ذنب والحاصل ان بعثة الانبياء وفي
التكليف المطلق وانه اصل الشريعة وتبليغ الاحكام والتكليف الامر والنهي والترغيب والتعظيم
ه الى غير على كون العبد خالقا للافعال وجه ان القدرة على شانه التاثير على العلم

واتصافه بالحق وحده ولا يخفى عليك انما يلزم الشناعة في تعلق الاحمال فهو لزم المعتزلة

ايضا في مسئلة علم انه تعالى بالاشياء بيان ذلك ان البرهان والاتفاق قاما على ان انه تعالى عالم

من الازل الى الابد بجميع الاشياء الجزئية والكلية فيعلم بجميع افعال العباد وجزئياتها ما هو حاصل

في نفس الامر ولا نشك ان التبعية في علمه بجزئياته يكون متحققا في نفس الامر ما علم انه وجوده

ويمتنع امكان ما علم انه عدمه ويتعلق علمه كما قال الدواني قوله فان قلت الدواني ان اجيب الآن

ممتنع واذا كان كذا فلا جواز لا يتحقق الممكن في شيء من فضلا عن المطابقة يوم القيمة

قال انه قوله قال الامام الرازي ولو جمع جملة العقلاء لم يقدروا ان يوردوا على هذا الوجه

حرفا الا بالتزام مذهب هشام وهو انه لا يعلم الاشياء قبل وقوعها والاعتراض عليه بان العلم

تابع للمعلوم على معنى انهما يتطابقان والاصل في هذه المطابقة هو المعلوم مردود بان العلم

ليس تابعا للمعلوم بالا بالعكس كما يتبين في موضعه والتحقيق المقام بتوعي بيانه ولقوم

قوله بجميع صفاته الكمال الصفة والوصف بمعنى وصف الشيء وصفه والهاء فيه

عوض عن الواو وكما في الوعد وفرق بعضهم بينهما فالوصف ما قام بالواصف وكونه ذا فرد

هو عالم والصفة بالموصوف وذهب بعضهم الى الترادف بينهما قوله ان هذه الصفة على جميع

عليه الصفة الكاملة ينفي باعتراف الكل بثبوت كل الكمال والتنزه عن كل نقص

والاحاجة هناك الى البرهان انما تجاوزنا في الاتفاق لانهم من علم الطلب التزام ثبوت

في عقائد التوحيد والاتفاق معترف بهذا الاصل في من المشهورات والمسلمات التي تصلح

للالزام الاقناعي قوله وكلهم على ثبوت ان واقول وان صفة الله على ذاته لاتنع

لان يمنع ليس في الوجود الا تعدد بحيث بحيث يكون كل منهما يحضر في حضرة فانه

ينتفي ذاته المطلق المنكشف عنه بذاتها ومريدا بارادة هي نفس ذاته والصفات متحدة

في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم وبشوبهم ظاهر في انه صفات غير مثل

كونه حكيما عليما عزيزا فاني دانى متحد بجميع منتشا بمشيئته وامثالها فانها من فرد

من فرد عن كونه قادرا على جميع الممكنات بحيث لا يوصف به من ذاته للحقيقة والمعاد

في الجميع الا بقوة بواسطة اولا ومثل كونه يستمع الى صوت اعرى كلا جزء ومنها انما يتوجه عليه

كونه عليما الى غير ذلك من الصفات الغير المتناهية المتعلقة على ما ترى هذه الصفات فانها

متحدة بحد وهكذا الكل من هذه الاسماء والصفات تستدعي فيه فهذه لا يخطر اشتراكه

الحكيم وبكل شيء بما يقتضيه فلو كان ذا اجزاء لما يعلم حالها وليكون فيها الاسماء المختلفة

فلما كان قادرا وجامعا للصفات المتعددة التي يتوجه عليها الاثر المتعلق من الجميع وليس كذلك

ولما كان عقوا عفوا غفارا والعفو والغفران في نظر من آثار رحمته وقس عليه سائر الاوجه

من نفسك ان كل ما هو ذي صفة او الاقوال والافعال والافعال التي هي

مظاهر صفتك في كل اذا اجتمعت اوصفتها كنت المحسن لان يظهر منك ما يظهر عنك

اياه ونظيره في العوالم وقس على ذلك ما شئت فهذه الصفات وان كانت متحدة مع ذاته

بحسب الذات لكنها متغايرة بحسب المفهوم والتفريق الموهمي والآيات الدالة على تعدد

الصفات محمولة على التغاير الاعتباري وهذا الكلام يرتفع ما سمعتم قوله ولذلك حقق محققو

كلامهم بعد الصفات وبهذا يندفع ما ذكره الامام حجة الاسلام في تهافت الحكماء معترضا

على الفلاسفة من العلم عرض يستدعي موضوعا فالقول بانه المبدأ الاول انه ذاته علم

وحال انه قائم بنفسه كالقول بانه طائفة من السواد والبياض قائم بنفسه فاللازم

المحققة المصوفة من الاثبات الاول وثبت الصفات كانها من صفات

صفات متغايرة للذات حتى المغايرة فهو كافر مع كونه فهو جاهل هذا الكلام وجاهل

من ذلك فكلامه انه لابد من اثبات الصفات المتغايرة للذات لا بالحقيقة بل بالاعتبار

كما يشهد به اركانه قوله انما غرضهم من الاعتبار ان الصفة مفهوما غير مفهوم

مفهوم من ان الصفات عين الذات لان الامر الاعتباري لكيون عين الذات بالضرورة

ويمكن بجوابه تتعلق فتدبر قوله واستدل انه يوجب التعدد لا الصفات الحقيقية بانه لو

لو كانت الصفات زائدة لزم ان يكون الواجب ممكنا لاحتياجه اليها والاحتياج مطلق
يوجب الامكان عندهم قه فلا يرد لزامهم علينا ولان الصفات على ذلك التقدير عارضة
ولكل عارض معلول للمعروض كذا قيل وفيه لان العقل عارض للجنس غير معلول له بل
الامر بالعكس وكذا الحال في الواحد من الصور النوعية والجسمية عارضة للهيولى قائمة بها
مع ان الصور شريكة علة للهيولى على ما حقق في موضعه والمحقق اعترف بذلك
في حواشيه على الشرح التجريد قه امور متكثرة وايضا يستدل الحكماء بانه لو كانت الصفات
زائدة لزم ان يكون الواجب ممكنا لاحتياجه اليها والاحتياج مطلقا يوجب الامكان
عندهم قه فلا يرد لزامهم علينا ولان الصفات على ذلك التقدير عارضة وكل عارض معلول
للمعروض كذا قيل وفيه لان الفصل عارض للجنس وغير معلول له بل الامر بالعكس وكذا الحال
واحد من الصور النوعية والجسمية عارضة للهيولى قائمة بها مع وايضا يلزم ان يكون
المعلول الاول العقل الاول هو خلاف ما هو زعم الفلاسفة واعلم ان الذي يعلى
بحال لزام الحكماء لا المعتزلة فلا يلزم قوله واستدل الحكماء قه فلا يكون موجودا
انه لا يخفى ان الحكماء اطلقوا على ان صفات الصفات معلولة للذات فيلزمهم ان يكون
عين الواجب حقيقة امور متكثرة قه وهو واحد من جميع الوجوه فيلزم انهم ذهبوا
الى انه عالم بجميع الجزئيات من جهة وهكذا في جميع الصفات واذا جاز هذه الاشياء
الاعتبارية في ذاته تعالى فليجز ان يكون حيثيات لعمود امور متعددة فليتم ما ذهبوا اليه
مع انه تعالى واحد حقيقي فلم يبعد عندنا الامر البسيط قه يشبع القديم الكلي
المقابل بانه علة الاحتياج هو الحدوث واكثر المتكلمين انهم يثبتون صفات زائدة
قديمة قه لا تقام بعوديه وايضا الكثرة الواحدة اذا اقتضت امورا بعضها
مع جهة انها مرتبطة بها هاهنا زائدة لا من جهة انها مرتبطة بلا علة
ذاتية لا له ولا يخفى ان هذا لا يرتبط على مذاق الاول وفي الحقيقة الذاتية متغايرة

متغايرة متكثرة وهو ما بعض الجواز في الاعتبارات في اختلاف الحيثيات لاجراء حقائق
موجودة فلا يرد على ما ذهبوا بخلاف ما يتعلق الواحد الحقيقي وايضا لا يجوز ان يكون الحكم
للمعلول ونحوها مناسبة كما ان بين الفاعل والاثر علاقة لا توجد بين الغير وان الاثر
فلو صدر عن واحد اثنان في ما جنبة واحدة او جزء يلي كل منهما الا ان الثابتة
عن المناسبة الى الواحد يوقف بدون ذاته بشيئين مختلفين متساوي حقيقي
والمساوي للمختلفين مختلف قه الفاعل لم يكن الفعل واحدا حقيقيا قوله
اذ اراد بالاختيار غير متصور والا لزم التسوية في الاختيار وعلى الاختيار وكذا الحكم في كل
ما يتوقف عليه الاختيار كالعلم وايضا يلزم تعدد الاختيار والارادة وهو المستحيل على
كل واحد من الصفات وهو موجب ايضا ويلزم تحقيق الكل دائما قه للقادر الفاعل
القادر من ان علة الاحتياج هو الحدوث لا غير قه فاذا تحقق القادر اي علم ان
الصفات قه المستدل القائل بعينه بالغير قيل وهما قيل هو انه بعد ما ثبت ان للعالم
الحادث محدثا ثبت وجود الواجب بالبرهان علم بعد ذلك اختصاص البراهين انه سبحانه
موجد قادر فلو كانت القدرة عين الذات لما احتيج بعد ذلك الى برهان تام وهكذا في
باقي الصفات قه ليس معنى العالم من قام به العلم وهي ان صدق المشتق على الشيء
لا يقتضي قيام مبدا الاشتقاق به فان صدق الحداد على الحاذر ليس بعينه انما يكون الحديد
موضوع صنعته على ما صرح به الشيخ وغيره وصدق المشمس على الماء المسخن بالشمس الى
المشمس سخنه بواسطة مقابلتها وايضا صدق المشتق لا يقتضي ان يكون مبدؤه موجودا
في نفسه كالاعمى والممكن فان العمى والامكان ليس موجودين قه وان ادعي ان حكم
اهل اللغة بان العالم من قام به العلم ماخوذ من قول ارباب اللغة بل الفعل المشتق
من فعل الشيء عن قام به الفعل هو منقول عن التحقيق فانهم لما تتبعوا المشتقات وجدوا
مباديها كثيرة قائمة بالذوات التي يقول عليه المشتق بنوا القاعدة عليها ولم يعتبروا

مختلفين

ما هو النادر

على ما هو في نفس الصفة بها ... دل البرهان على امتناع قيام بعض المشتقات كالوجود
والوجوب على ما حقق في موضعه على ان القيام المذكور غير لازم وكانه لو كان فالحق ان المراد
قوله بانه نفي الصفة هذا الا ... على محصول الطالب كلام قوله مستند صفة الصفة و
الموصوف فيعلم من هذا الاستدلال ان مراده بهذا ان الصفة مطلقا ليست غير الموصوف بل
لازمة او مفارقة ويحتمل ان مراده ادعاء الصفة اللازمة القديمة واعترض عليه بانه لو فرض الله
ترك الوضع ... [illegible] ... واحد من اللوازم غير بين الوجود
قوله مع انه لا يجوز عدم احدهما مع وجود الآخر هذا انما على ما هو المشهور عند الحكماء من ان ما يثبت
قدمه امتنع عدمه ... لا يجوز ان يعدم احد القديمين ويبقى الآخر قوله تجويز بعض المعتزلة
انتفاء ... الموجود بالعدم فانهم لا يوصفون بالشيئية عندهم بناء على ان الثبوت
الشيئية ... [illegible] ... بجواز الانفكاك ... يجوز
انفكاك ... الصفة عن الموصوف ... فانه ليس غير الموصوف والكلام ... فليس
ايضا غير الموصوف ... الانفكاك بينهما من الجانبين ... عندهم قوله عن
المتكلمين ... تعالى يجب صدق الحد على جميع الافراد ... فلم يجب ... المتمسك
... الجمهور ... النقض ... ان مادة النقض لا بد ان يكون محققة
الثبوت كما هو المشهور ولا يكفي الامكان بدون الوقوع قوله لان ما قيل من ان ما ثبت
قدمه ... لا يجوز ... من الجانبين ... لا تقول ...
المقالة قوله لعلاقة بينهما لان ... بدوام العلة ... فيكون ...
معلولي علة واحدة قوله ... على هذا ان لا يكون بين الواجب والعقل ... بل بين
كل علة ومعلولها ... اللازم ... عند ... قوله من الجانبين
عند الجمهور ... في المتغايرين الانفكاك من الجانبين و... في ... الاول ...
... الانفكاك ... قوله لامتناع عدم ...

الباري ... تحصيل انفكاك العالم عن الباري ... قوله في الجزء ايضا لامتناع تجرده قوله ...
... من جانب ... لجزء ... على هذا ... وان لم يتحقق ... لكن يتحقق بالجزء
... والصفة ... ويمكن ان يقال الجزء من حيث الجزء والصفة من حيث
كونها صفة لا يجوز ان ينفكا عن الكل والموصوف ... من حيث ... قوله
... المتعلق ... فعلى الجواب ... يجوز ... العلم ... بلا
... على هذا الجواب بجواز تعقل كل من الموصوف والصفة بدون ... ان يكون ...
لان المراد ... موصوفها مع ... لا ... لا تعقل وجود الصفة بدون الموصوف قوله ولا
يجوز ... لكن يرد النقض ... انفكاك ... والعرض ... فانه يجوز تعقل
موصوفها مع الجهل ... قوله اذ لا يجوز ان يتعقل الباري معدوما
او متجزئا ... الانفكاك ... واحد ... ان يتعقل الباري ... او
التجزي ... اعتراض على التوجيه ... بجواز ... بدون ...
الفعل ... الصفة بدون الموصوف ... فلا يرد النقض المذكور ... النقض
بالجسمين ... لان عدم احدهما لا يستلزم عدم الآخر ... قوله
قال ... الكلام ... بين ... الواسطة بين ... والعين
عند ... نزاع ... لفظي ... معنوي ... لفظ الغير ...
اصطلاحا على ... الغيرين ... الانفكاك بينهما قوله على تخصيص لفظ الغيرين ...
لفظ الغير على معنى المشتق ... بالتخصيص ... قوله ولا هو
لا ... قالوا في ... الصفات المتعلقة ...
يكون ... قوله ...
... الحكم ... بحسب الوجود ... معنوي ...
... الصفة ... وجود ... الموصوف ...

معدوم بعد ان يكون في حد ذاته وما لم يحصل الا شاعرة قائلين بالوجود الذهني لم يعترفوا بكون
التغاير بين الصفة والموصوف مطلقا والجزء في الذهني والخارجي بحاله كما صرح في المواقف
بالوجود الذهني نعم للمحقق ان يقول جمعا بين المحمول والمحمول الموضوع هو الاتحاد من وجه والاختلاف
من وجه آخر فتدبر واعلم ان هذا الاثبات تبكيت العبارة التي لا شعار لها بالوجود الذهني ق ومعلوم
انما هو في كلامه في اجزاء يحمل كما هو من المعتزلة والمعدوم بد والاتحاد جواب الاختلاف
موجودات في صفة محمولة لازمة او مفارقة مع ان الشيخ الاشعري صرح بان المعاني
متغايرة لما نقل الآمدي ق من اثبات تعدد القدماء وذلك انهم عدوا ان يكون الصفات
مستندة الى الذات اما بالاختيار فيلزم الشيخ القدرة والعلم والحيوة والارادة ويلزم الدور
كونها حادثة واما بالايجاب فيلزم كونه موجبا بالذات وهذا بعض الاشياء ق والشيخ
اما ان لا يلزم حينئذ التوقف على ما المتوكلة من اثبات القدماء كونها قائمة الى غير
الكون اثبات ذات قديمة والقدرة وصفة لكونها اثبات تعدد الواجب ق فيلزم تعدد القدماء
فان قلت يلزم على المعتزلة ما خص القول بتعدد القدماء فانهم اثبتوا الى احوال ذاته
لا اول لها هي الالهية قلنا القديم موجود لا اول له وهذه الاحوال ليست موجودة عندهم ق
في ظاهر من اثبات الاكثر اي كيف لا يكون كفر من اثبت مع ذاته سبعة من الاوصاف
القديمة المستقلة او كثر منها اذ انهم ليطلق لهم اثنا عشر من الصفات الوجودية المضاف
فيقال للبقاء والقدم والاصبع وغيرها ق وهما مستقل بسمونها اقانيم وهي عن الاصول واعني بها
فان الجوهر واحد وبنة في العلم والحيوة الوجود وعبروا عن الموجود بالاب عن الحيوة
بروح القدس وعن العلم بالكلمة ق مع انهم جوزوا انتقالها فانهم قالوا بانتقال
اقنوم العلم الى المسيح المستقل بالانتقال الحيوة الى ذاته لا انفكاك عنها والى ذاته عن الشيخ
وسموها صفات لذاته لذاته لشرح المواقف والحفظ المستفاد من قوله لكونها ذاته معلوم لهم و
لهذا قال اي لا اثبات تعدد القدماء مستقلة وبنهم ان الكفر والنظام الكفر للارواح

لازمة قبل ان بعض المتغاير لا يقولون بالانفصال بل بالتعلق او الاشراق والعقيدة وكونهم
انكار نبوة محمد عليه الصلوة والسلام خاص من تنفسد لو كانت التغاير مشتركة لا يجوز فكان جاحدا لقوله
تعالى ولا تنبئو المشركات حتى يؤمن فقد منوه الآية منه فقد يجوز ذلك والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب من قبلكم ق فقوله تعالى لا اله الا هو الآية فقوله واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم
وقوله تعالى ان الله بكل شيء عليما واعلم غيب السموات والارض واعلموا ان الله سميع عليم والايجاب
الانبياء على انه تعالى عالم واذا تامل العقل السليم في انه صح صحة انه تعالى عالم الانبياء الذين لم
يكذبوا في الاخبار انه قوة القادرية وان تعقيم ذلك الكذب لم يرضوا به بل نهوا عنه الشرع الكلي
وبعضهم الطلق يحصل له تبعيض على حال انهم ما اتفقوا على الكذب وهذا المسلك اتم المسالك في تحقيق
المعارف الالهية واما بيان وجوه صفته فقد اتفق الصوفية واهل الجدال اعلام الدين
من وساوس الشياطين والوهم والخيال ق من الافعال المتقنة المحكمة انها صادرة عن فاعل
محكم مشتملة على اصناف من الحكم والمصالح ومنتظمة لانواع من البدائع يتحير فيها العقول و
يضطرب فيه الافكار والخيال ونحن نعقل على علم فاعلها ق ومن تفكر ان يتصح من تمثل
في آيات الآفاق والانفس وتامل في ارتباط العلويات بالسفليات وتفكر في حركات
الافلاك ومقاديرها ومنافع الكواكب وترتيبها وتاثيرها في الجو والحيوانات وما اعد سبب
البقاء من مصالحها وما اعطيت من الآلات المناسبة لها ومنافع خلقة الانسان وعرفها
التي لا يستقل بها الحكماء من علم التشريح وغيره علم ان مبدعها الفاعل العليم الحكيم
ق وعلم المعاني وايضا العلم حاصل لافراد الانسان بجميع وان الجرد وايضا هو كيف
كمال الحقيقي لا يجوز العقل السليم عدمه في مبدء الكائنات ولا شك انه مما يقتضي به لازم ان
المصلوا اشرف من العدم من جهة العلم وهو بطريق ذوقه وهو تعالى يفيض العلوم
العالية وافاضة العلوم بدون علم المفيض ... وايضا انه تعالى معد جميع السماوات والارض
للخلائق وذلك لا يتصور بدون العلم وايضا الوجود ليس مانعا من افعال بل شرط

الظهور فالواجب تعالى الذي هو محض النور بذاته المظهر المطلق للغير وانه
وايضا مجرد عن المادة كما هو المشهور فلم يكن له مانع من العلم والمقتضي موجود وهو
الوجود الذي هو منشأ الظهور وايضا فالواجب بالذات لا يكون عالما بما حقيقته
الا بالقياس اليه وفي هذا الوجه يعلم الحفاظ جميع الصفات الكمالية التي لم يعرف
عن العلم وان الا البعض منها بمجله لا يعلمون شيئا من علم الالهيات
ويقول بعض الائمة المهرة حيث قال ان الله تعالى عالم قادر لا انه واجب العلم
والقدرة شانه اليه نفيا وايضا من نفي العلم اليقيني عنه فهو كافر بالاجماع
موجبا لاعتقاد ان الله تعالى او فعال للعز المقدس وهو الكفر والحياة النعوذ بالله
الاية منه قال الشيخ واوحى ربك الى النحل الاية بل قول وتسويل البعض لم يعرف
بهذه الاية على نبوة النحل بناء على ان الوحي مخصوص بالانبياء ولا يعلمون بعد ما
وانما ان الوحي يجيء بمعنى الالهام فيقول على العلم الا على النبوة بجميع المعقول حاش
وذهب بعض الفلاسفة الى انه لا يعلم سواه ويعلم ذاته وبعضهم الى العكس
وذهب بعضهم الى انه تعالى لا يعلم جميع الاشياء وان علم بعضها بعضه والبعض
والى انه لا يعلم الا بعد وقوعها [illegible] العكس وينسب
[illegible] الحكم من المنطقيين ونقد افراد لانه يلزم ان لا يكون النوع عالما في
الازل [illegible] كما يقول [illegible] علوا كبيرا ولكل فرقة شبه واجوبة [illegible]
[illegible] الكتب [illegible] من ادل الافعال
المتقنة والافعال [illegible] المحكمة [illegible]
المعلوم [illegible] الافعال المتقنة
على علم في علمه ايضا [illegible] فانه يعلم انه هو الذي يعلم انه الذي
يعلم لا يخفى انه لو كان عالما بهذا العلم وهكذا الى غير النهاية ويلزم

ويلزم النقض وانه يعلم جاهلا من الجاهل [illegible] النقض والجواب [illegible] في علم النوع وانه
ان علم العلم عين العلم والجواب بانه لا يلزم العلم بالعلم غير متناه في حق الله تعالى وايضا
[illegible] علمه بالسواه وعلم العلم من جملته اثبتوا علمه بنحو اخر وهو ان الله تعالى مجرد عن المادة
ولواحقها وعندهم ان كل ما كان كذلك لا يكون غائبا عن ذاته [illegible] والمعقولية
للواجب على ذاته يلزم ان يكون عالما بغيره لانه موجد للكل مما سواه عالما بغيره ولطاه
بواسطة من العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وعلى هذا النهج [illegible]
واستدل عندهم انه تعالى لا يعلم الجزئيات على الوجه الجزئي سيما الجزئيات المادية والكلي في الجسمانيات
انما يكون بالقوة الحسية والالات [illegible] للواجب [illegible] من الادراك [illegible]
[illegible] علوا كبيرا ولكن [illegible] من الادلة السمعية من ايات التنزيل
الرسول واجماع الامة على انه سميع بجميع المسموعات بصير بجميع المبصرات وانما يتحقق بادراك [illegible]
على الوجه الجزئي لم يبق لنا طريق الى نفي العلم على الوجه الجزئي عنه تعالى [illegible] في دفع [illegible]
العلم بالجزئي على الوجه الجزئي ان كان على الحصول [illegible] بالقوة [illegible] واما العلم [illegible]
على الجزئي بجزئي كما هو مذهب كثير من المحققين فلم يقم دليل على انه انما يكون بالقوة والالات
اذ لم يكن [illegible] اعلم ان المشهور عندهم ان العلم بالعلة التامة عندهم مستلزم للعلم بالمعلول [illegible]
تع علة تامة لجميع الممكنات من جميع الوجوه فانه يلزم ما الزم عليهم احاطة علم
الواجب بالكل ويمكن تحقيق الكلام على انه عالم بجميع معلولاته بذلك [illegible] الكلام [illegible] الجزئيات
مع انها ليست معلولة له فيلزم عليهم بطلان الكلام [illegible] الحكم الكلي وايضا
لنا يلزم كونه تعالى موضوعا للتنويع لو كان علما بالاشياء حصوليا اما لو كان حضوريا
كما هو الحق بل انما يلزم [illegible] النسبة الاضافية لا في الذات ولا يحصل [illegible]
النفعة في النسبة الاضافية لا الاتحاد فان كل اتحاد من [illegible] انما يكون [illegible]
معقولين ومع ذلك ايجاد وانكشاف وحضور من معلولاته على تقدير تحقق الصورة

العقلية لطلق جزئين لا يلزم قيام تلك الصورة بذات واجب الوجود فان تلك الصورة قائمة
بالنفوس الارضية وتلك السماوية وتلك النفوس مع الصورة القائمة بها صادرة
منه اما عنه واجب الوجود فلا يكون ذات الواجب متغيرة بتغير تلك الصورة فقط لا يكون
الا بالآلات الجسمانية هذا غير مسلم لما ذكرنا من ان علمه حضوري قوله فلا يعزب عن علمه مثقال
ذرة في الارض ولا في السماء اي لا يعزب عنه شيء من الجزئيات والكليات اصلا لا باعتبار
الوجود الخارجي ولا باعتبار الوجود الذهني [illegible] قال الله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة
في السموات ولا في الارض ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين فان قوله لا يعزب
عنه اشارة الى عدم خروج ذرة من الذرات باعتبار الوجود العيني وقت الايجاد وقوله
تعالى ولا اصغر من ذلك اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العلمي المقدم على الايجاد العيني بل
ما نذكره على وجه [illegible] حاصل كلام [illegible] ان الجزئية هو المتشخص والتشخص والتغير منفية
عنه فلا يكون علمه الا كليا وفيه ان العلم الحضوري لا يكون منشأ للتغير ايضا وهو ثابت
لله تعالى عند المحققين كما مر وايضا نفس [illegible] مانعة عن وقوع الشركة بين كثيرين [illegible]
ولا يتعلق [illegible] الجسمانية من تخيلها [illegible] منشأ الجزئية [illegible]
قوله لان المدرك اذ لو لم يكن الامر كذلك لما صح ان يدرك الشيء والمدرك [illegible]
والجزئي والكلي بعده وكذا [illegible] المدركات فلان التغاير في المدرك [illegible]
يكون المدرك [illegible] غير المدرك [illegible] واما [illegible] اذا
احس شيئا [illegible] حقيقة اذا [illegible] حصل لنا منها علم كلي والمدرك
واحد فيهما بالضرورة فلا يكون مدرك الكلية والجزئية [illegible] المدرك [illegible]
بينهما [illegible] هذا هو ما ذكره [illegible] المحققين اكثر [illegible]
حيث [illegible] تحقيق الكلية والجزئية اهـ قوله ومن [illegible] على ذلك [illegible]
[illegible] فهم من كلامهم [illegible]

لان تشنيع المتكلمين ليس في الاستلزام [illegible] عدم علمه بجميع [illegible] غير مسلم [illegible]
عدم علمه بجميع وجود المعلول كما صرح به حيث قال [illegible] انه تعالى لا يعلم الجزئيات الا على
الوجه الجزئي وبين [illegible] بونا بعيدا قوله [illegible] قوام التشخص [illegible] عليه بان التشخص الموجود في الخارج
كزيد مثلا [illegible] مغاير لمفهوم الانسان [illegible] الصدق على عمرو وانه زيد
فانه هو الانسان مع شيء آخر [illegible] التشخص وهو موجود لانه جزء من الموجود وجزء الموجود موجود
ضرورة وفيه ان التشخص جزء المفهوم [illegible] لما صدق عليه حقيقة وكذا [illegible]
من المفهوم اكثر الاعراض [illegible] ان زيد ليس عبارة عن الانسان المطلق بل هو مجموع
الانسان [illegible] بالتشخص [illegible] ولذا لا يصدق على عمرو [illegible]
خارجي [illegible]
[illegible] العقلي للموجود العيني [illegible]
مع الوجود في الخارج [illegible] موجود بضرورة [illegible]
انه مع بقاء التشخص بحاله [illegible]
فتدبر قوله وليس هذا مذهبهم فانهم لا يثبتون [illegible]
معلوم لنا من زيد مثلا [illegible] الانسان [illegible] بالعوارض من الكم والكيف [illegible]
يتميز عن الافراد [illegible] ويتوجه عليه ان عدم الوجدان [illegible]
ظهوره [illegible] العلم بالعلم ولئن سلم فعدم الوجدان لا يدل على [illegible] واقول
يمكن لك ان تقول لو كان التشخص [illegible] في الحقيقة [illegible] لما صح التنويع لان [illegible]
بافراده [illegible] هذا التقدير يكون للحقيقة المختلفة مجموع النوع [illegible] قوله التشخص [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] من العقلاء [illegible] العوارض [illegible]

عقلية لم تتشخص الشيء اخارجيا وان كانت خارجية فيمن عادته في الخارج ومن البين عند العقل
ان التشخص لو فرض الخارج حق الوجود موقوف على وجود الموضوع وتشخصه فليتوقف عليهما في التشخص ايضا
الموضوع وفيه نظر لانه يجوز ان يكون تشخص الموضوع الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض وفي
تشخصه غير مسلم عند الخصم وعلى المنع **قوله** واما بحسب النظر الدقيق فباعتبار نحو وجوده الخاص
فالاولوية انما هو من الشيء وجوده وعينه وتشخصه ووجود المعقود لا واحد لا تعدد علمك ان
الوجود على ما تحقق في موضعه امر اعتباري لا وجود له في الخارج اصلا ولو وجد لزم التسلسل
او تعدد الواجب وليس له اوان قائمة بالماهية اصلا لانه في الخارج ولا في الذهن والامر
الاعتباري مطلقا لا يصلح ان يكون تشخصه في الخارج بنفسه الانتزاع من الماهية فلا يكون
بعد تشخصها لكنه متشخصا **قوله** هو عين التشخص وعلامته وبينهما متشخص وليس لو فرضنا زوال
جميع الاعراض القائمة بالشيء لم يزل تشخصه ما لم يتبدل جوهره وما كان لطوعي من جملة العلل
او فصل كان من جملة مشخصاته فلذلك لم يصح حمله على الاتفاق فلا يكون من مشخصاته نعم وقد
يلزم اذ **قوله** لا كما لا ماهية كلية بعدا في علمه ان التشخص لا يوجد نفسه في الذهن لا
يطابق اصحاب القوم في تمام حصروا الحكمة في المقولات العشر فليس في الحكمة متشخص لا يكون له
حقيقة نوعية **قوله** اخترع اصحاب المعقولات هذا على تقدير ان يكون المقولات اجناسا واما على
تقدير كونها اعراضا عامة فلا وايضا الباري تعالى موصوف بالتشخص مع انه ليس بجوهر ولا عرض
فكما يجب تحقيقه الكلام الا ان يخص بما عدا الواجب وايضا لا يلزم ان يكون كل ما في افراد
المقولات كما في نوع الوحدة والنقطة **قوله** فان ما يتعقلون عنه هو ادراك النسبة
بالتخيل وهو في الحقيقة نقض نوع الادراك العقلي نقض لكنه ان يكون للجزئي بوجه جزئي لا
بالتخيل على وجه التشهير والخصوصية نوادعي ان كل ادراك بوجه جزئي نقض منه فالمنع
ظاهر لقوله القول الحق ان ذلك ليس بصحيح والسمع والبصر بوجه جزئي نقض له لكن انه تعالى يعلم الكلي والجزئي
بالكلية وبالجزئية جوانه يعلم بسبب انه السماع في الابية الكلي على النحو العالي **قوله** لما كانت

لما تنوع في حكمة الفلاسفة والكلام اختلفوا في انهما راجعان الى العلم بكون السمع عبارة عن العلم بالمسموعات
والبصر عن العلم بالمبصرات وانهما صفتان زائدتان فذهب الشيخ الاشعري وفلاسفة الاسلام الى الاول
وسائر المتكلمين الى الثاني ولا النصوص على كونهما صفتين زائدتين على العلم الا بمعنى انه
عالم بالمذوقات والملموسات والمشمومات ولم يثبت بان اثنا [illegible] فلهذا السمع والبصر اجماعا
الى العلم كان حكمها حكم الادراك بالمحسوسات بالجملة لا يقال وجه ارجاع صفتي الوصفي
لخصوصيتها الى العلم من بين سائر الصفات واحتياجها الى الاول انما هو في ضمن الا صفة لا تعلم
هو يدرك المسموعات والمبصرات على الوجه فانه على مذهب الجمهور المتكلمين والاشعري ايه
وطريقة للحفاظ على ظواهر النصوص يجوز الاعطاء في الحق اذ كان **قوله** فقد صرح
حاصله في التنوير عند الفلاسفة وكيف وقد صرح الشيخ ومعظم في التعلق بغير ذلك **قوله**
عن ارسطو قول انتقوا العقايد الصحيحة على انه يعلم الكل بحيث به والحق مكشوف انه
من ان علمه في الجزئي حضوري فلا يكتسب الا المتعلق **قوله** يعني كلامهم اي بين كلام الفلاسفة
واقول يمكن التوفيق بين كلامهم وبين ما كان الفلاسفة وما نطق به الرسل من ان له
بالموجودات علمين احدهما العلم البسيط الاجمالي الذي هو عين ذاته المقدسة وهو العلم بما
لا يزول لعدم الاحتياج وجود المعلومات المتعددة لا ذهنا ولا خارجا بل يكفي فيه العلم حضور ذاته
المقدسة عنده نفسه وثانيهما العلم التفصيلي الذي انما يكون بعد وجود المعلومات مفصلة اما بصورها
المنطبعة في جوهر عقله وما ذهنا والمعاني المحفوظة والكتاب المبين او في غيره او اما بوجودها
في الاعيان ولا انه بالعلم الاجمالي لا يعلم الشيء على الوجه الجزئي المانع عن الشركة كما يحكم به
الذوق السليم وبالعلم التفصيلي يعلم كذلك ويمكن التوفيق بان مرادهم من قولهم ان
الباري لا يعلم الجزئيات على الوجه الجزئي انه يعلمها بالعلم التفصيلي الحادث بحدوث المتعلق
والبت ما نقل عند الفلاسفة من ان الفاعل المختار يتوقف على التصور الجزئي اراد
به التصور الجزئي بالعلم التفصيلي **قوله** تم يخرج فيه الا في ما لم [illegible] العلة [illegible]

اعطا الحكما في الاضافة وذلك لان العلم بحيث لا يقتضي حضور المعلوم وتميزه عند العالم
بل يجوز ان يكون نفس هذا الحضور وحضور الشئ يتوقف على ثبوت ذلك الشئ ووجوده بوجه
قوله فيتوقف في الازل ان علم الله تعالى بحوادثه يوجب حضورها وتميزها ووجودها بالذات فاما ان توجد
ذهنيا قائمة بذات الله تعالى فيجب هذا النحو من الوجود او يكون قائمة بجوهر مجرد غير ذات البارى
تعالى قيل في ذلك انه لوح منقش بصور مخصوصة [illegible] او يكون صور الحوادث
موجودة في الازل قائمة بنفسها وعلى ان العلم لا يقتضي حضور المعلوم وتميزه عند العالم
فاما ان يقال انه لا يقتضي حضوره لشئ [illegible] الحكمية ووجود العقول
واما صفات العلم [illegible] وجود [illegible]
من العلوم العرفية الكاملة المحضة واما ان يقال انه لا يعلم الاشياء قبل وجودها خارجا او
ذهنيا كما ذهب اليه [illegible] من الحكماء فذهب البعض الى ان علمه تعالى بغير ذاته [illegible]
كثير من الحكماء وحاصل ما ذهب اليه ان علمه اجمالي هو عين ذاته وتفصيلي هو بعينه ما هو
في الخارج والمدركة لانه تعالى لما كان مبدأ الاشياء على التفصيل كان محيطا بها احاطة
التامة [illegible] فهذه العلاقة يكون ذاته تعالى اجمال جميع الاشياء وعلما بها وتوضيحه
ان الادراك لا يقتضي حضور ذات المعلوم بحقيقته ووجوده عند العالم بل هو في
التحقيق عبارة عن مبدأ انكشاف المعلوم وظهوره وتميزه وهو امر يحكم العالم
عند احضار المعلوم [illegible] وهذا الحضور والانكشاف ليس من لوازم طبيعة
العلم والدليل على ذلك انه لو اقتضى العلم بالفعل حضور المعلوم بالفعل [illegible] هو
متميز بالفصل لزم الواسطة بين الجنس من شانه العلم [illegible] ضرورة ان كل الموجود
[illegible] ولو جعل [illegible]
[illegible] الانفاذ [illegible]
والمركبات ولو اعتبر في العلم الانكشاف لزم الواسطة وكذا الحال في البطيب والنعمة

والحدوث [illegible] وهذا [illegible] وذلك [illegible] بعض المتكلمين من علمه تعالى [illegible]
لكن لا يقتضي وجود المعلول بالفعل [illegible] على القوة [illegible] الاجمالي
البسيط [illegible] ذاته [illegible] بالنسبة [illegible] وجود
بالفعل [illegible] بالجنس [illegible]
[illegible] مجردا عن المادة [illegible]
التنويع [illegible] من الامكنة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] مجردة عن المادة [illegible]
[illegible] ان يكون البارى تعالى موجبا في ايجاده [illegible]
مجردا عن المادة [illegible] مجردا عن المادة وعلى الاول [illegible]
[illegible] فان قلت هذا الايراد وارد عليكم ايضا لانكم تقولون ان علمه بالاشياء [illegible]
[illegible] الموجود في الذهن [illegible] المادية وان [illegible]
[illegible] المنطبق [illegible]
[illegible] هذا المذهب [illegible] جميع الاشياء [illegible] الازل
ان لم يكن [illegible] وجود [illegible] العلم [illegible] العالم والمعلوم [illegible]
الفاعل والمعلوم [illegible] موجب ان يكون هذه [illegible]
موجودة [illegible] الاعيان [illegible] يكون في مجرد [illegible]
في اللوح [illegible] العلم [illegible]
[illegible] موجودة قائمة بذاته [illegible] هذا المذهب [illegible]
[illegible] الالتزام [illegible] ان يكون ايجاده [illegible]
[illegible] حصول [illegible]
[illegible]

[illegible]

لذاته فلزم استلزام تلك الصور **قوله** حيث قالوا انه نوع تفصيل الاشياء وانه يستفاد من الكلام ان
المنقول من الشفاء ان لا فرق على الاجمالي وان علمه فعلي ومبدأ للعلم التفصيلي وليس ذلك العلم
بالكل مع تحصيل صور متغيرة وان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول ان الذي هو عالم بذاته
بجميع ما سواه وهذا المذهب [illegible] الذي يوجه على العلم الكلي [illegible] الاجمالي **قوله** وانه
امر هو نوع اولى بان يكون معلوما من تلك الصور فانه ينفي حصول الصور فانها قائمة بذاته
للمعلومات **قوله** وانه مبدأ [illegible] حاصل هذا القول انه لما كان الباري تعالى عالما بذاته
المعلول وعلم ذاته علة للعلم بمعلوله لحصول المعلوم في نفس تعقل ذاته وبهذا التقرير يندفع الايراد
بانه ان اريد ان العلم بالعلة من حيث هي يوجب العلم بالمعلول مع غير بين ولا مبين
وان اريد ان العلم بها من حيث انها علة لهذا المعلول يوجب العلم به فيرد ان العلم بها من
هذه الحيثية [illegible] عن العلم بالمعلول ضرورة تقدم العلم بالمتضايفين على العلم بالنسبة فيكون بوجه
قوله مجمل [illegible] الشفاء اقول المستفاد من الشفاء ان علمه تعالى اجمالي بغيره اذ هو محيط
بالاشياء احاطة النواة بالشجر لا حقيقة ولكن [illegible] وهذا العلم لا يحتاج الى وجود المعلوم
لا بذاته ولا بواسطة المجرد [illegible] ومن كلام المحقق الطوسي كما يفصل ذلك [illegible]
قوله فانه كان كما لا يحتاج العاقل الى [illegible] الكلام [illegible] حاصل [illegible] ومن كلام
المحقق ان علمه الاول بالجواهر العقلية المجردة عن المادة مطلقا [illegible] لا يحتاج الى
صورة حاضرة فهو يعقل [illegible] العلم الصورة حاصلة فيها بنفس صورة الصور وما سواها
المجردات حاضرة عند المجردات حاصلة فيها [illegible] عند الباري تعالى [illegible] هذا المذهب بانه
لما [illegible] تعالى علمه بجميع المعلومات ازلا [illegible] العلم [illegible] ان يكون للمعلول ثبوت وجود خارجي
ليس لجميع المعلومات وجود خارجي ازلا [illegible] مما ليس وجود اصلا فوجب وجود [illegible] ازلا
ويتسع الباري [illegible] الملازمة [illegible] انه يلزم ان يحتاج الباري في ان يعلم الاشياء الى تلك
الصورة المغايرة لذاته فلزم احتياجه **قوله** في اشرف صفاته الذي هو العلم الى الغير وايضا استكماله

الاستكمالية فوجب ان يوجد مجرد تنتقش فيه صور المعقولات ازلا وابدا بحيث يكون تلك الصور
فيه وهو المعبر عنه في لسان الشرع بكتاب المبين واللوح المحفوظ [illegible] هذا المذهب [illegible] اصحاب
الباري [illegible] هو العلم [illegible] الذي هو المجرد والصور الحالة فيه وان لم يكن [illegible]
المجرد مع ما فيه [illegible] ليس [illegible] حصول [illegible] وذلك لان نسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب
ونسبة القابل الى المقبول بالامكان واورد عليه ان نسبة الفاعل الى المفعول انما يكون بالوجوب
اذا اجتمع فيه شرائط التأثير واما بدونها فنسبته بالامكان وكذا القابل اذا اجتمع فيه [illegible] المقبول
يكون نسبته الى المقبول بالوجوب انت تعلم ضعفه [illegible] وان كانت تامة لا يستلزم حصول
المقبول بالفعل لان المعتبر فيه [illegible] لا المقبول بل عندهم ان الاستعداد [illegible] العقل
واورد عليه ايضا بان [illegible] نسبة القابل الى المقبول بالامكان [illegible] المنافاة للوجوب [illegible]
لا يجوز ان يكون نسبة [illegible] فلا [illegible] الوجوب [illegible] نعلم [illegible] ان
القابل [illegible] انه [illegible] كونه متصفا بالمقبول يجوز ان يكون [illegible] بالفعل [illegible] من حيث
القابلية [illegible] من حيثية اخرى **قوله** غير بين واعلم ان المحقق الطوسي قرر ان العلم التام بالعلة
التامة يستلزم العلم التام بالمعلول [illegible] هذا ايضا ان يكون [illegible] عالما بالمعلولات الاول
ولغيرها بالانطباع والحلول [illegible] بل هو [illegible] فهو كذلك [illegible] انه على [illegible]
لكنه لا يخفى ذلك ولا [illegible] على [illegible] من كان [illegible] او [illegible] وان ادرك
بعضها [illegible] ذلك [illegible] بيانه [illegible] من موضع [illegible] وايضا الصور
غير [illegible] كانت [illegible] حاضرة عنده [illegible] فان [illegible] المغاير لا
يستلزم حلول صورتها [illegible] العالم [illegible] حلول [illegible] وهذا الكلام في
التنبيه [illegible] **قوله** [illegible] ان في علمه ما في **قوله** بل يتعقل العقول وان لو كانت
العلاقة [illegible] بالصور [illegible] هذا [illegible] حلول [illegible]
خلاف الواقع فلا [illegible] **قوله**

لكان معقولية ان النفس عالمة بنفسها من غير الحلول وهو كاف في المقصود المدعى قوله فيتحقق الخ
الضعف انما هو في الحكم بالضعف فان المحقق منعه على المجيب ليس شرطا للتعقل والتعقل عليته
لو كان كذلك لم يتعقل العاقل ليس نفسه ويجوز ان يكون شرطا احد الامرين لا يدفع ذلك فانما
الامرين احدهما واحد التعقلات ان هذا احد الامرين فاحد الامرين متنافي نقول بل تعقل المعقول
بعلاقة الحلول ان قوله غير ما منع التعقل مع انه كما تقدم غير ذلك بل انها حاصلة طاهر غير مرة بل
يجاز ان يكون معا ... ان قولهم فان حصل ليس التسلسل بل هو تفريع على ما تقدم من ان الحصول
العلاقة لا الحلول فاين المصادرة قوله على امر وجداني ... ان حصول الحصول على ... وكان
لكنه حصول التعقل بل ادرى فظاهر وقول عليه ظاهر كلام المحقق ان حصول المعلوم للعاقل ...
للعاقلية يكفي قوله بل لما كان الامر وجدانيا ... مما تقدم وتكرر غير مرة من ان حصول الشيء بل ...
لا يتعقل فاي النفس عالمة بها ... ان الحصول القابل لا يصح الا ان يكون شرطا للتعقل
لانه اذا ادرك باي حصل الصورة العقلية الذهنية لزم ان لا يكون للنفس عالمة بنفسها وان ادرك
الحقيقة لزم ان يكون الشيء عالمة بنفسها ... هو الامر الزم ... من الاخر ...
قوله بالاعتبارات النفس قال المحقق لو كان الصادر من الصادر الاول واحدا لكان الصادر من ذلك
الواحد واحدا وهكذا الى ان لا يوجد شيئان ليس احدهما علة للاخر ... وذلك باطل
لانا نعلم قطعا وجود موجودات لا يتعلق بعضها ببعض فان الصادر الاول يكون مشتملا
على الكثرة اي على الامكان لذاته والوجود من غيره الذي هو من الاول ماهية ووجود وتعقل
بنفسها فيصدر من الصادر الاول ... بهذه الاعتبارات ... وبالاعتبار الآخر ... العقل
النفس الفلكية ولعل المراد ان يقول اللازم مما ذكرتم ... الواحد من السلسلة ... الكثرة ... ويكون
ذلك الواحد هو الصادر الاول فغير لازم ... اعتبارات ...
اعتبارات ... قوله ليس ... اعلم ان ...
ان جميع الجزئيات مادية او غير مادية معلومة للمبادي العالية ... غير ... صورة ...

انحصار الجزئيات المادية في الجواهر المجردة مقتضى اصول الفلاسفة ان المجرد لا يدرك الجزئيات المادية
بوجوه الجزئية لكن انها بالآلات جسمانية الا انا لا ندركها بوجه من الوجوه الا بالآلة ...
... لا يخفى عليك ان التعقل الاول ان علم الواجب بالعلم التفصيلي معلول للعلم الاجمالي
الذي هو عين الواجب والعلم التفصيلي على المعلولات ... والمعلولات علمه بالاشياء
فكذا العلم الذي هو عينها ... المتفرع من كلام الشارح ان وجود المعلول الاول
نفس تعقل الواجب الاول بل الذي يلي اليه كلام المحقق ان صورته نفس تعقله بما فيه
قوله ولا يكون صدورها بالاختيار ان اراد بقوله فلا يكون صدورها بالاختيار انه يلزم لا يكون صدورها
بالاختيار ... مع الاختيار في علاقة غير مسلم وان اراد بالاختيار ما اختاره المتكلمين
فبطلان اللازم ممنوع ... وانما ان الاختيار على ما اختاره الفلاسفة انما هو الارادة
وصفاته تبع ... على ... فلم يكن بكثرته ولا نافي بعضها عين بعض ...
... الفلاسفة فانه شيء لا حاجة على ... كما ...
الجزئية لا تعقد ... الواقعية والخارجية فانه يعقل ان يكون ... لا لزوم
بعضها للاخر اصلا الكلام بان العلم اضافة فقد تقرر قوله وهو ...
... لم يعقل ولم يحقق هذه المسألة ان ... قوله فان قلت ان ...
ان هذا الايراد لا يختص بكون العلم على الوجه الذي ذكره المحقق بل ... علمه
قوله فيلزم ان يكون للحوادث ... فان قلت يجوز ان يكون الاعتبارات مسبوقة بالعلم
الحادث التفصيلي فلا يلزم ان يكون للحوادث وجود ... قلت العلم الحادث عندهم ...
فلا يكون مسبوقة على نفسها قوله ان تعلق العلم ان لان العلم صفة ثبوتية وثبوت
الصفة الثبوتية للمعدوم ... وهذا الحكم منقوض بتعلق القدرة وقد عرف
وجه النقض عنه فتدبر قوله من ان العلم ... لا يخفى ان الارادة صفة من شأنها
ان ترجح احد المقدورين على الآخر ... لازم ... واللازم الشيء لا ينفك عنه ...

جائز فيه لا نم بمجرد وجودها ولا يخفى للمتعلق الا هذا ولعل منشأ التباسهم قياس الارادة
على السمع والبصر ونحوهما فانه يتوهم عندهم ان تعلق السمع لحادث فرع حضوره مع حدوث تعلقها
وكذا البصر والمراد ان كونه فرع الحضور معناه عكس من سماع الصوت لو وجد فاذا
وجد الصوت تحقق بالفعل والكشف لديه هذا الحضور الكاشف المتوقف على وجوده
ومنع تعلق السمع بالمسموع وفي حال الابصار والظاهر ان مثل حال هذه الحالة في تعلق
جارية في الارادة فان كونه فرع تحقيق [illegible] ان الارادة ليس ارادة بل هو التخصيص الارادي
فالحق ان تعلق الارادة [illegible] اذ لكان ان ارادته ازلية **قوله** بعلم البسيط
الاجمالي العلم البسيط هو الذي ليس [illegible] ان يكون له في النفس صورة لكن هو مبدأ تعقل
تفيض عنه الصورة في قابل الصور فلذلك في محل [illegible] الذي تسميه علما فكريا وبعده [illegible]
وذلك هو القوة العقلية للنفس [illegible] للعقول الفعالة واما التفصيل ففي النفس
من حيث هي نفس فمن له ذلك لم يكن له علم نفساني وعلم هو البسيط علم الباري بمخلوقاته
اي العلم الاجمالي الذي هو علمه ذاته المقدسة مبدأ الظهور جميع الكائنات من اعيانها
الخارجية والمعاني الذهنية وهذا العلم الاجمالي [illegible] وجود المعلول بالفعل ولا يتحقق
صورته نعم يقال اذ علم انه نوع في الازل [illegible] المعلول بالفعل
صورة [illegible] العالية بدون المعلومية [illegible]
للمعدوم [illegible] بالهوية فيكون [illegible] فانتفى
الاشكال **قوله** في تحقيق هذا الوجود العلمي الاجمالي البسيط ولا يخفى عليك ان نوع
التساوي عام [illegible] **قوله** موجب النظر والصفة الذاتية لا يخفى ان ما علم
التحقيق المذكور لا يتصور الايجاب [illegible] الصورة في [illegible] ان يقال
لا نم انه حادثا [illegible] بعينه هذا العلم ما ذكرناه جاز على
سياق المنطق انه **قوله** بل له وجود واحد هو الوجود الخارجي وعين علمه به

علمه به ولا يخفى عليك ان هذا العلم مسبوق بعلمه البسيط الاجمالي ومن نوع [illegible] ان قابل العلم
كما يستفاد مما فصل الشارح عنه **قوله** ومنع الاجمالي ان العلم التفصيلي يمكن ان يكون
المتعقل حاضرا [illegible] الاجمالي هو ما ليس كذلك بل هو كالمخزون
المعرض عنه وللمدرك ان يتعقل بالفعل متى شاء [illegible]
ملحوظا تفصيلا وانت اذا رجعت الى نفسك وجدت انك [illegible] من هذا القبيل **قوله**
لا بالقوة كما توهم بعض [illegible] ان العلم الاجمالي ليس حاصلا بالفعل بل بالقوة
القريبة من الفعل وذلك باطل لان المراجعة [illegible] بالفعل لانه [illegible] ان هذا
حاصل عنده اذ لو شاء علمه فيكون [illegible] بالفعل ان هذا حاصل بالفعل لانه من البديهي ان
تعقل ان المجهول بالفعل معلوم ولا [illegible] صورته والعلم التفصيلي [illegible]
وجود المعلول بالفعل وتحقق صورته لانه قائم بنفس الممكنات بل هو نفس الممكنات [illegible]
تحقيقه **قوله** وقال انه لا [illegible] ان لا اجمال الذي [illegible]
[illegible] الذي [illegible] هو هذا الاجمال [illegible]
قول الشيخ لا يتجاوز [illegible] **قوله** فان الممكنات هذا الوجود هو العلم لا يخفى انه
اذا اراد العلم بمعنى الصفة [illegible] وان اراد العلم بمعنى الانكشاف [illegible]
غير [illegible] **قوله** [illegible] الحقائق [illegible] التجريد [illegible]
فرق بين [illegible] والحصول [illegible] حصول شيء في الذهن لا يوجب اتصاف الذهن به
كما ان حصول الشيء في المكان لا يوجب اتصاف المكان به وكذا الحصول في [illegible]
فيه الموجب لاتصاف شيء بشيء هو قيامه به لا حصوله **قوله** [illegible] قال ان [illegible]
في [illegible] هذا [illegible]
و[illegible] في الذهن [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] في كتب الشيخ [illegible] لا [illegible]

كلامه بعبارته قوله على مذهب الحكماء ايضا لم يبطل القول بوجود عقل انه نوري غير ظلماني او حق
مجرد قائم بذاته فهو عالم بذاته وبمبدئه على ذلك اثبات ان الباري تع عالم على ما سلم انه
المجرد ثم فوجب على هذا ان يكون المعلول من حيث علته في الذهن عالمه بما يغفل وهو
لا ينبغي ان يكون عاقل فلا يجوز ان يجري هذا على مذهب الحكماء اصلا ايضا اذا المعلول
الاول الكلي في الذهن كان موجودا مجردا عن المادة قائما بذاته بسيطا النفس ليس مجرد عما هو
غائبة عن ذاتها بسيطة حقيقية فلا يتصور ان يكون اصلا حاضرا للآلة اذ انها منه بلا حلول لها
متصور بين الجسمانيات ولا ينفع المنع بان يقال لم لا يجوز ان على امتناع حصول المجرد قائم بذاته
في مجرد آخر قائم بذاته كما لا يخفى على من تكلم في المجرد وبالجملة ما ذكره تخييل بلا تحصيل قوله ويكون
الحكمة موجودة في علم لا يخفى يلزم منه القول بعموم صورة المعلول ما سنح الازليات والجبل فيه
ان علم بلزوم الكثرة في ذاته قوله ويمكن حمل المثل الافلاطونية على ذلك اقول فيها فلاطون ان
ان الكلي نوع اما مجرد امر للانواع الجسمانية وحافظ اياه وهو المعنى والتقادير والمولود في
النبات والحيوان ونحوها ولا يخفى ان هذه الذوات الموجودة في الخارج كما تورده عندهم فلا
يطلق حمل المثل الافلاطونية على ما ذكره قوله والدليل ذكره نفعه اه اي الدليل الذي ذكره في نفيها
هو وجودها اما ان يكون في الطبيعي يدل انواع الممكنة لا اخلق بطبيعة ممتنعة الوجود او ممكنة منفية الفعالية فيه
يقول ان تخص من الطبيعة التي امتنع وجودها في الخارج بذاتها واما هو اما هي الطالب في اكثر نفعها
اقول المفهوم ليس فرد مجرد عن المادة قائمة بذاته لا في الذهن ولا في الخارج لم يحكم له منع جامل
في الذهن فالدليل متوجه النفع اذا قيل بحصوله في الذهن ايضا قوله ولا ذاته علمها هو علمه
من الحقيقة اه اقول تفصيل هذا الدليل هو ان المعلول في حد ذاته ليس محضا وانما حقيقته
وجود موهبة هويته وتعينه من العلة فاذا علم العلة على الوجه الذي به تتعلق صدور
المعلول عنه تحقق العلم علم المعلول اذ بهذا الاقتضاء تحكم الماهية والعادية بوصفها
بذاته عقبة الكلام الحكمي بحيث ان ذاته المعدومة عن شائبة الكثرة والتعدد عندهم فيتعلق

فيتعلق صدور معلولات عن ذاته بنفس ذاته وهو عالم بذاته لو انه منزهة عن الاثنينية فيعلم
ما يتعلق بذاته من معلولاته اذ ارتباطها بذاته في مراتب حقائق ومع قطع النظر عن
الارتباط كانت اعداما صرفا وهذا التحقيق لاعتبارية قوله وذلك لان كونه اقرب مما قيل
وقد عرفت تحقيق هذا الدليل وما عليه الاشكال ايراده بعض المعاصرين فيه فزاده ان في قوله لنا
على بطلان ما قيل فلا يكون ما ذكره من الاجمال اقرب قوله اذ المعلوم من العلم اه وارد
ايضا على قولهم هذا مثبت اذ بين ان العلم بها من حيث انها علة لهذا المعلول يوجب العلم بالمعلول
ثم انه غير مثبت ولا يمكن ان ادعي ان العلم بها من حيث انها علة لهذا المعلول يوجب العلم
به فيرد عليه ان العلم بها من هذه الحيثية متأخر عن العلم بالمعلول ضرورة تقدم العلم بالجزء
على العلم بالكل فكيف يوجب اقول انت تعرف دفع هذا الايراد وما ذكره الشارح
المحقق بما فصلناه ولك ان تقول فتدبر قوله العلم بالعلة بسبب العلم اه اقول قد تحقق هذا الكلام
فيما سبق فتذكر قلت لو سلم انه كذلك اي لا نم انه كذلك ولو سلم اقول قد عرفت دفع المنع فاعلم
ان العلم بما عين العلة اه قد عرفت العينية فيها قوله واعلم ان هذا الدليل
المذكور يستلزم ابطال [illegible] قوله وحاصله اه المتبادر [illegible] اقول قد عرفت تحقيق الايراد
والارتباطات ولا يخفى ان العلم بالفعل لا يقتضي حضور العلم بالفعل حتى يكون ممتنعا بالفعل و
الا لزم الوسطة بين العلم والجهل الكلي كما تفصيل بتحقيقه فتذكر وايضا اذا علمنا شيئا
فقد نعلم انا نعلمه ونعلم العلم بهذا العلم وهكذا الا الى غير النهاية فيلزم ان لا يتحقق العلم
في الكل من هذه العلوم الغير المتناهية بحصول كل منها تحقيقا بل انما علم مجتمع يعلم واحد هو
مبدأ التفصيل هذه العلوم بل مالها قوله ونوضح ما ذكره اه يعني لو صح ما ذكره من الدليل الذكر
لا مكن اقامة الدليل على هذا المطلب ايضا لكن لا يمكن اقامة هذا الدليل على هذا المطلب قوله
فان مبدأ ان يكون للمعلول اه الى آخره ثم لان العلم بالعلم حضوري [illegible] ليس موجود لي حتى يكون فيه زيادة
العينية اه قد عرفت حقيقة الاتحاد قوله باعتبار كونها علمية اه اقول قد علمت ان العلم عين

على سياق الكلام غير الواجب فلا يتصور منها الايجاد الا بالاعتبار والكيفية قوله وبهذا
التقرير اليسابقا وهو انه لا يمكن حصول ذلك في المعلول الاول وعلى التقرير [illegible]
اثبات قوله قال المصنف في تعليقه جميع الممكنات اه ومن القوم من ذهب انه لا يتصور على القبيح
لانه فعل ولم يجز [illegible] لانه الجاهل وهو عليه تعالى محال وبعلمه لكن يحتاج في [illegible] فيلزم الحاجة
وهو نقص والجواب عنه اولا انه انما يدل على انه لا يفعل القبيح تنزيها عنه لانه ليس [illegible]
او نقول القدرة ما يصح له الفعل بالامكان الذاتي ولا ينافيه الامتناع بالغير وثانيا بانه
انما يتم لو كان القبيح [illegible] على الخلق لازما للفعل مطلقا وهو ممنوع بل نقول لم لا يمكن ان [illegible]
في وجه [illegible] قوله ومعارضة [illegible] قوله بالحجة عن صحة الفعل
الترك الصحيح بالنظر الذاتي من حيث هي موجب فيصح ان يكون كذلك لكان بالنظر الى [illegible]
يجوز له ان يصدر عنه ذلك او انه يمكن انفكاك [illegible] ويجوز ان لا يصدر عنه اذا كان موجبا
او ابديا الصحة مع الشرايط فلا يمكن تحققها اذ مع الشرايط يجب الفعل ومعها يمتنع
يمتنع الصحة [illegible] ان يقال القادر ما يصح له [illegible] والترك بحسب الارادة قوله وعدم
الشرطية اه واعلم ان المشهور المتواتر عند الحكماء ان [illegible] الشرطية الاولى واجب وعدم الشرطية
الثانية ممتنع الوقوع ولا يخفى على المتدرب اللبيب انه لا يتحقق الغبار عليه على مصطلح قواعد
الحكماء فانه لما تقرر في مظانه واجمع عليه [illegible] ان [illegible] ما لم يجب لم يتحقق فيتعلق
[illegible] طرفي الفعل [illegible] ما لم يجب [illegible] تعلقها [illegible] وقرانه
[illegible] القديم لا ينفك [illegible] لانه ذاته [illegible] لامكان [illegible]
من الغير ولا يختل [illegible] ولا مانع [illegible] المعلول عن الوجود لعدم توقفه على استعداد مادة
او وضع حاضر بين الاجرام العلوية [illegible] الايجاد بالاختيار [illegible] التخيل والتعقل
المستحيل عليه تعالى [illegible] وجود الحوادث عنه مسبوق باستعداد المادة وهو سبب [illegible] وجودها
فعند تمامه [illegible] فالنزاع [illegible] في الشرطية الاولى [illegible]

قوله فانه تعالى مؤثر في ايجاد
العالم بالقدرة والاختيار والفلاسفة [illegible]
ذهبت [illegible] في وجود العالم بانه
على معنى ان العالم لازم لذاته كترتب نور الشمس
في الاضاءة فانه لازم لذاتها واثبات
القدرة مبني على حدوث العالم والقادر
هو الذي يصح ان يصدر عنه الفعل
وان لا يصدر [illegible] وليس [illegible]
من العالم لازما لذاته تعالى بحيث
يستحيل انفكاكه عنه تعالى

على ذلك قوم العالم الموجود [illegible] من الوجوب الامتناع الى دوام الوجود
ولا دوامه لان كان لاجل انها نتيجة الاختيار فقد علمت ما فيه وان كان لاجل
ان الدوام لا ينفك عن الوجود [illegible] بدوام علته وجميع
العلل هو الواجب فلا اعتبار عليه قوله والمصحح للمقدورية اه الامكان العقلي هذا
منحصر في شيء الاول كون الامكان وحده مصحح المقدورية والثاني كون المجموع
من الامكان [illegible] الحدوث [illegible] والرابع الحدوث
وحده [illegible] القائل بالاول الحكماء والقائل بالثاني
والثالث والرابع المتكلم [illegible] احتمال عقلي لم يقل به احد ويشكل
على ما ذهب الاشاعرة [illegible] ذاتية زائدة على ذاته
[illegible] بالايجاب فليس كذلك
[illegible] المعتزلة [illegible] للصفات الممكنة ثابتة حال [illegible]
متميزة [illegible] الذاتية [illegible]
[illegible] الفلاسفة الذاهبين الى ان [illegible]
حادث [illegible] بكمال الاستعدادات المادية [illegible] بالسبب [illegible] من الاوضاع
الفلكية [illegible] المعدات [illegible]
[illegible]
ان يتمسك باجماع الانبياء [illegible] بسبب [illegible]
عن [illegible] الطبيعة [illegible] الباطلة [illegible]
وقولهم [illegible] المعجزة [illegible] العادية [illegible] الاخبار
عن المغيبات وخوارق العادات [illegible]
[illegible] الاعتراض [illegible] قوله [illegible]

استدعوا النبي عليه الصلوة والسلام يصدقه كما انه من ادعى بحضرة السلطان
انه رسوله الى قومه ليدعوهم الى طاعته وقال ان كنت صادقا فخالف عادتك ففعله السلطان
علمنا من رائه في ذلك انه سبحانه يحصل التصديق بانه يصدقه في رسالته فكذا [illegible]
الغائب على الشاهد لا يفيد الا ظنا ضعيفا **قوله** يجب ان يحمل القدرة في الاعم
يحكم بانها قدرة في فعله حتى انا نقول فعلم من هذا ان من ثبت له قدرة
مؤثرة مع تفاوت مراتبها وتباين اثارها فحينئذ لا دلالة للمعجزة على صدق دعواه
فقط الاحتمال [illegible] بالتجربة [illegible] انما هو بعموم القدرة والخالق [illegible] من اتحد
للعباد قدرة متفاوت المراتب فلا فرق بين المعجزة وبين فعل ما يخرج عن العادة
الاعتبار به ولكن يرد على من اثبت الكسب ايضا لانه يمكن ان يتوهم ان المعجز اثر
من القدرة الكاسبة ليس لغيرها والمعجزة مسكوت بها لما ان سائر الانبياء يكون
لهم قدرة على افعالهم لا يقدر غيرهم عليها فحق ان الدلالة المعجزة على صدق
النبي عليه الصلوة والسلام على وجه لا يتوجه **قوله** [illegible] فلا [illegible] سوى ان الفاعل
يحصل العلم الضروري بصدق معه **قوله** مغايرة للعلم والقدرة لان خاصة القدرة
صحة الايجاد وذلك بالنسبة الى جميع الاوقات الى الفاعل الكريم على السوا والعلم
بالوقوع يقتضي الوقوع فلو كان الوقوع تبعا للعلم لم يلزم الدور فانه مغايرة
للحيوة والكلام والسمع والبصر كذا فيه وفيه بغير مغايرة الارادة للعلم بالوقوع
لا للعلم مطلق على انا لا نسلم ان العلم بالوقوع يقتضي الوقوع وانما هل [illegible] ان
علمه بالنظام على الوجه الاتم الاكمل سبب لصدور العالم فعلمه غير ذاته ولا [illegible]
قوله كون العلم سببا لصدور المعلوم موجود في الحاج والقدر [illegible] فذكر
ويبقى [illegible] كانه الكفر بالتبع لان العلم لازم على القوم الدور ايضا
لما هو المشهور لكون عبارته في ترتيب امور غير متغايرة والدور عبارة عن [illegible] الا

عن الاستعداد [illegible] **قوله** ومن ثم ملة ذهب الاشعرية الى انه تعالى [illegible]
في الوجود [illegible] انه تعالى [illegible] سواء كان من الاكوان [illegible] او الصفات [illegible]
[illegible] من الضلال والعصيان [illegible] هو الجبر [illegible] الارادة انه تعالى [illegible]
على ما [illegible] الا [illegible] ما في [illegible] عن النبي عليه الصلوة
والسلام ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن **قوله** خلافا للمعتزلة فانه تعالى يريد من العباد
الطاعات واما ما يقع منهم ولا يريد منهم الكفر والمعاصي وان وقعت منهم **قوله** الرابع
قوله تعالى ولا يرضى [illegible] هذا الوجه انه لو كان الكفر بارادته تعالى لكان راضيا به اولا
يفعل الحكيم من الفعل الارادة فعلا يرضى به لكن التالي باطل لقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر
بل نفي الارادة [illegible] قوله تعالى يريد ظلما للعباد [illegible] الا [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] عندهم [illegible] ما اتى [illegible] الجواب عن هذا الوجه **قوله** قد ينفك عن الارادة [illegible]
[illegible] ان يحال [illegible] الفعل ولا الامر كما يرد الى ابراهيم عليه السلام ما امر به [illegible]
والشفاعة [illegible] لا فعل ما قوم [illegible] الارادة انه تعالى [illegible] بوجه [illegible] **قوله** لا تحصل [illegible]
وهو مبني على ان [illegible] الامر [illegible] الارادة [illegible] عند المعتزلة فلا يمكن [illegible]
قوله لاجماع الانبياء والمسلمين على انه تعالى متكلم [illegible] ذلك عنهم [illegible] لا يتوقف ثبوت النبوة
على الكلام حتى لا يمكن اثباته بالكلام [illegible] عن الانبياء [illegible] بل [illegible] النبوة [illegible]
فانه [illegible] المعجزة [illegible] النبي عليه السلام و [illegible] بها [illegible] القوة البشرية
وانه تعالى [illegible] وحكمته [illegible] المعجزة على يد [illegible] ليحصل اليقين بانه مبعوث
من قبل الله تعالى [illegible] من [illegible] افعاله [illegible] حق وصدق [illegible]
ان [illegible] **قوله** من ان [illegible] على ثبوت الحيوة [illegible]
والسنة واجماع اهل الملل [illegible] الغلط [illegible] انفصل [illegible] انه تعالى
حي [illegible] لان العقل السليم يحكم بان خالق [illegible] موجود [illegible]

يتحقق بالكلية من ان يحيط في المتعلق فكان لطبقه الشرعي حق التكونه حيث اتفق في الباري

تعالى وهو الكل من جنس السمع والبصر للباري تعالى ايضا **قوله** لان الجهة غيرنا منه تو جهة العلم

والارادة وعناته انه يلزم كونه عالما واراده متعلقين بجميع الا وقات على الجواز

ان التعلق صفة الاراده يستلزم الحدوث **قوله** لقد الدلائل السمعية والتدل عليه

ايضا الى غير ذلك من ان السمع والبصر وكل ما يخرج الخ فلهذا يقول مثلا ونحوه

من السمع والبصر والعلم والحي مما يوجب التخيل تو في نفس الشي فيما والا بان في

قوله لقي ان السمع والبصر قياس الغايب على ان مع ان الحي لمن هو يصح ان يتعلق

الجهل والعمى والصمم والخرس والنقص الا ان القدرة والتحاله ... فيما كان

ذوات تعالى تعالى وان في الحقيقة كل صفاته مخالفة لصفاتنا فلا يلزم من اتصاف

جهة في المسمع والبصر اتصافه بهذه الا بالا ومنه قوله ولو صح الاتفاق بانه يجوز

بيع ولا بيعين وبانه لا سبيل الى بيان امكان النقص عليه تعالى الا بالاجماع المستند

الى الادلة السمعية واجيب بانه لا حاجة الى ثبوت الاجماع فلنقول حكم الاجماع هذه

بل الادلة السمعية ايضا الان الادلة على السمع والبصر اقوى من انظار الادلة

على حجية الاجماع اذ يتوجه على هذه اعتراضات كثيرة الخ ... ان التشبث بحجة

الاجماع بالعلم الضروري اقوى كما سلكه كثير من المحققين حيث ان العلم الضروري ثابت

في المسئلة التي نحن فيها ... كون الباري تعالى مما يجب التعلق

تعالى عليه بالعقل ... ولم يثبتوا امكان النقص عليه تعالى الا بالاجماع

البتة فان العقل السليم يحكم بان الذات الواجبة التي لا يحتاج الى المخلوقات

بالحكمة ... النقص **قوله** وليس الحجة في العلم بالموجودات

... تحقيق عموم الرجوع فقد ذكر ... الى ... بانه

لم يحصل العلم ... النقص بكونه عالما بتلك العقود ... الخ

عن الشارح انتبه في ذا انخم العلام مرة اخرى نظرا الى ... بالبديهة حصول

قوله بين الحال لكن ... كان من الابعاد فهو مغاير للعلم ... الاول الازم

من ان هذا الابعاد مغاير لعلم خاص هو التخيل لانه مغاير لمطلق العلم فقوله ... التركيب

خارج الشخص على الماهية في الخارج كما هو المعروف ... فلا يلزم التركيب في الخارج

لو سلم فالتركيب في العقل ايضا ممتنع في الواجب تعالى لان المحقق ان التركيب يستلزم التركيب في

الخارج لكن عند المتكلمين يعني الواجب تعالى ... فان ... احتمل ... اخر في هوية

المشخص وعرضه فلا يلزم التركيب حالا وان ... الا ان يقال ذلك التعلق ... مختص

في ... ولا يوجد شخص آخر من تلك الحقيقة فيتعلق بالاستفادة الا انه منفصل فيلزم الاحتياج

ان يقال في بيان لزوم التركيب ان ذلك التعلق ... ان يكون ... الا لازم ... ذكرنا ولا خارجا لاستقلال اللزوم الاحتياج ... لا يختص ... منه

اليه لكن لا يلزم النقص ... الجزم التركيب فيه **قوله** لو كان الجموع ممكنا لكان

ليس ... بل الموجود منه هو الواجب ... الواحد من ... ان يتحقق ... لان

... وجود المجموع في ... من العارض ... فان انتفى ... المتعدد ... لا يتحقق

الا بانتفاء واحد من الاحاد ... موجود ... المحقق في ... منها ...

... لكن في ... الاستلزام ... جميع الاجزاء ... انتفى ... المتعدد ...

... موجود ... ليس التركيب ... كالمزاج مثلا وايضا

الجنس والفصل ... التحقق ... موقوف على التركيب ... وكذا

اجزاء ... موجود وليس ... موجود ... موقوف على ... تعلق

الاعيان ... الحيوان ... مطلق ... وكذا الاحتياج

الا ... التركيب الممتنع كالمركب ... الباري

... بالاتفاق ... الا ... على ...

يعالى المجموع على تقدير كونه لا يحتاج الى علة غير الموصوف لان المجموع لازم والازم الماهية
كما لماهية غير مجعول عندهم فيقدر **قوله** فلا يستحال كون [illegible] فاعلا لصفة ومعقول ما
عليها [illegible] في العلة التامة [illegible] آثارا عنه [illegible] على المشهور [illegible]
لا يجب [illegible] على المعلول فلا [illegible] مانع من ان يكون غنيه كما ان مجموع الواجب والمعلول الاول
[illegible] ان [illegible] علة المجموع **قوله** فلا معنى كون الواجب معلولا لغيره [illegible]
هو ان المجموع [illegible] الواجب [illegible] او نقول ان [illegible] غير المطلق كما هو [illegible] او نقول
ان هذا المجموع لا يحتاج الى علة لما تقدم من انه لازم الموصوف او نقول انا لا نسلم [illegible]
تحتاج الى علة واذا حصل هذا المطلق حصل المجموع من غير احتياج الى علة او نقول [illegible]
هو انا لا نسلم ان الاحتياج الى الاجزاء [illegible] بل المستلزم [illegible] الاحتياج الى المؤثر
وهو غير لازم فيما نحن فيه كما ان المركب من الممتنع ممتنع [illegible] لا يجوز ان يكون المركب من
الواجب [illegible] لا بد [illegible] من دليل قطعي [illegible] انما نقول الافتقار الى الاجزاء [illegible] ممتنع
للامكان لا الافتقار مطلقا **قوله** يستلزم [illegible] الا لم يكون احدهما مختارا
وقد اثبته الا [illegible] ان يكون مختارا **قوله** والقول [illegible] بينة [illegible] الكشف
والبيان [illegible] عن البحث [illegible] فالمرقوم الاول [illegible] **قوله** فلا [illegible]
كون الاول [illegible] الآخر [illegible] الترجيح بلا مرجح لان الموصوف [illegible]
قدرة احدهما والاخر [illegible] ضعف ولا نقص **قوله** فلا يستلزم ارتفاع النقيضين [illegible]
وقد [illegible] لو لم [illegible] الاطلاق [illegible] تعلق الارادة الى [illegible]
بوجود [illegible]
على [illegible] تعلق الارادة [illegible]
واما [illegible] تعلق الارادة [illegible]
عجز [illegible] القدرة على [illegible] لا امتناع فعلهما

تعلق [illegible] **قوله** فلا يلزم [illegible] القدرة [illegible] الارادة فان [illegible]
الارادة بالايجاد [illegible] القدرة [illegible] هذا الوجه [illegible]
[illegible] **قوله** ولا يتصور [illegible]
[illegible] **قوله** قال [illegible]
حلول الصفة والموصوف [illegible]
[illegible] **قوله** فتنزه عن المكان والجهة ولانه يلزم الاحتياج [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] جميع الاجزاء [illegible]
حلول الشيء في المكان لانه لو [illegible] في المكان [illegible] المكان [illegible]
للحوادث [illegible]
موجودا [illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible] المكان [illegible]
في الازل [illegible] المكان [illegible]
[illegible] **قوله** اما ان [illegible]
لم يوجد [illegible] **قوله** او [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** فهو
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] الصحابة الكرام [illegible]

وعلى اهل التعليق للمتشابهات قيل تشبه بمعناها على من جهل وجوه خطابه جل
سبحانه وتعالى وقيل اي ما لا تبرفيه ان يساق على ظاهره الا وجه من وجوه التأويل فيه كقوله
تعالى ذهب الله وخلقت بيدي او يستوي على العرش وغير ذلك وافادوا ان اهل العلم على الراسخين في العلم يعلمون
المتشابه فلو لم يكن لهم الراسخين في العلم حظ من علم المتشابه الا ان يقولوا امنا به
لكل من عند ربنا لم يكن لهم فضل على الجهال لانهم جميعا يقولون ذلك وقال قوم المتشابه
لا ما تدركه العقول وانما يعرفونه بالسمع وقيل والراسخون في العلم في قوله وما يعلم تأويله
الا الله عطف على الله جل وعلا وعليه [illegible] قول ابن عباس انا من الراسخين في العلم ومجاهد انا ممن يعلم
تأويله وتحيل المتشابه ما كان سبيل المعرفة والبعض [illegible] حقيقة لا يجزم ما لها وفي
الراسخين للاشتقاق والعلو ذكروا ان فوائد المتشابه وجوها منها ان القرآن ان كان
مشتملا على المتشابه يافتقر [illegible] الى الاستعانة بدليل وتخلص عن ظلمة التقليد و
وصل الى ضياء الاستدلال ومنها ان القرآن يشتمل دعوة الخلق الخواص والعوام وطبايع
العوام تاقي في اكثر الامر عن ادراك الحقايق [illegible] الا [illegible] يقول [illegible] بانه [illegible]
على بعضه ما يناسب ما توهموه ويتخيلونه واما الخواص فيفهمون الحق فانه على ما يناسب التوفيق
وذهب علاة الشيعة كالمفوضة والاسماعيلية ومن القائلين بالحلول بعض المتصوفة
فيقولون ان السالك اذا امعن في سلوكه وخاض لجة الوصول يحل الله فيه او نحو عن قرة
المغترين وابا طيل المبطلين علوا كبيرا فيه كالنار في الجمرة بحيث لا تمايز او يتحد به بحيث لا
اثنينية ولا تغاير [illegible] ان يقول انا هو وهو انا ويرتفع الامر والنهي ويظهر الغيب
ما لا يتصور من البشر ونحو عابروه [illegible] من اصولهم اقوال قوم ادعوا انهم [illegible]
مقتديهم وابواب [illegible] حضرته تعالى [illegible] اذا انتهى سلوكه الى الله وفي الله [illegible]
فيستغرق في بحر التوحيد والتفريد الحقيقي ان للعبد لا يزال ان يتوب الى حق
جنبة الحق [illegible] يتقوى عن الورع [illegible] الكلي [illegible] العبادة

العبادة وعن بيان تحمل الى [illegible] غنا بالمتصل وعن [illegible] التجلي نوع
من التوجيه بعد الامكان وثبوت ان طريق البعث [illegible] على [illegible]
الاعتماد [illegible] ومطالع طالب [illegible] كما [illegible] يقولون انهم اولى
بالحق لانهم خير البرية الى [illegible] زعمهم الباطل وتطولهم الذي ليس تحته
طائل ولم يأت [illegible] عن الطريق الالهية عليهم هذه صلاته بينه وحمايته [illegible] نقل
عنهم انهم يشبهون الله مع [illegible] الكبير فاقتطابا
وحاقتهم [illegible] ما قال بعض [illegible] لا يخفى [illegible]
الفرقة الشنيعة [illegible] كجم البلوى كبعض [illegible] في هو [illegible]
[illegible] من اجل [illegible] بل ظاهر [illegible] الحقيقة [illegible]
والبشر [illegible] لا [illegible] الحلول [illegible] ولا [illegible] فهم من العباد [illegible]
[illegible] لانهم فانون [illegible] الواجب [illegible] فيهم [illegible]
مراد بهم فهم من [illegible] وهذا [illegible] ايضا [illegible] المعرفة [illegible]
اجماعية [illegible] يلزم من ما ذكر ان [illegible] الواجب [illegible] حادثا ولذلك
[illegible] لا يجوز ان يكون بعض [illegible] بحيث لا يكون [illegible] في بعض [illegible]
[illegible] بعض [illegible] من الازل الى الابد [illegible]
[illegible] الفلكية عن [illegible] فلا [illegible] الكمال [illegible]
لكمال [illegible] لا [illegible] تخلو عن الكمال [illegible] بين [illegible] الامور [illegible] نوع
الكمال [illegible] بعض [illegible] الافراد [illegible] فلا [illegible]
مع [illegible] الافراد [illegible] عن [illegible] بعض [illegible] كما [illegible]
[illegible] والمراد من [illegible] هو الموجود بعد العدم
واما [illegible] الانتقال [illegible] لا [illegible]

ما ذكره الامام الرازي من ان القول بكون الواجب محلا للحوادث لازم على جميع الفرق
مع تحاشيهم عنه لانه يجوز [illegible] ما اتفق من الصفات [illegible] تعالى آنه
تع موجود في العالم بعد ان لم يكن قوله امكان الازلية فان منع الازلي الا
استمرار امكان الشيء مع جواز وجوده ومنع [illegible] جواز ان يوجد الشيء وجودا مستمرا لا
ابتداء له فظاهر ان استلزام الاول للثاني ليس بين قوله ليس شيء [illegible] وقد عرفت جوابه فقد لزم
وهنا ابحاث لا تناسب المقام [illegible] قوله مثل السلب [illegible]
اذ لا كان كونه رازقا لزيد مثلا لم يكن الخلو عن مطلق نقصا قوله المعتقد ولا يجوز نحوه
لانه يلزم كون الواجب ممكنا وبالعكس وهو محال [illegible] على سبيل الحقيقة فان
المتبادر من الاطلاق في هذا المنع الحقيقي [illegible] بداهة العقل وهو الحكم مع
وضوحه في نفسه بما يحتاج الى التوضيح بنوع تنبيه كما قال لان المنحصر في نوع
الممتنع بذاته الا ترى لو كان نوع الكلي موجودين [illegible] وانما يكون كذلك لو لم
يكن كل موجود متحدا بالموجود الاول [illegible] فكيف [illegible] البداهة [illegible] النزاع
قلت هذه المسئلة مما اتفق عليه الكل [illegible] لا يجب بهم قوله بل يمتنع [illegible]
ويمكن ان يقال ان المعنى الموجود [illegible]
ولا بعينه [illegible] لان الموصوف [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الكلي [illegible] جوازه [illegible] كذا في شرح المواقف ولا
يخفى [illegible] الاطلاق [illegible]
المجاز جائز بل واقع [illegible] قوله بطريق [illegible] التعبير و
[illegible] اعني [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]

[illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible] قوله [illegible]
هذا عند المتكلمين واما عند الحكماء فلانه ماهية اذا وجدت [illegible] كانت [illegible] موجودة [illegible]
انما [illegible] الوجود [illegible] ماهية [illegible] الواجب [illegible] هذا كذا في شرح المواقف
لان [illegible] الوجود المطلق [illegible] فلم [illegible]
الواجب [illegible] الجوهر [illegible] الموجود [illegible]
وعلى [illegible] الجوهر [illegible]
هو الوجود [illegible] الوجود المطلق [illegible] الوجود [illegible]
يتوجه [illegible] الماهية بحيث يشمل الممكنات والممتنعات [illegible]
جوهرا [illegible] بالممكنات [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] الوجود [illegible] ان يكون
وجود [illegible] ماهية [illegible] المتعلقة
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible]
من ان [illegible] لانه لا يحصل [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المتكلمين [illegible] القائلين
المراد [illegible] فالحكم [illegible]
[illegible]
من [illegible] عند المتكلمين
[illegible] قوله [illegible]

عند المحققين من المتكلمين فهو عرض لكن ذهب بعضهم لا نقيد به اي كونه جوهرا ولعل القائل بكونه
الواجب تعالى ممن قال بكونه جوهرا وقوله تعالى نور السموات والارض بمعنى المنور للسموات والارض
على ما ذهب اليه من فسر [illegible] ويحتمل ان يراد من النور الوجود [illegible]
به الشيء والوجود يظهر الموجودات ويمتاز عن المعدومات وعلى هذا يكون معنى المنور
السموات والارض بمعنى موجد السموات والارض [illegible] على مذهب المحققين من الصوفية
لكن هذا لا ينطبق على كلام الشارح ويجوز عليه الحركة لا يخفى ان الحركة حادثة وكذا الانتقال
لا يكون الا بالحركة فيلزم كونه محلا للحوادث فيلزم حدوثه تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا قوله
الشمط [illegible] الشمط بياض شعر الرأس يخالطه سواده ويقال رجل اشمط قوله الشرع
[illegible] الاطيط صوت الرحل الجديد والابل وكذا صوت جوف المرأة عند [illegible] جوفها
عند الولادة قوله بالكيفية ماخوذة من بلا كيف [illegible] قالوا امنا به تعالى بلا كيف قوله
وهو لا [illegible] على [illegible] وجوابه وكذلك الجسم معلوم [illegible] الكيفية انما يتعلق [illegible]
[illegible] الا [illegible] الكيفية خلافا للسلف [illegible] فانهم يثبتوا [illegible] ونحو كونها
[illegible] ظواهر الكتاب والسنة نحو الرحمن على العرش استوى وجاء ربك [illegible] اليه يصعد الكلم
يعرج الملائكة والروح اليه الآية أأمنتم من في السماء او ادنى وقوله عليه الصلاة والسلام
انه تعالى ينزل الى السماء الدنيا في [illegible] ونحو [illegible] الاستواء والمجيء والاتيان
والنزول والانتقال والفوقية [illegible] بالتحيز والجهة والصعود [illegible] الجهة
العلو [illegible] منع بكونه في جهة ومن في السماء يكون متحيزا والرفع منه
بالتحيز وجوابه [illegible] ظاهر ظنية فلا [illegible] الملائكة
والجنة فيتناول الظواهر [illegible] لا نخوض في تفصيلها [illegible] من [illegible]
الله تعالى وعلينا [illegible] او تفصيلا [illegible] وان اردت الاطلاع عليها
تفصيل الآيات والاحاديث فارجع الى الكتب المبسوطة قوله [illegible] في الكلام

في الدعاء وذلك طريقة اي رفع اليد الى السماء عند الدعاء وذلك لانه متوجه عند السلف
والخلف على ان الله [illegible] بعض الامكنة ببعض العبادات كما [illegible] بعض الجهات بالتوجه اليها
بالدعاء قوله واشكل كون الفوق قبلة الدعاء [illegible] انه لا يرفع الايدي
لانه يسمع الدعاء [illegible] المراد [illegible] من الانبياء من [illegible] الا ان [illegible]
الاصح [illegible] انه لا يرفع الايدي عليه [illegible] ورفع الايدي في التوجه
من الادب كناية عن رفع مكانه تعالى قوله وهو [illegible] يحصل [illegible] حقيقة
وحكمه [illegible] المرآة قوله [illegible] حال [illegible]
عليه السلام الى الجبل [illegible] اعتقد عليه [illegible] من [illegible] عليه السلام الى الجبل
ويجانبه فوق [illegible] ذكر [illegible] لو جاز [illegible] عليه
السلام لو قوله تعالى [illegible] من الجاهلين حيث [illegible] من الفوق
[illegible] لانه جاهل [illegible] فان قالوا [illegible] فلنا
[illegible] قوله وهو [illegible]
الجبل [illegible] فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا [illegible]
فاذا جعل الجبل [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الطول والعرض والعمق [illegible]
[illegible] قائم [illegible]
يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] علة مشتركة [illegible] الاحكام المتشابهة
بالعلل المختلفة ممتنع قوله لا يصلح [illegible] قوله
وهو مشترك [illegible] الوجود [illegible]

فلا يصح ان يكون متعلق الرؤية كما لا يصح الامكان والحدوث قوله وهو مشترك لا يخفى
ان الشيئية امر اعتباري كما صرح به الشارح في اكثر تصانيفه فلا يصح ان يكون متعلق
الرؤية كما لا يصح الامكان والحدوث قوله فيجوز ان يتعلق بما لا يرى من الموجودات
فلعدم اجراء الله العادة في رؤيتها لانها كالاشياء ذات الوجود مجوزة للرؤية لا موجبة
ولا يلزم من كون الشيء جائز الرؤية ان يرى ما لم يتعلق الله تعالى في رؤيته الا يرى
ان الترة ترى الغائب في القبيل ونحن لا نراه وكذا الموضع ببصر الجن ولا نراه
لكونه [illegible] وكذا النبي عليه السلام كان قد يرى جبرئيل ومن عنده من الصحابة لا
يرونه ومن ههنا جوز الشيخ ابو الحسن الاشعري رؤية كل موجود كالاصوات
والروائح وغيرها كما تقرر ولا يخفى ان هذا الدليل يعني الجواهر والاعراض مخلوقات فيصح
المخلوقية حكم مشترك بينهما فلا بد من علة مشتركة بينهما وهي المشترك بينهما الا الحدوث
قوله والامكان اما الوجوب والحدوث والامكان ساقطان فيبقى الوجود فيجب صحة كونه
تعالى مخلوقا وهذا باطل فكذا ما ذكرتموه فقال قوله كما هو المشهور واعلم ان الحق ان
الوجود المطلق وهو الكون مشترك بين جميع الموجودات والشيخ لا يلزم هذا الكيف
وهو من اجلاء البديهيات لكن هذا لا يصلح ان يكون متعلق الرؤية كما عرفت واما
الخاص فهو غير مشترك بالبداهة ايضا وكذا الحصة سواء اريد بالوجود ما يطلق الوجود
فهو مشترك بالاتفاق وحاصله انه لا وجه لقوله وانت تعلم ان القول بالاشتراك
الوجودي في مذهب الشيخ وكانه لم يعلم ان كما هو المشهور قوله وقيل الشيخ
وان اكثر لما قد عرفت مما سبق انفا انه لا وجه لهذا الكلام قوله في قوله تعالى
وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون تخصيص الحجاب بالكفار
دليل على صحة للابرار فقوله تعالى ثم رايت نعيما وملكا كبيرا في بعض الروايات كما ملك
الملك الكبير هو الله تعالى وايضا انه سبحانه وتعالى والذين احسنوا الحسنى وزيادة واجمع

واجمع اهل التفسير على ان هذه الزيادة انما هي رؤية الله تعالى وقال عدم الزيادة هي النظر
الى الله تعالى والحديث صحيح كقوله تعالى انظروا اما انه وقال وما ينتظرون الا صيحة واحدة اي
وما ينتظرون قوله وفيه تأمل وجه التأمل هو انه يجوز ان يكون من قبيل الحذف و
الايصال اي النظر والى فلا يكون متعديا بنفسه فيجب عليه علم الرؤية فان قلت
تقديم المتعلق يفيد الحصر كما في قوله تعالى من اتاهم يرون الجنة والنار وقال بعض
المفسرين في تفسير الاية انها مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه ولذلك
قدم المفعول وليس هذا في كل الاحوال [illegible] اذا نظرنا هذا وفيه
بعض النفوس الكاملة يجوز ان يكون كذلك في الخلق احوال يوم القيامة فانه
القديم نهى الانبياء والخطر [illegible] كان المؤمنين لاستغراقهم من شدته وخطاه
حصر النظر على عظمة اجلاله ولكن [illegible] لانهم لا يرون ان الله تعالى ولا كان الانتظار
[illegible] الوجه في تفسيره بجملة البدن خلاف الظاهر لانه يجوز [illegible] اذا
الوجوه لا بجملة قوله لا يبعد ان يكون الانتظار بعد ما مضى ان النظر بمعنى الانتظار لا يكون
الا متعديا بنفسه [illegible] هذا الكلام لغوا لان [illegible] النعم معقول مقدم على ما ذكر
لا يخفى والانتظار يوجب الغم ومن ثمة قيل الانتظار الموت الاحمر فلا يصح
اخبارية بشارة ولا يخفى ان الانتظار للمنذ فيه لوجه الله تعالى يوجب السرور ويوهم
بصحة اخبارية بشارة بعد ما كانوا متوقفين خلافه قوله لترون ربكم الحديث والمعنى
تشبيه الرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي وايضا اختلف الصحابة في ان النبي عليه الصلاة
والسلام اراه ليلة المعراج ام لا واختلافهم في وجود الرؤية دليل على
اعتقادهم جوازها قوله والمعتزلة [illegible] في جواز الرؤية [illegible] قوله المتكلم
جوازه قوله هو الرؤية [illegible] ادركته ببصري رؤيته لا فوق الا [illegible]
[illegible] رؤيته وما ادركته ببصري لا [illegible] قوله ان المدركون اي

ممنوع وايضا النفي اذا [illegible] القبح وايضا النفي [illegible] ثم [illegible]
الرؤية المحيط لكونها اقرب الى نفي الحقيقة فلا يلزم من نفيها نفيها اي نفي
نفي المحيط نفي المطلقة ويجوز ان يقال رؤية وما ادركته بصري [illegible]
ولم يصح عكسه فيكون سالبة جزئية بيانه ان قوله لا يدركه الابصار نقيض قولنا
يدركه الابصار فيقتضي ان يدركه كل واحد من الابصار للاستغراق [illegible] و
على ما تحقق الموجبة الكلية الى نقيضه جزئية [illegible] لا يدركه الابصار جميعها
ونحن نقول بموجبه اذ الكفار لا يرونه بل يراه المؤمنون هذا الوجه
ان اللام في الجمع للعموم والاكثر العهد قلت لا يدركه الابصار سالبة مهملة في
قوة الجزئية والمنع لا يدركه بعض ولتخصيص البعض بالمنع [illegible]
بالبعض في الاية حجة لنا لا علينا **قوله** فيه مدح اذ لا مدح للمعدوم بانه لا يرى
حيث لا نفي **قوله** فالكفر والمعاصي بخلقه فان قيل لو كان الله تعالى خالق الكفر و
المعاصي لجاز ان يقال يا خالق الكفر والمعاصي ليس كذلك قلنا ان نقول انه
[illegible] خالق كل شيء ويدخل تحته افعال المخلوق كلها والاجسام الخبيثة ولا تحمل على
التفصيل لانه اضافة الى [illegible] الاشياء يجري مجرى التعظيم له كقوله خالق السموات
والارض والاضافة الى [illegible] يجري مجرى التعظيم [illegible] والكفر و
المعاصي ليس بقابل للتعظيم كذا النعت للمضاف اليها ولذا لا يجوز ان
يا خالق القردة والخنازير **قوله** يتضمن الحكم والمصالح [illegible] عاقبة
حميدة فان قلت [illegible] الكفر ونحوه عاقبة حميدة فان قلت المعتزلة [illegible]
انا نتوقف على ما فيه من جهة الحكم فلو كان فيه حكمة لو وقفنا عليها [illegible]
في انفسهم [illegible] لانه لا وقوف لهم [illegible] الصنعة على كثير من
الحكم [illegible] فضلا عن الحكم الربوبية فجاز ان يكون في خلق هذه الاشياء حكمة

حكم لا يعرفون [illegible] لان كثيرا من الاحكام لا يعرفون وجه الحكمة فيها **قوله** ولا يحيط عقلنا بحكمته
اذ العقل قاصر عن الاحاطة بحكم الربوبية والاوهام قاصرة عن ادراك الالوهية [illegible]
[illegible] هذا الاصل متعلق [illegible] انه لو كان في عصر نبي وفي وقت
بعد معصوم يامر بالمعروف وينهى عن المنكر [illegible] مجتهدين متفقين لكان
[illegible] لا يوجبونه على الله تعالى بل [illegible] **قوله** [illegible]
باللطف [illegible] الواجب عليه تعالى [illegible] بالواجب [illegible] عن ارتكاب القبايح لانه
لان الانسان [illegible] الى الشهوات [illegible]
[illegible] باللطف [illegible] المطلق لا [illegible] فلم [illegible]
[illegible] ان اللطف لو وجب عليه تعالى لما صدر عنه [illegible]
[illegible] صدر عنه [illegible] اللطف [illegible] من اهل الجنة [illegible] من اهل
النار [illegible]
[illegible] اللطف [illegible] فلم
تحمل المشاق الطاعات وترك الشهوات [illegible] من اهل النار [illegible]
قوله [illegible] فلا يصح ان الاصلح للعباد واجب عليه تعالى لانه يجب [illegible]
[illegible] قول الحكماء من انه تعالى جواد محض [illegible]
العالم [illegible] موجود [illegible]
[illegible] من [illegible] الارض [illegible] ولو لم يكن [illegible]
بهم لا [illegible] الاية فائدة [illegible]
النبيين على بعض [illegible] من الله تعالى [illegible]
قوله وان يكون [illegible] الاعمال [illegible] الى [illegible]
لانه [illegible] الواجب [illegible] لازم [illegible]

الدعاء لدفع البلاء وكشف الكرب سؤالا من الله تعالى ان يفعل ما هو الواجب عليه من قطع
[illegible] والاولياء استغلوا معنى هذا الدعاء فجوز كونه من [illegible] وبان معناه انه تعالى
[illegible] فيحصلون في الاصلح [illegible] عليه [illegible] ان لا يمكن [illegible] الله تعالى ما
هو الواجب عليه [illegible] الوجوب ويمكن [illegible] اصلح للطلب [illegible] فكم من
[illegible] انه اصلح للعبد [illegible] الواقع [illegible] والحكمة [illegible]
[illegible] ان [illegible] على [illegible] الاستحقاقية والعبودية عن المتمرد [illegible]
[illegible] في هذا الاختيار [illegible] مصالح وحكم لا تتناهى وقس عليه نفسه ما ذكر
وتفصيل [illegible] **قوله** لانه تعالى [illegible] فوقع توهم من قال انه ليس له الا الاصلح
[illegible] ذكر الشيخ المحقق [illegible] على الاصلح [illegible] نظام العالم بالجملة والاصلح حال الكافر
[illegible] على [illegible] يرشده ويفعل ما هو اللطف في ايمانه وطاعته من اعطاء العقل [illegible]
وبغير ذلك وان كان [illegible] غير اصلح [illegible] موافق لحكمة نظام العالم بوجه لا يعلم تفصيله الا علام
الغيوب **قوله** [illegible] هذه الحكاية [illegible] الشبهة [illegible] بوجوب الاصلح
على الله تعالى **قوله** ولا يجب [illegible] الجنة [illegible] المعتزلة القائلين بان اطفال
المشركين خدم اهل الجنة ولا ثواب لهم اذ الثواب عندهم [illegible] مقرونة بالتعظيم
والاكرام [illegible] الآخرة [illegible] لهم الجنة بلا ثواب [illegible] الثواب لهم
لا يكون [illegible]
على ان دخولها [illegible] من دخل النار [illegible]
قوله من تدخل النار [illegible] لم يحصل [illegible] الا لهم
[illegible] **قوله** فادخل الجنة المراد بالدخول الدخول المقرون
بالثواب [illegible] المشركين [illegible] اعلم [illegible]
ليس بواجب على الله تعالى عند المعتزلة بل الواجب عندهم اللطف والاصلح [illegible] بل الاصلح [illegible]

الذنب يقطعه حجة العقل قال الله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقطع الحجة [illegible]
عليه عندهم من ارسال الرسل او العقل المميز واسباب الطاعة من القدر وغيرها [illegible] هذا المسلم [illegible]
عند الاكمال والالزام **قوله** وترك [illegible]
السلف [illegible] للخلق [illegible] الله تعالى وحسن توفيقه وكان هذا اول ما خالف فيه
الاشعري المعتزلة اذا مات بلا توبة [illegible] ان [illegible] يعفو عنه بالتوبة [illegible]
[illegible] ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فلو كان [illegible] بالتوبة
لم يحصل [illegible] ولان قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك [illegible] بانه تعالى يغفر ما دون الشرك
وذلك يتحقق في الصغيرة والكبيرة بعد التوبة وقبلها [illegible] احتج عليه المعتزلة [illegible]
انه لا تحقق للعفو والمغفرة اصلا لان الصغيرة لا يجوز التعذيب عليها اذا اجتنب الكبائر [illegible]
ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم فلا يكون ترك التعذيب عليها عفوا ومغفرة وان كان
مرتكب الكبائر فلا يجوز العفو عندهم لانه خرج عن الايمان [illegible] في النار فلا يتحقق العفو
والمغفرة اصلا ولا يخفى عليك [illegible] الانبياء والملائكة كانوا يستغفرون للمؤمنين [illegible]
عما لا يجوز عليه التعذيب [illegible] استغفار
[illegible] التعذيب عليها [illegible] وقال الله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم [illegible]
حال ظلمهم وذلك يدل على المغفرة قبل التوبة وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى
ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم [illegible] من الذنوب [illegible] والصغائر [illegible]
باجتناب الكبائر عندهم [illegible] من اصحاب الكبائر **قوله** [illegible] العفو والكرم ولان رحمته [illegible]
على غضبه كما في رحمتي سبقت على غضبي [illegible] الرحمة [illegible]
[illegible] لكن [illegible] يلزم ان لا [illegible] من المؤمنين ولا يلزم [illegible]
[illegible] **قوله** او الحقيقي [illegible] حق العباد اما
[illegible] حق الله تعالى [illegible] يقول انه مخلوق [illegible]

وهو غير جائز قوله وما يصدر عنه من الطاعات ويمكن ان يقال لان العبد يستحق بسبب الكفر
يستحق عقوبته قوله فيقول يعلم من كلام المصنف ان الفعل والعدم من صفات الله تعالى قوله انه لو تكن
هو الامر الباعث في تراعي في كلامه ان الامور التي تترتب على الفعل ليس للفاعل في اثرها
الا في باعثه للفاعل تعالى بسبب الاقدام على فعله ام لا ولكن انه يحث كلام من ليس النزاع
في انها هل هي مسماة بالاغراض ام لا كما توهم لتكون البحث راجعا الى التسمية ويكون
البحث لغويا لا كلاميا قوله ورد عليه انه يجوز ان يكون الاولوية انه تعالى نعم ان
دخول الحقيقة العقلية انما هو مما فيه الكلام مع انه لا نفع فيه لغيره تعالى
واتفاق قوله الاول صفة الكمال انه تعالى لا يليق بالعبث المحال فيصح قوله ويخلق الاعمال
فان ما هو ملائم لو في زيد فهو بيانه ما هو ملائم لو في عمرو وبالعكس قوله وهو محل الخلاف و
يتفرع على هذا الخلاف كثير من الخلافيات بين الفريقين في الصفة افعاله تعالى ووجوب اللطف
عليه تعالى وفي وجوب بعثة الانبياء عليهم السلام ونصب الامام والوفاء بالوعد والوعيد وغير ذلك
قوله لو انتفى الامر فلو حكم بقبح صوم اول يوم وحسن اول شوال فرضا كذلك
مدركه العقل بنفسه لا يمكن معرفته بلا شرع كشف عن حسن او قبح قوله
مستقل بادراكه وايضا لو استقل العقل بالعلم بحسن الاشياء وقبحها لتحقق الحكم
بمجرد اعطاء العقل لكن انتفى ذلك بطل قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واجيب
بان المراد بالرسول هو العقل او ان المراد التعذيب في التكليف السمعي الذي لا يعرف
بالعقل وايضا لا ينبغي ان يلتفت اليه وايضا لو كانا عقليين لما حسن القبح وما قبح الحسن
النسخ في الاحكام الواجبات لكن التالي باطل فكذا المقدم وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع
كونهما عقليين ان يوصف بهما الموصوفات انها هو لذاته مثلا الموصوفات مع
حيث هي مع قطع النظر عن الامور الخارجة مطلقا وهما هذا انما ينفك عن موصوفه
واما بطلانه في الامر فلان الكذب يحسن اذا كان نافعا والصدق يقبح اذا كان ضارا

فقال الشيخ واتباعه بالاتفاق وحجة المعتزلة بوجوه اقواها انا نعلم بحسن الاحسان و
العدل والصدق النافع وقبح الاساءة والظلم والكذب الضار ايضا وحاصلها بجزم العقل
من غير شرع ولو الحكم بهما منكر الشرائع ايضا وجوابه انه جزم العقل بالحسن والقبح
في الامور المذكورة بمعنى الملائمة والمنافرة او صفة الكمال والنقص مسلم والا فلا
عقليتهما بمعنى المتنازع فيه ممنوع قوله هذا التوفيق يصدق على فعل البهائم
فيمنع ان يراد بالموصوف ما يعم فعل البهائم والنائم وكذا في
في المواقف قوله يمكن ان يراد بنفي الامور العقلية انا نعلم ان التركيب الذهني
يستلزم التركيب الخارجي والتركيب الخارجي ممتنع عليه تعالى وكذا المستلزم له قوله ابلغ واقوى
من حيث ان الاضافة الحقيقية الى الضمير يفيد الاستغراق قوله استولى عليه بان التوراة هذا
القرآن لو علم يفي بحده الحقيقة ايضا لان الكتب الموجهة الى جميع الانبياء على الرسل فضل
لمنزلة النبي اكتفى بالبعث والوحي واستغنى عن ذلك فتذكر ولكن لا يخلو من الشك من الوجه
وقد يقال ليس هناك للتورية ايضا قوله يعلم الواجب والممكنات اي يعلم جميع افعال
الجنس الغير المتناهية الخ وكذا في الى اهل الجحيم لا يمكن الزيادة عليه فهي غير متناهية الخ
والاطلاق الغير المتناهي على المعنى الاول والثاني على سبيل الاشتراك اللفظي واما باطلاق الاول
حقيقة وبالمعنى الثاني مجازا على الاول يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على المشترك المعنوي يلزم الجمع بين
والمجاز ويحتمل ان يكون موضوعا للقدر المشترك فتأمل ويحتمل عموم المجاز قوله بلا تناهي
المتعلق لكن عبارة المتن تقتضي ان يكون كل واحد من صفات الحقيقة غير متناهية بحسب التعلق
كما يقتضي ان يكون كل واحد منهما واحدة فتأمل قوله فان ذوي العقول الكثيرة والظاهر الكثير والانبياء
قول الاكثر على ان الملائكة اجسام لطيفة نورانية منزهة عن ظلمات الشهوات وكدورات الغضب
نسبتهم الى الموجودات كنسبة النبي ايضا بذكر الله تعالى وفي عبادته تعالى قابلة للتشكلات
بالاشكال المختلفة كاملة في العلم والقدرة على افعال شاقة تنسبها الطاعات ومظاهرها

السموات هم رسل الانبياء وامناؤه ويسبحون الليل والنهار لا يعصون الله ما امرهم و
يفعلون ما يؤمرون ولا يتصفون بالذكورة والانوثة ومن الملاحدة من انكر وجود الملائكة
ومنهم من اقر بها وفسرها وجعل منها العالم المثالي الذي به يتحقق حشر الاجسام وسائر ما ورد عليه النبوة
على زعمهم ومن اولها بما يناسبهم وافقه واخته فقيل يتركب الملائكة من العناصر الاربعة والغالب
عليها الهواء والملائكة كثيرا ما يعاون على ما يحتج به يتوجه كالقلبة على الاعداء والطيران في
السماء والمشي على الماء وبالجملة القول بوجود الملائكة مما اتفق عليه جميع الآراء ونطق به كلام
الله وكلام الانبياء وحكي مشاهدتها من كثير من العقلاء وارباب المكاشفة من الاولياء فلا جهة
لتعويلها كما لا سبيل الى اثباتها بالادلة العقلية ق وتمام تحقيقه المتشرع من الجن ما عرف العوام
هو سيده خلقوا الله تعالى لعمارة دار الدنيا وهو يعرف بوجوه العبادات الا ان الدنيا حق السموات
الابدية الى الكلمات الغائية وهذا معنى اصلالهم وفي بعضهم هو لغوقا لو امجتهة وسياحتهم شبهها
فلو شيطان النفس كان الاول اني والمشهور عند الجمهور ان الشياطين كثيرة وان ابليس جسم
ما نطق به القرآن ولهم والابوام وتخلم بسبائه نبة والشياطين اجسام نارية شأنها في
الكسائح الفوح تبد كاسبابه المعاهدون منافع الطاعات والجن والانس كثير
من الادراس ويعاونون بعض الناس على السحر والكهانة والطلسمات والنيرنجيات وتحلو
المنافرة العميقة من الارض ولا تموتوا الحيوية بجنس البصر الا اذا لبس جلابيب من العنصريات
التي تغلب عليها الارضية والمائية كابدان الحيوانات ق كما هو دقوله كان من الجن
المشهور عند الجمهور ان الجن من اصناف الحيوان والشياطين جماعة على الخلاف فقيل من
الملائكة وقيل من الجن وقيل نوع آخر من الحيوان وكذا القول ان ابا جدها وهم ولدهم
منهم شيطان حيث كان اوانيث اوجيبها كما هو في القاموس ق ومن معاملته
السحرة نقل في الروضة عن كتاب الارشاد للامام الحرمين ان السحر لا يظهر الا على
فاسق كما ان الكرامة لا تظهر الا على متق وليس له دليل من العقل الا اجماع الامة

الامة وعلمه هذا تعلم حرام مطلق وهو الصحيح عند الشافعي بالاية يكفر اما عنونة عنه فوجه
بالحجة الصحيح واخفى اهل السحر العلم والخوف بالشيء ولها وجود حقيقة عند اهل السنة والعقل
كوفي والوادكة تعلم لا جل اجتنابه وتميزه عن المعجزة والكرامة ليس بكفر ق فوائد بالمحة
يعني ستة لا انقسام فوق انه لا حرج تعلمانه رجلا فتعلماه ثم قاله لا حرج تعلم علمه وقال
لا حرج نقلي فيما تقولان فقصدوا ان في انا السحرة فخلي ما فوائد فصعق فمسح كوكبا
وعند انا بالكفر سوغ يجرى على حقق نفسها وعلى الماء ابوالجانب ق يرعم متقول من انه تعالى
ان تعالى ابتلاهم قد جاء الملائكة بعد يكونوا على حالة الملكة وعدم حصول الشهوة فان فتح
في تغيبه فحكي عن اليهود بعضهم من رموز الاوائل انتهى لعل ما حكته اليهود يريدون ذات ماهو
منه عده تخييلات ماذكره اشاره الى انه ينبغي للعاقل ان لا يغتر بعلمه ومعارفه وتقواه وطاعته
فان النفوس الملكية العارفين بقدرة الملأ ومثلين على طاعة قد تبيح عليهم القوى فيقتوا على العلوم
القوى الشهوانية فيتعبرون من اعلى المراتب الى اسفل الموارد فيتعذرون بعبورها الطبيعة
البشرية ويحسبوه في جسد الفتن الامارة فيكونون سقطين في الهاوية وهي الحيوة الابدية ولا نعلم او
ان التاريخ الذي فيه نوف به وقيل ما انزل في معلوف على ما كتبه تكذيب اليهود ونفوذ العفة
المعنى لوان طهر القوم مخلوق وقال في فصل الخطابة في الرسالة القشيرية بإسناده عن ابراهيم
الخواص قال انتهيت الى رجل وقد صرعه الشيطان فجعلت افتح في اذنه فناداني الشيطان من جوفه
دعني اقتله فانه يقول القرآن مخلوق وقال الجاحظ للمبارك انهم في بعض الايام نزول الى عزو و
نزلت في دجا ليس فيه احد فغلبتني النوم منعني من التوهم فلما مرضت قرب من القتيل رائحة
فنجا فعلمت انه قال ابليس فقلت من انا ابن مجشل حاء من بغداد فقلت ما كنت تفعل قال
تتقنت منذ خلقني ثم بكم حالي قلت وما تقول البشر المقر تشيع عليه ماتحوّه فقلت يا بن الشيخ يكون
الخلف قال بان يتعلم الكلمة يا قرهم ان القرآن مخلوق وقد جاء نفس ام الاولي فقدر كلامه الحال
فاول ما يظهر هذا الكلام هو الشيء فقصد الكفاف فتكلم في رحمه الرب في الملحق بالاسكوف

فقال ابو يوسف يا صفر الخشبة عظيم الغفلة بعض التعنة وقال احمد الاورع ما صرح فيها
جبلي اذا ثبت به قرايته في الليل وقد ثبت فكفك فقتلك قال دحمين في حبل قبحوا منكره
قرت جزتهم زعزه ثبت بما هو من محمد البغوي ﴿قوله﴾ حتى لا يكون لما يكون اثبات الكلام البعض
عن الايبج ويلزم الغرة قوله بانه يخلق المتخرجة فانه لما ظهر عطا يرا التي عليه المعجزة ويعلم ان
مطلوبه هو الحق تع لعدم القوة البشرية بها وانه تع بعلمه وقدرته وحكمته لا يظهر المعجزة
على يد الكاذب بحصل له اليقين بانه مبعوث من قبل الله تع وان كل ما يخبر به من عند الله
تع وافق له اوامره ونواهيه حق ﴿قوله﴾ وهو من غير ان يحتاج في نسبة الكلام الى الله تع
والصوت متى يجزيه حادث بعضهم يقولون ان الصوت والحروف مع قوابليها وقرب بعضها
على البعض وكون الحروف القائم في كلمة مسبوق بالحرف المتقدم بحلك تنتب الثابتة في الازلي
قائمة بذات الباري ان المسموع من الشجر الصوت الحادث والحكم به اسقط الكلام نفس الكلام
الله القديم وكون هو اعلا جهالهم ما نقل عن بعضهم ان الجلد والغلاف ازليان وعن بعضهم ان
الجسم الذي كتب به القران انتظم ونور وقد ما هو بعينه كلام قوم وقبلا بو معاملاه حاديا
﴿قوله﴾ وانه مؤلف من اصوات وحروف لا يخفى ان على هذا التقرير يؤدي الا ان لا يكون الكلام
صفة اخرى بل يرجع الى الخلق او الى الترتيب فحالما يتبسط به من الصفات القدامى او هو
عبارة عن ايجاد وضع هذه الاشياء المخصوصة قد ظهر بهذه الصفة حالة له وتقلل اي من ايجاد
المكتوبة وايجاد السموات والارض والكواكب وغيرها الا مما الحكم صفة حادثة له تع ولا يحصر من
في سبعة او ثمانية او حب المعتزلة بها ما بينهم بالشقق والاجماع من حدوث القران انما يصدق
على هذا اللفظ المسموع مثل كونه ذكرا لقوله تع وانه لذكر لك ولقومك وقوله تع هذا
ذكر مبارك وكونه عربيا لقوله تع انا انزلناه قرانا عربيا وكونه منزلا على النبي وكونه مجموعا
لقوله تع ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث وكونه مسموعا بالاذان لقوله تع حتى يسمع كلام الله وكونه معجزا
بالاتيان بمثله كقوله تع فاتوا بسورة من مثله وكونه فصلت اياته وكونه قابلا للنسخ والمحو ونحو ذلك

المحققين لان النسخ انما رفع الحكم المنسوخ او بيان انتهاء مدة حكمه فربما لا يرتفع ولا ينتهي مدته
بموته واقول بعد تعقيب اراد المكتوب لقوله تع انا امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون
فيكون بفعله ان يكون هو قسم من كلامه بعد الارادة والاتفاق الوصفي الى كونه مفعولا له
اجاب المشايخ عنهم بانه لا نزاع في اطلاق اسم القرآن وكلام الله تع بالاشتراك على هذا
المؤلف الحادث الموصوف بصفات المذكورة وعلى الكلام النفسي وهو المعنى القائم بالنفس الذي تدل
عليه الكلام اللفظي وهو الكلام الحقيقي كما قال ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد
دليلا وهو صفة له تع قديم بذاته المقدسة ويطلق عليه لفظ القرآن وكلام الله تع اولي وبالذات
وعلى هذا المؤلف الملفوظ المسموع ثانيا وبالعرض لانه مع كونه دالا على الكلام النفسي المختص به
تعالى وهو الحق تع اخرعته بانه اوجد اولا اشكاله في اللوح المحفوظ لقوله تع بل هو
قران مجيد في لوح محفوظ والصوت في لسان الملك لقوله تع وانه لقول رسول كريم فهذا الاطلاق
ان القول في صفات القديم وافعاله يتم عليه ان علم يستفاد عليه من جهة ما يجري عليه
فهذا المحققون القطع بان النفسي غير معقول في ذاته تع ويقولون ما انه تع جاز تعلقه والا فقول
علماء الله علم الحق ﴿قوله﴾ هو المعنى في الخلق الا ان هذه الصفة نوع الحسي بل الاخرس هو انه لا
يتلفظ ولا يحكي عن التلفظ اي لا يمكن من نظم الكلام ونحوه في الخيال بل هو قد يحكي و
معنى غيبه بغير عبارة وبل باشارة ﴿قوله﴾ ومبدأ الكلام ان الصفة التي يتمكن بها من نظم الكلام
لجواز ان يكون هي القدرة لا صفة اخرى هي الكلام ﴿قوله﴾ ان غير العلم فانها قد يتحقق عن
العلم مطلق واذا اراد به يتحقق عن مطلق العلم فمفهوم وما ذكره في بيانه من ان الطلب اثر
معلوم في علم متعلق بتلك الصفة مفروض فانه لا يلزم من تعلق علمه به بوجه خاص تعلق
بعلم اخر فلم لا يجوز ان يكون تلك الصفة هو العلم ﴿قوله﴾ بل له عين هو الكلام ان المراد بالكلام
النفسي لم يتبين بعد هذا الكلام وبقي قوله ان الكلام صفة يتحقق الى وادراك الكلام اللفظي قال ان
الكلام هو المراتب في الخيال ﴿قوله﴾ الكلمات لا تعاقب فيها اي الحقيقي على ان لا يجوز مع ترتيبها

١١٧
بستر كبير

تعالى جمعها او ما يتفرقه هذا وهذا امثال فهي اي بجملة مترتبة انها غير متعاقبة ونحوه ليغلط
فانه كما اجترى فيما منهم قوله الجسماني قال السيد المحقق في شرح المواقف اعلم ان الاقوال الممكنة
في مسئلة المعاد لا يزيد على خمسة الاول ثبوت المعاد الجسماني فقط ● وهو قول اكثر المتكلمين
النافين للنفس الناطقة والثاني ثبوت المعاد الروحاني فقط وهو قول الفلاسفة الالهيين
والثالث ثبوتهما معا وهو قول كثير من المحققين كالحليمي والغزالي والراغب وابي زيد الدبوسي ومعمر
من قدماء المعتزلة وجمهور متأخري الامامية وكثير من الصوفية فانهم قالوا الانسان
بالحقيقة هو النفس الناطقة وهي المكلف والمطيع والعاصي والمثاب والمعاقب والبدن
يجري منها مجرى الالة والنفس باقية بعد فساد البدن فاذا اراد الله تعالى حشر الخلائق خلق
لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان في الدنيا والرابع عدم ثبوت شيء
منهما وهذا قول القدماء الفلاسفة الطبيعيين والخامس التوقف في هذه الاقسام وهو
المنقول عن جالينوس فانه قال لم يتبين لي ان النفس هل هي المزاج فينعدم عند الموت فيستحيل
اعادتها او هي جوهر باق بعد فساد البدن فيمكن المعاد حينئذ انتهى قيل لا يذهب عليك ان ههنا
احتمال اخر وهو القول بثبوت احدهما مع التوقف في الاخر وهذا في الحقيقة احتمالان احدهما
القول بثبوت المعاد الروحاني فقط والتوقف في الجسماني وثانيهما القول بثبوت المعاد الجسماني
والتوقف في الروحاني فالاقوال الممكنة في هذه المسئلة سبعة لا خمسة كما زعمه هذا ولا
يخفى ان ما ذكره السيد المحقق من ثبوت الجسماني فقط وثبوت الروحاني فقط يشمل ما ذكره
القائل اذ هو اعم من نفي الاخر والتوقف فيه لكن يتجه احتمال اخر وهو القول بثبوت المعاد مطلقا
مع التوقف في خصوصية كونه جسمانيا او روحانيا فيلزم ان يكون الاقوال ستة لا خمسة ولكنه
كانه لم يذهب اليه احد قوله الموجب ومنها في هذه المسئلة مقامان احدهما اثبات الامكان والثاني اثبات
الوقوع اما الاول فنقول ان عود ذلك البدن ممكن في نفسه والله تعالى قادر على جميع الممكنات فثبت
القول الجامع بامكان الاعادة فلانه لو لم يكن ممكنا لما امكن الاتصاف بالاعادة الا

الاول بجميع صفاته بعد تفرق الاجزاء وتغيره الى هيئته ومن قدر على انشائه اقدر على اعادته
اي تحقق الماهية وتحقق بجمع جميع الاجزاء المتفرقة تخلق فيها الحيوة قوله فتوانه المومن يخلق بحيث لا
لا يخلق ثم يعيده والتدبير ممكن في نفسه وهو هو عينه والى القدرة على جميع الممكنات
فقد يعلم عنه واما المقام الثاني فلان قوله ونفخ في الصور فاذا هم ينسلون ونحوه يدل على وقوعه
فوجب القول بوقوعه قوله وشبابه ونحوه الواقعة به اخبار من جميع الانبياء كما في المواقف
نقر القديم الكلام في ضمن فتح المحقق اما الانبياء المتقدمون على محمد عليه السلام فانهم
انهم ان موسى عليه السلام لم تذكر المعاد البدني ولا انزل عليه في التورية لكن جاز ان يجمعين
بعده يجري ويتعرض له اقوال الى تبيه او اخبار في الانجيل ان المذكور فيه للمعاد
الروحاني هذا ولا يخفى ان القول بالتورية لم يخبر عن المعاد البدني تمام لو جاز وكيف
يكون موسى عليه السلام لم يحتج الى ذاته من امهات اصول الدين الى يجب الغيوب
ويكون منكرها مع جميع الانبياء متفقون في اخبارها وما نقل عن اليهود من غيبة عن هذه قل
اليهود من لم يبق منهم اقل من القليل اتفق المعاد بالتورية ولم يبق منهم من يحفظها قوله
قوله ولم يرد الاية لا كما في التورية والتورية انفق جميع المتكلمين
وقد ثبت ذلك باعادة الاشكال لا نتاج الابدان على تقدير عدم العالم فاذا حشرت الابدان
لكنها يلزم الجنة غير متناهية فتلك وانهم يسعون اليه المعاد في غير متناه ابتداء
والبعث الاجسام كما توهم فان حشر الابدان التلازم على تقدير وقوع الاشكال المعاد الجسماني هو حشر
المكلفين من المطيع المستحق للثواب والعاصي المستحق للعقوبة لا حشر جميع افراد البشر مطلقا
او حشر مطلق فانه من قروبا به اقرب لان الاحياء المنقول فيه لم تفصل
ولم ينعقد عليه الاجماع على ان مختلف فيه فيما بينهم ولم يكن الاخبار من تواتر بالاجماع
قد نبه عليه المحقق الطوسي في التجريد وقال الشارح لا يطل في حقه ان يجوز ان يعدم الكل
والا فيكون اما بالنسبة الى المطلقين فانه بينا والعدم بتفرق الاجزاء وما في شرح المحقق

ان الله تعالى يعدم المكلفين ثم يعيدهم والاول من قرر الخلاف في اعادة المطلقين ولا يلزم
من عدمه تناهي جميع افراد البشر لاستلزام اعدام عدم تناهي المطلقين منهم قوله وهم الذين
يكرهون جواز اعادة المعدوم مع اتفاقهم للمعتزلة ان [illegible] الكرامية وابو الحسين البصري وجوز
الخوارزمي من المعتزلة الامتناع ايضا والمحقق الطوسي في التجريد [illegible]
المعترفين بالمعاد الجسماني يكرهون اعادة المعدوم لانهم لا يقولون بانعدام الاجسام بل بتفرق
اجزائها وخروجها من الانتفاع يقولون [illegible] الظواهر الواردة في هذا المنع ويؤيده قصة
ابراهيم عليه السلام فخذ اربعة من الطير [illegible] فانهم [illegible] الآية قوله الا في النفث التي
[illegible] التي [illegible] فيها [illegible] [illegible] لا تعاد [illegible]
[illegible] المتخيلة [illegible] بالعود [illegible] فنقول ينتقل الكلام الى المشخصات [illegible]
لم كانت عين [illegible] امكن ان يقال بالاعادة الا ان امكن القول بالاعادة [illegible]
[illegible] يبطل [illegible] ان [illegible] المعدوم [illegible] المعتزلة بوجوه [illegible] الوجه
ولا واحد [illegible] قوله اولا يكون [illegible] اذا كان [illegible] الاثنان بوجهان [illegible]
بالمحمولين لا ينافي الوجود في الزمان الاول والوجود في الزمان الثاني قوله فان [illegible]
موجودا [illegible] باستمرار الوجود [illegible] المعدوم كون [illegible]
حيث الوجود [illegible] حيث التقيد [illegible] المعتزلة
[illegible] يكون الموجود [illegible] هو الاول [illegible]
وجود [illegible] او ثبوتا لما هو [illegible] القول بثبوت المعدوم [illegible]
[illegible] في التبيين [illegible] المحمولين [illegible] يكون [illegible]
واحدا [illegible] الآن [illegible] الاجزاء [illegible]
ويمكن [illegible] هذا الكلام [illegible] في [illegible] اعادة المعدوم [illegible]
في الزمان [illegible] ثم [illegible]

[illegible] يكون [illegible] الآن [illegible] من غير ان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] في الموجود [illegible] فيه [illegible]
الموجود [illegible] بعد التجريد عن المشخصات الخارجية
موجودا [illegible] الحكم [illegible] في الخارج
هو [illegible] في الخارج [illegible] والاستمرار في الخارج لا ينفع [illegible]
[illegible] فانه [illegible] العلم [illegible] في الخارج [illegible]
من ان لا يكون [illegible] في الخارج [illegible] قوله اذ لم يكن [illegible]
[illegible] لانه لو كان [illegible] يلزم اعادة المعدوم [illegible] قوله [illegible]
[illegible] اذا لم يكن الاجتماع [illegible] لا يكون [illegible] التحقيق
[illegible] من الترتيب [illegible] زيد [illegible] من [illegible]
[illegible] الاول مع [illegible] الترتيب [illegible] يلزم من [illegible]
انتفاء اعادة المعدوم قوله وقد بسط [illegible]
عليه السلام هذا الكلام [illegible] بنبوة نبينا [illegible]
[illegible] الا [illegible] في [illegible]
وكان [illegible] ثم [illegible] في يوم الجمعة [illegible] من [illegible]
سنة ثمان وعشرين واربعمائة [illegible] قيل سنة [illegible] وستين [illegible]
[illegible] ابوه [illegible] الى [illegible] ايام [illegible]
[illegible] واشتغل بالفقه [illegible] للامام [illegible]
تاريخ الامام [illegible] سنة من عمره [illegible]
في تحصيل العلوم [illegible] تصانيف [illegible]
المسلمين [illegible] واشتغل [illegible] رحمه الله [illegible]

قوله مشكلة ثابتة لا يمكن للعقول على تعقل كمال الخبير ان المراد في الظهور تحكى
واذا احكى المراد الهوا فيه القرا او او ابتدا وقال النبي عليه السلام في ثلث
عائشة قبل تذكرون اهليكم يوم القيمة اما في ثلثة مواطن فلا تذكر احدا عند
الميزان حتى يعلم ان يخف ميزانه او يثقل وعند الكتاب حتى يقال هاؤم اقرؤا
كتابيه حتى يعلم اين يقع كتابه في يمينه او في شماله ام من وراء ظهره وعند الصراط اذا وضع بين ظهري جهنم
كالجواد للمسلم ومنهم كالماشي ومنهم كالحبا يزحف على قدر تفاوت درجاتهم في الايمان
قوله في الميزان هي الاعمال فيه قوله تعالى والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه
الاية قوله وامن من خفت موازينه فهو في غيبة الاية قوله ويوزن كتب
الاعمال لان الاعمال يوزن بمعادلها من طريق اشيا قوله يوزن صحائف
الاعمال لان المنقول عنه عليه السلام ان انقل يوزنه صحائف الاعمال وعن النبي
عليه السلام انه قال ان الله تعالى يخلص رجلا من امتي على رؤس الخلائق يوم القيمة فينشر
عليه تسعة وتسعين سجلا كل سجل مثل مد البصر ثم يقول اتنكر من هذا شيئا اظلمك كتبتي الحافظون
اي الحفظة فيقول لا يا رب فيقول افلك عذر او حسنة فيقول لا فيقول انك لا ظلم
عليك اليوم فتخرج بطاقة فيها اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقول احضر
وزنك فيقول يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقول انك لا تظلم قال فتوضع السجلات
في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة فلا يثقل مع اسم الله شئ
والحديث مذكور في المصابيح وهو يشتمل على فوايد يعرفها من تامل فيه قوله معرفة
الله تعالى مقاديرها وجعل الميزان ليعلم العالم بعلمه والظالم بظلمه ليظهر ما كانت عليه فيظهر انه
في غاية العدل وفي الحجة قطعه للمعذرة فلا استعظام فيه ويمكن ان يقال الموازين
جمع موزون وهو العمل الذي له وزن وخطر عند الله تعالى وفيه ان ثقل الموازين
بالقصد بيان حال الايات وافرد العطاء مع ان الموازين جمع لانه مصدر وصف به

وصف به مبالغة كذا قيل قوله اعدت للمتقين وقوله اعدت للذين آمنوا بالله
ورسله لما لم يكن مخلوقا بعد لم يكن معدا حقيقة فان قيل جاز ان يراد المبالغة
في تحقيقها كقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون ونفخ في الصور ونحو ذلك قلنا في
الكلام للحقيقة وانما يحمل على المجاز ان تعذر حمله عليها كما في الايتين على ان عند
شرح المنتهى نحو جنة المأوى وقوله تعالى يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة وغيره
يحمل على المجاز وهو يدل على الحقيقة قوله بظواهر الكتاب قال الله تعالى والذين
آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدين فيها لا يبغون عنها
حولا ان الذين كفروا لا يبغون عنها حولا ان الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين
في نار جهنم خالدين فيها اولئك هم شر البرية ثم لو ان ما يعلم بعدا ان نفاتهم
ذلك تحت بطلان التدبير وان كان ما بحجمه كانت تلك الافراد متناهية فلانه تعالى يحكم
كما هو شيء فقد لم يكن لتلك الحوادث عدد متناهية فمنع ان الله تعالى يعلم كونها متناهية
والشيء هو المتيقن او الموهوم قوله والعاصي جملة تقريبية بل نقول من مرتكب الكبيرة اذا مات بلا توبة
في مشيئة الله تعالى ان شاء عفو عنه وادخله الجنة بفضله وكرمه او ببركة ما معه من الايمان والطاعات وشفاعة
بعض الاعيان وان شاء عذبه بقدر ذنبه بجرمه او بكثرته ثم يدخل الجنة لانه عرف عاقبة امره
الى الجنة ولا يخلد في النار قوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل من الصالحات من ذكر او
انثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة الاية وغير ذلك من الايات منها انه بما اهل فضل الكتاب
ونهاية الخبر قوله مجموله على المكث الطويل بل نقول ان ما يرد في الوعيد من وعيد بالخلود وهو في
المستحلين لذلك مع انهم كفروا او مخالف ذلك ان وعده قوله كونهم مؤمنين ولكنهم فاسق
فيخرج عن الايمان قوله والاخبار في الكفر بكونه امر زنا بين منزلتين عندهم وعند اهل السنة
انهم فاسقون لانه ارتكب الذنب لكنه مؤمن بما معه من التصديق وقال الحسن البصري انه منافق
لمخالفة قوله فعله ومن كان كذلك فالنفاق على الاطلاق فاسم الكافر عليه وحكم عند المعتزلة انه

يخلد في النار لا يشمل من مات بغير توبة ولم يشفعوا له ولا عفو بجواز عفوه ومغفرته لقوله تع ومن

الذين خشعوا ... ولهم النار الآية وقوله تع ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها

والمراد عند اهل السنة والجماعة مؤمن في حياته نحو يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص

في القتلى فسمى قاتل النفس عمدا مؤمنا وقوله تع يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا

عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم وتوبوا الى الله جميعا الامر بالتوبة من الاذنب يشمل الصغاير

مغفور باجتناب الكباير عنهم فتدل انها في صاحب الكبيرة واذا عرفت ما قلنا فنقول حكم انه

يدخل الجنة لان النفاق ... الطاعات الصلاة مع فرق البالغ والعاصي خلافا ...

نقل عنه انه رجع ذلك او قوله بلا مرتكب الذنب مطلقا ... ما ذكرنا في ... المغفرة فلو

على اللازم يجب تخصيصها بالكفر نزلت هذه الآية في اليهود حيث ...

... تشفع لهم يوم القيمة تمت هذه النسخة المسماة بالجامع المرعية

على يد ... السعيد ... في بلد ... في يوم الجمعة وقت

الضحى في شهر ... سنة ...

١٠٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله فتاح القلوب والصلوة والسلام على صفوة نبيه المحبوب وعلى آله واصحابه
المطهرين عن دنس الشرك ودرن العيوب فقد سانح الخاطر في التوفيق والجمع بين
المولى الفاضل المحقق جامع عنوة الكمالات الفضلى ابن حاوي حايز الفضائل وفواضل الشمائل
الشيخ الاكمل الامجد وبين مولانا سعد الدين التفتازاني ... الشيخ الذي ... ومعالمه
ووضع بعينه ... العدد ... واراد اختيار ... في بعض الكتب وانا
مستوفي ان اكتب لما خطر في الوقوف من الدقائق المتعلقة بمسئلة خلق الاعمال جسماً
لدرج ... على ... على منوال ... الكتب ... وذكره ... وحيث كانت
هذه المسئلة من غوامض الاسرار ولذلك اضطرب فيها افهام الائمة الكبار واولي الايدي
والابصار ... صنائع الحكمة والكلام ... من ... بل ...
الاجلة الاعلام وكنت انا ... متمسكا ... بالاعتراف والاعتذار ...
... على ... والاستار ... واحتج ما ... او ...
العزوز واحله فاستغفر ... الاسحاق ... ولم ... فاقول
فيرجع ... على ... من ... الارباب
الى ... انه مفتح الابواب ... في المقصود مستفيضاً من معنى ... الطول
والجود **فاقول** ... انه يجب الاحتمال العقلي بين امور الاول ان يكون حصول
بقدرة الله ... من غير مدخل لقدرة العبد ... الثاني ان يكون بقدرة العبد وارادته من غير
مدخل لقدرة الله تعالى وارادته ... فمن ... ولا ... العقل ... والتمكين
مستند ... الثالث ان يكون حصوله بمجموع القدرتين و
ذلك ... بان يكون ... بقدرة الله ... العبد ... او يكون ... من ...
بغير ... الى ... من ... ما ...

... من ... الاول فهو مذهب الحكماء ... والثاني ...
فهو مذهب المعتزلة القائلين بان العبد خالق لافعاله الاختيارية وان كان الاقدار و
التمكين منه تعالى وانه تعالى عالم في الازل بما يفعل العبد ... لا يخرجه كونه فاعلاً اختيارياً بالعبد
ان اعطى ... وهو يعلم ما يصنع ... العبد ... في ... من ... الجزء ... فعل العبد
هذا السبب ... ان يكون اختيارياً بالعبد والله ... الى ... في ... من
... التوفيق ... مذكوره في الكتب الكلامية ... والتوفيق ...
الاشعري ... في الوجود الا ... وان ... الاسباب عادية ...
... على ... ان يكون خالق ... الافعال ... ان يكون
قدرة العبد وارادته ... على ... ولا يلزم عليه ...
... المعتزلة ... من ان ... لا ... الا ... في ...
... في بطلان ... نقل ... العرف ... من ...
... بين ما ... وبين ما لا ... عليه من حيث ... الى ...
العبد ... وان ... الى ما لا ... على العبد ... او ...
دليل على انه ... بين المعتزلة ... على من لا ... العبد ... و
... المحققين ... ان ... في المخترع وان ... اللفظ ...
الذي ... القدرة والارادة للعبد ... في الافعال ... ذلك ...
... القدرة والارادة للعبد ... مؤثران في الفعل حقيقة ...
... ان يكون من ... الاسباب العادية ... الاشعري ... ذلك ...
الفعل ... بين ما ذهب الاشعري ...
الاول ... القدرة والارادة من العبد ... قدرة العبد وارادته لا ... في

معتبر في القدرة فانهم عرفوها بصفة مؤثرة وفق الارادة لا ما قال الشيخ [illegible] القدرة
الى المؤثر والثانية [illegible] ثم [illegible] القسم الاول لاطلاق القدرة ومن هنا ينبغي
ان يمنع الجبر المتوسط [illegible] يقتضي مؤثرية العبد والارادة بالارادة [illegible] بحسب [illegible] التابع
العقل بالجزئية اذ فرضت [illegible] حال [illegible] العقل جزئيا للارادة منسوبة الى الشوق بل
بالكل [illegible] وجزئيا الشوقي منبعث عن القوة [illegible] الملايم او اعتقاد الملايم من غير معارض فيه
العقل ولا يتخلف [illegible] العقل عن تحققها وجميعها جزئيات [illegible] والارادة فان تصور الملايم
للملايم غير معتبر [illegible] الشوقي [illegible] كما ذهب اليه الحكماء [illegible]
كما هو مذهب الشيخ في الافعال الاختيارية [illegible] مستندة الى امور ليس منها [illegible]
لكن لا يخفى العقل عن ان يكون اختياريا [illegible] صفة القدرة والارادة والعلم [illegible]
من [illegible] الموصوف الا ان [illegible] فاعل [illegible] لا [illegible] مع ان علمه وقدرته
وارادته [illegible] مستندة الى اختيارية [illegible] مستندة [illegible] على العلم والقدرة والارادة
والمعتزلة لا ينكرون ان قدرة العبد وارادته [illegible] النزاع بين الشيخ والمعتزلة
الا ان قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلة غير مؤثرة عند الشيخ وانت خبير بان هذا الفرق
في تحقق [illegible] وتمام العاقبة في ترتب الثواب والعقاب على افعال العباد
فانه لو قال المعتزلة ان ترتب الثواب والعقاب عليها لكون قدرة العبد مؤثرة [illegible]
ويقول اهل الحق [illegible] والارادة وتعلقهما [illegible] علم ان المعتزلة لا ينكرون
كون القدرة والارادة وتعلقهما من الله تعالى لما علم من التفصيل السابق [illegible] تعلق القدرة
والارادة ضرورية [illegible] القدرة والارادة [illegible] الفعل الى العبد [illegible] نسبة [illegible] الى الخالق بل
نسبة المفعول الى الفاعل [illegible] غير [illegible] فعل العبد في كونه [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] فان [illegible] الامام [illegible]
[illegible] الى العقل [illegible] بالقدرة [illegible]

فالشبهة لا تندفع بهذا القدر [illegible] المعتزلة [illegible] قدرة العبد وارادته على ما [illegible]
[illegible] فان [illegible] الشبهة [illegible] الممكنات [illegible]
موجودة [illegible] مستفادة من الواجب [illegible] في تخصيص بعضها [illegible]
[illegible] بالعقاب [illegible] ذلك [illegible] من [illegible] بعضها [illegible]
من غير جرم [illegible] على [illegible] من غير سابقة استحقاق [illegible] العبيد [illegible]
في انها مخلوقة [illegible] الوجود [illegible] كان في الحقيقة [illegible]
[illegible] هذا الوجه [illegible] اذا [illegible] صور [illegible] وصور [illegible] لا [illegible]
[illegible] الاعتراض [illegible] لم [illegible] بالمنع [illegible] ان [illegible]
[illegible] ان [illegible] الصورة [illegible] وان الصورة [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] في [illegible] من كون المحقق ان [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الجود [illegible] على [illegible] الممكنة [illegible] وكان المنع في [illegible]
[illegible] المعذب [illegible] المنع في [illegible] دون [illegible]
[illegible] سبحانه [illegible] والكمال [illegible] من [illegible]
الا [illegible] جميع [illegible] الصفات [illegible] في [illegible]
[illegible] في [illegible] وكان [illegible] الجلالية [illegible] القدرة [illegible] في [illegible]
[illegible] الجلالية [illegible] في [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] من [illegible] الحقيقة [illegible] الى [illegible] الدقيقة [illegible] السؤال
[illegible] هذا [illegible] التحقيق [illegible] ان [illegible] هذا [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] التوجيه [illegible]
[illegible] ان [illegible] البيعة [illegible] ان لا مؤثر في الوجود
الا الله تعالى [illegible] على [illegible]

التنبيه فانه قليلا ما يتاتى لظاهر كلمات الشرع والحكماء ايضا فانهم قد صرحوا
ان الفاعل الحقيقي بجميع الممكنات واحد وان ما عداه معد كما صرح به الشيخ الاكبر وان كان خلافه مشهورا
بين المتاخرين من المتكلمين لانه وبالجملة لكنه مما صرح به المحققون منهم كما نص رئيسهم وشيخهم ابو
علي حسين ابن عبد الله ابن سينا في كتاب الشفاء وتلميذه الفاضل عمر بن الخيام رسالة في
تحقيق ذلك الشيخ في هذا القول وتنبيه هو نكتة دقيقة لولا اماتها في ... الشيء اغلى
انه بنفسه وكونه على نظام الشيء ... وذكره ايضا تلميذه بهمنيار
في كتاب التحصيل مشيرا الى بعض ... وايضا فلنعد الى اصل الكلام فنقول ان هذه المرتبة
من التوحيد هو توحيد الافعال اول ... الى ... ومن نتائج هذه المرتبة
التوكل هو ان الكل امور ... الى الفاعل الحقيقي ونتيجة بغاية جهده وانما من مرتبة توحيد
الصفات وهو ان ... في مرتبة ... وكل علم مضمحل في علمه الحاصل ومن ترك
كل كمال ... من عكس ... لان الشمس اذا تجلت وانتشرت اضواؤها على الاعيان فانه لا
يتحقق جلية الكمال ربما يعتقدون الاعيان مشاركة للشمس في النور لكن المتنبه يرى ان تلك
الانوار بكبرها نور الشمس ظهرت عليها بحسب قابليتها من استعدادها وهذه المرتبة اعلى من
المرتبة الاولى وفيها ... ثم مرتبة توحيد الذات وهناك تنمحي الاشارة وتنطمس العبارة ولا يحوم
الوقف ... الخوف فيه بحر عميق ويكفي في تحقيق هذه المرتبة ما نقل عن امير
المؤمنين ... علي رضي الله عنه في جواب كميل بن زياد صاحب سره

فقال ما لي وسره
تم الكتاب بعون الله
الملك
الوهاب
١٢٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وتتم بالخير

المشهور ان موضوع المنطق المعقولات الثانية ... وذلك لان ... في
من ... ان يحصل معانيها في ... والاداة ... لكونه ...
اللفظ والمنطق يتوقف العلم به على العلم بكل من اللفظ والمنطق فلو توقف العلم بالمنطق على بالوضع
لزم الدور ... من اخطاره ... لاحكام به وعليه وما قيل في دفعه
الدور ان ... المنطق من اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وذاتي يتوقف على ... المنطق لا
من اللفظ ... العلم بالمنطق ... فلا بد من ارجاعها الى ... من الاخطار
فلا ... بل ... وتحقيقه ... فاعلم ... المركب ... لافادة معانيها
لزم الدور ... ما ذكر في المنطق فان المركب ... موضوعة ... بازاء معانيها
يتوقف العلم ... على العلم بها ... ان ... اللفظ والمنطق ...
العلم ... اللفظ والمنطق فيلزم الدور واجيب ... العلم بالمعاني المركبة
انما يتوقف على العلم ... موضوعة ... على العلم ... المركب ...
... كون المركب موضوعا ... ان يكتفى في العلم بالمنطق المركب ...
... بانه ... في افادة المعاني المركبة بمجرد العلم ...
... في المركبات ... في الالفاظ المفردة ... لكون الوضع
... وفي باب الهيئة التركيبية ...
... على اختلاف الهيئة المذكورة ... في العلم بالهيئة التركيبية ...
وغاية ما قيل في التفصي عنه انه لا خفاء في جميع العلوم المتعلقة بها ... هذه الاشياء
بغير العلم ... فاستفادة العلم ... المنطق موقوف على جميع ... العلوم لا ... العلم
... هذا العلم يتوقف على العلم ... المنطق فان ... من الكلمات ...
... في هذا العلوم ... حققوا ... وتحقيقه ما ...

العام خاصا فهو القسم الثالث وتحقيق آخر من الاوضاع ما يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له
بخصوصه كما اذا وضع لفظ بخصوصه لمعنى كذلك المعنى كليا كوضع رجل لذكر من بني آدم او جزئيا
كوضع زيد لذات المشخص وهذا يسمى وضعا شخصيا ومنها ما يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له بخصوصه
كما انه لوحظ صور متكثرة في ضمن مفهوم عام شامل لها وجعل ذلك المفهوم مرآة لملاحظة تلك
الصور المتكثرة ووضع لفظ بخصوصه بازاء كل واحد من تلك الصور المتكثرة بخصوصه كل واحد
من تلك الصور المتكثرة بخصوصه فهو موضوع له لذلك اللفظ كوضع لفظ هذا لكل واحد من تلك
الصور المتكثرة التي يصدق عليها كلي مفهوم المشار اليه مفهوم المشار اليه جعل مرآة لملاحظة افراده
المتكثرة وجعل لفظ هذا موضوعا بازاء كل واحد من تلك الافراد التي تحقق في ضمن هذا
المفهوم العام الشامل لها فكل واحد من تلك الافراد بخصوصه موضوع له للفظ هذا ومن
هذا القبيل وضع سائر اسماء الاشارة والموصولات والضمائر وهذا يسمى وضعا عاما وكذا لو لوحظ
الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل لها ولوحظ معان كثيرة في ضمن امر عام شامل
ووضع كل واحد من تلك الالفاظ المتكثرة بازاء كل من تلك المعاني المتكثرة وذلك كما
يقال كل لفظ على صيغة الفاعل فهو موضوع بازاء كل واحد من قام به ماخذ الاشتقاق
فهو ضارب مثلا موضوع لكل من قام به الضرب وناصر لكل من قام به النصرة وقس عليه
كل من قام به الفعل الى غير ذلك ومن هذا القبيل وضع سائر المشتقات وهذا الوضع
يسمى وضعا نوعيا والمركبات كلها موضوعة بهذا الوضع اذا علمت هذا فنقول ان الموضوع
بالوضع الشخصي لا يجب ان يكون متحققا بالنقل ... لا يبعد لان العلم بوضعه
لمعناه موقوف على العلم بخصوصه فهو موقوف على العلم بخصوصه وعلى العلم بوضعه لمعناه
واما الموضوع بالوضع النوعي والموضوع بالوضع النوعي ... فلا يتوقف العلم
بوضعها ومعانيها على ملاحظتها بخصوصها بل يكفي في العلم بوضعها ملاحظتها بعنوان
ليها اجمالا في ضمن امر عام فيمكن ان ... والله اعلم ... هذا التحقيق

يكون الواقف من وضع المركبات افادة معانيها على ما فيه الكفاية يلزم ان يكون اكثر الموضوعات
من هذا القبيل لكونها موضوعة اما بالوضع النوعي او الوضع العام فيمكن ان يكون الواقف
من وضعها افادة معانيها المقصودة من غير لزوم دور من ... الافادة ...
ما مر صوابه ... ان يتبع هذا ما اتى ... افضل ...
موفقا على ... طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ونعمه الله بغفرانه برحمته ...

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب.

تاريخ

١٠٧٤

هذا الرسالة دوابية مولانا جلال الدين الدواني

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الثقة

قوله يا من اقول اعلم انهم اختلفوا في يا النداء انها موضوعة لنداء القريب والبعيد
وهي مشتركة بينهما معنى او بين المتوسطة ايضا نقل ابن الحاجب انها مشتركة بينها و
بين المتوسطة والزمخشري الى انها موضوعة للبعيد وبعض الى انها موضوعة للقريب
وقيل انما تستعمل لكمال ذهاب اليه حقيقة استعمل لها هنا جائزة بان ينزع الذي كان
كل بعيدا في نفسه قيل انها موضوعة لنداء البعيد الذي اقرب الينا من حبل الوريد
فكيف ينادى به البعيد اذ يجوز ان يكون المقصود لا يقول انها موضوعة للبعيد مع
انه يجوز ان يكون ذلك الا انه استعملها للاستبعاد ان يكون له مكان اذ لله منزه و
ايضا بعده كل ايمان الحسنا بعيد وان كان في الواقع قريبا وعلم مما ذكرنا ايضا وجه اختيار
المعنى من باين وفي النداء كلمة الى وايضا هي كثيرة الاستعمال دون غيرها مما في
لا يستعمل في المنادى به المحذوف الا الى وكذا اختار الشيخ لا يقال النداء انما هو
متوجه لانه طلب التوجه وهو لا يكون الا الى الغائب وهو منزه عن ذلك لانا نقول
كثيرا ما ينادى لا لطلب التوجه بل لما يترتب عليه ككلام الفصيح الذي لا يجوز الا لما
عليه نحو يجعل معاني كالترجمة وغيرها قوله وفقنا التوفيق جعل الاسباب موافقة
في المسبب في الخير انا حصل كما قوله العقائد جمع عقيدة بمعنى معقود ما يعقد
منه نفس الاعتقاد والمراد بالاسلام الذي هو الدين المنسوب الى نبينا محمد والشرع
والشريعة والملة كلها واحد بالذات وهو المقال الذي نزل على النبي من الله تعالى
ويمكن ان يبقى العقيدة على ظاهرها وعلى التقديرين فيه براعة الاستهلال و
عظمها اي حفظ ووقى بابا عطاء ملكة يقتدر بها على التوفيق بين الادلة الصحيحة
الموردة لاثبات العقائد المنسوبة الى الاشاعرة وبين الحق والبطلان العقلية
المنسوبة اليهم ايضا ما يرد عليها في فيما حق بعد ولم تنسلك شعب العقل
والفضائل مما هو داب المجتهد فان قلت لا شك ان الشيخ من اتباع الاشعري فكيف

فكيف يكون معصوما من التقليد قلت لا نسلم ذلك غايته الامر انه وافق اجتهاده اجتهاد
الاشعري على انه المراد انه غير مقلد في مذهب الاشعري حتى يمكن كالنحو يرى الرأي
في مذهب الشافعي قوله في الاصول الفروع يمكن ان يكون المراد بالاصول هي المسائل
الكلامية كلها وبالفروع العقائد الجزئية المتفرعة تحتها كعقيدة زيد وعمرو وان يكون
المراد بالاصول الدلائل التي تنتج منها المسائل الكلامية وبالفروع نفس تلك النتائج
المسائل او ان يكون المراد بالاصول اصول الفقه وبالفروع نفس الفقه لكن في الاخير
نوع خفاء الا لا اخير وحكم الفاضل الجامي بعدم ارادة الاول والثاني لانه لم يتعرض
للكشف والظاهر يعني الاقرب ان يكون المراد بالاصول نفس مسائل الكلام كما في الثاني
غير سلم بثبوت الاجزاء لا يتجزى اعادة المعدوم وغيرها من المسائل التي لا نتيجة في نفسها
منه الذي هو المراد من الفروع انما الكلام في الاول وانما حصر الجلي في و على التسعة
ينفع هذا التنظيم المحرم في كل غيره اما يظهر من كلام المحقق المتقدم في شرح العقائد
حيث قال نعم في اثبات بحر النحو فجاة من كثير من ظنيات العقلية في شرح المقاصد
من حيث انها نوع ارادة جماعة لها برهان في القواعد اجمالا الاصول جميع
الدين اعني التوحيد والنبوة مباحث الامامة على ما جعل بعض المتأخرين بتغيير يسير
بالتأمل مع ان الامامة من الفقه لا من الكلام من غيرها منه ما على قوله في ذلك
المقاصد من انه يحتمل ان يكون قول الكلامية صنف الاصول ففيها كان و دخول الاجتهاد
في الفروع بعيد اذا كان دعوى الاجتهاد فيهما بلا فرق ولعل نظر ان المراد بالفروع
الفقه وفي الحكم بعيد ادعو فاني انهم ان نسبة الاصول والفروع الى الكلامية
الجزء الى الكل وكذا الكلام في قول العقائد الكلامية الذي عم المتقدم الاخير وفيه
ايضا براعة الاستهلال الكلامية حده بانه علم يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته
واحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الاسلام حتى لم علم انه لم يعلم قوله

أو نفس المسائل المتنوعة من الاصول

الشرعية بمنزلة الجنس وقولهم على قانون الاسلام بمنزلة الفصل يخرج علم الحكمة اذ
يبحث فيه عن المقدورات لكن على قانون الفلسفة مثل ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
وان الاشياء مستندة الى الموجب بالايجاب وان العالم قديم وان الفلك لا يقبل الخرق
والالتيام الى غير ذلك من المسائل التي لا توافق قانون الاسلام اي اصله الذي هو
كتاب الله وسنة رسوله والاجماع فيكون الذات والصفات ونحو ذلك موضوع علم الكلام
والحكمة والفرق بالاعتبار فان قلت لا يجوز البحث في العلم عن موضوعه الا انه يبحث
من هذين العلمين عن الذات والصفات كما يظهر بالرجوع الى المسائل قلت البحث عن
الاحوال لا عن نفس الذات والصفات كالوجود وغيره مع ان الموضوع هو الذات من
حيث الاتصاف بالصفات والصفات من حيث اتصاف الموصوف بها ولا يبحث في العلم عنهما
من هذه الحيثية فلا غرو لكن يبقى احتمال [illegible] وهو ان الوجود اعم من الذات والصفات فيكون
من الاعراض المطلوبة في العلوم وان الموضوع لا بد ان يكون مسلم الثبوت في العلم فكيف
يبحث عن الوجود ويمكن ان يوفى بالعناية قوله صلى بمعنى الرحمة من الله تعالى وان كان من الملائكة
والملائكة فتحلى المؤمنين جواب التقرير وهو من خواص المعصومين الكاملين فيشمل الانبياء
والملائكة فقولهم الصلوة من خواص الانبياء يكون بمعنى الاضافية اي مختص
بالانبياء من افراد الانسان وقد قال [illegible] لما قرر في الكتب الفقهية ان الصلوة
على غير الانبياء مكروه يا مولانا [illegible] منهم خادمهم قوله [illegible] من عاد [illegible] الا
جعل على [illegible] ولكن [illegible] صلى الله عليه وسلم في [illegible]
قوله المؤيد فان قلت بالبيان [illegible] والاشارة لم [illegible] قبل المعجزة حتى يؤيد بها فقط
ان [illegible] المتعارف من نبوة الشيء [illegible] بل [illegible] الثبوت والاثبات
والمستفاد منه المعجزة ويمكن ان يقال [illegible] بمعنى [illegible] البعض وهو كونه [illegible]
ان [illegible] وثانيهما التي [illegible] الاضافة [illegible] الاستغراق

الاستغراق فيكون المعنى المؤيد بجميع الخوارق وهذا انما ينبغي الخبر فيه فان قلت التأييد بجميع
الخوارق لا ينافي لان الاعجاز بغير الخوارق فلا يلزم ان يكون معجزا لغيره عليه الصلوة والسلام
بغير خوارق وهذا لا يجوز لانه [illegible] صفة [illegible] الا ان [illegible]
لا تنافي القوم ويستلزم لارتكاب المجاز في لفظ الجمع وايضا قال الله تعالى [illegible]
على نبينا وعليه الصلوة فذلك برهانان من ربك [illegible] الاية ولا يخفى ان الاية في الاستدلال
فان قال والفرق بين نبوته ونبوة غيره من الانبياء مشكل قوله الحجج جمع حجة والبرهان
لانه به يغلب الغير والحجة الاصل الغلبة [illegible] على البرهان من قبيل الاطلاق اسم المسبب
البسبب
والمنع المؤيد بنوع الحجج فالاضافة اضافة البعض الى الكل فمراده ان النوع من الحجج يتحقق
من مطلق الحجة او الحجج الرفيعة فالاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ويبعد
بحيث يتحقق منه هذا المقام يطول الكلام تركناه خوفا من [illegible] في ملاذ
الجواب ثم لا يذهب عليك ان قوله البرهان يحتمل ان يراد به القرآن وبالحجج ما عداه
من المعجزات او على العكس وان يراد بالحجج ما يكون مطلق حجة ليحا والفصل بالمتقدم لان
لما سبق من التأكيد قوله وعلى آله اعاد كلمة على الائمة الشيعة الحكم [illegible] فان [illegible]
الفصل بينه عليه الصلوة والسلام وبين آله بكلمة على [illegible] وهو من فرق بيني
وبين الامام [illegible] وانت خبير بانه لا اصل لهذا الحديث اذ كيف يتصور حرمان مؤمن من
شفاعته النبي عليه الصلوة والسلام وذكر كلمة على لا يجزم [illegible] الكتاب بحيث الكنوز والقول [illegible]
ذلك لا يصدر الا عن [illegible] من [illegible] العصبية وقد [illegible] لهذا الحديث اصلا لكان عليه ان
عن بعضهم [illegible] ان الامر لا يوصف [illegible] معطوف عليه [illegible]
واما عطف العام على الخاص [illegible] او على العكس [illegible] وما هو المراد منه اكتفاء بما في الكتب
واما الاصحاب فجمع [illegible] قوله [illegible] المبشرين [illegible]
بدخول الجنة بلا [illegible] ان عليه السلام [illegible] ولا [illegible]

جميع المؤمنين فلا يليق بمقام المدح فان قلت المخبر به من الاول والاخير يلبس الا
بعضهم فكيف يصح قلت اسناد ام الجائية لا يلزم لا اتيانه الكل واحد منهم يقول جاء القوم
مع ان الجائي بعضهم لا كلهم فلا حاجة الى ما تكلف بعضهم من حمل الصفة على المدح او
حمل المبتدأ على التبشير وفيه بعد [illegible] منقوضة بنفسها غلطا اذ لا يخفى ان الآية ان
كانت خاصة للكل واخر [illegible] لو مسوقة بهذا اعتراضها اصلا وان كانت لبعض
لبعضهم [illegible] المدح بما ليس فيهم وقد ذم الله تعالى المنافقين بانهم يحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا والحمل على صفة الكل لا يليق بمقام المدح قوله بعد هو في الزمان ا
المنقطع عن المضاف اليه والفاء جوده مبني على ظرف اما منه وجعل الواو مكانه
دفعا لتوهم الاختصار مع الرد والعامل فيه اما وان كان لا يجوزه الجمع
وانما الجمع في عبارة المفتاح ولكنه فذلك مما يتبع وخلافه ضبطا اجماليا بعد
بيان التفصيل لا كهذه اقتصار فقط ولا يرد ذلك نقضا علينا او مبني على توهم
في الكلام والعامل فيه ما يعلم من السياق مثل اقول واعلم ونظائره والنفي
بينهما ظ قوله فيقول الى آخره التفات من التكلم الى الغيبة لاستحقاق الرحم لا
يقال لا التفات فيه اذ الالتفات عبارة عن تعبير [illegible] الا حق ههنا
وليس كذلك لانا نقول ما قلناه من الالتفات هو المشهور لو اعتبر سابق كلامه
وهو يا من وفقني لم يصح الا اذا ذهب الى السكاكي والمغير الذي [illegible]
[illegible] المغفرة فهو التجاوز عنا وعدم المؤاخذة [illegible]
المغفرة والفقير المحتاج [illegible] لا يخفى ما فيه من صنعة المطابقة
قوله نواصي الامان جمع ناصية وهو مقدم [illegible]
نواصي اشرافهم ويجوز ان يكون جمع [illegible]
الامان [illegible] والامان جمع امنية وهي [illegible]

هذا الكتاب حاشية جلال القديم

او بقصره بالتفصيل قوله ولم استرسل اي لم اجمع الاقوال اذ لم يكن مما يرد عليه الدليل
وان ذهب اليه [illegible] المحان بطبع المقصود عن الفوائد [illegible] الاستعمال [illegible]
قال بعض الفاضل هو الا انتباه والقبيل جواب وهما عبارة عن كثرة الكلام [illegible]

تاريخ
١٠٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قال النبي عليه السلام [illegible] العقائد [illegible] الترتيب [illegible] اعتقاد اهل السنة والجماعة [illegible]

[illegible] عنه عليه السلام و[illegible] [illegible] اهل السنة [illegible] الوقف [illegible]

وذكر عقايدهم [illegible] **قوله** [illegible] الشرك [illegible] الاكبر [illegible]

[illegible] الملائكة [illegible] البقعة [illegible] الانس والجن [illegible]

[illegible] النبوة [illegible] المعجزة [illegible] الاطلاع على المبعوث [illegible] الملائكة [illegible]

النفس [illegible] قوله [illegible] الخلق [illegible] ذكرنا [illegible] التجريد [illegible] التعليق [illegible]

الخلق [illegible] رجل [illegible] لكن [illegible] النبي [illegible] رجلا **قوله** [illegible]

جواز كونه مبعوثا الى الخلق وغير مبعوث مطلق [illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] المغايرة [illegible] المبعوث والمبعوث اليه المستفاد من [illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] الله [illegible] بمعنى [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] وان لم يكن [illegible]

[illegible] ان لم يكن له كتاب [illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] النبي [illegible]

[illegible] الاخبار [illegible]

[illegible] النبي [illegible] عن الحلول [illegible] معقول [illegible] العقل

[illegible] الكتاب [illegible]

قوله [illegible] النبي عليه السلام [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] النبي [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] الذكر [illegible]

[illegible] النعت [illegible] التعليقية [illegible]

[illegible] الترتيب [illegible]

[illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] عليه السلام [illegible]

[illegible] عليه السلام [illegible] عليه السلام [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] الكفر [illegible] البعث بجواز

[illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] العادة [illegible]

[illegible] السيف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المستقبل

[illegible] التعقيب [illegible]

[illegible] العقل [illegible] المستقبل [illegible]

[illegible] من الفعل [illegible] الترتيب [illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] الاحتمال [illegible]

قوله بجواز كون الرسول [illegible] الرسول [illegible] بجواز كون

الرسول [illegible] المعجزة [illegible]

[illegible] الرسول [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible]

[illegible] الامة [illegible]

العقد وان زاد واحد بعد البلوغ او نقص قبل البلوغ وهذا او بوجه بامرجع بعضهم من عينهم او بعوزه التخصيص بما قبل البلوغ والتشكل في الانفعال في فرقة هذا الجواب يحتمل ان يكون مبنيا على الشرح الاول فالفرق باعتقاد وفي الاعمال الا عقد اديا وعدم الاعتقاد ويحتمل ان يكون مبنيا على الشرح الثاني قيل فان ورد على الشرح الشخصية الكلية لم يلزم المتوهم وهو ان اختص الوقوع بالاثنين معتقدين ان يكون الناجية فرقة واحدة لا جميعا لا يغفر او بوجه من ذلك الا الاختلاف ليس بعبارة الاختلاف بين الفرق قوله فلا يرد انه لا تخاف التسع الخ وهو قول نجاة الفرقة الناجية وان كانوا عصاة لا يوجد من حيث الاعتقاد وان دخلوا من حيث يخالف لسائر هذا الفرق فانهم دخلوا الناجين حيث الاعتقاد فيها قوله بعيد جدا لان ظاهر الوعيد الوارد في دخول العصاة في النار يقتضي علامة مخصوص الفرق الناجية بدخول الجنة بغير حساب قوله ولا احتياج الى شفاعته مما على المعصوم في القطعي في الطريقة لا اختلاف بين افراد كل فرقة في هذا الحكم فلا يبعد ما قيل خمسا نعم انه لا يبعد اذا لم يكن المراد من قوله عليه السلام كلها في النار في كل واحد من كل الفرق بل في الجملة اي كل فرقة مثلها كل واحد من افراد او بعضها بحسب ان الواحد منهم ليس بناج واما اذا كان المراد واحد من كل فرقة يكون قوله عليه السلام الا واحدة في الايجاب الكلي فلا يلزم القول بان معصية الفرقة الناجية مغفورة مطلق قوله ولا يبعد ان يكون المراد المتفق منهم في النار وهذا جواب مع قطع النظر عن الحقيقة باقيا بالتسع والتسع من التزيد وحمل التجريد في هذا الشرح بالنظر الى الخلود فلا ينافي كثرة مكث من دخل النار من حيث العقائد الباطلة قوله من رايي النبي عليه الصلوة والسلام المراد من الرؤية اللقاء اخلى الحج من ابن ام مكتوم من الصحابة فالمتوفى قيل

[illegible]

حيل لتسمى المتوفون مع ترك النبي عليه الصلوة والسلام وامر بين غيرا ربعين بعذر تابعا على الكرة كعبد الله بن مجيل الليثي الا انه يلزم كونه صحابيا وقيل لا يغفر كونه صحابيا الكفر لا حق لمال لا يورث لم يذكر الكفر ان بقي وان طال زمانه قوله المتبعين على سبيل حق المنتهين الا معنى دينهم ان قيل ما روي سائر هم لولا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام مع التمسك به الاول الى لا يضل فيما غيرهم لو كان صحيح الرواية لكن الكلام فيه وعلى عليه تحقيق الاحاديث بالصحيح بل نقول ذلك الا الاجماع منهم لاجل اعتقادهم العصمة على عدم المهدوم الكفر في الا قتداء لاتحاد ما روي لنا النبي عليه الصلوة والسلام والصحابة قوله وهي بالنوع الخمسة لان هذا مذهب اكثر حنفية الامام واجيب لانه يسمى فيكون من الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين لانه من الاصول التي يجب علينا مطلق موقوفا قوله بل نجوز ان يتعلق موجودا وذلك لان المتعلق الاول للرؤية هو الوجود عندهم على ما يلتفي في موجود فهم يجوزون رؤية كل موجود لم يكن موافقا لعموم وبيان اجازة الله سبحانه في جميع موجود قوله فمعنى ما في هو الشرح التجريد قال فيها اذ التجريد في المباحث التي لا بيان في ذلك بطلان قال للمعلوم في نفسه ان يكون ليس وليس على ان يكون ايسا اي موجودا والذي يكون اثنين في نفس الامر غير الذي يأتي لا بان يكون من الذي يكون على غيره فيكون كل معلوم ايسا الخ ايس هي بالعرش لا يوجد ان المعلوم قوله ليس في نفسه ان يكون معلوما ليس له ان يكون في نفسه موجودا فروعها حيث جرى على الحاق الوجود والعدم الا العلم انه يجوز اه منهج لغيره الى دخلا وقد تحقق من ذلك ان المكلف ليس له في المرتبة الى تحقق الا مكان الوجود والعدم فخرج هذه المرتبة المعدوم لا بحسب الامكان فان الحقيقة في الخروج الواقع بهذا المطبوع الا في وقد حقق الفاضل فيمكن ان يكون اعم من العدم الباقي على الوجود في الحادث هو مراد الشيخ لما توهم من حيث انها على المعدوم فعليه الذي على الوجود وهذا لا يتصور في المعدوم بكذا لان مخصوص نواته في وجوده عين ذاته ونعني لحال التجرد عن الوجود قول الشيخ المطبوع

عن نفسه اي بكونه البسيط حيث هو يجوز في نفسه ان يقتضيها نقص ظاهر الا انه اقتضاها على ما ذكرنا
اشتهر انه و حمله قوله بكون الخلاء ما ذكر قوله وهو خلاف مذهبهم ومن جملتهم فانهم صرحوا بان الجسم
لو بان يثبت تا العقول من هذا القبيل قوله كما هو المشهور والمتبادر من طائفة المحققين و لهذا اورد الشارح
في المحاكمات المتقدم يدل على انها حقيقة و قال فيها فان الماء والهواء [illegible] اصطلاح ولا يخرج
التعبير عن صنعة الفعل لانه في المصدر انما يجب عن حقيقتها قوله ومطلق هوية الجسمية لا
ان الصورة الجسمية مطلق للاجسام على ما عرفت في الصورة النوعية فرعيه و ذلك لان المادة لا
تخرج عن الصورة الجسمية التي هي المقيمة واحده نوعية لا تختلف الا بامور خارجة عن حقيقتها فيكون
نوعا منحصرا في الموجود [illegible] افراده انما [illegible] التي هي [illegible] فرعية [illegible] نظر [illegible] نوع
وكل نوع من كل جنس حتى ذات فيحصل صورة نوعية [illegible] من نوع [illegible] من نوع [illegible] فهذا نوع فلو
كان صورة [illegible] انواع الاجسام لصورة فرعية و اما جنسها فحتى لم يجز خلو المادة عن الصورة
النوعية بالمرة بل لا بد ان يكون معها واحدة لكن هذه الصورة متبادرة في جنسها كان جنسا
فيها قوله فلا يكون حمله على الحدوث الذاتي قيل عليه قد ذكر كون الرجل المشتهر افلاطون الحكيم
فهذا قول الحكيم العظيم الفارابي صحيح بجواز ان يكون قائلا بالحدوث [illegible] في الموضعين قوله و
المشهور ان اعلام الاستدلال يتوقف على [illegible] وجود المؤثر القديم و لهذا [illegible] بعض الاستدلال
بان يقال ان العالم ممكن موجود وكل ممكن موجود فله مؤثر فمؤثر العالم لا بد ان يكون قديما
او ينتهي الى مؤثر قديم [illegible] من هذا المؤثر [illegible] جميع ما لا بد منه [illegible] كذا قرره الشارح
في المحاكمات العلوم قوله انت خبير بان جواب [illegible] النوع الاخير [illegible] لزوم الانحصار قوله حتى
هذا الطعن او نحوه [illegible] من [illegible] التفصيل [illegible] ازلية جنس هذا الطعن
ونحوه من الامور المشتركة بين الافراد كالنوع و الحادثة والنوع العام قوله [illegible]
المحقق [illegible] الانية لو صح [illegible] الا [illegible] لو حفظ [illegible] جامع الحدوث
كثيرها [illegible] من غير برهان قوله [illegible] ضرورة [illegible] المحقق [illegible] الزمان الذي هو

مقدار الحركة قوله فيلزم قدم الجسم المتحرك فيتم ما ادعوه في الفلكيات قوله لا بد ان يبقى
مادة [illegible] فيتم ما ادعوه من القدم في الفلكيات و العنصريات قوله و يكون لزوم كون
ان يقال هذا المنع موجه فان المقدمة المعللة [illegible] بامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة
و لا يتجه المنع [illegible] اقول ان الامام [illegible] منع المقدمة [illegible] منع مقدمة دليله [illegible] تجرد
قوله لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة لا يكون [illegible] بل [illegible] بعد [illegible] الى ان
تبين ان علته تامة و العلة التي يمتنع تخلف المعلول عنها فيكون هذا المنع راجعا الى
التصوير قوله يعلم انه لا فرق ان ابطال السند لا يلزم منه [illegible] التوقف قوله لا
الامكان لا بد منه فقيل فيه بحث لانه لو عد الحدوث من جملة ما لا بد منه في وجوده لم
يوجد العلة التامة [illegible] وهو خلاف مذهبهم الا ان يفرق بين ما لا بد منه
في وجوده و بين العلة التامة و هو لا يخفى [illegible] الاولى انه [illegible] خلاف الوقوع
بعدم حصول [illegible] وهو ما لا يزال القول لا يلزم ان يكون الجواب مبنيا على ايجاب
الفاعل و موافقا لمذهبهم حتى [illegible] الوقت المذكور [illegible] انه [illegible] ان [illegible]
[illegible] و [illegible] في [illegible] عنه هذا [illegible] تعلق
تعلق فلا يتعلق قوله بل في وجوده فيما لا يزال من الاوقات الاتية و ذلك لان نسبة
الفاعل المختار و ان كانت على السواء بالنسبة الى الاوقات الا ان الارادة يجوز ان يكون
مخصصة فلا يلزم وجود المعلول بدون تمام علته قوله الا انه قوله ولا يراد [illegible] بوجوه [illegible]
المنع بل على الاول [illegible] ابطال السند يلزم خلاف التوقف على [illegible] قوله القدرة مؤثرة في
وفق الارادة مخصصة لتعلق القدرة بوقتها [illegible] آخر [illegible] تعلق
الارادة بوجود ممكن تمام [illegible] معلول لم يتصور كونه متوقفا عليه لامتناع [illegible]
لتخلف المراد عن الارادة قوله ولا يلزم [illegible] بل [illegible] الازلية [illegible] قوله ولا
[illegible] قوله فانه يلزم [illegible] الوقت [illegible] لا يزال [illegible]

[illegible]

[illegible]

الكلام الذي ~~يكفي في ارتفاع الموانع والاعتبارات~~ ح انتهى اقول هذا انما يلزم
لو كان الوقت موجودا وليس كذلك بل هو امر موهوم يقول ان وجود العالم
كان في ارتفاع الموانع والاعتبارات التي يجعلونها مخصصة لصدور المعلولات الاول من
الواجب فان قلت فيه نظر لان الوقت اذا كانت موهوما مخصصا لم يتعلق فواته
فيتعلق القدرة والارادة بوجود العالم في وقت دون آخر ترجيح بلا مرجح اجيب بانه لا يتعين
بجوازه الترجيح بلا مرجح ويتمسكون بجامع ما اختار احد الرغيفين والهارب من الطريقين
والممتنع عندهم الترجح بلا مرجح لا يلزم السؤال بان اثبات المرجح او نفي
الحكمة فهم يجوزون ترجيح احد الطرفين بمعنى الارادة والاختيار مع تساوي
الطرفين عند قطع النظر عن الاختيار قوله وقد يقال ان هذا الكلام ترقى في
حاصل السؤال لانه يفهم من قوله لو كان معدوما لوجوده او منعا لغيره جواز
ارادته الممكنات ويحتمل ان يكون معنى ذلك ثابتة المدلالة الفاعل فان كان الاول
لزم وجود ذلك المتعلق في الازل قوله فالجواب ان كان معنى ترجيح احد الطرفين
الحكمي فلان الترجيح عندهم معناه المجرد للحكمة واما عند المتكلمين فلانه الترجيح
يتحقق بمجرد تخصيص الارادة في التقويم الذي لا يحتاج الى الحكمة لا الحكمة قوله والترجيح
من جملة الممكنات لان كان ما قبل تحققها بلا ترجيح ارادته يتبع اجمال نفي الترجيح
قوله وليس مقدما عليه بالزمان كانه قيل وجود الزمان متقدما لزم وجود الزمان عنه
لان الزمان مقدم عليه بالزمان فاجاب بان الزمان ليس متقدما على الزمان بالزمان
ليس بزمان حتى يقال انه متقدم على غيره من الزمان وعلى غيره بالزمان فلا يلزم من تقدمه
على الزمان وجوده من كونه متقدما عليه قوله فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا
الكلام من طرف الحكماء جوابا بتغير الدليل بعد ورود المنع عليه وقيل انه اجاب المعترضة
المهمة ان الادلة مما يحتمل مع اجماعه الامام الى آخره واشكل في قوله لا يتجه هذا التعلق

المتعلق ان يكون حادثا او قديما بانا نقول هذا التردد لا يخرج عن كونه لان الكلام على تقدير الازل
ولا يخفى ان الاشكال يرد على توجيهنا هو توجيه ما نحن بصدده على توجيهه قوله نعم يجب
ان المتعلق هذا جواب بحسب المتعلق الاول قوله ومنع الملازمة تارة ومنع استحالة
اللازم اخرى واما الجواب بحسب المنع الثاني فهو على ما تقدم وليس كما ذكر وليس
سلم انه يحتاج الى الامر الخفية قوله انت تعلم ان اختصاصه بان ابطال التسلسل بالمنع الاول
خلاف البداهة لانه جواب بالمنع على تقدير تسليم الاحتياج وابطال التسلسل يلزم الخصم
مثلا فيما بين حاصرين وهو المحال قوله على تحقق ثبوت المتعلق ان المعين الاضافية عليه
الملازمة فهو ان المعترض ينبغي ان يقرر بانه الخصم بانها جارية فيها وعلى تقدير الفعل بان
بالحاصر في قبضة من قبل الوجود مع ان هو جواب عن الوجود بها قوله فليست الارادة ولا المرجح وهو
الذي ينبغي تعلق الارادة ابدا لكنه بين التعلق الاول المريد ولا ينافي احد منها بوجود
فهو ان الخصم المريد ليس بحاصر الموجود كونه طرفي السلسلة لكونه الارادة ثابتة حاضرة فيه وجود
طرفي السلسلة ايضا فالقول بالحصر فيه قبل الحاكم لكون الغير المتناهي متحققا بين حاصرين
مشروط بتحقق شرطي احدهما ان يكون بين تلك الامور ترتيب طبعي او وضعي وثانيهما ان يكون مجتمعة في
الوجود كما هو بينه وبين تلك الامور والاقوى في الحصر لما بينه وبين تلك الامور فعلى
هذا ان امكن اعتبار المتعلق الذي قبل المعلول في صحة الحكم لكن لا يمكن ان يحكم بالحاصر في جانب
الازل من جنس المتعلق لان كل تعلق فرض فقبله تعلق آخر لا الى نهاية فلا يمكن ان يحكم منتظم
بطرفيه ونقول من البعض ان الارادة من جملة صفاته وهو قديمة فتحقق هذه التعلقات بين
السابقة على التعلق وبين الحادث الموجود وانت خبير بان جعل الحادث حاصرا من طرف واحد فقط
من الطرفين فهم توجيه التعلق اذ لم يمكن ان وجد واتفاقها بان ذكره الشارح فتأمل
فليتأمل قوله بمعنى ان لا يوجد المتعلق الحادث بوجه لانه بدل على المذكور بعينه فيها ان يقال في

من ان يكون مجموعها لا يوجد في وجود ما صلاحية الازل [illegible] قوله واجيب عنه بان الحاصل
هذا الجواب منع الاقتضاء [illegible] بيان الفرق بين السلسلة [illegible] للمجموع [illegible]
عندهم ان الحركات الفلكية والاوضاع الكوكبية التي كل منها مسبوق بما [illegible] بحيث لا يجامع المتقدم
المتأخر قوله وانت تعلم ان كل جزء [illegible] بانه لو جعل الامر [illegible] هو علة لحدوث
بعد الوجود اللاحق لم يلزم التسلسل المستحيل فهذا الكلام جواب عن اصل الدليل [illegible] عن النقض
المذكور [illegible] والاوضح ان يقال انه [illegible] الشق
ان [illegible] علة [illegible] التقديم المنطقي
من الوجود [illegible] قوله من جهة انها مستمرة هذا الشيء [illegible] وجوده
عن المنفصل [illegible] قوله فكيف [illegible] الا بالاول قوله فلا يجوز
في [illegible] وجود في نفس الامر فكما ان وجود
محتاج الى [illegible] محتاجة الى [illegible] قوله واعترض عليه
هذا [illegible] جواب [illegible] ومنع بطلان اللازم فيكون قوله [illegible]
المقدم [illegible] الشق [illegible] قوله فلا بد له من علة حادثة [illegible]
[illegible] فقال صاحب التحصيل [illegible]
في الجواب [illegible] وحقيقة [illegible]
ونقل عن [illegible] بان علة عدم الحركة [illegible] المنفصل في آن و[illegible]
لان [illegible] لو كانت موجبة لعدمها [illegible] مقتضى العلة التامة كانت في آن وجودها
معدومة [illegible] المعلول عن علته التامة الموجبة وانه جمع بين النقيضين
في آن واحد [illegible] هذا [illegible] غير محتاج الى العلة [illegible]
وجود الحركة [illegible] لذاته [illegible] البطلان [illegible] امتناع وجود العلة

[illegible] القائلين [illegible] المتناهية

[illegible] الامور [illegible] الحادث [illegible]

[illegible] الحوادث [illegible] المعدوم [illegible]

١٥٩

في [illegible] لو كان مستندا الى القديم لكانت [illegible] منقضية [illegible] وجودها
متصفة بالعدم في الزمان الذي يوجد [illegible] خلو [illegible] التخصيص [illegible]
لا بد له من علة حادثة [illegible] احتياج الحادث [illegible] وجوده [illegible] حادثة [illegible]
الحركة [illegible] منقضية [illegible] من التجدد والنقض [illegible] المتقدم [illegible]
ونقيضها [illegible] حادثة [illegible] وجود [illegible]
وعدمها مما لا يرتضيه العقل قوله اما امر موجود [illegible] مستلزم له [illegible] عدم المانع المستلزم
لوجود المانع [illegible] هذا [illegible] ان يكون بعضها امرا موجودا وبعضها معدوما [illegible]
وكذلك الموجود [illegible] المعدوم [illegible] المستحيل [illegible]
ويمكن ان يقال [illegible] ولا [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] قوله يلزم التسلسل في الامور الموجودة [illegible] علة [illegible] جزئية [illegible]
لا علة الوجود [illegible] الشق [illegible] الذي هو علة التجدد [illegible]
[illegible] كون [illegible] موجودا [illegible] العدم [illegible] قوله [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] عدم المانع وكذا العدم عبارة عن [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible] التحقيق [illegible] عدم المانع [illegible] قوله [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الاول [illegible] قوله فيلزم التسلسل في الموجودات [illegible]
عدم [illegible] وذلك لان [illegible] الامور الموجودة [illegible]
[illegible] وجود [illegible] امر موجود فيلزم التسلسل في [illegible]
[illegible] قوله [illegible] يكون [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] غير متناهية [illegible] الاعدام [illegible] التسلسل [illegible]
[illegible] غير المتناهي هو الامور الموجودة [illegible] الاعدام [illegible] الامور
موجودة [illegible] قوله [illegible] يستلزم [illegible] امر موجود [illegible] يجوز ان يكون [illegible] عدم [illegible]

[illegible] الامور [illegible] العدم [illegible] المعدوم

اليوم جوزنا موجود معه لا وجود قبله مثل عدم اعتبارية كان مثل فات الكسب الامكان
فيستلزم الاشيا من الوجوب والامتناع الذي لكل منها من المقولة الخاصة اقول لكافية عن الزمان
ن امس تقول ان زيدا فات في يكون ذلك العدم حصر من اجل اعلة وجوده فجواز في حال عدمه
الاتحق ما جاء التنبيه الاول من المقولة المختلفة وقوله اما في حال وجوده البعد ما اتق
قائد منها ويعلم حال الثالثة بالمقايسة قوله فان قلت فعلى تقرير هذا الكلام منع للمقدمة
القائلة بان المجتمعة الامور الموجودة المترتبة المجتمعة والمتعاقبة والجواب بجواز انتفاء المقدمة
المجمع او دفع التسلسل فقطع كل من هذا الوجه في المنع الاول بل انما يدفع المنع الثاني
وقوله بل لا يلزم اجتماع تلك الآحاد بجواز وجود جميع المواقع دفعة بلا ترتيب زماني او رتبي
فلا يجري البرهان فيه او ابطاله اقول ان كان حدوث اجزاء الحركة وعدمها مترتبة بحسب ترتب
اجزاء الزمان والموقوف ان تحقق المانع على الاعدام اجزاء الحركة والعقود والمعلول مخالف
في الوجود فيلزم توافقهما في الحكم الترتيب الزماني يجري فيها البرهان وان لم يتحقق الترتيب
الزماني قوله ويسوق البرهان بان نقول فان قلت بازاء كل من الاعدام مانعا من المتاخرة لزم
… الجزء الطرف وهو محال لم يكن هو وجد فالاول او لا يوجد بازائه جزء من الحركة
فيتعين الثاني ولا يلزم منه تناهي الازمنة ابطال الا زيادتها بعدد متناه هو … من المبدأ
المبدا الى والزاويه على المتناهي بعدد متناه فيلزم انقطاع التسلسل … فضلا عن …
متناهيا فوقه قوله نقل الكلام الى علة عدمها لا منافاة بين هذا الكلام وبين الخبرية
بين الامور المتعاقبة مبنى على ما هو الواقع من ان علمه تعالى القديم بعدم ما سبق تجدد
ان محال عقلي … وفيه ان الواقع على ما تم عين ان علة القديم ليس مطلق العدم بل عدم
علة الوجود وهو ان تلك الموانع لم يجتمع في الوجود بل ينقضي بعضها عند وجود البعض
فيالاخرة بكون تلك الموانع بمنزلة اجزاء الحركة فيجري فيها ما يجري في اجزاء الحركة من عدم
ثبوت الاحتمال الاول قوله وعلى الاول يلزم وجود الموانع المترتبة في الحوادث هذا …

بما علة ان العلة الموجبة لحدوث حادث الشيء … مع ما نقوله لا حاجة اليه واذ في اثر التعدد
على المانع وبقاء اللزوم لان اذ لم يجتمع تلك الموانع المتعاقبة في الوجود فلا يلزم وجود البعض والتي هي
المتعلق بالحوادث اليومية على التسلسل المحال قوله والوجه الثاني ان القول … في هذا
الوجه الوجه الخاص من وجوه الاجوبة لتسليم انه ان كان فيما ذكر تقييد التسليم ومن جوابه في
لخصوص اليومية على القول بالحكمة السرمدية وتوارد الصفات البعض المتعاقبة التي ذاته تعالى
على المادة القديمة … ان الوجه الحاصل من وجه الاجوبة … هذا … ان الوجه الثالث
معقبة بما يحق لتسليم ليس بصحيح … لان … قوله فلو يجوز ان يكون ما سبق
امر على تقدير مقارنته للحادث المسبوق بالعدم فجاز ان يكون للقديم عدم ايضا او لا وعلى
الاول لا يكون القديم قديما وعلى الثاني يلزم خلاف الموقوف … مطلوبنا فيه
سابق فليتنبه قوله اذ ما كان مقارنا مع … او ما كان المقارنة بالحدوث او لا يكون
البيان على ما لا يخفى بثبوت توارد الحوادث على القديم قوله ويلزم من توارد الحوادث … من
من عدم تناهي حوادث المتعلق فيه قوله على كل فرد منها اي على كل فرد فرد بخصوصه فهذا
الاعتبار يتحقق … انه يتحقق فيما سبق القديم على كل واحد مما يصدق عليه الحادث وهذا
لا ينافي مقارنة القديم للنوع المنتشر وهو معنى قوله وان كان مقارنا لنوع كل منها فيكون
حاصل جواب منع المقارنة قوله لو لم يسبق القديم انه يجوز ان يكون المراد … الضرورية
هو ان الواحد المنتشر على ما هو … من كلامه يلزم المقارنة لان حوادث الغير متناهية
كما ان كل جميع الازمنة لم يمكن ان توجد فرد من افرادها بعينه لا يكون … قوله
فما عرض عليه حاصل الاعتراض انه لا يتم المقارنة الا … المقارنة مع بعض الافراد وبعض
… كل فرد لم لا يجوز ان يكون الكل المجموع غير حادث فيكون حاصل الجواب قوله انت تعلم
دفع … المنع … هذا المنع … فيما بينهم فيكون المقارنة بالمنع
الشك … قوله انت تعلم فاده … فيه فيمنع الحدوث هو الوجود بعد العدم …

وتم هو الحسين الخلخالي

اذا تعلقا وجد بالموجود غير مستلزم لانتفا في المجموع بل المجموع امر اعتباري حادث ولا قديم يتبع
المصطلح اذ المجموع الغير المتناهي غير موجود لانعدام الكثير اوانه في كل وقت ولهذا الحكم
ان الحركة بجميع القطع غير موجود مع وجود كل منها في زمانه من ادعى انه لا قديم ... متقدم
غير مبني على ما يتوهم من المتوهم وجملة انتفائه عن ذلك انتوهم يتوهم بعيد دعوى المجموع
في استغراقه حدوث الجزء حدوث الكل فهو هو العادة فكلامه اقوى الخ المصادر من قوله
المجموع الذي هو عين الافراد الموجودة اه يلزم في حكم الشخص ولو كلها كلي ازمان تتحقق لا
كلية ولا يخفى ان حدوث شخص واحد انما يقتضي بوجوده بعد ان لا يكون موجودا وكذا
ما في حكم الشخص فما يشتمل على الحركة بجميع القطع فهو ليس متفرع الوقف فتامل وقد صرح بعض
الفضلاء بتنبيه انه يكون هذا الكلام نقض لكلام الدليل لكانه تقرير اه قوله يجوز تعلق فرد من
افراد الحوادث بمادة مادة الكثيرة قدم النوع بنا على ان وجود الطبيعة ليس الا في ضمن
الافراد فيكون حاصل جواب الشيخ يقول تقريره منع لكلمات الشيخ في بيان الافراد من القوم
قوله ويحتمل ان يكون انجاب الكلي ملزم الكل فقد هو لزوم المنافاة ويؤيد هذا
المتوجه عدم المقصود بالتوجيه مثل هذا الحكم بقاء النوع بعد زوال بقاء فرد منه او من كل
النوع قوله وجد ما من المجرد المعقول في بعض النسخ من مسبوق بعقلين قوله من جانب
واحد من جانب الماضي كما هو او من جانب المستقبل قوله لا اذ لا يجب هذا اه
لزوم قولهم بقدم الافلاك وحركاتها وازمانها والعقل والامتناع انعدام القديم فلذكره
ما يقال من ان اللازم كون الحوادث بحيث لا تتوقف عند حد لا يمكن تجاوزها فلا كون
تحت الاوهام بمنع وجود جميع العقل جميل افرادها الغير المتناهية في شيء من الازمنة و
هذا هو الموجود ان قول جاز جوازه عدم تناهي معدودة المدعو وعدم تناهي
مراتب الاعداد فتامل قوله وتوهم انطباق امر حكم العقل بصحوة القوة الوهمية لانه
العقل المستقل في ادراك المعنى الجزئية بدون القوة الوهمية ان

وان كان ذلك لا ان ... هذا القدر قوله فيرد عليه ان منقوض وجاب هذا الكلام
عدم توجه منعه بعد ذلك النقض لصحة منع الجزئيات وانا منع التخلف على تقدير تسليم
الجزئيات بل الموجود عند المعتقد فرد آخر بل فرد او فراد فكلام الشيخ في النوع المعدوم
والموجود اعم من ان يكون ظرف وجوده الزمان كما وبغيرها الان الموجود فيه ان الموجود
ما يوجد في الوجود ومنها ما هو في الوجود بل هنا عندهم ما ليس ظرف وجوده الزمان والان
بل سوى وجودها الدهر والسرمد فانهم يقولون المتغير الا المتغير هو الزمان وبنسبة الثابت
الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو السرمد كما لا يخفى على العارف بقواعدهم
فان الوجود اعم من الاربعة فهو مشتمل على ما فرضنا منها مع تحقق بعض شقوق
المقال ليعم ان يحيط بافرادها بمعنى انه لا يوجد فرد من افرادها الا وهو مسبوق بفرد آخر
لا يوجد جا في المستقبل والانسة موجه بل هو امر حال تحققها بالفعل ولا يوجد منها
مسبوق به ومنه يتجلى قوله في هذا الاول والا فيلزم كون المجرد يعني عن جلاله تعالى
المنخرطين في سلك المجردات مرتين للحوادث الاتية في الايجاد انفا نية قوله وهذا
المحدود يجرد بانه في صورة المعاقب فلا مجال لتجويز الاول المتعاقب بتلك بناء على عدم
لزوم بطلان المحدودية الا من نفي الجزئيات في هذه الصورة ولو بيت في صورة الاجتماع
وفايده هذه العلاوة ... من هذا التوهم فليتامل قوله بل الحكم امر ما متعلقا
الوجود منفصلا كالعدد ... والسطح والخط والزمان يأتي من قبيل ما
جزئه لطعه وكذا لان طبيعة الحكم من حيث هي تقسيم لا الى اجزاء متناهية الى ما لا نهاية
ونتعقب ... يكون عدم الزيادة منها في المعقول تطبيقه فيكون البطلان
بالنسبة الى الجزئيات ... يكون تمامها يمكن التطبيق وتما ذكرنا ان مراده بالتامل
اشارة الى الوقف لا عدم كذا قيل قوله وقد سبق اتفاق حال الشرط قيل البحث في
صورة التعاقب اذ الكلام منقوض بالنفاة بالاضافة الا الحث الاكثر كما ... ان المعدوم

والثاني منتف بشق حقيقي فلا يخرج من آحاد التي في جانب الأصل المتقدم على الحاشية الذي
دون الأضعف الجزء يلزم انقطاع آحاد المنتفي بين آحاد آخر وعلى الأول فإنه نعني في
الأصلي فيلزم الإجماع نعم فإن لم يبن يلزم أن يكون إلا اتفاق بالخصوص الموجودة منفكا عنه
وجود الموصوف وأن تحقق بدون أن يكون وهو في شيء يعارض لزم استقلال الفعل
بل الإضافة نحو فإن قلت لعل حاشية الأصلي منتفي اليوم بالمتقدم على الحاشية اليوم لا في الخارج
بل في الذهن كما قالوا إذا انتفى ارتقاءه بالمتقدم والثاني في الصحيح امتناع اجتماعهما في الوجود
قلنا وإن لم يكن اجتماعهما في الوجود لكن يمكن اجتماعهما في الذهن وهكذا نقول ههنا
فنقول إن كان في الوجود الذهني التفصيلي يلزم أن يكون الذهن مورد لما هو غير متناهية
منفصلة ذلك جملة تجامعه في النفس وإن كان في الوجود الذهني الإجمالي فنقول
لا امتياز فلم يتحقق التطبيق بأن يكون هنا آحاد الأعداد في نهاية العقول إذ كشف منها
الأتحصين سنة في آن برهان التطبيق إلى الموجات في صورة النقاعد حيث خطر لي جوابا
مضيئا آخر جار فيها وقال هذا القائل كنت منذ زمان ذكرته فليدفع من طرد أنه
ليس بجارية فقال هذا القائل أن هذا الحق إذ لا مخلص في قضية حاشية عن الوهم حتى
القول بالنفي على سبيل النقاعد وفي اللزوم المختلف حجة السلف الأئمة وذكر قد مر في سره أنه من
النظام النفي على سبيل النفاد فبعض الحكماء أي ذكر في الحاشي في الأوضاع التطبيقية
وعند أهل الشرع ذلك في تعلقه للإرادة ويلزم المتكلمين القول بتحقق النفي على سبيل
النقاعد ومع أنه خلاف مذهبهم أقول هذا وإن كان حقا لكن جواب التطبيق بناء على
تقسيمهم طرف الوجود ويمكن تحصيل الالتزام ولا نعيد جوابه على مذهب المتكلمين أنها حجة
المنكرون للوجود الذهني فتأمل قوله وهذا الاشتراط أعني واكتفي يلزم من جواب ما ذكر
التطبيق في النفوس أنه بناء على عدم الترتب منها القول بعدمه فإن أخذ
في ثبوته آحاد الواجب لعل في دلائل أيضا لا تنتهي وجوابا من التوجه ثم الشبيه الفضل

النفس آه النفوس الناطقة مع حدوثها مجتمعة في قطع الأفراد ولا ...
فيما ترتب باعتبار حدوثها في الزمان فيجاوا نقض الأبناء منوقفة على وجود
المتوقف على نقض الأب المولود له بوجه فيها ترتب الطبيعي اعلم أن الأولى
بحدوث العالم الذي في التناسخ قائلون بعدم النفوس الناطقة حتى إن أفلاطون
منهم قال بحدوثه أفراد لما يحدثون الأبدان قوله وإن لم يجعل التطبيق بهذا النوع
من الترديد فيقع أعني لو ليس الاشتراط أنا فلي أن النفوس الأول منع كون الترتيب
الفائتة بأنه لو لم يكن بين الآحاد ترتب لم يمكن للعقل التطبيق مستندا بكفاية ملاحظة
العقل جملا قوله بل لأنهم إن يوقفوا آه إن حصول الملحوظة لا تنفع في شيء مع
المنقضيات الذي يكون منها في الحصول لشيء من آثره ولا يثبت المدعى بمجرد لأنه دعوى
من غير بيان بل لهم أن ينقضوا النفوس الأول ويرفع المنع بأنه في السبب آه قوله ولذلك قال المحقق
كلام المحقق محقق ومتحقق لأن دفاع هذا الدفع على ما قرر بوجه التفصيل هذا الكلام في حاشية
التجريد بحث قوله يحتمل أنه نفي في المجموعات وإلا يلزم أحد الأمرين إما النقاص على
تقدير عدم التناهي في آحادها أو عدم الجزء الأول قوله فيكون المجموع الأول متناهيا وهذا
التوقف لا يرد لما أوردوا في أمثال الواجب من التطبيق بين المجموعات تناهي المجموعات
لأنها بمنزلة الآحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الأول كيف وكل من المجموعات
مشتمل على آحاد غير متناهية لأن تعدد المجموعات تعدد بتعدد الآحاد وإلا تناهي الأول فيمنع
الدفع المجموع بعده فيستلزم تناهي المجموع الأول أيضا لأن الزائد على المتناهي بعدد
متناه متناه قوله وإن شئت التوفيق بين المتوزين آه ما دام السلسلة المجموع الأول
لا مجموع فوقه من سلسلة والتغير الذي في المبدأ والثاني ترجع في الأخذ وهكذا
والمنتهى إليه هو المجموع الأدنى لا مجموع تحته وإن التغير من جانب العلة في الأول
وفي غيرها بخلافه قوله من الأول إلى تحته في خطها مجموعات مترتبة وآحادا إذ لم يكن

من كل منهما بمجموع المراتب حقا يتعرفون بمقياس التطبيق فيكون هذا جوابا بعدم استلزام
التوجيه المدعى اعني الترتيب يستلزم المدعى والسائل منع تحقق الدعوى وزيادة المنع فقط
منع موقوفية التطبيق ولا نم ان تحقق الدعوى مما يتوقف عليها تحقق التطبيق **قوله** فيتعدد عام فيه
شيء واحد وهو مع في المعلق منه في حاشية حكم العرضي في السمك لعدم مثل هذه الامور
الشيء والامور مختلفة كلها واحد منها تمام ماهيته او لم يشتمل بعض هذه الامور على جزء وجعلا
والا فان كان شيء واحد ما به تحقيق وكذا اذا اشتمل احدها على الآخر وزيادة لا
لزم كون الجزء منها لان تمام ماهية شيء واحد وكذا اذا اشتمل كل منه على واحد على جزء
من الآخر ولم يشتمل جزء من الآخر على جزء من الاول على سبيل التبادل لكن يجوز ان
الشيء الواحد والجسم الناطق [illegible] اذ نقض اشتمال على سبيل التبادل لكن في الكل او
حقيقة تامل اذ لا يلزم تحقق تعدد [illegible] الحاصل منه بحقيقة هو الحاصل من الكل
فيجوز ان يتركب من الكل **قوله** اما اذا كان محض الاتحاد فلا يتصور ذلك اه
هنا جوابه اذا حصل العقل تعدد [illegible] واما اذا جعل الغاد كون اه
كفاية كل في نوع مستفيد منها [illegible] هو الذي فلان ان هذا يترتب على الاول **قوله**
نوعي آخر متميز اعني سائر المراتب بخصوصية المادة فقط لا بصورة [illegible] فالمقيد
لا متغايرة بفصول آخر هو [illegible] اي الذاتي [illegible] لم يوجد [illegible] اي الذاتي يعني
مراتب الاعداد امتياز كل مرتبة عن مرتبة بفصلها [illegible] وانها [illegible] اللوازم
الى ذاتها المختلفة فيكون دخول الوحدات في العدد بعينه دخول الاعداد التي
تحته **قوله** فيكون هذا من خواص الكم المنفصل بخلاف المتصل [illegible] فان الكم
التعليمي والسطح والخط او غير ذلك [illegible] عندهم [illegible] الوهمية في المقادير
المتصلة انما يكون [illegible] متساوية في الماهية **قوله** [illegible] من الاعداد التي تحته
لا يخفى ان هذا التركيب غير معتاد لعدم كونه متصورا في اولى مراتب الاعداد كالاثنين

بخلاف الاعتبار الآني **قوله** ثم تعدد تركيب العدد من الاعداد هذا الكلام بحث تنزلي و
انتاج الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بعد التنزل عن الاول تعليل العدد
الى المعدود وملاحظة اجزاء التطبيق فيه **قوله** وعلى ذلك ينبغي ما اختير [illegible]
وعلى ما ذكر من كون الاقل جزءا من الاكثر وهو صريح وكون وجود الاقل [illegible]
لوجود الجزء على ما هو المعلوم من قوله مغاير لمجموع آه وانها تم [illegible] اي كان
قوله فيما بعد فيعلم ان المتعدد الاقل جزء من المتعدد الاكثر ثبوتا لاول يكون
الاقل [illegible] **قوله** ومن مجموع اب وقوله يكون عدد اب مثلا [illegible] يجوز [illegible]
ما كان [illegible] **قوله** او جزؤه فلو لم يكن الاقل جزءا من الاكثر [illegible]
الاجمال [illegible] هذا الكلام في قوله [illegible] المجموع [illegible] وكذا [illegible] قوله
عن مجموع [illegible] هو الواجب لكونه ما فعل المعلول الاخير خارجا عنه ذلك [illegible]
تحقق [illegible] **قوله** [illegible] انه ليس [illegible] هذا [illegible] واحد [illegible]
في [illegible] التعليم حيث قال لا يقال [illegible] الا الاحاد واحد [illegible]
للكل فهو من اعتبار العقل لانه نوع من [illegible] او ب
ثلثة موجودة متغايرة [illegible] احدها [illegible] اب وكيف [illegible]
[illegible] المبدأ الاول [illegible]
في [illegible] المقدم [illegible] اذا كان وجود [illegible]
مستلزما لوجود [illegible] وجود [illegible] مستلزما لوجود [illegible]
[illegible] مستلزما لوجود [illegible]
المتناهية [illegible] المستلزم للمستلزم مستلزم [illegible] وجود [illegible] موجودة [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
فعلى ما ذكرت من لزوم الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا [illegible]

او في العلم المحيط قوله ولا شك ان الصلاحية بجريان التطبيق على تقدير التفصيل علامة على
تقدير الاجمال فيكون اشارة الى الاتفاق ايضا ونظيره في هذه المادة قوله فان قلت
معلوماته تعالى غير متناهية لكون علمه تعالى محيطا بجميع الممكنات الموجودة والمعدومة فكيف هذا
يكون في التصويرات في الجواب وهذا انتخاب للمقدمة لمنع من جانب الناقض قوله المنضبطة
بالوجود الخارجي واما المعلومات فما لم يتحقق حيثية الوجود لانه متقاوم فيه بحجية في
الوجود لم يتصور فيها التطبيق في المعلومات مع قطع النظر عن وجودها في علمه تعالى ضرورة ما لا يجري فيه
التطبيق وهو متناه ومنها ما لا يجري فيه فلا نقض قوله فهي في ذاتك متجددة اي نفس المعلومات متفقة
لا صورها العلمية المتجددة الوجود بحث علمه تعالى وجودها متجددة غير متكثرة قوله فهذا عليهم ائمة الكلام القائلين
بان صفة العلم قديمة والتعلق حادث وهذا الايراد غير وارد على القائلين بان العلم
في نفس الاضافة لعدم تصور القدم والقيام بذات الواجب تعالى ايضا وقد اجيب بان ذاته تعالى لما كان ازليا
لا يدخل تحت حضور زمان لا يكون محبوسا ولا في جميع الازمنة حاضرا عنده مع جميع ازمانه
كل في وقته ونسبته الى الجميع على السواء كذلك صفاته تعالى ليست بزمانية فهي حقيقية كانت
او اضافية فتعلق الاضافة الازلية تعلقا ازليا لوجود المعلول فيما لا يزال لحاضر
في الازل وكان القائل بان علمه تعالى حضوري يقول ان جميع المعلومات حاضرة عنده من الازل
الى الابد كل في وقته والحضور لا اختصار اضافة اقول حضور الزمانيات كل في وقته عند المبدأ
ان كان مفصلا يجري التطبيق على ما تم وان كان مجملا فلا لانه يرجع الى ما ذكره اولا وايضا
ما كان آن اتصاف للوجود بحضوره متحقق في الخارج وهو لا يتصور الا بوجود المعلول وحدوثه في
نحوه ما فاف بحفظ الزمانيات عنده تعالى قوله وفيما ذكرنا فان علمه تعالى بالمعلومات في الخارج لا
يتعلق بالمعلومات التفرقة بل الموجودات العلمية اقول مما ذكره انه يلزمه ان لا يكون الوجود
في علمه بالجواهر منفصلة وهو لا يخرج عن شي قوله التعلق الاجمالي للباري هو الخلاق وان من
المعلوم ان ما لا يكون بالتفصيل لا يترتب لا الخلق وهكذا الكلام في التفصيل الاجمالي اذ

اذ من قبيل فلا يكون بالقوة فلا يلزم المحذور الذي هو كونه تعالى جزء عالم في الازل بجزئيات قوله
قلنا ثم اقول لما ذكره الخ فان فائدة ابتناء الكلام في هذا المقام نفي ما هو سبب التسلسل لا منع ما به التكميل
ثم الشيخ بعض ما عسى ان يكون سببا للتسلسل اراد ان يزيح ذلك بعض بسط المقدمات اولا فقال
ثم اقول ان البعد المكاني متناه على ما تقتضيه البراهين المسبوقة لكان توزيع موضعه
هذه الاشارات ما وقع عليه الاتفاق منا ومنهم وكذا ابتنى على بقوله المقام قوله بتقدم بعض
اجزاء الزمان اعلم ان الحكماء حصروا اقسام التقدم بالاستقراء على خمسة تقدم بالعلية كتقدم
الفاعل المستقل بالتأثير وبالطبع كتقدم العلل الناقصة وبالزمان وهو ان يكون السابق
قبل المسبوق قبلية لا يجامع القبل مع البعد كتقدم موسى على عيسى وبالرتبة وهو ان يكون
الترتيب بين السابق والمسبوق بحسب الوضع اذا نسب الى مبدأ حينئذ كترتيب الصفوف في المسجد
او عقلية كترتيب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل والشرف
وهو ان يكون للسابق زيادة كمال ليس للمسبوق كتقدم العالم والمتعلم وابت المتكلمون قسما
سادسا يسمى بالذات كما لاجزاء الزمان كتقدم الامس على اليوم لكن لما جعلوه ارجع الى التقدم
الزماني ادعوا تقدم الزمان المستلزم لتقدم الحركة والمتحرك اذ لو كان حادثا لكان عدمه سابقا
على وجوده سبقا زمانيا فيلزم وجود الزمان حال عدمه والمتكلمون لما جعلوه قسما برأسه جوزوا
تقدم عدم الزمان على وجوده تقدما لا يجامع معه اجتماع المتقدم مع المتأخر من غير ان يكون ثمة
عدم الزمان زمان قوله الى الازل لا انه لم يوجد الى الآن السيال المنطبق على الحركة بمعنى
التوسط ولا يوجد محل ذلك الحركة اعني المتحرك قوله فهم تمام الضغطة حين قولهم ان
الجزم بتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ان التقدم والتأخر بين اجزاء الزمان اولي بالذات ولا
عداه فبواسطتها وبالنوع بحكم الاستدلال بنظم المقدمة الثانية على ان يكون
عدم الزمان والحركة والمتحرك ثابت لا يتيسر تسليم حصول الامتداد الزماني مع تشكك المعقدة فيه
فان الحالة بالزمان فالتسليم او لا يوجد بل يوجد هكذا ينبغي ان يعلم المقام الا منصف

ما يحيل او يقال ش لان الاية غير متعينة يعني عدم وجود شي قبل الزمان ليس بنا على ان الزمان
غير متناه فلا يتصور وجود شي قبله بل بنا على عدم تحقق القبل المتحقق لوجود الزمان
قبل الزمان وكذا عدم تحقق شي من الخلا والملا فوق المحدد يعني الفلك الاعظم
ليس بنا على ان البعد الغير متناه بالمعقول [illegible] بل بنا على انه لا فوق [illegible]
جهة الفوق [illegible] بفلك الافلاك [illegible] جهة التحت متحددة بمركزه اعني مركز
العالم ش لا باعتبار [illegible] على [illegible] بل [illegible]
ما ثبت [illegible] فتذكر ش اي العدم [illegible] على الوجه [illegible] المحقق الشريف
و[illegible] الحدوث [illegible] ان [illegible] عدم [illegible] جواز [illegible] ومن قال
ان الحادث [illegible] لكون ما [illegible] العدم [illegible]
العدم [illegible] الوجه [illegible] العدم [illegible] جاز [illegible] فتدبر
[illegible] العالم [illegible] العدم [illegible]
[illegible] وفي نفس الامر [illegible] لان ما هو [illegible] العالم [illegible]
عليه العدم [illegible] العدم [illegible]
وكون المعقول [illegible] مبني على [illegible] حكم [illegible]
ش ويلزم فنا الجنة والنار حتى قيل [illegible] حقيقة [illegible] لكل شي هالك
الا وجهه ش ولا يرد [illegible] بل يرد فنا الارواح والعرش [illegible] اللوح والقلم [illegible]
قال [illegible] قال اهل السنة والجماعة [illegible] العرش والكرسي واللوح
والقلم والجنة والنار [illegible] والارواح ش [illegible] قال [illegible]
[illegible] اهل [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible]

اقول بقاء العرش يستلزم بقاء حملته من
الملائكة [illegible] كانت او اقل او اكثر و
هو غير معلوم الا ان يقال ان [illegible]
يكون [illegible] الله تعالى [illegible]
[illegible]

العرض [illegible] وادات [illegible] السراج والشمع [illegible]
[illegible] الانوار [illegible] الكواكب والهلال [illegible] الشمس [illegible] مجردة عن
الجمال [illegible] ازرق وبعضها اخضر وبعضها [illegible] وبعضها ابيض واذا امتزج نور الروح
[illegible] القلب [illegible] نور اخضر واذا [illegible] القلب [illegible] نور [illegible] الشمس واذا [illegible]
[illegible] الروح [illegible] الشهوة [illegible] نور [illegible]
الروح والقلب [illegible] الكيفية [illegible] والتمكين [illegible]
ان [illegible] طلوع وغروب وعلو وسفل وفوق وتحت ومكان وزمان وقرب وبعد
[illegible] كل شي هالك الا وجهه لان
[illegible] الواجب [illegible] الواجب
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible] وجود [illegible]
الواجب [illegible] وجود [illegible] وجود
على [illegible] وجود [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] ممكن [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] وجود الا
[illegible]
[illegible] وجود [illegible] الوجود [illegible] ممكن [illegible] الا
ممكنا [illegible] الممكن [illegible] الى الواجب [illegible] الى [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible]

جب

معلوم بان منفعلا ان ذاتا موجودة بل بوجود واحد وعلى ان منع الحمل الا بحسب
الوجود لو كان في كل منها مجال مناقشة بحث رأى صنفه هنا وبني الكلام على
ما هو المحقق عنده فلهاك وجه ان [illegible] المعنى في بيان هذا المعنى والا فمع
لكلام نوع خلل يتوهم المنافاة بين الكلامين فتأمل يحصل جواب كما انه لا يمكن للناس
ادراك المجردات كذلك لا يمكن علمهم بالنفس المجردة اعني النفوس المغنية وان كان
في الغاية الممكنة لها ادراك ما هو اشرف المجردات اعني البارئ [illegible] فيجمع بالكنه
ذاته تع قوله عن درك الادراك حتى هذا انه قول على ان بالعلم لا يحصل اتمام الادراك
وهو العلم البسيط خلافا لمن يقول حصول العلم بالعلم بديهي حضوري فان احضوري
فالعجز عن العلم بالعلم بل لا العجز عن العلم تأمل واجيب بانه المراد بدرك الادراك
اقصى مراتب الادراك وهو ادراكه تع بالكنه على ما وقع في [illegible] ان الادراك
اقصى حقوق الشيء ونقل عن [illegible] قال اذا ادرك اقصى حقوق الشيء كالمعجزة فهم القول
كنهه تع بالعجز عن الادراك [illegible] سواء ادركنا اياه قوله وحمة لا تنفي [illegible]
النفوذ اي جعل كلا التصديق في تحقق كلامه لا يخرج الوفاق وهو ان تفرق [illegible] بالفعل
المعقول مع فعل ان بنفسه [illegible] فتأمل [illegible] وتحقيقه لا يناسب
المقام ولا يخفى مصطلح اهل البديع وهو ان يخفى الشيء شيئا من [illegible] ثم ينبه
عليه قوله فانظروا هذه الادلة تدل على وجوب النظر والاستدلال [illegible]
البدنية والآيات [illegible] في معرفة وجود صانع القادر الحي العليم المريد
فثبت شرعا وجوب النظر في التصديق بوجوده تع وصفاته العلى فيحصل ما
ادعاه فليتأمل قوله ويل لمن لاكها في الصحاح لاكها [illegible] في فمه علكه [illegible]
اللجام ولا يبعد ان يقال لو كان الآيات في الفم [illegible] بحيث لا يصل الى العقل
من آثارها فيكون [illegible] ولم يتفكر فيها [illegible] لما قبله قوله لا ان شكر المنعم واجب عقلا

عقلا كما قال المشايخ شكر المنعم ليس بواجب عقلا [illegible] اما النقل فهو قوله تع
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفي التعذيب مطلقا اي الدنيوي والاخروي
قبل بعثة الرسول فدل على انه لا وجوب عقلا اذ لو كان ثابتا عقلا [illegible] لزم التعذيب
بوجوده الاخلال بالواجبات العقلية مع امتناع العفو عنهم واما العقل فلان الشكر
لو وجب عقلا فاما ان لا فائدة فيلزم العبث وهو غير جائز عقلا وان كان لفائدة فاما
للمشكور وهو متعال عنها او للشاكر اما في الدنيا فانه مشقة او في الآخرة فلا استقلال
للعقل فيها وايضا الشكر متضمن خوف [illegible] لا يحتمل ان لا يليق [illegible]
كالاستهزاء طاعة اذ هي بالنسبة الى [illegible] رحمته ونعمه قوله ومعنى ما نوجب
المطلق واجب وذلك لان الشكر متوقف على معرفة الله وهي [illegible] على النظر
هو معنى [illegible] يتوقف عليه الواجب العقلي المطلق النظر المعقول معرفة انه واجب كونه
ان عقلا فعقلا ان شرعا فشرعا قوله ويمكن اجابة عما تقف الادلة النقلية لا
يخرج عن كونها ظنية لاحتمال الامر غير الوجوب وكون الحكم المنقول من قبيل الا
احاد اجابة بدليل عقلي قطعي قوله في محل المنع لجواز كون المراد بوجوب النظر في
موقف الشرع انه واجب في الجملة لا بالنسبة الى جميع الاشخاص ولو سلم فالمراد بوجوب النظر
في معرفة اعم من ان يكون في ذاته او في صفاته فيكون وجود [illegible] بوجوده تعالى ينافي
الاحتياج الى النظر وان كان بالنسبة الى البعض فقط قوله ونعتقل الجواب كان
انتفاء وجوب النظر معارضا وهذا الجواب بالمنع لا [illegible] اولى للمحافظة
بشر المستدل والمعارض فلم يبق الا وجه من انه قسم من قسمي الوجوب قوله
اخلاقا [illegible] في الصحاح [illegible] على من [illegible]
السعد [illegible] الامير قوله على [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

لعوى انه زمانا فنحن احق بهذا التشكي ويلزم ان يتوقف الفعل على كونه معنى
اختياريا على الفعل كي يعني ان كون الفعل مطلقا يستلزم ان يكون فعلا اختياريا
بالاتفاق وانتم قلتم ان الافعال الاختيارية يتوقف على الفعل فيلزم ان يتوقف
كون الفعل على نفسه او فيهم وايلزم احد المحالين فهذا الكلام يكون نقضا اجماليا
خلفيا فمثله و التحقيق ان التابعين الى خرف دليلهم ذلك الى ان مذهبهم ما هو التحقيق
انتهى واعلم ان مبادى الافعال الاختيارية مرتبة على اربعة الاول تصور الملائم
او المنافر تصورا جزئيا مطابقا او لا بان الحكم في الحس المشترك بصورة الشيء
الجزئي والثاني الشوق الجزئي والثالث الارادة الجزئية المسماة بالاجماع والرابع
الحركة من القوة المحركة للاعضاء والمفصل في شرح التجريد وحواشيه فقوله مبتنى على
الارادة او يعني بالقيد الشوق اي الشوق المؤكد المتعقول ولا مدخل للاختيار
الذي هو مناط التكليف في الشوق والارادة فلا يكون شيء منهما واجبا وحراما
ولا يوجد هناك شيء ثم ان يعبر بالاختيار يسمى مخصوصا بحيث ذلك الشيء الحق
الواجب على المطلق ان اريد اوفى الواجبات المعتبرة بذاته فلو اطلق وهكذا الحال
ان اريد اوفى الواجب ما هو المعتبر بذاته ومما الواجب ما هو اعم وعلى ان يدعم
وكذا الحال ان يدعى اوفى الواجب ما هو اعم سواء ادعى الواجب ما هي مقالة
بانفراد او الاعم فان ايجاب الشيء يستلزم ايجاب ما يتوقف عليه ونسبة بايجاب ذلك
الشيء كما في البيت المشهور فان ايجاب الفعل يستلزم اشتغال الذمة كعن بالسيف
او بايجابه اذ كما في الشرح فان ايجاب الطهارة ليس ايجابا بالفعل فان
كلا منهما مقصود في ذاته في ذا ايجاب كل منهما بايجاب على حدة لا ما جعل اي عدم
التوافق بين البيت المستلزم وغيره من الشرح ولهذا في الوجوب معللا بان الاظهر
بهذا القول توجه المنع الا في لانه يستلزم تحقق الملزوم الذاته متعلق بقول الماتن

بل المحال مضمونه من جعل متعلق بمحال في قوله بغيره وجعل النفي النفي المستفاد من نفيه
بغيره اردى على هذا التوفيق على مع ان المطلق بالمشهور والحق به والحق المطلق بالشرح
ويجوز بغيره بهذا التوفيق بل يجوز او اتم عدم التوفيق بين البيت المستلزم وغيره ويتوجه
التوجيه الا في ما وقع في بعض النسخ لانه يستلزم تحقق وجود الملزوم والملازمة الملزوم
بدون وجود اللازم ولو بالشرط ولهذا وهو محال بل لانه يستلزم تحقق الملزوم بدون اللازم
المعتزلة لانهم لما اثبتوا بعض الحوادث مؤثرا سوى الله تعالى قالوا الفعل المعتاد مخترع
انما بالمباشرة او بالتوليد اما الاثر المترتب على الفعل في طوقه والعلم بهذا
الموضع فصل فتبع عن المعتزلة ان العلم فعل يعمر على النظر بواسطة فعل اخر هو
عند ابي الفتح وتمثيله بحركة المفتاح بحيث لي بالجانب ما الذي اراد من الفعل ان
الولادة بل انه هو الاستعداد ثم من الفعل فان الفعل النفسي اذ هي
الاستعداد تاما يتحقق عليه النتيجة من ذلك البحث فانه ولا يخفى هذا المذهب من المولدة
لان الاستعداد جميع الاشياء الى الله تعالى قولا بتوقف له الاختيار ما يسمى شيء فقد عن ان
يكون بالوجوب وكونه فاعلا المختار ان ان الله تعالى ان يحسن نفسه تعين بين
التوليد وذلك المذهب تناقض لا يخفى فانه يحصل ما اراد ان دفع المنافاة بين ما
اختاره الامام وبين التوليد لاستناد جميع الاشياء اليه تعالى ابتداء وكونه فاعلا
مختارا كما يشير اليه قوله وبين التوليد الى قوله ابتداء ما رواها تعلق بالشرع فانه
على ما يشير اليها في الموقف وقوله على هذا المذهب اي على قول جمهور العلم من النظر
الصحيح والظاهر الشارح تبع فيه لم يحكى حمله على نفي الثاني عما سوى الله تعالى
ما يتبع به الامام في المباحث المشرقية فلا يكون منافيا للتحقيق المذكور و
اثبات الحركة الارضية والقوة مبنى على مذهبهم ما في قوله العلم عقيب لوجه
على ما لا يخفى والنسخة بضم الحاء وفتح الجيم قوم من حجة الاخصام منسوبة

باتو

الى سوفسطا، والعقلا يدعون خلق الصانع وكذا يدعون النفع فى آن طرق
العلم منحصر فى الحس بل فى دعوى النظر ايضا قلنا ذلك باجواب الهاتفية و
صفاته هذا من قبيل التنبيه بالادنى على الاعلى لا من القياس بالنظر كذا ذكره
الشريف قدس سره لان كثرة الخلاف لا تدل لجواز كون كثرة الخلاف لتطاول غير
النظر الصحيح عن غيره فيجوز حصول العلم بالنظر الصحيح من بين تلك الانظار
للمتكلم [illegible] بل المنافرون قالوا ان عدم ادراكه لكونها اقرب بالنفى
من جهل الوجود كما ان اقرب ما فيه من المبهم للمتكلم لسهولة ايجاده بل عدمه
بل عدمه يدل على عدم حصول العلم فى الكتاب فانه وان كانت مما يفضى
اداوه الى [illegible] لا طائل لكونها من العلوم المنتفية النظام بخفية المعقول حتى
نقضا وابرما بتعقبها ولا يقنعوا بالاقناعيات والظنيات لكن عامة من بينى العلم
التنبيه بالادنى على الاعلى دل على عدم حصول العلم فيها و ذهب الاسمعيلية
فرقة من الشيعة سموا بذلك لاثباتهم الامامة لاسمعيل بن جعفر الصادق قال
لا يغنى النجاة اى فى الاخرة ولا يكمل الايمان فى التوفيق قال عليه الصلوة والسلام من
ان [illegible] خير [illegible] الا آلة المرفات فيه ولا [illegible] ذلك القول حاكم [illegible]
منه عليه الصلوة والسلام لم يعقل منهم كون حاجب الشريعة معقلى وبابوا ما
ما يكون معها اخذ [illegible] الى ما يحوجه من الحاجة الى الامام المعصوم قلنا
القاتر فيه يغنيهم لكن [illegible] يحصل حاصل عندهم ولكن يكون المحال انما هو تحصيل الحاصل
[illegible] هذا التحصيل [illegible] حاصله انما يحصل الحاصل [illegible] التحصيل فليس [illegible]
تحصيل الممكنات [illegible] ولو جوز التاثير فى القديم فلا بد ان ينتهى
الى الواجب ايضا ان يكون [illegible] تامة لوجوبه فوجود المعلول بعد تحققها
[illegible] سبب الاضافة الى غيره حتى يكون [illegible]

يكون

اليه قلنا بل [illegible] لانه ما كان [illegible] بغير معقول [illegible] الوجود بل
هى الوجوب واحد لم يلزم سبق الايجاد بوجود مغاير حتى يترتب عليه [illegible]
قلنا وجدوا [illegible] منها ما اورده فى اكثر كتبه ان معنى الموجود ان
كان ما قام به الوجود لم يلزم كون الواجب موجودا بعينه الوجود وان كان معناه اعم من ذلك
ونفس الوجود [illegible] الوجوب [illegible] موجودة [illegible] بين الوجود
فى كونها وجودا قلنا بقدرة [illegible] ان يكون قدرة
العبد [illegible] بسبب [illegible] الاسباب [illegible] الى ما
قدرة العبد [illegible] فى [illegible] على ان [illegible]
باصل الفعل ولا يلزم [illegible] الواجب [illegible] قدرة [illegible] واحد [illegible]
[illegible] قدرته [illegible] الى [illegible] قدرة العبد فى التاثير فى ذلك الاثر
الواحد [illegible] طاعة او معصية [illegible] والا [illegible]
اصل الفعل بقدرة [illegible] فى الالحاق [illegible]
ذلك الفعل على [illegible] فى خلق وصف الطاعة والمعصية [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] على [illegible]
[illegible] قدرة العبد على [illegible] العبد على [illegible]
[illegible] وقال فى قواعد العقائد [illegible] الاصل فى
فى شرح [illegible] امام الحرمين وابو الحسين البصرى [illegible] ان افعال العباد
واقعة بقدرة خلقها الله تعالى فى العبد والقدرة توجد فى العبد القدرة والارادة ثم تلك
توجبان وجود المقدور [illegible] ثم بين هذا النقل وبين ما نقله [illegible] من الاشارات
من قول امام الحرمين ما [illegible] على المتامل قلنا [illegible] بل ما هو اعم منه [illegible]
[illegible] فى رسالة خلق الاعمال [illegible] تقسيم القدرة الى [illegible] الكاسبة [illegible] والاماعم

نتوى

مستحقا للثواب والعقاب فلا يتوجه في اصول الاشعري قال الآمدي في [illegible] على
الاعمال ما لم يكن الممكنات في انفسها موجودة وان وجودها مستند الى الواجب مطلقا
لا عليه توجه حجة فيما ينسب اليه في تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وقال الاصفهاني في شرح الطوالع المتعلق للثواب والعقاب
انما هو السعادة والشقاوة على ما نطق به الآيات قال الله تعالى واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها والسعادة والشقاوة جبلية بحيث للعبد قبل وجوده
قال عليه السلام السعيد من سعد في بطن امه والشقي من شقي في بطن امه والاعمال
امارات لهما فترتب الثواب والعقاب عليهما من حيث ان الاعمال معرفات للثواب
والعقاب لا موجبات لهما قال والاولى ان يسلك في هذا المقام طريقة السلف
ويترك المناظرة فيه ويفوض علمه الى الله تعالى ق فظاهر ما قالت المعتزلة ان الفعل
مشترك بين [illegible] ومتوقف على الواحد [illegible] في [illegible] مع العلم
وهي [illegible] على ما [illegible] في العنوان [illegible] ق [illegible] معدود الكثرة
لانه لو صدر عنه امران من غير توقف [illegible] العقل والشرائط [illegible] معدود الواحد [illegible]
معدد ذلك فيهما او احدهما ان كان [illegible] ان كان داخلا [illegible] لكان متعددا
لها وحينئذ ينتهي الى ما يكون [illegible] او احدهما داخلا [illegible] خارج [illegible]
فاذا [illegible] في [illegible] حكمة العين [illegible] الواحد لا يصدر عنه
من جهة واحدة الا شيء واحد [illegible] الى زيادة [illegible] ان صدر عنه
شيئان من جهة صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر [illegible] فانه صدر احدهما [illegible]
ورد عليه [illegible] ان [illegible] حيث [illegible] ذلك مفهوم انه يلزم عنه ب [illegible]
مفهوم انه يلزم عنه ا موجود من حيث يلزم عنه ب [illegible] من حيث يلزم ا فاذن من حيث يلزم
[illegible] الحيثية التي يلزم عنه ب فاذا كان يلزم عنه ب [illegible] التي يلزم عنه

عنه ا [illegible] ويلزم من هذا انه يجوز [illegible] ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد
جزئيا او جهات [illegible] بل [illegible] ذلك [illegible] التحقيق
ان [illegible] في كلام [illegible] سابق على [illegible] من [illegible]
صحيح لكن [illegible] انتفاء [illegible] بل [illegible] فلا يتحقق نفي تعدد الجهات
ليتحقق الجهات او [illegible] وما [illegible] فيه [illegible]
ولا يوافق [illegible] في [illegible] وذلك لان [illegible] بلا [illegible]
من الاعتبارات او واحدا [illegible] داخلا لزم التركيب [illegible] لكان [illegible]
ويلزم [illegible] هاهنا في [illegible] لا [illegible] و [illegible]
[illegible] في [illegible] والاتفاق [illegible] على [illegible]
في الواجب تعالى ليس [illegible] في مرتبة [illegible] المعلول الاول [illegible] متحقق
بعد ما يصدر عنه اذ ليجاد [illegible] بالاختيار [illegible] على [illegible] الصفات زائدة
على المختار [illegible] عنه [illegible] الاختيار [illegible] بالاختيار [illegible]
ان يكون مسبوقا بالاختيار [illegible] الاختيار المسبوق [illegible]
يلزم [illegible] لان [illegible] لان الادلة الدالة على كونه تعالى مختارا الا
على وجه [illegible] كونه تعالى مختارا في صفاته الذاتية [illegible] يلزم التخصيص على [illegible]
ذات [illegible] المعقول [illegible] العقل [illegible]
المحذور [illegible] كما في [illegible] وقد [illegible] والا [illegible]
الشيء [illegible] على وجه يكون مثل الصفة [illegible] الموصوف [illegible]
يصح الحكم بان الصفة [illegible] الا [illegible] ولا يلزم [illegible] في [illegible]
جميعها في الحقيقة من قولهم لا [illegible] فنقول [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] بلا [illegible] لا يكون [illegible] مفهوم الآن [illegible]

الاعمال

قد

لها

قول

احدهما مع وجود الآخر وبشرط قوله انه لا يجوز عدم احدهما مع وجود الآخر بناء على ما هو
المشهور ... من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه على ما سبق في بحث الكلام قوله جاز انفكاكهما
جزءا وعدم الجسم الموصوف فانه لا استحالة في انفكاك احدهما عن الآخر جاز انفكاكهما كما في
الجزء فيكونان غيرين قوله يوجد احدهما من الآخر بسبب تلك الاضافة وتجرد الماهية
وايضا لا يقتضي هذا التوجيه فلا ينافي الغيرية قوله ورد على التعريف المختار [illegible]
من ... الشريف في شرح ... الكل ثم يجوز ان التعريف المختار هو تعريف المغايرة في
والايراد عليه يرد على الآخر ايضا او رده بعض الافاضل بما لا فرق في التعريف
لا يجوز ان ينفك الصادق ... ما ... المتخالفين عليه فلا ينتقض ببعض الاجزاء
وبين العالم الخالي زمانهما قوله وجوز الخلف ايراد ما ... الاستغراق بالنسبة
الى الصفة والموصوف والجزء والكل ذكره بعضهم ان يجوز تحقق كل منهما وان لم
يحل لو لا حقيقة ... وفي حاشية لشرح المختصر من انه لا يمكن تحقق ... في
الجزء مع تمام الكل وذلك لان عدم الجزء بعينه هو عدم الكل فلا يتصور والمتصور ...
محال لان قوله والفعل لا يجوز وجود العالم بدون القدرة لان تصور العالم
مع اضافة المعلولية والمصنوعية بدون الصانع بعد ... قوله ويمكن
ان يكون مراد الشريف ... التعريف بذلك ... انه يجوز عدم احدهما مع وجود الآخر و
انتفاء العلاقة الموجبة لعدم الانفكاك فيرجع الى عدم استلزام احدهما عدم الآخر
فلا يرد النقض المذكور الا بالجسمين المتقارنين لعدم العلاقة بينهما وجودا
قوله نوقض ذلك التعريف لان الاثنين الى العالم ... الاشارة الى الصانع
وهكذا الحال في العلة والمعلول بالنسبة الى اللوازم بخلاف الصفة والموصوف
والداخل في ذلك الجزء والكل لان الباري ... الذات ... لا يلزم من
مغايرة ما لا ... تعدد القدماء قوله فكيف يقولون بعدم المغايرة بين الجزء والكل

والكل مع ... ما ... من الصفة والموصوف من الآخر وجود كل منهما للجزء والكل
من الآخر وجوز ... وانقطاع ... مع انه لا امتياز في الاشارة بين الصفة والموصوف
بحلول الجزء والكل قوله لا يترتب على ذلك لانه كون الصفات غير متغايرة للذات
بوجه من الوجوه ... لا يوجب عدم تعدد الصفات وزيادتها لتحقق ... المعنى
قوله كونها صفات ثابتة من القدماء حيث قالوا انه تعالى جوهر واحد موصوف
بصفات ثلثة حقيقية يسمونها اقانيم اي الوجود والعلم والحياة ويسمونها الآب
والابن وروح القدس قوله ولهذا جوزوا انتقال بعضها الى بعض الابدان
لانهم قالوا ان انتقال اقنوم العلم الى المسيح والمنتقل بالاستقلال لا يكون الا ذاتا
لانهم ... والا ... فانها النسبية وسموها صفات وايضا ان
كونها ... القديم قولهم ... ان الآلهة ثالث ثلثة لا انهم الآلهة ثلثة بل
عليه ... وما من اله الا اله واحد قوله افعال عجيبة متقنة كما ترى من
يبعث النحل وغيرها بحيث لا يمكن الانسان على تحصيل مثله لكن البيوت المسدسة
بقدير وجود العادة لا يمكن على ... الا بالآلات والادوات لانها تبني البيوت
البيوت مسدسة متساوية الاضلاع لا يزيد بعضها على بعض لانه لو كانت
المثلث والمربع والمخمس ولا يقع بين المربعات خلل وفرج كما يقع بين المدورات
وسائر المضلعات كما ... في الهندسة ومن افعالها العجيبة انه يكون ...
... الحاكم ... واذا ... تجتمع مع الجماعة الى مواضعها
... الاصوات ... الى ... تحت الطنبور والاوتار والآلات الموسيقية
... الاصوات ... الى ... وامثال تلك الاعاجيب مما لا يخفى
على من ... على انها ... ان له فهم وبصيرة بجميع الموجودات
اي ما من شأنه ان يعلم قوله فانه يعلم انه تعالى ... ولا ... بحاله

علم الشيء بذاته لان تعقل الشيء لا يقتضي التغاير بالذات والمعقول لان التعقل حقيقة الشيء
مجردة عن المواد كما المتغاير بالذات او بالاعتبار فحال عاقلا وعقلا ومعقولا قوله وهذا
تمام الوفق للكتاب في علم الباري بذاته وهذا هو النفع الملازم لهذا الممنوع من
النطاق الابحاث انه عالم بجميع الموجودات لا جاره وخلوه عما يرد عليه النطاق على ما
على من يتتبع مواضع ابحاثه قوله والشيخ عنهم انه لا يعلم الجزئيات المادية بالوجه الجزئي
والا لجاز علمه ان زيدا في الدار الان ثم خرج عنها فاما ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس
في الدار او يبقى ذلك بحاله والاول يوجب تغيره في ذاته من صفة الى اخرى والثاني يوجب الجهل قال
المحقق الشريف في حاشية حكمة العين لا يلزم من العلم بالجزئي المتغير ان يكون علما متغيرا
بتغير الجهات علمه بحقيقته باحوال من يتغير فيها زمانه حقيقتها وقال الاستقبال والاتعرضه
عقله بعدم انواعه بحث يعرض زمانه وان منطلاقي النوم وقال الشيخ في المباحث ان
واجب الوجود يجب ان لا يكون علمه زمانيا خارجا يدخل فيه الان والماضي والمستقبل فيعرض
لصفة ذاته ان يتغير بل يجب ان علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر
قوله قال في شرح الاشارات قال العلامة الرازي في المحاكمات ان هذا وارد عليهم لا
على التحقيق فان العلم بالجزئي المتغير انما يكون متغيرا لو كان علما زمانيا واما على الوجه
المقدس عن الزمان فلا كما صرح به الشيخ واما ان ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية
لا يمكن الا بالالات الجسمانية فهو بل هو بالنسبة الى النفس لا بالنسبة الى الواجب عز اسمه قوله
وجه الحس والتخييل ادراك الجزئي المادي ان كان موقوفا على حضور المادة فادراكه
الحس والا فادراكه التخييل قوله فان المحقق ان الكلية والجزئية صفة العلم لان
المنطقيين قسموا المعاني الى الكلي والجزئي وفسروا المعاني بالصور العقلية
فعلم ان المتصف بهما هو الصور العقلية التي هي العلم قوله فلا يكون ادراكه الا بالالات
الجسمانية لا بالذات قوله وليس بعد امنوا بهم حتى يرد عليهم ذلك التشنيع انتهى عن قول المحقق

[margin: تفصيلا] [margin: ترجيح]

المصنف بالاجزاء قوله يعني ان هذا النحو من الوجود اي المقوم الوجود ينفي المهية فيصير الجوهر يستحق
بل يمتنع انه لو كان جوهرا بالوجود مبدا للاثار كذلك جوهرية متمايز افعالها عن الذي يحصل
موجودا بحقيقته متشخص بالوجود المتشخص متحدا به بالذات منفصلا بالاعتبار كما نفي
عليه الفارابي وغيره فكما ان وجوده متقدم على وجود الاثار الحاصلة في كذلك تشخصه
ولذلك يوقف بقول الجميع الاعراض بتعلقه مكيفة من الشيء لا ان تشخصها باقيا ما
يقبل جوهره قوله انظر في احوال المعقولات قال الاثر في حاشية التجريد ان ما ذكره
من ان التشخص لا يوجد لا يطابق اصول القوم فانهم حصروا الممكنات في المقولات
العشرة صرحوا في التعليم الاول لا يستطيع ان يذكر امر يكون خارجا عنها علي
في الممكنات تشخص لا يكون له حقيقة نوعية ثم تلك الحقيقة النوعية ان كان نوع
غير منفعل عن الوجود شيء الا يتصور تعددها وانحصارها في افرادها وان كانت مادية تعتبر
في الافراد باعتبار ما يقتضيه حصول المادة من الاعراض لا العوارض يتحد الاعراض تتشخص حقيقتها
بل الامر بالعكس واعلم انه لا يتوهم من هنا ان الادراك الجزئي منحصر في الحصولي بل المجردات
ذاتها وفعلها حضوري ايضا وادراك سائر المجردات على الوجه الجزئي ويدرك المجردات على
المجردات على الوجه الكلي مما لا منفعة في العلاقة العقلية قوله بالنسبة الكلي الى جزئية
جزئياته فلا يتحقق مرادا في بالادراك الكلي فلا بد من ارادة الجزئية قوله وربما
ما يتصف بعض من منطقيو ذلك البعض هو الامام الرازي وتبعه المحقق الطوسي بان
ذلك يسمى بعد مذهب فان الجسم يمتنع ان يكون ذا تعين اعني ذاتين متباينين هو له
لها معا قوله يعني صورة الكلي لانه لم يكن بجزئيات هذا النوع تعدد في الواقع لم يتصور
سبق نسبة الكلي اليها قوله لم يلزم الاحتياج الى الادراك الجزئي قوله لا فرق بين النوع المنحصر في
فرد والنوع المنحصر في فكما انه يجوز صدور المعقول في عدم تصور الاول يجوز صدوره عن
تصور الثاني ومن عرف فلا بد من البيان قوله تحقق التصور [illegible] [illegible] [illegible]

اذ ان الظاهر لا ينفك عنه لتوقف جزئي منه على المبدأ الفاعل له فيرتفع التنافي بين جعل التحقيقي
قوله فلا يثبت النفس المنطبعة نقول انه في حاشية التجريد لا يثبت ما دليلا وهو مع تحققه
انه وهو ان النفس مع الارادة الطبيعية ام والعقلة الموازية مما لم ينتقض انها ام غيره فاذ يتحقق
ان يتحقق مطلقا يلزم تخلف المعلول عن العلة معا قوله من غير ان يتمكن منها هو اي في جوهر
اي في ذاته ثم وهذا يفادي بما يرجع صورة الى عدم قيام الصورة بذاته ثم وكذا الصورة
يتصور حقيقية بذاته ثم جعلوها وهو اولى اي تعقل الاشياء فيه بعينها من صورها
معقولة اولى بان يكون عقلا وعلما لتلك الاشياء من تعقلها وادراكها بصورها
على القائمة على الحواس مع معقوله قوله بل انما يستفاد ذلك الاعتقاد انه فانك
مادة تعبير تعقلك الصور تعقلا واحدا تعقلك الصورة وذي الصورة وان لم يكن
في الواقع بدون الصورة وتعبير تعقلك المركب من الصورة وذي الصورة وكذا تارة
تعبير تعقلك الصورة صورة ادراكية للشيء واخرى تعبير صورة ادراكية للغير قوله فاذن
وجود المعلول الاول هو نفس تعقل الاول ثم اياه [illegible] ان علم الواجب بذاته
علمي ذاته وبغيره من الممكن في علمي الحكماء معافي لما نقله الشارح عن الشيخ ان
تعقل ما ليس معلولا له اذ ما عدا الواجب ثم فان تعقله اياه ثم انما يكون بحسب
منه ثم قوله بل يجوز ان يكون منافيا للاعتقاد بالادراك الامرين اما الحقيقة
واما المعقول والكل متفق في الاعتقاد على ما يجيء قوله بل حاجة يكون معادة
الظاهر من كلام الشارح انه جعل قول المحقق فان صحة التعقل لكون الذات نوع
غايته مصلحة لا معنى قوله شرطا لتعقل لان التعقل المعلوم بالذات ثم يعقل
نسبة مخصوصة فلا يجري تعقلها تحقق نسبة اخرى [illegible] علة للمعلولات
الثلث فان العقل الاول باعتبار وجوده علة للعقل الثاني وباعتبار
امكانه الذاتي علة للفلك الاول وباعتبار وجوبه بالاول ثم علة لنفسه

الفلك العقلي المجردة علمي ما هو مبهم قوله وليس تلك الالات الى ان والمسلط لادراك الجزئيات
المادية بل نفس تلك الجواهر سوى المعلول الاول معلولة لذاته ثم وذاته لكيمي ان كون
البسيط الحقيقي مصدرا لذاته لامور متكثرة عندهم فلا يجري فيها اي في الجزئيات المادية
ما سنذكره المحقق بتحقيق هذه المطالب من ان التوقف لا يحتاج في ادراكها [illegible] بذاته الا
لذاته الى صورة وذلك الاعتقاد نعوم استغناء [illegible] حال البسيط الحقيقي على حال
اتصاف [illegible] العقل والصورة والارادة تتوقف عليها الاختيار [illegible] من كلام
[illegible] ان الاختيار [illegible] الصورة يتوقف على الصورة وهو مناف لما [illegible] من
كون الصفات الثبوتية منحصرة [illegible] وهو مناف لما يستفاد من كلامه انه من كون الصورة
والاختيار [illegible] ماجيب بانه في العبارة [illegible] وان اد يتوقف عليها الصدور
بالاختيار [illegible] الكلام لا في نفي الاختيار قوله والا لزم الدور والتسلسل وذلك لان
صدور علم المعلول [illegible] مسبوق بالاختيار والصدور بالاختيار مسبوق بالعلم
يلزم مسبوقية كل منهما بالاخر فان كان [illegible] من كل منهما على المسبوق يلزم
الدور والا يلزم التسلسل ولا يخفى على المتأمل ان [illegible] مسبوق على الصدور بالاختيار
ويكون على الحادث هو مبدأ الادراك [illegible] الذي يكون مسبوقا بالاختيار [illegible] على
المعلوم هو [illegible] فلا دور ولا تسلسل قوله وذلك العلم مبدأ لوجود [illegible]
[illegible] فلا يلزم من كون وجود جميع الحوادث في العلم الاجمالي [illegible] ان يكون
وجود مغاير لوجود [illegible]
الحوادث المتعددة الموجود عندهم بالاختيار قوله ولا [illegible] اما احتياج [illegible] الى
فلا يحتاج الى البيان واما استحالة انتهائه الى وجود واجب [illegible] صادر عن
[illegible] بالايجاب [illegible] ثم بالاختيار قوله هو علم بالفعل بجميع المعلومات وذلك
لان صدور [illegible] عنه [illegible] في [illegible] ما حصل عنده

جب

وضعه واحدة متمايزة من صور كثيرة واحدة منها فانه لو فرض ان الانسان في
المكان كذلك فتشير اليه بعلم تسليم المكان بالقوة كان التجريد وليس كذلك
بالقوة المحضة فان عقله حاصل بسيط اي مجملا فعل متعقل المشتملة فلم يكن عاقلا
بالقوة من كل وجه بل اي بالفعل من وجه وبالقوة من وجه اخر فاعلم بالفعل
الى الجملة من حيث جملة وعلم بالقوة نظرا الى التفاصيل [illegible] انتهى بل اي قائمة
وبذاته وذلك لان الحكماء اتفقوا على ان العلم يمكن ان يكون الوجود
العقلي للممكنات عين العلم بالذات فتوجه الاشكال من الفرق بين الصورة
بالفعل الحصول فيه فاد شارح التجريد ان حصول الشيء في الذهن لا يوجب اتصافه
الذهن به كما ان حصول الشيء في المكان والزمان لا يوجب اتصافهما به بل فيهما وانما
الموجب لذلك قيام الشيء بالموصوف لا حصوله فيه حتى حصل في الذهن مفهوم
الحيوان مثلا يحكم بانه امر كلي بكيفية نفسانية هو العلم بهذا المفهوم وهو عرض
وجزئي لكونه قائما بنفس شخصية ومتشخصا بتشخصات ذهنية وهو موجود في الخارج
واما الموجود في الذهن فهو مفهوم الحيوان الحاصل في الذهن وهو كلي وجوهر
ومعلوم كما قال الشارح ان المعلوم جوهر [illegible] في الذهن جوهر
[illegible] ذلك [illegible] قولهم اذا وجدت في الخارج [illegible]
بانه لا منافاة بين [illegible] على ان الموصوف هو الوجود في الموضوع
لا ما يكون في الموضوع اذا وجد في الخارج كما ذكره مصرح به في كتب الشيخ
وغيره على ذكره لا يتجه [illegible] للاعلام والقرائن ذكرت في تعليقاتها نوجه
وهذا الكلام [illegible] في [illegible] ويكفي [illegible] الاستاد المحقق الى [illegible]
وجد في عقوده من الشيخ [illegible] في توجيه غاية التحقيق لا يخفى ان [illegible]
منافي [illegible] من [illegible] الى ظاهر

منطق ٦

ظاهر [illegible] وحكمهم [illegible] على ما حمله عليه [illegible] وما [illegible] من ان
هو [illegible] التصريح بانه لا يأبى عنه هذا التوجيه وهذا [illegible] ما ذكرنا مما
بعضها [illegible] لا ماهيته عليه [illegible] وانما هو [illegible] لان [illegible] فيذكر
يفضي الى ان يكون العلم بالجواهر المتغايرة [illegible] ذلك لانه كون علم
[illegible] يقتضي ان يكون بينهما علاقة [illegible] ولا علاقة كذلك [illegible]
للمتصور [illegible] العلم يفضي الى ان يكون العلم بالجوهر [illegible] بينهما [illegible]
سواء كان بالعلية والمعلولية او غيرهما [illegible] ولا يخفى [illegible] ذلك [illegible]
الى [illegible] العلم بالعلة [illegible] بالمعلول ولا [illegible] الشيخ و
وعلمها [illegible] لان المراد من العقل [illegible] الوجود اي [illegible]
والعلم بالجواهر [illegible] العلم بالمتباينين [illegible] و[illegible]
[illegible] في [illegible] الوجود [illegible] بانه [illegible]
انه موجود خارجي [illegible] لان [illegible] العلم [illegible]
ان عنده [illegible] يستلزم المغايرة [illegible] للمتباينين [illegible]
او يكون من حيث [illegible] باعتبار [illegible] في جانب
العلم وتارة في جانب المعلوم [illegible]
الموجود [illegible] في جميع الاحتمالات [illegible] يكون [illegible]
ان [illegible] البسيط قد يكون بانتفاء المحمول عن الموجود [illegible]
بعدم الموضوع وبهذا الاعتبار يكون [illegible] على [illegible]
في موضوع [illegible] لا [illegible] اعتقاد [illegible]
بالقضايا [illegible] في [illegible] هذا الجواب [illegible]
اعتقاد [illegible] سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم

عن صحة الفعل والترك ويعلم منه ان القوة والاختيار واحد على ما مر في
المباحث دايم الوجود للزوم مشيئة الفعل الذي هو المجرد والجود للجزء الجواد
المطلق ويتحقق عنه قال حجة الاسلام ان هذا اصطلاح بالافعال الطبيعية والجزئية
فقط انه لا يتوقف ارسال الرسول عليها وانما يحتاج الى الوجود فقط لان اثبات
ما يتوقف الارسال عليه بالدلائل السمعية يؤدي الى اثبات الشيء بنفسه لكون
اثبات ارسال الرسل يتوقف على اثبات شمول القدرة فلو كان اثبات شمول القدرة
بالادلة التي يتوقف على اثبات الارسال المتوقف على اثبات الشمول لزم المحذور
المذكور هذا ... انه هي نفسه اذ لا دليل ... العلم باثر المعجزة فعلم انه
ومعجزة انما يحصل في ضمن العلم بشمول القدرة قوله الارادة صفة توافق الخ
على انه نوع مراده ... في معناها مذهب الحكماء الى انها علمه بجميع الموجودات
من الازل الى الابد وابو الحسين البصري الى انها علمه بما في الفعل من المصلحة
الداعية الى الايجاد والنجار الى انها كونه غير مغلوب ولا مكره والكعبي الى انها
علمه في افعال نفسه وفي افعال غيره امره بها واصحابنا ذهبوا الى ما فسر
به انه وافق ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم والقاضي عبد الجبار قوله و...
المحققين هو الارادة علم من قولهم الى انها مغايرة الارادة للقدرة ونسبتها
للعلم في تعلقها بالمعلوم فلا يكون ... لامتناع الدور والارادة
والامر على العكس يلزم كونه بخلاف الحادث انما ذاتية الارادة قائمة
بذاته ... واما الحادث ... بنفسها فغير معقول ومع ذلك كان احتياجه
ذاته ... على هذا التقدير تخصيصا بلا مخصص لان نسبتها الى
جميع الذوات ... قوله وايضا لا احتياج الى ارادة اخرى
ويتسلسل ... بمجرد القدرة ... الارادة ...

لا يكفي في ترجيح الفعل احد مقدوريه على الآخر فلا يرد ما يقال الكل انتم الارادة
لترجيح احد وقتي الايجاد على سائر اوقاته وجوزتم ان الفاعل المختار يرجح احد
مقدوريه على الآخر من غير مرجح فلم لا يجوز ان يوجد الفاعل بالارادة بلا مرجح
ثم يخصص بتلك الارادة في مرتبة ... ولا يلزم التسلسل ... على من جوز
ترجيح الفاعل احد مقدوريه على الآخر بلا مرجح اذ الارادة معلول الامر الذي
لا ... لان ... نفس الارادة ... بالارادة والارادة الشرط
لا ينفك عنه واما ما قال ... الانفكاك عن الارادة لا يكون ما هو
به لا يكون مرادا له والمعاصي ... قوله عنه ويلزم
امر يلزم من الجواب عن النقض ان يكون ... الطاعة ... كونه ...
يعلمون مخالفة امر السيد مع انه ... يوافق رضاه ... ان العبد
بانه يأمر لم يكن مطيعا لانه ... رضاه السيد لا شك في كونه
الاتيان بما هو رضاه المطاع طاعة قوله ولا شك انه لو علم السلطان
امره ايضا لا شك انه لو علم السلطان في صورة ... ان مخالفة العبد
السيد لاجل اثبات رضاه السيد فيما لم ... طاعة العبد عند
السلطان قوله باجماع من الانبياء على ذلك وثبوت نبوتهم لا يتوقف
على كلامه تعالى لانهم اذا ادعوا النبوة واظهروا المعجزة على وفق دعواهم
عرف صدقهم من غير توقف اثبات نبوتهم على الكلام قوله صفة ... على
العلم ... على هذه الصفة انها لو لم تكن صفة توجب صحة ...
من هو ... والارادة لكان ... هذه الصفة ترجيحا بلا مرجح
و... الترجيح في ... لانه لو ...
الى صفاته كاملة قوله ... لان ... في الحقيقة الى

المجاز لا يجوز الا عند المعاندة وليس في العقل ما يجوز في [illegible] السمعية [illegible]
فيجب الاعتراف بالحق ان لم [illegible] المعاندة واذا كان السمع [illegible]
عاما بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها قوله اي لا يشبهه شيء في الصفات [illegible]
[illegible] في الصفات لان المتكلمين لا يقولون عند الاشتراك [illegible]
في كونه [illegible] ما يحصل لانه يعلم [illegible]
بينه [illegible] وايضا انما يلزم [illegible] في كونه
وجوده [illegible] الى [illegible] الواجب [illegible]
بغيره في كونه [illegible] بوجوده [illegible] والعلم [illegible]
قال القاضي [illegible] عام [illegible] الاشتراك
[illegible] لا يوجب الاشتراك [illegible] في الحقيقة [illegible]
[illegible] لوجود [illegible]
الماهية [illegible] قوله يلزم [illegible] اي الاشتراك [illegible]
الواجب والممكن في لازم الماهية [illegible] لكون الواجب ممكنا [illegible]
[illegible] الامكان والممكن واجبا [illegible] الوجوب [illegible]
لوازم الماهية [illegible] بان يكون الوجوب لازما [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الاحتياج
الى [illegible] قوله [illegible] لا يخفى [illegible]
[illegible] يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]

العقل المستقيم برهان التمانع في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة قوله يلزم امكان [illegible]
التخالف بان يريد احدهما حركة جسم في زمان معين والآخر سكونه في ذلك
الزمان بعينه لان ما هو ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال [illegible]
قوله [illegible] كون الاول عاجزا [illegible] يلزم [illegible]
ما [illegible] وجود [illegible] الازلية [illegible] يلزم ان يكون قادرا
في الازل [illegible] قوله لزم [illegible]
لزوم اجتماع [illegible] الاراد [illegible]
معلول واحد [illegible] وجود [illegible] قوله
ولا [illegible] الزيادة والنقصان في [illegible] الا [illegible] لكون
كل [illegible] لا يقبل التجزي ولا [illegible]
[illegible] فانه قوة جسمانية حالة في الجسم [illegible] يقبل الزيادة
والنقصان قوله [illegible] بعض المتصوفة انهم
قالوا ان الله [illegible] في [illegible] اذا انتهى [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
قال النبي عليه الصلوة والسلام [illegible] قوله
[illegible] الحلول [illegible]
ولا حلول [illegible]
[illegible]
بحال جبرئيل عليه السلام [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قوله فالدليل اي فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى وذلك الدليل مركب من
مقدمتين كما يبين في المنطق في بيان الاشكال له وانما اشتغال قوله ولا يمنع
لان المنع طلب الدليل على مقدمة من مقدمات الدليل وفي النقل ان طريق ذكر الدليل
فقط وان ذكر فيطلب الحكاية لا الدعوى الكلام الا ان يراد بالمنع المطلب المجرد
بعده فيطلب صحة الدليل ولا يمنع بعده قوله مجردا اي منع الدليل منعا مجردا او منعا
مع السند قوله ولا يدفع اي منع السند منعا مجردا او منعا مع السند مثل ان يقول
لا نسلم وانما يلزم ان لو كان كذا لم لا يجوز ان يكون كذا او كيف يكون كذا
وقوله ان كون [illegible] عليك اثباتا لمقدمة المنع ولا يتوقف على السند وهو ما يذكر
لتقوية المنع بزعم المانع وان لم يكن مفيدا في الواقع قوله الا اذا كان مساويا
اي للمنع فحينئذ يلزم من رفع السند رفع المنع مثل ان يقال في دليل المدعي هذا
زوج وكل [illegible] لم لا يجوز ان يكون فردا واذا قلت ذلك وانتفاء الزوج
اذا واسطة فيثبت المقدمة الممنوعة قوله او نقض بالتخلف اي تخلف الحكم في الدليل مثل
ان يقال وجد دليلكم بعينه في [illegible] ولم يوجد في [illegible]
مثبت التخلف [illegible] قوله او عورض اي جاء الخصم
مثلا ان دليلكم وان دل على [illegible] لكن عندنا ما يدل على نقيضه وحكم
المعارضة [illegible] قوله اذا كان متكلم فان
على [illegible] عليهم متكلم بكلام ازلي [illegible]
[illegible] من غير توقف
على الكلام قوله بالا [illegible] الحقيقة اصل والمجاز خلافه فلا يحتاج
اراد الحقيقة الى الدليل على من زعم انه اراد [illegible] وفي [illegible]
[illegible] قوله او يتعين بان يقال السند الحلو الى ذاته في كلام ازلي [illegible]

فيكون ثابتا في الازل فيوجد دليلكم بعينه الدال على انه صفة ازلية مع انه لم
اي [illegible] على تعلق القدرة بالمعدوم وفي نفي الحكم عن الدليل قوله
بانه حقيقة فيمنع بان يقال لا نسلم لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقية كالقدرة
واما جاز ان الكتوب والايجاد من الصفات الاضافية لا الحقيقية ودليل التوقف
والفرق بين القدرة والخلق في المطولات قوله او يعارض باقامة الدليل على
خلاف ما ادعيتم بان دليلكم وان دل على ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته لكن عندنا
ما يدل على انه لا يجوز وذلك ان الكلام مركب من الحروف المرتبة المتوقفة
بعضها على البعض بالازلية الى [illegible] وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل
لا يقال لا نسلم ان الكلام [illegible] فلم لا يجوز ان يكون [illegible] الى قول الاخطل
ان الكلام [illegible] في عرف النحاة وعرف الكلام احق
[illegible] فقد علمت انك ما قلت [illegible] فحقق تلك ثم ثبت لك
[illegible] ثم [illegible] الحق [illegible]
[illegible] التحقيق للحلاف وتم الشرح للسيد الشريف العلامة على الرسالة
في اداب البحث رحمة الله عليه رحمة واسعة
[illegible] بحرمة سيد
الانبياء والمرسلين
تاريخ
١٠٨٤

متعلق بالتعريف الاول انه الخ فوجه الدفع انا لا نريد بالواحد الاثنين والثلثة نفس العدد بل المعدود كما
اذا قلنا [illegible] الاكثر [illegible] الاعداد [illegible] والا ولا يحتاج [illegible] بالتطبيق
المذكورين الى ان [illegible] العدد متحقق [illegible] الصورة النوعية وعلى هذا [illegible] المجموع
المغاير [illegible] الاحاد [illegible] المجموع [illegible] الاكثر [illegible] بعض
المحققين كما لا يخفى [illegible] الواجب [illegible] العلل [illegible] لم يكن [illegible]
والحق [illegible] المجموع الواحد [illegible] لا يلزم [illegible]
[illegible] لا [illegible] يكون [illegible] الملزوم [illegible] الاستدلال [illegible] بعض
المحققين كما لا يخفى [illegible] من غير توقف على ابطال الدور والتسلسل
[illegible] جميع [illegible] هذا المطلب متوقف على ابطال الدور والتسلسل
[illegible] على ابطال الدور
والتسلسل [illegible] البرهان [illegible] فاته هذا [illegible]
من غير توقف [illegible] جميع [illegible] هذا المطلب [illegible] ابطال الدور والتسلسل [illegible] صح
في [illegible] الى [illegible]
[illegible] الاعتراض [illegible] عدم [illegible] الاعتراض [illegible] على [illegible]
قلت [illegible] يكون [illegible] المجموع [illegible] المجموع [illegible] الاحاد [illegible]
يكون [illegible] الاحاد [illegible] المجموع [illegible] المجموع لا [illegible]
الاحاد [illegible] المجموع [illegible]
من الامرين [illegible] يكون مجموعا [illegible] مجموعا [illegible] الاحاد [illegible]
بالبرهان المشهور [illegible] المجموع المغاير [illegible] الاحاد [illegible] المجموع [illegible] الاكثر
قوله ولا يخفى ان هذا القول [illegible] المجموع الى [illegible]
في هذا الدليل [illegible] المحققين [illegible] المجموع الى [illegible]

في رسالة القونوية في اثبات الواجب حيث قال فيها انه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير الى
غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله [illegible] الى غير النهاية وهكذا [illegible]
[illegible]
لم يعتبر جميع الاحاد الغير المتناهية [illegible] لم يكن هناك موجود [illegible] الاحاد وكذا لو اعتبر
السلسلة [illegible] لم يكن هناك موجود [illegible] الاحاد وكذا لو اعتبر [illegible]
اذا لم يكن من الموجود المعدوم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ان يكون علة [illegible] واحد السواء كان [illegible] ذاته [illegible]
[illegible] العلم [illegible] تقرير السؤال وجواب [illegible]
تقرير السؤال [illegible] برهان التطبيق في الامور الغير المتناهية سواء كانت موجودة
في الخارج او في الذهن [illegible]
[illegible] برهان التطبيق في الامور الغير المتناهية المترتبة وغيرها [illegible]
الترتيب [illegible] ان هذا البرهان جار في مطلق الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة او
لا وسواء كانت موجودة في الخارج او في الذهن ولا يخفى انه [illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] الغير متناهية في [illegible] التطبيق [illegible]
باعتبار [illegible] موجودة [illegible]
جواب انه لا [illegible] غير متناهية [illegible] الامور الغير المتناهية [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] التناهي [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] البرهان
[illegible] برهان التطبيق
ان [illegible] برهان التطبيق [illegible] غير متناهية [illegible] البرهان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

مخلص عن ذلك ان يختار الشق الاول بانه يلزم كونه تعالى فاعلا في الازل بالحوادث في ضمن دخول او لا يلزم فيما
ذكره الا انتهى الى القول بجواز التخلف اذ لا يلزم حينئذ التخلف بين العالم والمعدوم المتوقف
تعقد يلزم التخلف بوجود العالم في الازل [illegible] المراد بالعلم [illegible]
ينفيه كما ذهب اليه الفلاسفة اذ الشرط على تقدير الحقيقة يلزم التخلف بين العالم والمعدوم المتوقف
بل لما بينا من لهذا الموضع بتفصيل في الشرح في مبحث العلم [illegible] بعض المحققين فيما ذكره صاحب
المحاكمات في تحقيق علمه تعالى من ان المعلوم [illegible] وقع [illegible] في الازل وابدا جوابا
للمتكلمين النافين للوجود الذهني وبيان [illegible] ذاته في الازل [illegible]
الازمنة الحاضرة مع جميع الحوادث [illegible] الى الجميع على السواء [illegible] نسبة
اضافية كانت او حقيقية في تحقق العلم الازلي تعلق اذ ليس بمتعلقه ما هو موجود فيما لا يزال
كانت اضافية او حقيقية ذات اضافة من غير لزوم التخلف بين العالم والمعدوم المتوقف وفيه
[illegible]
[illegible] بالاجزاء الامور الغير المتناهية مطلقا [illegible]
[illegible] كون المتعلق [illegible] الحوادث اليومية الغير المتناهية موجودة [illegible] غير متناهية
موجودة حاضرة [illegible] المعدوم المتوقف [illegible]
البطلان [illegible] في الازل وابدا [illegible] في الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
الموجود [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible]
[illegible]

الموجودين حاصل لها ذكره بعض المحققين في حاشية المطالب [illegible] لعله اشارة الى ان
الشيء [illegible] لا يكون احاد محققة [illegible] الغير المتناهية [illegible] تحقق هذا [illegible]
منه العدد الغير المتناهي فيمتنع تحقق العدد [illegible]
التعاقب [illegible] تحقق المجموع المذكور [illegible] في الازمنة الغير المتناهية [illegible] العدد الغير
المتناهي [illegible] التطبيق على ما قاله الامام الرازي في المطالب العالية من انه [illegible]
بعد الافكار المتعاقبة في [illegible] الموجود [illegible] الامور الغير المتناهية
في الازمنة الغير المتناهية يكفي للتطبيق [illegible] وقال بعض [illegible] المحققين [illegible] بمجموع
الامور المتعاقبة موجود في مجموع الازمنة فيتحقق الانطباق [illegible]
موجودا في مجموع الازمنة [illegible] حكم المنطبقين [illegible] البرهان
فقال انتهى [illegible]
لزوم [illegible] الامور الغير المتناهية [illegible]
فلا يكون [illegible] الى التطبيق لابطال الامور الغير المتناهية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الغير المتناهية [illegible]
[illegible]
[illegible] التطبيق [illegible] الغير المتناهية [illegible]
[illegible] التطبيق [illegible]
[illegible]

لوجود الامور الغير المتناهية مطلقا سواء كانت مترتبة او غير مترتبة لا يجري في غير الصور [illegible]

في الكثرة من الغير المتناهية بحيث تحرّاتها للزيادة والنقص فهي بحيث يكون غير متناهية مع آخر [illegible]

بجملة الغير المتناهية [illegible] من الحق [illegible] هذا الا وحدان [illegible] في الكثرة من [illegible]

من مجموع الاعداد الغير المتناهية بحيث لا يخرج عنها واحد [illegible] انه يلزم من انتهائها آخر [illegible] الى

الا انها من تناهي آخر [illegible] الزيادة على غير المتناهية لا يمكن [illegible] في سبيل ابطال الامور الغير [illegible]

مطلقا من غير احتياج الى التطبيق [illegible]

[illegible]

لسلسلة المجموعات مع ان [illegible] فلا يجوز [illegible] في توجيه هذا المقام بجريان برهان التطبيق

في الغير المتناهية ايضا للزوم الترتيب لها باعتبار المجموعات وهذا هو [illegible] هذا الوجه [illegible] في هذا المقام [illegible]

كون [illegible] تناهي مراتب [illegible] فطعا [illegible] فطعا [illegible]

[illegible] ان [illegible] الواحد [illegible] المراتب [illegible] المقام السلسلة

المذكورة الى ما [illegible] وجود الامور الغير المتناهية فيها بالفعل دونه [illegible]

هذا السؤال [illegible] وجود الامور المتناهية مطلقا الترتيب باعتبار المجموعات [illegible] التطبيق

[illegible]

[illegible] المادة [illegible]

[illegible] المحققين في تعليقاته على التجريد [illegible] ان المراد بالمادة والصورة [illegible]

[illegible] بالقوة [illegible] والصورة [illegible] بالجسم والعود [illegible]

الاعراض [illegible] الانواع الحقيقية من الاثار [illegible] المادة والصورة [illegible]

[illegible] المركب [illegible] قوة نوعية حقيقية [illegible]

[illegible] بالقوة [illegible] الاعتبارات العقلية [illegible]

[illegible]

بل باعتبار [illegible] بالتطبيق على هذا التحقيق [illegible]

[illegible] على هذا التحقيق [illegible] الغير المتناهية

[illegible] الى كون [illegible]

[illegible] على هذا التحقيق [illegible]

ذاته مسمى بالعلم [illegible] العقل [illegible] الى كون

[illegible] تحقيق المطالب [illegible] العقل [illegible]

[illegible]

منشاء وان كان الوهم يأبى عن تناهيه كما ان البعد الملاقي في منشاه [illegible]

[illegible]

[illegible]

حقيقة من الحقائق الموصوفة بالوجود بجميعها فإنه لولاه ما كان [illegible] حقيقة بالوجود [illegible]
يوصف بالوجود [illegible] الوجود المطلق بالوجود [illegible] في المرآة [illegible]
معروف فيها ولكن لا يرى المرآة [illegible] إلى الصور [illegible] حقيقة المرآة [illegible] الموجودة
[illegible]
عن نفسه [illegible] وكل علم مستوفى في علم
الذي لا يعزب عنه شيء من الموجودات وكل إرادة مستوفية في إرادته التي لا [illegible]
[illegible]

[illegible]

للتحقق والوجود كما ان الشمس [illegible] على اجمالها [illegible] سبحانه ونعم ما قال
اقرب من حبل الوريد [illegible] ولكن [illegible] كما ان [illegible] عن ابعاد [illegible] مسعود
[illegible] لان البساطة العقلية محتاجة الى البرهان [illegible] التركيب
العقلي [illegible] على امتناع [illegible] البساطة العقلية [illegible] التركيب
[illegible] غير مسلم [illegible] على [illegible] التركيب
[illegible] في العقل فاما ان يكون [illegible] من الجزئين [illegible]
[illegible] الاول [illegible] من الجزئين [illegible]
الاول [illegible] الوجود [illegible] الجزئين [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] ممكن [illegible] الواجب
[illegible] فاما ان يكون كل من الجزئين [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] الى الواجب [illegible]
من [illegible] بان يقال لو كان كل من الجزئين [illegible]
[illegible] فهو [illegible] الواجب
[illegible] كان كل [illegible] الواجب ممكن [illegible]
[illegible] على العقل [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
العقلي [illegible] الوجود [illegible]
فيكون [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] العقلي [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
من [illegible] الوجود [illegible] العقل [illegible] الواجب [illegible]

ومن اراد تحقيق المقام فعليه [illegible] التحقيق من [illegible]
[illegible] امتناع [illegible] الوجود [illegible] بعض الوجوه [illegible]
فان قلت ان [illegible] الوجود [illegible] قلت مسلم ولكن [illegible]
[illegible] لا يجوز ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] على الامتناع [illegible]
دليل [illegible] على الامتناع [illegible]
[illegible] العجز عن العلم [illegible]
[illegible] العجز [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] علم [illegible]
[illegible] العقل عن ادراك [illegible]
[illegible] على الامتناع [illegible]
[illegible] على الامتناع [illegible]
[illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible] بالوجوب
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

جزاء ولم يكن نقصا نعم يترتب عليه الميل الكامل المؤدي الى الفعل من غير اختيار كنفس
لو كان الميل المسمى بالارادة اختياريا لزم التسلسل فان قلت يمكن ان يكون من الارادة الميل الكامل
للقوة فيكون هو موضوع الاختيار [illegible]
[illegible]

لحديثه ويعلم انه [illegible] في شرح المواقف [illegible]
موافق لتحقيق هذا فان قلت ان ما ذكرتم من كون الانسان [illegible] الارادة [illegible]
[illegible]

يوجب الاتحاد وان لو كانت خارجية بحاله [illegible] ويؤيد هذا التحقيق [illegible]

[illegible]

كذا ذكره الشارح في تعليقاته على الشرح الجديد فان قلت ان المنطقيين صرحوا بان العلم فقط لا

يلزم من كون [illegible] في الخارج كون [illegible] موجودة في [illegible] العلم [illegible]

لا يكون [illegible] للآثار والاحكام [illegible] الخارجي [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible]

اذا توقف على [illegible] فيراد [illegible] والوجود [illegible]

[illegible] الى الخارج [illegible] العلم [illegible]

المعلوم [illegible]

[illegible]